الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة الرابعة	4	الخميس 6 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 598
2- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 620
3- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 646
4- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 669
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط..... 692
6- رفع الجلسة..... 698
الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 698

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الخميس 6 نوفمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لمواصلة النقاش العام حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026.

افتتاح الجلسة
ومواصلة النقاش العام

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

نستأنف أشغال جلسنا العامة المشتركة لمواصلة النقاش العام في الجزء الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

تضم القائمة الأولى المتدخلين الآتي ذكرهم: السيد فخري عبد الخالق والسيد حسام محجوب والسيد عبد الرزاق عويدات والسيد عبد القادر بن زينب والسيدة نور الهدى السبائطي والسيد شفيق عز الدين الزعفوري والسيد محمد اليحياوي والسيد عماد أولاد جبريل والسيد عماد الدين السديري والسيد فتحي المشرقي.

المصدح للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق، له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيد الرئيس،

الزملاء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بكم اليوم في هذه الجلسة المشتركة بين المجلسين لعرض ومناقشة مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2026 وبعد سماع بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أترحم على شهيد الواجب وليد الخصخوصي عن شركة نقل تونس الذي توفي بطعنة غادرة أثناء أداء واجبه وأتوجه بالتعزية إلى كافة أفراد أسرته وزملائه في شركة نقل تونس.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

فيما يخص سياسة التعويل على الذات والتي تهدف إلى تعزيز الاستقلالية المالية للبلاد وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، حيث بقيت بين ما هو مأمول كتقليص الاعتماد على الديون الخارجية وتعزيز الاستقلالية المالية والسيادية وتحسين الوضع المالي للدولة وما هو منشود كتعزيز الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات والتشجيع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة ومن خلال تحقيق هذه الأهداف يمكن أن تساهم سياسة التعويل على الذات في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

لماذا أصبحت ميزانية الدولة توصف كل سنة على أنها وثيقة محاسباتية خالية من كل بعد تنموي استراتيجي يحقق ما يدعو إليه رئيس الجمهورية من ضرورة التوجه نحو بناء اقتصاد مستدام قوامه التنمية العادلة بين الفئات والجهات؟

لماذا أصبحت ميزانية الدولة ورديفها قانون المالية لا يعتمدان سوى على المداخيل الجبائية التي يتم تثقيلها على الأفراد أو المؤسسات؟ علما بأن الجباية المثقلة على المؤسسات والشركات يدفعها في آخر الأمر المواطن الذي تدهورت مقدرته الشرائية، ويبقى في هذا الخضم لا حول ولا قوة له، ويتحمل أعلى حمل جبائي يكاد يكون الأكبر على مستوى القارة الإفريقية.

ففي ظاهر قانون المالية الذي هو وليد هذه الميزانية العناية بالمواطن وتخفيف الأعباء عليه وتمكينه من مستوى معيشة أفضل، لكن في واقع الحال لا يظهر ذلك بصورة واضحة من خلال الميزانية، فمن ناحية نرى الدولة تواصل في سياسة الدعم التي تخفف لا محالة الضغط، ولكن من ناحية أخرى نجد إضافة معاليم جبائية، فما تقدمه الدولة باليمنى تأخذه باليسرى وهكذا دواليك ويتكرر هذا في كل ميزانية.

للأسف هذه الميزانية لا تتجاوب مع توجهات رئيس الجمهورية وتطلعاته في ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة ولا نرى أي اجتهاد نحو تطوير أداء الحكومة بما يرفع من نسق تقدم البلاد نحو الأفضل، فما نراه من خلال وثيقة الميزانية يكاد يكون تكرارا مملا للموازين السابقة مع بعض التنميق وبعض التعديل لا أكثر ولا أقل، السيد الرئيس يريد ثورة تنموية ودولة اجتماعية والحكومة إلى حد الآن لا تتحرك بالسرعة المطلوبة لتحقيق ذلك، رئيس الدولة يريد ثورة على كافة التشريعات البالية والمعطلة، ونحن لا نرى استجابة سوى فيما قل وندر.

أين المشاريع الكبرى التي تمثل القاطرة القوية للتنمية الاقتصادية؟ أراضي دولة لا يتم استغلالها ولا تعود بالنفع على البلاد، مشاريع معطلة منذ سنوات، إلى متى سيبقى مشروع ما يسمى بسما دبي يراوح مكانه ويعطل مساحة تقارب 1000 هكتار ونحرم من قفزة نوعية خاصة وبإمكانه تشغيل الآلاف؟ مشروع سبخة بن غياضة في المهدية لا يزال معطلا هو الآخر كذلك مشروع تبرورة بصفاقس وهذه ليست سوى عينات من ثروات البلاد المهدورة التي يمكن استغلالها في مجال البناء التنموي.

هذه بعض المقترحات في إطار العمل المشترك بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية:

- تعزيز القطاعات الاقتصادية غير المعتمدة على الجباية مثل السياحة والصناعة والفلاحة.
- تقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب لتعزيز النمو الاقتصادي.
- ترشيد النفقات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر فائدة.
- مزيد مكافحة الفساد وتحسين إدارة الموارد العامة.
- تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في الاقتصاد.
- تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية وخاصة الفلاحية.
- تعزيز استغلال الثروات الطبيعية بشكل مستدام لزيادة الإيرادات.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار.
- مزيد تعزيز التعاون بين القطاعين العام و...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

يعد مشروع قانون المالية والميزانية ترجمة للسياسة العامة للدولة بمختلف أنواعها التي يضبطها ويحدد اختياراتها الأساسية السيد رئيس الجمهورية وتساعده في ذلك حكومة يختارها ويعين أعضاءها وهي مسؤولة أمامه، في المقابل يمارس مجلس نواب الشعب وظيفته التشريعية والرقابية وفق أحكام الدستور، وذلك بتفويض من الشعب التونسي صاحب السيادة.

ننطلق اليوم في مناقشة ثالث مشروع ميزانية منذ مباشرة مهامنا رغم عدم مرور المخطط السابق 2023-2025 على مناقشة ومصادقة هذا المجلس، ونثمن في البداية الطابع الجبائي لهذا المشروع وترجمة الشعار المركزي "شغل، حرية، كرامة وطنية" في شكل إجراءات عملية كفتح باب الانتداب في الوظيفة العمومية وتحفيز القطاع الخاص على انتداب خريجي الجامعة التونسية، وكذلك الإجراءات المتخذة لإنعاش الصناديق الاجتماعية والمحافظة على ديمومتها، كل ذلك في إطار التعويل على المقدرات الذاتية من أجل المحافظة على سيادة القرار الوطني من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت من جهة أخرى، استجابة لمطالب شعبنا.

إن التعويل على المقدرات الذاتية لضمان السلم والعدل الاجتماعي وجب أن يقترن بسياسة اقتصادية تفضي إلى تحقيق نسب نمو متصاعدة، وتقلص من عجز الميزانية، لذلك وجب علي تقديم بعض الملاحظات والمقترحات في علاقة بالميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2026:

أولا، إن الدور الاجتماعي للدولة الذي لطالما نادينا بتطويره وتوسيعه لا يمكن تحقيق أهدافه إلا إذا كانت خياراتنا الاقتصادية مرتكزة أساسا على دفع الاستثمارات بمختلف أنواعها والمشاريع ذات القيمة المضافة والطاقة التشغيلية المرتفعة لتحقيق نسب نمو حقيقية تنعكس إيجابا على باقي المؤشرات الاقتصادية.

ثانيا، إن العائق المتمثل في الوضعية المالية الخاصة أو المالية العمومية يمكن تجاوزه عبر التسريع في سن تشريعات متعلقة أساسا بمجلة الصرف ومجلة أملاك الدولة، إضافة إلى توحيد جميع الوكالات والهياكل المتداخلة المعنية بالاستثمار عموما، ومتابعة وتأطير الباعثين الشبان والمستثمرين وتوحيدها في الهيئة التونسية للاستثمار، مع إحداث فروع لها في جميع الولايات مع رقمنة كلية لجميع الأنشطة والخدمات التي تسديها، وبذلك نرسي مخاطبا وحيدا بصفة فعلية لكل الباعثين والمستثمرين، وهنا وجب التأكيد على الدور الهام الذي يجب أن تقوم به الديبلوماسية الاقتصادية فضلا عن إرساء مناخ محفز وخطاب جاذب يثمن ويبرز مواطن قوة بلادنا كوجهة استثمارية جاذبة داخليا وخارجيا.

ثالثا، إن أسهل الطرق لتعبئة الموارد المالية للدولة هي الضرائب، ولكن وضعية المواطن اليوم ومقدرته الشرائية لم تعد تحتمل جباية أكثر، والضغط الجبائي الذي نعيشه يعتبر من أرفع النسب عالميا، فالمطلوب توسيع قاعدة المطالبين بدفع الضرائب، والانطلاق منذ الآن في قرارات جريئة لاستيعاب الاقتصاد الموازي وإدماجه في الدورة الاقتصادية المنظمة وفي ذلك تكريس لمبدأ العدالة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي على المواطنين وكذلك على المؤسسات، فمن غير المقبول اليوم أن نعول على مقدراتنا الذاتية وحوالي نصف هذه المقدرات في الموازي ينعم بها المهربون والمحتكرون وليست تحت رقابة الدولة.

في النهاية، أعتبر اليوم أن كل الظروف ملائمة وأهمها الإرادة السياسية الصادقة والموحدة بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية للقطع مع تشريعات وخيارات تعود إلى عدة عقود وتفوت القرن لم تعد تستجيب لطبيعة المرحلة وعليه أطلب من السيد رئيس الجمهورية الانطلاق في العمل سويا مع الوظيفة التشريعية في وضع أسس الثورة التشريعية وهي:

أولا: الإحصاء التشريعي،

ثانيا: إعادة التصميم التشريعي،

ثالثا: التطهير التشريعي،

ورابعا: رقمنة كل النصوص التشريعية وتبويبها في منصة رقمية تعد مرجعا للسلطة الترتيبية ولوظائف الدولة.

كما أشير إلى ضرورة إرساء سياسة اتصالية واضحة وحديثة لإدارة شعبنا حول السياسة التي تتبعها الحكومة والنتائج التي وقع تحقيقها أو يجري العمل من أجل الوصول إليها.

في الختام، أتوجه للحكومة للانطلاق الفعلي في الإصلاحات الكبرى، وأن تكون سنة 2026 سنة الانطلاق في إصلاح نظام التربية والتعليم، وكذلك إصلاح مرفق العدالة مع رقمنة شاملة للإدارة التونسية رغم المقاومة والرفض الحاصل، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات، له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بأعضاء الحكومة والمرافقين لهم،

تحية لكل الحضور،

أولا، السادة الوزراء،

مرحبا بكم، أريد أن تبلغوا احتجاجي إلى السيدة رئيسة الحكومة، فمنذ أن تولت مهمتها لم نتحاور معها، كنا ننتظر فرصة الحوار معها، للأسف جاءت فرصة الميزانية فسمعناها، ولكنها لم تسمعنا، أردنا أن تسمعنا وأن نتحاور معها بحضورها، ولكن للأسف لم يتحقق ذلك.

بالنسبة إلي في كتلة الخط الوطني السيادي، وكذلك أنا من حركة الشعب، ننظر بإيجابية لانخفاض نسب التضخم، بإيجابية لتراجع الحاجة إلى الدين هذه السنة بألف مليار، بإيجابية للضريبة على الثروة، وننظر بإيجابية للشعارات التي بنيت عليها هذه الميزانية:

السيادة الوطنية والتعويل على الذات والدور الاجتماعي للدولة، كل هذا ننظر إليه بإيجابية، ولكن هل يشعر المواطن بهذه الإيجابيات في جيبه، في قفته، في نقله، في المدرسة التي يذهب إليها ابنه وهو يبحث من قاعة إلى قاعة عن كرسي، لأن القسم فيه 40 و42 تلميذا؟ عندما ينظر إلى السكة الحديدية المهترئة، لدينا 2200 كيلومتر سكة حديدية لا يعمل إلا ثلثها، والقطارات لا تستطيع أن تمشي أكثر من 30 كيلومترا في الساعة لأن السكة غير مجهزة، المواطن ينظر إلى كل هذا، فهل يرى هذه الإيجابية التي في الميزانية؟

طبعا لا، ما الذي تغير في هذه الميزانية عن ميزانية 2025 و2024 و2023 و2022 وحتى ما قبلها؟ إنها ميزانية محاسبية: موارد، نفقات نبحث لها عن موارد، إن لم نجد الموارد نتجه إلى القرض، بهذه الطريقة وبهذه المنهجية تعاملنا مع الميزانية منذ أمد بعيد، منذ ما بعد الثورة، نحن الآن نناقش الميزانية الخامسة بعد إيقاف نزيف "العشرية السوداء" كما سماها شعبنا، لكن بعد خمس سنوات نعتمد على ميزانية 2019 المبنية على دستور 2014، إلى حد الآن ننتظر مجلة المياه وننتظر مجلة الصرف وننتظر مجلة الغابات وننتظر مجلة الاستثمار ولم تأت أية مجلة منها ونحن ننتظر ذلك لأكثر من خمس سنوات.

كيف يمكن أن نغير الرؤية والمنهج والآلية التي نضبط بها الميزانية؟ إذا كانت هذه الثورة التشريعية التي ننتظرها لم تأت إلى الآن وفي كل سنة نسمع من الحكومة أن هذه المجلة أو تلك ستأتي في ظرف شهر أو شهرين، تعهدت وزيرة المالية السابقة في جلسة مثل هذه في السنة الماضية قائلة: "مجلة الصرف "au plus tard" ستأتيكم في آخر شهر جانفي، وها نحن في شهر أكتوبر ولم تأت مجلة الصرف.

إذا أردنا أن نغير في المنهج، إذا أردنا أن نغير في الآلية والطريقة فيجب أن نتجه إلى الاستثمار من أجل أن تزيد عائدات الدولة، نفرح الآن عندما يصل الفوسفاط إلى 4 ملايين طن، وكنا في 2010 ننتج 8 ملايين طن، لو وضعنا من 11 ألف مليار المخصصة للتنمية 4 آلاف مليار من أجل إصلاح الفسفاط وكل ما يتصل به في ظرف سنة، ستصبح العائدات أكثر من 8 ملايين طن وأكثر حتى من 10 ملايين طن، وهذا ما يزيد في عائدات المالية العمومية، ويمكن من الخدمات ويمكن المواطن من الرفاه وتغيير حياته الحقيقية.

إلى متى ننتظر؟ إلى متى لا نغير في المناهج؟ إلى متى لا نغير في البرامج؟ إلى متى لا نغير في الاستراتيجيات؟ هذا تقريبا ما أستطيع أن أقوله في هذه اللحظات، لكن إذا تعهدنا في الميزانية بشيء فيجب أن نطبقه في ميزانية 2025، اتفقنا على خط تمويل لشراء الأراخي وإلى الآن لم يفعّل، في 2024 صادقنا على إحداث الصندوق الوطني للإصلاح التربوي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، له عشر دقائق باعتبار أن النائب السيد حسن بوسمة تنازل عن حصته لفائدته والتنازل يجب أن يكون شخصيا ويعتبر متضامنا مع المتدخل في كلمته، المصدح للسيد عبد القادر بن زينب، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

صباح الخير السيد الرئيس،

أود في البداية أن أرحب بالسادة الوزراء،

أريد إعلامك السيد الرئيس، أنه ليس من حق أي شخص أن يتجاوز القانون، لأن هذا الموضوع الذي كنت تتحدث عنه سبق أن اتخذنا فيه قرارا في مكتب المجلس ولا نعلم لماذا وقع التغيير بعد نشره على الموقع، لماذا وقع التغيير؟ قلنا بوضوح: خمس دقائق لكل نائب ومن أراد التنازل عن جزء من وقته لزميله فليكن ذلك، لسنا أطفالا نلعب في الشارع. قلت لي إن زميلا تنازل بزمن التدخل، هذا لا يغير شيئا وليس لأحد وصاية على نائب آخر، البارحة اتخذت قرارا بمفردك وقلت خمس دقائق وهذا ليس من حقك السيد الرئيس، بعد ما شاهدنا المجلس الآخر، وجدنا أن الكلمة دامت تسع أو عشر دقائق، تم التراجع وهذا ليس منة أو فضلا، فقد عقدنا جلسة في مكتب المجلس وقررنا وليس من حق أحد أن يتراجع عن القرار إلا في مكتب المجلس أو في الجلسة العامة، هذه نقطة أولى.

النقطة الثانية، أود أن أغتنم وجود الوزراء الحاضرين ولن أطيل، لدي نقطتان مهمتان جدا اليوم، هذا الأمر يهم وزارات المالية والتجارة والفلاحة والداخلية.

أولا: مناطق الإنتاج: منزل بوزلفة، بني خلاد، زاوية الجديدي، بوعرقوب، سليمان تنتج حوالي 1500 طن يوميا تضخ في السوق، بين عشية وضحاها وبعد أن دافعنا طويلا على هذا البرنامج صدر قرار يفرض أن تذهب هذه السلع إلى سوق الجملة، بينما يعلم الجميع أن طاقة استيعاب هذا السوق لا تسمح باستقبال هذه الكميات الضخمة. بعد أن امتنع السيد وزير الفلاحة عن تمكين الفلاحين من مياه السدود إلا في شهر جويلية عانى الفلاحون كثيرا واضطروا للسقي بالآبار والمبيدات وفي النهاية وجدوا أنفسهم غير قادرين على ترويج بضاعتهم.

اليوم، في كل بلدان العالم، الفلاح مبجل ومكرم ومعفى من المعاليم إلا في تونس، يجب أن نفهم أن الفلاح مؤتمن على الأمن الغذائي للشعب التونسي، وليس فضلا أن نعفيه، توقفوا عن توريط الفلاح، اليوم أمام الغلاء الفاحش للمبيدات " DAP" والامونيتر وغير ذلك، الفلاح لا يتمكن من بيع منتوجاته.

لقد عقدنا جلسة مع السيدة والية نابل أربع مرات وتحدثنا في هذا الموضوع وأكدنا أن هناك سوق إنتاج جديدة بصدد الإنجاز في منزل بوزلفة وقد أعدت بلدية منزل بوزلفة مكتب دراسات صرفت عليها أكثر من 100 ألف دينار، لكن المشروع متوقف، واليوم يجبر الفلاح على بيع سلعه بأسعار متدنية، حتى أن ثمن "الشنوة" بلغ 1 دينار و800 مليم و700 مليم لأنه لا يوجد منافذ للترويج.

يجب على السيد وزير الداخلية إصدار أوامر للأمنيين بعدم اعتراض هؤلاء الفلاحين لأنهم مأمورون، كذلك السيد وزير التجارة يجب أن ندرك أن أي ضربة توجه لصابة القوارص هذه السنة ستؤدي بنا إلى الهاوية.

ثانيا، بخصوص وضع الفلاحين لمنتوجاتهم وسلعهم في غرف التبريد، فتلك تعتبر غرف المؤونة للشعب التونسي، يجب تقنينها بطريقة علمية، ويجب إبلاغ الناس كيفية التسجيل في المنصة التابعة لوزارة التجارة وكيفية استخراج الوثائق القانونية من المحكمة نحن ضد الهمجية ومع تطبيق القانون، ولكن الحكومة مقصرة في التواصل والإعلام لتوعية الناس.

نقطة أخيرة، إذا واصلنا في تجاهل الشعب التونسي الذي طال صبره فيا خيبة المسعى، اليوم والجميع على علم بذلك وزارة الفلاحة ووزارة التجارة الناس اشترت البطاطا بـ 1500 مليم للكيلوغرام وخزنتها في غرف التبريد التي تكترى لمدة ستة أشهر والأدهى والأمر أن البطاطا ينخفض سعرها بـ 7% في تلك الفترة نفسها وبقع تسعيرها بـ 1600

مليم، عذرا هل سيبقى الفلاح دائما هو الشمعة المضيئة التي ستطفئ النار في المدن؟ تعلمون أنه اشترى البطاطا بـ 1500 كيف يعقل ألا تتحمل الدولة مسؤوليتها وتترك الفلاح يتحمل تلك الخسارة بمفرده؟

كل ذلك يبين أن الوزير في واد ونحن في واد آخر، عندما تنجح الحكومة فإن النجاح يكون للجميع، وعندما يقوم مجلس نواب الشعب بإصدار القرارات والمصادقة على القوانين والتشريعات فهي تكون لفائدة الشعب التونسي وتنفذها الحكومة التي تعتبر عزوتنا ونحن أيضا عزوتها، لسنا أعداء، لكن حين لا يتعامل معنا الوزراء -ومع ذلك- أحيي السيد وزير الداخلية خالد النوري الذي اتصلت به عدة مناسبات هاتفيا واستقبلني في مكتبه واستمع إلى عديد المشاكل وهي ليست مشاكل شخصية، أشكره على تفاعله ومتابعته للموضوع، حتى أنني اتصلت به عديد المرات في أوقات متأخرة من الليل، وهذا ليس رميا للورود ولم أقصده في أي مسألة شخصية، لكن السيد وزير الداخلية، أطلب منك بكل بإلحاح أعوان الأمن والحرس مأمورون، نريدهم أن يكونوا أمنا جمهوريا ويجب ألا نضعهم في الواجهة أمام الشعب حتى لا تتجدد الكراهية، القرارات يجب أن تنبثق لخدمة الفلاح.

إذا تراجع الفلاح عن عمله، من سيطعم الناس؟ هل سنستورد من الخارج؟ لا خير في شعب يأكل من وراء البحار، كل القرارات تصب في خانة كيفية استغلال الفلاح، نحن نعلم أن البلاد تمر بضائقة مالية، لكن لا يجوز أن نحمل الفلاح وحده العبء، يجب أن نرفق به.

سواء كانت الصابة وفيرة أو هناك جفاف فنحن نندب حظنا في كل الحالات، "منين نبوسو العمشة"؟ هل ترفضون الإصغاء؟ وإن كنتم لا تصدقونا فبإمكانكم أن تسألوا المعتمدين والولاة والإدارات الجهوية،

قلنا ونادينا مرارا بأن اتحاد الفلاحة اتحاد النهضة، اليوم صرح رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بنابل في إذاعة "Mosaïque" أن القوارص المعروضة "مريضة" وهو يكذب، كيف تكون القوارص المعروضة مريضة؟ هذا التصريح أضر بالتصدير، هذه رسالة رئيس الاتحاد الجهوي، أين الدولة؟

لقد ذكرنا مرارا أن هذا الشخص نفسه على رأس الاتحاد الجهوي منذ سنة 2012 ومن ترأس الاتحاد اليوم يقوم بنفس العملية وقد كان اليد اليمنى لعبد المجيد الزار وأنا أتساءل كيف يسمح لمسؤول أن يدلي بمثل هذه التصريحات؟ فكيف يمكن للفلاح بيع منتوجاته؟ كما أن كل ما ذكره ليس له أي أساس من الصحة، لكن تفاعلا مع قياداتهم فقد أضروا بالفلاحة وبالأمن الغذائي، اليوم الفلاح لا يحصل على الماء، زد على ذلك فإن الأدوية باهظة الثمن وثمار "التين الشوكي" أتلفت جراء المرض وزد على ذلك يخرج مسؤول ويصرح بمثل هذه التصريحات، من خلال كل هذا فنحن نجر البلاد إلى الهاوية.

يا سيدي رئيس الجمهورية،

الأوضاع في الفلاحة تعيسة جدا، كيف سنتحدث عن البناء والتشييد مع هؤلاء الأشخاص؟ نريد أن نفهم ذلك، لعلنا أخطأنا التقدير، فهؤلاء عادوا بنا إلى العشرية السوداء، هل قاموا بسحرنا أصبحنا نتعرض للضرب جهارا.

قلنا في ميزانية 2025 إنه سيتم تخصيص 10 مليارات لدعم القطيع والماشية، لكن المبلغ لم يصرف وعدنا إلى نفس المشاريع القديمة التي تعاد كل مرة مثل الطرقات، اليوم يجب أن نعيد إحياء منظومة الإنتاج الحيواني واللبني، أليس بإمكان المفتي الذي لم يجد ما يفعله -حتى الصوم والإفطار فقد أصبحنا نقوم به بمفرنا- أن يفتي في إمكانية عدم القيام بمناسك عيد الإضحى لمدة ثلاث أو أربع سنوات لكي تتوفر لدينا الماشية، مثلما يحدث في بلدان أخرى وبقوانين أخرى؟ كل سنة نقوم بذبح 2 مليون من الأضاحي، ثم لا نتمكن من شراء لحم الخروف بعد ذلك وكما يقول المثل "نهار نعيش سردوك وألف دجاجة"، لماذا لا يفتي بذبح الإناث عوض الخرفان؟ ألا يوجد من يبلغ السيد رئيس الجمهورية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى السبايطي، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة نور الهدى السبايطي

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة الحاضرة بيننا،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أهلا وسهلا بكم بمجلس نواب الشعب في هذه الجلسة العامة المخصصة لعرض ومناقشة مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026.

في علاقة بالبيان الذي تفضلت السيدة رئيسة الحكومة بعرضه حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2026 وإذ نثمن كل ما ورد فيه لمزيد تكريس دور الدولة الاجتماعي وتجسيده على أرض الواقع في خطوة ثابتة لتحقيق إرادة الشعب التونسي وضمان عيش كريم لكل مواطن في كامل أنحاء البلاد التونسية، فإننا ننبهكم إلى غياب استراتيجية واضحة لدفع الاستثمار وخلق الثروة في مشروع ميزانية 2026 والتي تعتمد في مواردها على الجباية بنسبة 90%، إضافة إلى تخصيص أغلب الاعتمادات للنفقات وهو ما من شأنه جر البلاد تدريجيا نحو العجز عن تمويل الميزانية في السنوات القادمة.

أمر إلى استنكاري الشديد كنائب شعب عن ولاية قابس الدائرة الانتخابية منزل الحبيب -وذرف -مطوية -غنوش، أين تنتصب وحدات المجمع الكيميائي التونسي الملوّثة والمنطقة الصناعية ككل، أن بيان السيدة رئيسة الحكومة الذي دام 92 دقيقة كاملة لم يحتو ولو حتى إشارة لمدة ثانية واحدة عن الأحداث الأخيرة بولاية قابس والتي مثلت حدثا حظي باهتمام وطني لا مثيل له، ليس فقط على مستوى وطني، بل كذلك على مستوى عالمي.

حدث يمكن اختصاره في نفاذ صبر أكثر من 400 ألف ساكن، قدموا منذ السبعينات القرن الماضي ما لم يقدمه أين كان بداية بالواحة التي تصحرت، مرورا بالبحر الذي فقد كل ثرواته بسبب سكب مادة الفوسفوجيبس فيه، وصولا إلى الهواء الذي امتزج بالغازات السامة وأضحت حالات الاختناق نمط عيش يومي لسكان منطقة الطوق وانتهاء بالإنسان حيث قدمت كل عائلة تقريبا شهيدا بسبب مرض السرطان الذي فتك بحياة أهالي ولاية قابس.

حدث يمكن اختصاره في نزول الآلاف من متساكني ولاية قابس ومن كل المعتمديات دون استثناء والذين صدحوا بصوت عال واحد وبطلب واحد: "نريد حياة، نريد تفكيك الوحدات".

حدث استثنائي بكل المقاييس قوبل من طرف رئاسة الحكومة ووزيرة الصناعة والسيد وزير البيئة بصمت استثنائي لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، صمت لم ولن يزيد متساكني ولاية قابس إلا إصرارا وعزيمة ووحدة لمواصلة النضال والدفاع عن حقهم في العيش في بيئة سليمة كما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله 47.

ختاما ومن هذه الجلسة العامة المنعقدة بمجلس نواب الشعب، وفي إطار ممارسة أحد المهام الموكلة لي كنائب شعب والمتمثلة في تبليغ مشاغل متساكني الجهة والدفاع عن حقوقهم وبعد أن قمت مرارا وتكرارا بنقل معاناة أهالي قابس عامة والقاطنين بمناطق الطوق خاصة في علاقة بتردي الوضع البيئي للجهة،

أدعوكم من هذا المنبر إلى التعجيل في إرساء سياسة اتصالية تصارحون بها شعبكم حول الإجراءات والقرارات الممكنة والقابلة للتنفيذ حال صدورها لمجابهة كل الإشكاليات الموجودة في الجهات بصفة عامة وفي علاقة بما آلت إليه الأوضاع بولاية قابس بصفة خاصة بسبب تدهور الوضع البيئي بالجهة والذي يرتقي إلى مستوى الجريمة الإنسانية والإرهاب البيئي، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شفيق عز الدين الزعفوري، له خمس دقائق.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إلى شعبنا التونسي العزيز،

والتحية والاحترام إلى السيدة رئيسة الحكومة والسيدات والسادة الوزراء.

في لحظة مثل هذه، لا نهتم بحرب التحرير كما لو كانت مجازا نظريا وإنما قوامها وأسسها هي التي تعنينا في البدء وفي الخاتمة، إذن ما هي حرب التحرير هذه إذا لم تكن عقلا تحريريا وقيما تحريرية قبل أن تكون مجرد سياسات واستراتيجيات؟ وبهذه الروح التحريرية تنتظم مداخلتنا هذه في أربع نقاط: في الذوق والقيم والعقل والأرض.

السيدة وزيرة الثقافة، هل حررتم شيئا من الثقافة؟ الجواب لا، أليس من المهين ألا نرى أثرا لحضارتنا العريقة في حياتنا اليومية، بما في ذلك في مؤسساتنا الثقافية ذاتها حتى إذا فصلناها عن حياتنا؟ أي تحرر وطني نتحدث عنه إذا كانت ثقافتنا المكرسة شبه معدومة وثقافتنا المنشودة إما مستوردة تابعة محتلة وإما مقتصرة على بعض الشعارات دون تثمين لأي إنتاج أو إبداع يعتد به؟

إن ما يحدث اليوم فراغ وخواء خطير هو نهب لآثارنا، وتلويث لذاكرتنا وتسميم ممنهج، بل وتنظيم لاغتيال وعي أجيالنا وتفقيس لشتى أنواع التوحش والتهمج في غياب حسن الفنون والثقافات التي تبنى بها الدول وتشيّد على أساسه الحضارات.

السيد وزير التربية، كنا نود أن نرى ما يعبر عن وزارة اسمها وزارة التربية، عن تطلعاتنا وتطلعات شعبنا إلى دولة لائقة، راقية وذات ألق تعبق بالصورة المعنى وتدفق بالمعنى ذوقا. أليس هذا ردكم على سؤالي الكتابي؟

السيد وزير الطاقة، نحن أمام وزارة عاجزة حتى عن تحديد ثرواتنا الطبيعية، مياهنا مجهولة المصدر، ملحنا يستنزف في صمت، نفطنا وغازنا لا نعرف أين يبدآن وأين ينتهيان وحتى كرامة هذا الوطن أصبحت جزءا من الثروات المفقودة. ها نحن نرى أن الطاقات المتجددة تسير في نفس الطريق، طريق انعدام الرؤية وربما الضياع والنهب والتبعية والارتهان، لا إلى اللوبيات فقط وإنما أيضا إلى الخارج في وجه قبيح للاحتلال الطاقي وكأن التاريخ يعيد نفسه. لن نتخلى عن حق أبنائنا في ثرواتهم ولا عن حق الشعب الدستوري والسيادي في سيادته على موارده وفي هذا السياق سنتقدم بمقترح إحداث مجلة الطاقات المتجددة، ها هي بين يدي وكنت قد اقترحت الموضوع سنة 2023 كفكرة، هذا وكنا قد أودعنا مقترح قانون للحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية بتاريخ 3 أكتوبر 2025 ليكون خطوة حقيقية نحو استقلالنا الطاقي المنشود.

رابعا، السيد وزير الفلاحة مع كل الاحترام، هل يمكن لوطن أن يحيا بكرامة إذا كان من يطعمه يزرع اليأس ويجني النسيان؟ الفلاح الذي كان يوما عماد هذا الوطن صار اليوم منسيا ومهمشا ومحروما من أبسط حقوقه. الفلاح الذي يستيقظ قبل الفجر ويعود بعد غروب الشمس ليزرع الأرض ويؤمن غذاء الشعب أصبح يعامل كما لو أن صوته ليس له وزن وأن وجوده قابل للتأجيل. الفلاح فقد حقه في أن يعامل مع الإدارة بكرامة، كل وثيقة بسيطة وكل دعم أو ترخيص يمر عبر دهاليز بيروقراطية تثقل كاهله وتقتل حيويته وقد باتت الطريق إلى أبسط حقوقه مليئة بالعقبات والوعود والعذابات وقد تقدمنا بتاريخ 22 أفريل لإرجاع حق الفلاح...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد اليحياوي، له خمس دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة نواب الغرفتين،

في الحقيقة استمعنا إلى 90 دقيقة من خطاب السيدة رئيسة الحكومة الذي طغى عليه الجانب العاطفي دون ملامسة المشاكل الحقيقية للاقتصاد الوطني، فلا بد من رؤية واقعية وإثارة المشاكل الحقيقية لتحقيق النمو.

هناك ثلاثة أسئلة تطرح بعد سماع موازنة 2026، ما هي انعكاسات هذه الميزانية على المواطن التونسي اليوم أمام ارتفاع الأسعار وكلفة الحياة مقارنة بتدني الأجور؟ فالسؤال إذن هل هناك انعكاس سلبي على المواطن التونسي؟

ثانيا، ما هي انعكاسات هذه الرؤية على الاقتصاد الوطني أمام ضعف مستوى الاستثمارات العمومية وحتى تحفيز الاستثمار الخاص؟ فالإجراءات كلها محتشمة ودون المأمول.

ثالثا، ما هي انعكاسات هذه الميزانية على الشريط الحدودي والمناطق الداخلية على مستوى البنية التحتية وتحفيز الاقتصاد؟ لقد اقتصرت الإجراءات الواردة على مستوى الموازنة في بعض خطوط التمويل، أهمها خط تمويل للشركات الأهلية بـ 35 مليون دينار، رغم أننا لا نعلم ما هي النتائج التي حققتها هذه الشركات، فلا بد من تقرير مفصل على ذلك.

أيضا هناك خطوط تمويل بهدف التكوين والتشغيل كل سنة، ولكن أيضا لم نتحصل على تقرير مفصل ومراقبة لهذه الأموال التي تدفع على المشاريع الصغرى.

في الحقيقة الميزانية أهملت القطاعات الاستراتيجية ولا بد من خطوط تمويل حقيقية، أولا على مستوى الفلاحة، هناك غياب لخطوط تمويل لمعالجة منظومات الإنتاج على مستوى الحليب وعلى مستوى اللحوم وذلك عن طريق دعم صغار الفلاحين وخاصة توزيع الأراضي الفلاحية.

اليوم لدينا شباب يستثمر في قطاع الفلاحة، ولكن بدون أرض، إلى متى ونحن في هذا المستوى؟ أيضا على مستوى الزراعات الكبرى والحبوب في جهات باجة وجندوبة، لا بد من دعم الزراعات المروية في هذه المناطق.

ثانيا، على مستوى الإصلاحات الكبرى، منذ سنة 2011 ونحن نعيش وهم إصلاح المؤسسات العمومية، ولكن دون جدوى، فمتى ستقع إعادة هيكلة هذه المؤسسات العمومية؟ أيضا لماذا لم نفكر في خلق قطب مالي وطني لدعم الاقتصاد الوطني أمام ارتفاع نسبة الفائدة بالنسبة إلى البنوك الخاصة؟ فهنالك مشاكل يعيشها الاقتصاد مثل تدفق البضائع الأجنبية دون حماية، وهناك تهرب جبائي وهناك أمثلة التهيئة العمرانية التي تمثل اليوم عائقا أمام الاستثمار، وبين قوسين لدينا في جهة طبرقة أكثر من 600 مليون دينار من الاستثمار الخاص المعطل بسبب أمثلة التهيئة التي لم تراجع منذ سنة 1991.

على مستوى الجانب التشريعي هناك غياب تام لأهم المجلات: مجلة الصرف، مجلة الاستثمار، مجلة الغابات، مجلة المياه، فإلى متى سننتظر كل ذلك؟

على مستوى الاقتصاد الرقمي، اليوم هناك تضييق على الشباب على مستوى التعامل بالاقتصاد الرقمي، وهناك هجرة للأدمغة جراء القيود المفروضة على شبابنا، ونحن نتعامل مع الاقتصاد والتحولات الرقمية بشكل محتشم.

وعلى مستوى الطاقة أيضا لم نلمس مشروعا كاملا على مستوى إنتاج الفسفاط لأنه المورد الأساسي القادر اليوم على تحقيق نسبة فائدة على مستوى الموازنة العمومية.

أما على مستوى الشريط الحدودي فإلى يومنا هذا نعيش مشاكل عديدة ولم نسمع حديثا عن الخط الحديدي عدد 2 الرابط بين ماطر وطبرقة ولم نسمع أن الطريق الوطنية عدد 7 ستصبح طريقا سريعة، ولم نسمع أن الطريق الوطنية عدد 17 الرابط بين طبرقة وتوزر سيشهد تحولات على غرار الشريط الساحلي.

كلها مشاكل وهذا ما يساهم في تضييق الخناق على الاقتصاد في المناطق الجهوية.

أيضا على مستوى دعم السياحة البيئية، هناك مشاكل كبيرة في جهة طبرقة وعين دراهم لا بد من حلحلتها.

أيضا هناك مشاكل عاجلة مثل المخدرات واليوم لا بد من رؤية واضحة لمنع تسرب المخدرات في تونس.

وعلى مستوى التعليم عندما نسمع أن نسبة الانقطاع في مدارسنا بلغت 8% فهذا خطر كبير جدا.

وثالثا، لا بد من إيلاء الشباب عناية فائقة حتى نحفزهم على الاستثمار ونحفزهم على حب الوطن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل وله عشر دقائق باعتبار أن النائب أيمن بن صالح تنازل عن حصته لفائدته، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

استمعنا البارحة بشكل دقيق إلى بيان السيدة رئيسة الحكومة، للأمانة، ليس لدي أية مشكلة مع أي أحد في هذه الحكومة، بل بالعكس، أكن لأغلبهم كل الاحترام، لكن دعونا نتحدث بوضوح مع بعضنا، فقد سمعنا الكثير من الكلام وخاصة في وزارات معينة، سمعنا الكثير من المشاريع.

ديكارت يقول "أنا أفكر، إذن أنا موجود" وهي مقولة خاطئة في رأيي، لأنه عندما يفكر فهو يفكر في وجدانه وفي عقله، كيف أثبت وجوده؟ من المفروض أن نقول "أنا أفكر، أنا أفعل، إذن أنا موجود."

إذن الفعل هو الذي يثبت الوجود واليوم الشيء نفسه ينطبق على بيان رئيسة الحكومة هو تفكير، هي أفكار، هي رؤى إلى اليوم لم تطبق ولم تفعّل على أرض الواقع، لأن الشعب يريد إنجازات حقيقية على أرض الواقع، إذن المطلوب هو الفعل، المطلوب هو الجرأة، المطلوب هو التطبيق.

سؤال بسيط جدا يطرحه الجميع اليوم: أين الفعل؟ التشخيص، الجميع قادر على التشخيص على أرض الواقع، ولكن حقيقة أين التطبيق؟

أنا متضامن مع الحكومة بالفعل، لكن الحكومة غير متضامنة مع بعضها، للأسف، للأمانة، هناك وزارات لا علاقة لها بوزارات أخرى وتعمل في إطارها المعين لأن تأثيرها إداري فقط وليس له تأثير مباشر على المواطن. لكن هناك وزارات تأثيرها مباشر على المواطن وإذا لم تتفاعل مع الوزارات الأخرى سوف تتعطل المشاريع، وإذا تعطلت المشاريع تعطلت الدولة وتعطلت مصالح الناس.

يا سيادة وزير الداخلية، كم لدينا من مطالب -وقد ذكرتها لكم السنة الفارطة- بسيطة تتعلق بعدادات الكهرباء والماء؟ التونسي مشكلته في عداد كهرباء يا سادة، فالتونسي لا يهمه تلك الأرقام والاقتصاد، لا علاقة له بهذا، بل أن يجد استجابة حين يقدم مطلب تركيب عداد ماء أو عداد كهرباء.

اليوم ما زلتم تطبقون قوانين من سنة 1970 وسألتكم وأكرر السؤال اليوم: إذا كان والدي قد قام بتركيز عداد ماء سنة 1990 والقانون موجود منذ 1970، فهل يعقل في سنة 2025 أن يطبق علي اليوم قانون 1970؟ أي لا أستطيع تركيبه اليوم، هل هذا معقول؟ هل يعقل أن نناقش اليوم عداد ماء وعداد كهرباء؟

اليوم وقلتها بحضور السيد وزير الصحة والسيد وزير التجهيز، سألت السيد وزير التجهيز كم لديك من مشروع معطل نتيجة عدم استجابة وزارة أخرى لمطالبكم في استغلال مقاطع التربة؟ مثلا وزارة

الفلاحة هي التي تعطل، وعندما تتحدث مع وزير الفلاحة يقول: "لا أستطيع مخالفة القانون"، لكن من وضع القانون؟ وضعه أشخاص في وقت معين، واليوم الوضع تغير ويجب تغيير القانون.

نحن هنا لكي نفصح عما يختلج بأنفسنا، هناك شاب أعزب سألني سنة 2018 عن مجلة الصرف ومجلة الاستثمار، حكومات ما قبل 25 جويلية تحدثوا عنها، قلت له أنها ستنجز في سنة 2019 لأنه ورد فيها مقترح.

الشاب تزوج وابنته الآن تدرس في المدرسة ولم يحن وقت دخول مجلة الاستثمار والصرف إلى المجلس، حلل وناقش هنا، ماذا يمكننا أن نقول؟ ألهذه الدرجة إدارتنا عاجزة؟ يقولون أن مجلس النواب هو السبب في تعطيل قانون الهياكل الرياضية، لم يرد على المجلس أصلا.

الرهان الرياضي، اليوم أموال ضخمة تضخ في الموازي، اليوم لدينا ملعب واحد "homologué" وهو ملعب رادس أخذناه بصفة استثنائية، لو كنا قد أقررنا قانون الرهان الرياضي والألعاب، هناك دول شيدت بالألعاب الإلكترونية وبنت اقتصادها عليها، لو كان يدخل تحت طائلة شركة النهوض بالرياضة لكان وضع الملاعب الرياضية في تونس بخير، ولما كنا اليوم نحتاج إلى تمويل من هذا أو ذاك.

نحن اليوم نتحدث بالدولة الاجتماعية وهذه الميزانية جاءت بحلول اجتماعية والسيدة وزيرة المالية عندما حضرت في اللجنة، لن أناقش ما قالته، لكنها ذكرت أنه لا يوجد تأثير كبير، وأتحدث تحت رقابتها، مبلغ 11 ألف مليار من البنك المركزي لا يؤثر.

يا أخي نحن على خطإ وأنتم على حق، 11 ألف مليار لا تؤثر، فلنرفعها إلى 15 ألف مليار، بما أنه لا تأثير له كما تقولون نقترح تعديل الفصل 12 من مشروع قانون المالية، ليرتفع المبلغ من 11 ألف إلى 15 ألف مليار، 4 آلاف مليار إضافية، عندما نقوم بعملية حسابية بسيطة نريد أن نقوم بتسوية وضعية المربين المختصين بوزارة الشؤون الاجتماعية ونريد أن نسوي وضعية تعليم الكبار بوزارة الشؤون الاجتماعية ونريد أن نسوي وضعية الأساتذة المتعاقدين بنظام الحصة في وزارة الثقافة ونريد تسوية الاعتمادات المفوضة في وزارة الداخلية.

كل هذه الملفات لا تتجاوز 3 آلاف مليار بكامل التشغيل الهش الموجود في الدولة، على الأقل نعدّل هذا الفصل ونرفع فيه ليصل إلى 15 ألف مليار ونسوي به هذه الوضعيات، حينها تصبح الميزانية اجتماعية، ونكون قد استثمرنا في المقدرة الشرائية للمواطن والتشغيل في حد ذاته هو استثمار، وهذا ما يساهم في دوران الحركة الاقتصادية.

اليوم، عندما ننظر إلى صابة الزيتون الموجودة، نجد أن إيطاليا تنتج نصف استهلاك الشعب الإيطالي، ثم تجد إيطاليا تصدر زيت الزيتون، كيف هذا؟ نحن نعطيهم زيتنا خاما وهم يقومون بتعليبه وبيعه بـ 25 أورو، في حين أنه اشتراه من عندي بـ 5 ويضيف عليه عبارة "صنع في إيطاليا". أليست هذه ثروتنا؟ نعطي الذهب الأخضر لدول أخرى؟ نحن نتحدث عن الديبلوماسية الاقتصادية وفي الدول الإفريقية لا تعرف أن تونس بلد مصدر لزيت الزيتون.

زملاؤنا ذهبوا لإفريقيا يعرفون إيطاليا وإسبانيا فقط ولا يعرفون أن تونس مختصة في هذا المجال، فأين هي ديبلوماسيتنا الاقتصادية؟

ليست المشكلة في تونس في الإمكانيات، بل في الجرأة والشجاعة ومشكلة تغيير نمط نعمل به، نحن لا نتواصل إلا قلة قليلة من السادة الوزراء الذين يتواصلون، فكيف نريد التغيير؟ إذا كان الأشخاص أنفسهم يشتغلون بالبرامج نفسها، عندما يتغير الوزير وتبقى المنظومة نفسها دون تغيير في الأفكار، فبطبيعة الحال ستنتج نفس النتائج.

أنا دائما أطرح سؤالا، السيد وزير الشؤون الاجتماعية جاء بقانون: أين وصل ذلك القانون؟ لقد عملنا مع السيدة وزيرة العدل وسهرنا على إعداده، ولكن إلى اليوم لم ترد علينا لا مجلة الصرف، ولا مجلة الاستثمار، ولا أي شيء.

فاليوم، على من نلقي اللوم؟ أقول إن الإشكال الحقيقي موجود في البرمجة والأهداف، نحن لدينا مدخرات والله أعطانا كل شيء ولكننا لا نطبق.

أتحدث بكل ودية هنا ولا أرمي الكرة إلى جهة واحدة، بل إلى منظومة كاملة واستراتيجية كاملة، عندما نريد أن نحقق السيادة، يجب أن نحققها من منظورنا ومن إنتاجنا، حين نريد أن نحقق الدولة الاجتماعية اليوم ونريد أن نضحي، نضحي حقا، لا أن نأخذ 11 ألف مليار من البنك المركزي لتغطية العجز، لكننا لم نخلق أي شيء جديد، هذا هو السؤال.

سؤال أخير وأتمنى من السيد الرئيس أن يتكرم عليّ ويمنحني دقيقة إضافية.

رجاء السيد وزير الداخلية، سؤال فقط: هل من الأولويات وضع دار الوالي في الميزانية في الوقت الحالي؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري، له عشر دقائق باعتبار أن النائب المحترم عزالدين التايب تنازل عن حصته الزمنية لفائدته، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

مرحا بزملائي أعضاء الغرفتين، وبالوفد الصحفي والإداريين في مجلس نواب الشعب.

سأتحدث في العديد من العناوين وهي: المقدرة الشرائية، الطبقة المتوسطة، الواقع الفلاحي والأراضي الدولية، الجريمة واستهلاك المخدرات، المنوال الديني في تونس، السكن الاجتماعي، المناطق الحدودية، تنظيم العلاقة بين السلطتين، مخطط التنمية والسياحة.

أول ما سأبدأ به هو المنوال الديني في تونس. الحمد لله، مذهبنا مالكي مبني على السماحة وعلى استعمال العقل، ما نراه في بلدان شقيقة من إرهاب وقتل ووأد يجعلني أعتز بالمنوال الديني الموجود في تونس، أعتز بكوني تونسيا، أعتز بكوني مسلما في تونس.

في الماضي، كانوا يتندرون بنا، كانوا في المنابر الإعلامية يتحدثون بالنموذج في تونس وكأننا لسنا مسلمين، الحمد لله باستعمال العقل نحن من أكثر الأشخاص فهما للإسلام، لا نقتل بعضنا البعض، لا نحفر الحفر لدفن بعضنا، ولا نستعمل الله أكبر للقاتل والمقتول، هذا ما أردت أن أبدأ به.

أبدأ لأنني أعتز بهذا وأنا في تونس الأمن، تونس الأمان، مثلما ما ورد في سورة سيدنا إبراهيم "رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا". الحمد لله نعيش على هذا الأمن وبإمكاننا أن نعطي ملاحظاتنا بشأن أي إخلالات، لأن الأمن ليس فقط جسديا، بل الأمن غذائي والأمن في جميع الميادين.

استمعت بالأمس إلى بيان السيدة رئيسة الحكومة، وكان البيان ورديا وجميلا ونتمنى من هذا البيان الذي بني بأفكار تونسيين وبأفكار إطارات في جميع الوزارات أن نخلق له آليات، لأنه للأسف عندما نقارن مدى تنفيذ مخطط أو قوانين سنة 2025، نجد بصراحة بطئا كبيرا ونسبة إنجاز غير تامة وهذا يجعلنا نفكر في كيفية تنزيل مخططات سنة 2026، لماذا؟ لأن أي مشروع يبنى أساسا على الدراسة، ثم على الإنجاز، ثم على التقييم.

للأسف أقولها، السيدة رئيسة الحكومة مطالبة مثلها مثل السيدة وزيرة المالية، ونحن نحترمهم جميعا ونحييهم على جهدهم المبذول فهم أبناؤنا واطاراتنا ويحملون نفس الجنسية وهي الجنسية التونسية، ويتحملون المسؤولية لأنهم أبناء المدرسة التونسية ويشهوننا في كل شيء، يشهوننا في الطموحات والتحديات ويحملون حسن النية في بناء الدولة.

تمنينا السيد رئيس الحكومة لو طبقنا القانون لأننا مطالبون به، مطالبون بتطبيق القانون حتى نكون نموذجا لكل السلطات، لكل الإدارات ولكل الهياكل والأفراد. رغم هذا أنا لست يائسا لأنني إنسان إيجابي أنظر إلى النصف الممتلئة من الكأس لا النصف الفارغة، لدينا عيوب، لكن ملاحظات أعضاء مجلس النواب لا بد أن تحترم، فعضو مجلس النواب أكثر التصاقا بالمواطنين وأكثر تأثرا بنداء المواطنين وعضو جلس النواب متعب.

بالنسبة إلى المقدرة الشرائية، أريد أن أتحدث عن الفقراء، عن دفتر العلاج الأبيض، وأتحدث أيضا حتى عمن لا يملك دفتر العلاج الأبيض، ثلاث مرات أو ثلاث مناسبات يتزودون فيها باللحوم في عيد الإضحى أو في الأعراس والمناسبات أو في حالات الوفاة للصدقة. هذا هو واقع الفقراء، فهم لا يستطيعون شراء اللحوم بسبب ارتفاع الأسعار ولا يتزودون إلا بلحوم الدجاج.

أما بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة فحدث ولا حرج، أغلبية هذه الطبقة متعبة ومرهقة، يتحملون مسؤولية بناء أسر والحفاظ على كيان عائلاتهم، الجميع يعمل عملين ولديهم طموح الاستثمار في العلم وفي أبنائهم، ومع ذلك يجدون أنفسهم مهددين في صحتهم ويصبحون عبئا على الدولة، وفي بعض الأحيان عوض أن ترتقي الطبقة المتوسطة إلى رتب العائلات المستثمرة وغيرها، نجدها تنزل إلى الطبقة الضعيفة، وكأن الطبقة المتوسطة نفسها تستحق الدعم وتستحق دفتر العلاج الأبيض.

هناك بلدان رأيناها تراهن على مناويل تنموية كبيرة وهي بلدان شقيقة، ينتفعون بمنحة السياحة التي تصل إلى حوالي 2000 دينار تونسي. يا ليت في تونس لو نجد مثل هذا الرفاه أو حتى 1000 دينار على الأقل، ليشعر المواطن أن الدولة تهتم لأمره.

الكثير من الخبراء والقادة العرب يقولون أن تونس لن تسقط بفضل شعبها وهذه الدولة هي دولة الشعب، لأن هذا الشعب يستخدم العقل ويحافظ على دولته وكل الأزمات لم تؤثر فيه.

أود أن أتحدث عن الجريمة وحدثت السيد وزير الداخلية عن ذلك، وأود أن أكرر له كلامي، الجريمة والمخدرات في تونس تطورت، ولكن ليس هذا ما أفكر فيه لأن المقاربات الأمنية موجودة والعدل يقوم بعمله، لكن المظلومين هم أطفالنا وشبابنا، فأحيانا نجد أطفالا وتلاميذ من معاهد نموذجية يدخلون في منظومة استهلاك المواد المخدرة، إلى أين؟ يجب قطع وقصف كل المروجين من المصدر لحماية أولادنا، فهذا خطر حقيقي وأمر مخيف ويخيف أكثر عندما نجد في مناطق عائلات فقيرة يستهلكون هذه الأشياء، هذا موضوع أردت التطرق إليه.

تونس تتسع للجميع وهذا خطاب للسيد الرئيس، في السجون والعفو الخاص لسيادة الرئيس يمكن أن يستعمله في كل وقت، ولكن يؤسفني أن أرى رجلا مسنا -وأنا هنا لا أصور صورة شخص معين- أو امرأة تقبع في السجن، هنا أتأسف حقا، يجب أن تكون السجون للمجرمين الحقيقيين، أما من كانت أخطاؤهم بسيطة فيمكنهم أن يكونوا معنا لبناء تونس على التحابب والسلم ولا نترك مجالا للعداوة بين التونسيين.

هذه العداوة تتجسم في الجرايات واللا عدل في الجرايات بين الموظفين، يتساوون في سنوات العدل، ولكن لا يوجد عدل في الأجور، وهذا يجعل التونسيين يشعرون بالنقمة والكره تجاه بعضهم البعض، ونتمنى التخلص من هذا المرض.

في الفلاحة تحدثت السيدة رئيسة الحكومة عن تنمية الفلاحة والعناية بقطاع الألبان، بصراحة، عندما نذهب إلى الأدواك في الشمال الغربي وهنا أتحدث عن منطقتي لا وجود للحبوب، لا يوجد زريعة قمح ولا شعير ولا يمكن الحديث عن "DAP" لأنه مفقود أصلا، أين الاستراتيجية؟ لأن الفلاح في تونس سبق الدولة والدولة كوزارة فلاحة لم تقم باستراتيجية تجعل الفلاح يتابع، الخارطة الفلاحية يرسمها الفلاح لا الدولة للأسف.

الآبار العشوائية التي حفرت من أجل غرس الزيتون، فائض الزيت الذي نراه عوض أن نفرح به أصبحنا نخاف عندما تكون الصابة وفيرة.

بالنسبة إلى المناطق الحدودية، نقول أن ساقية سيدي يوسف وقلعة السنان مناطق حدودية فقيرة ونسبة الفقر فيها 32%، لكنهم أنجبوا أبطالا في تحدي القراءة وتحدي الواقع، ميسان وبيلسان من ساقية سيدي يوسف عنوان للنجاح،وأحمد الجوادي أصيل قلعة السنان بطل العالم في السباحة، عنوان للنجاح. نقول أن هذا النجاح لا بد أن تآزره الدولة والنجاح لا حدود له.

السياحة في مناطقنا الداخلية التي وجدت في عناوين عدة يجب أن تمس السياحة البيئية والسياحة الغابية وفي مائدة يوغرطة وفي قرية ملاق بالإمكان الاستثمار في السياحة وخاصة مع ذوي الخبرة.

عناوين عديدة أردت أن أتحدث فيها، ولكن أقول أن أهم عنوان هو أنه في كل الوزارات لدينا مؤسسات ومصانع للأسف أصابها التقادم، وأريد القول أنه عندما نتخذ خطة في الصيانة والعناية بهذه المؤسسات عوض التفكير في بناء مؤسسات جديدة سواء كان في التربية أو الصناعة أو الصحة نحفظ مؤسساتنا ولا نقع فيما وقع فيه المجمع الكيميائي، لأن العديد من المؤسسات أصابها التقادم ولا يمكن التعويل عليها قادما.

هذا ما أردت قوله وأنا أتحدث بكل إيجابية ولا مشكلة لدينا مع رئاسة الحكومة وأعضاء مجلس النواب سند للدولة وأعضاء مجلس النواب مع الحكومة في قارب واحد ولا قدر الله عندما نتعرض لحادث أو إقصاء فإن ذلك سيصيب الجميع.

تونس تتسع للجميع، تونس أمنا جميعا ولا أحد لديه "الباتيندا" لكي يقول هذه بلادي، تونس "باتيندا" جميع التونسيين. بارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي التوجاني، له خمس دقائق.

السيد سامي التوجاني

شكرا السيد الرئيس،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

زملائي الأفاضل،

من المفروض أن مشروع المالية لسنة 2026 يقوم على جملة من الأولويات، أبرزها مخطط التنمية 2026-2030، رصد وتخصيص جزء منها حتى يفتح باب الانتداب في الوظيفة العمومية وخاصة لأصحاب الشهائد العليا ومن طالت بطالتهم قبل الجلسة العامة التي ستعقد يوم 16 ديسمبر 2025. تسوية وضعية الأعوان العرضيين وعملة الحظائر بجميع أصنافهم، وإدماج الأساتذة والمعلمين النواب.

في البداية أردت أن أتساءل عن رفض وعدم مثول السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلس نواب الشعب بعد توجيه الدعوة إليها مرتين وزيادة على ذلك تغادر الجلسة العامة، عذرا على العبارة "تشليك للدولة". هل كانت تقوم بعملها في وزارة التجهيز حتى تكون رئيسة حكومة؟ حضورها هو تهدئة ورسالة طمأنة للمواطن لا أكثر ولا أقل والمواطن التونسي يفهم كل شيء ولا تعنية الأرقام كثيرا، ما يهمه فقط هو الإنجازات.

اليوم لا يمكننا الحديث عن ميزانية دولة أو على ميزان اقتصاد وأهلي وناسي يعانون الفقر والتهميش وصفر مشروع وصفر إنجاز وأخص بالذكر المناطق الداخلية.

يا سادة أعضاء الحكومة، هل تعلمون في زيارة السيد رئيس الجمهورية لولاية بنزرت يوم 15 أكتوبر 2025 تاريخ عيد الجلاء، المواطنون أغلقوا الطريق في بني نافع بنزرت الجنوبية على مستوى الطريق الرابط بين بنزرت وماطر. يعني لو كان رئيس الجمهورية خارج في اتجاه سجنان أو ماطر أو جومين أو باجة، يمنعونه من المرور. أين هيبة الدولة؟ هذا كله ناتج عن تقصير وفشل الحكومة.

السيد رئيس الجمهورية، حكومتك فاشلة وقبل زيارتك لولاية بنزرت، أنت السيد وزير الصحة زرت مرتين قسم الولادة ونفس الشيء بالنسبة إلى السيد وزير التجهيز الذي جاء مرتين لقسم الولادة والسيد والي بنزرت يتابع الأشغال صباحا ومساء وليلا وللأسف الشديد جاء الرئيس إلى ولاية بنزرت والأشغال لم تنته، يعني نخفي عنه المشاكل الحقيقية والخور الذي يكتشفه بمفرده في زياراته الغير معلنة؟ لم لم تكن هذه الزيارات للمناطق الداخلية والمعتمديات التي تعاني الفقر والتهميش وتفتقد لأبسط المرافق مثل سجنان، جومين، غزالة ماطر؟

تعالى يا سيد وزير الصحة لتتفقد وتعاين المستشفيات في هذه المعتمديات.

السيد وزير التجهيز، هل تعرف هذه المناطق؟ لا أظن هذا.

نظف يا سيدي الرئيس، ونحن معك والشعب معك.

نحن كنواب شعب ننقل حقائق ومشاكل تحت قبة البرلمان وأمام التلفاز، ونظن أن هناك سلطة تنفيذية تسمعنا وتتفاعل معنا، أم لا؟ نريد أن نفهم لأننا ترشحنا وعملنا على برنامج انتخابي لإيصال أصوات ناخبينا لرئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، وتسمعون ما يقال في المداخلات.

اسمي نائب شعب وأمثل الشعب من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ليس السلطة التنفيذية في شق والسلطة التشريعية في شق آخر، يعني واحد في الحكم وآخر في المعارضة.

هل لرئيس الجمهورية مستشارين يقدمون له معلومات صحيحة أم لا؟ التقارير التي تصل للرئيس صحيحة أم لا؟ عليك ألا تعمل بمفردك السيد رئيس الجمهورية، أشرك الجميع معك.

وفي النهاية حكومة فاشلة وأتحدى أي عضو من الحكومة قام بإنجاز في البلاد، صدقوني من بداية الثورة إلى يومنا هذا لم ينجز أي مشروع في تونس، آخر مشروع في 2008، هل هناك محول أو طريق أنجز بعد الثورة؟ استحالة.

لدينا ميزانية وسنرفع الخور الكبير لكل وزارة ولكل مهمة على مستوى النقل، على مستوى التجهيز، على مستوى الصحة، على مستوى التربية وخاصة المدارس الآيلة للسقوط مثل مدرسة بني عرام، ومدرسة بني متغري من معتمدية جومين، مدرسة عوان معتمدية غزالة، مدرسة مادر معتمدية سجنان عندما بقي التلاميذ عدة أيام دون دراسة وكل شيء موثق وإلى حد هذه الساعة لا جديد يذكر.

هل لوزير النقل علم بالطرقات المغلقة كل يوم من قلة وعدم توفر النقل والتلاميذ بلا نقل؟ من عدد ست حافلات في جومين تأتي ثلاث أو أربع مثل أولاد سعيد وبني عرام ودريد وزرعة من معتمدية جومين، بوجرير، واد زيتون من معتمدية غزالة، والهواملية من معتمدية سجنان.

أبناؤكم يدرسون والزوالي المسكين يبقى ابنه في المنزل؟ والله عيب.

أين السيد وزير الداخلية؟ هل لديه علم أن ولاية بنزرت بلا كاتب عام وبلا معتمد منذ ستة أشهر؟ ويد واحدة لا تصفق، كيف تريد لوالي أن يعمل في هذه الظروف؟

السيد الوزير، هل تعلم أن معظم المعتمدين عرقلوا وتسببوا في عجز البلاد؟ وهذا الموضوع بالذات في مهمة الداخلية في الميزانية، السيد وزير الداخلية، أنت وبقية زملائك أعضاء الحكومة لن نتحدث بالكلام، بل سنتحدث عن منظوريكم الفاشلين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عادل ضياف، له خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

أول أمس قدمت السيدة رئيسة الحكومة بيان مشروع الميزانية لـ 2026 وكان بيانها متفائلا، ولكنه بيان عاطفي أكثر منه واقعي، لأن الواقع شيء آخر ونحن محتكون كنواب بمواطنينا، فأنا من حي شعبي، من أحياء مفقرة،

فمن الجانب الاجتماعي نجد أن عديد المواطنين بدون مأوى وبدون مسكن ونحن نعلم أن جزءا من كرامة الإنسان هو السكن، فعندما تجد المواطن يسكن في خزان كهرباء والمساكن الاجتماعية يتمتع بها موظفون ومواطنون ظروفهم جيدة، فهذا تناقض مع توجهات السيد رئيس الجمهورية الذي قال "إنها حرب تحرير وطني"، نتحدث عن تحرير المواطن، فعندما لا يجد المواطن الدواء ويطلب منه أن يتوجه للصيدلية، فهذا يمثل مشكلا كبيرا،

نحن نتحدث عن ميزانية في واد والواقع في واد آخر، فعندما نجد في دور الثقافة ودور الشباب ملاعب رياضية مهملة يقع تسليمها للبلديات ويتم التخلي عنها من قبل البلديات ويتم تخريبها، فهذا إهدار للمال العام والمسألة هنا هي مسألة حوكمة في الميزانية ومسألة متابعة، عندما يعترضني صباحا مواطن ويقول لي تراجعت عن الحصول على قرض من BTS لأنني مللت ذلك، هذا المواطن لديه ابنة معاقة والقرض بقيمة 6 ملايين وهذا المواطن بقي يتردد على "BTS" عدة مرات وهو لا يملك حتى عشاء ليلة وفي الأخير يطلبون منه أن يضع "الباتيندا" على الانترنت وبعد ذلك يطلبون منه أن يصحب معه ابنته المعاقة ليتأكدوا من إعاقتها رغم تقديمه بطاقة إعاقتها، هنا تظهر انعدام الثقة بين الدولة والدولة، أي أنهم لا يعترفون ببطاقة الإعاقة، وهذا غير معقول.

بخصوص الماء والكهرباء، لأن هؤلاء الناس قد اشتروا الأرض في غفلة من الأمر وبأثمان بخسة، ولكن اتضح أن هذه الأراضي تابعة لأملاك الدولة بعد أن تعرضوا للتحيل من قبل أشخاص، أليس لهذا المواطن الحق في الحصول على الماء والكهرباء؟ هذا حق دستوري، إن ربطته بشبكة الماء والكهرباء فهذا لا يعتبر أن الأرض أصبحت ملكا له، لذلك يجب تمتيع هذا المواطن بالماء وبالكهرباء لأن لديه أبناء يدرسون،

هناك مواطنين ما زالوا يسهرون على "القازة"، عدنا للعصر الوسيط، هل هذا معقول؟ فالتلميذ عندما لا يجد وسيلة نقل فإنه يقطع 5 كلم على قدميه، هذا في عمادة برج شكير وفي الجيارة وفي بيرين وسيدي حسين، يقطع مسافة 5 كلم عندما لا يجد الحافلة العمومية، هل هذا معقول؟ يمنع من التحصيل العلمي، عندما لا يجد الشباب مركزا للتكوين المهني، عندما تقول لي مواطنة لقد انقطع أبنائي على الدراسة لأنهم لم يجدوا وسيلة نقل، هذه من برج شاكير وهذه الحالة موجودة، لأنها لم تجد وسيلة للذهاب إلى حي الزهور ليدرسوا في التكوين المهني، وصل بنا الحال أن يخرج شباب من مقاعد الدراسة ولا يجد فرصة أخرى، لدينا مدرسة الفرصة الثانية، هذا التلميذ لم يتحصل على الفرصة الأولى ليأخذ الفرصة الثانية؟

نفس الشيء بالنسبة إلى الفلاحة، الفلاحة لم تعد موجودة 200 هكتار منطقة سقوية لا نجد بها سوى 6 هكتارات فقط أراضي البقية زحف عليها العمران، أين اللجان وأين المتابعة وأين وزارة الفلاحة لتكوين لجنة للحد من هذا الزحف الذي أهلك الأراضي وهذا أمن قومي، غذائي وأمن قومي مائي أي هنا التلوث، أين وزارة البيئة بخصوص التلوث؟ لماذا مصب فضلات قضى على الناس، متى سيتم بعث برنامج لتثمين النفايات ليتمكن الشباب من العمل؟ الشباب لديه مبادرات، أين سيضع هذه المبادرات؟ هل يموت دون أن ينفذها؟ نريد أن تتقدم بلادنا بميزانية كلها جباية؟ كيف ستتقدم؟

هناك رؤية أخرى وهناك التعويل على الذات لنفسر التعويل على الذات لنفسر هذا المفهوم" التعويل على الذات"، كيف تريد أن تعول على ذاتك، عليك التعويل على الذات بحوكمتك، لا يجب عليك أن تقترض من الغير، وعليك أن تتحكم في ميزانيتك ومصاريفك، لماذا التهريب طغى، من السنة الفارطة قلنا سندخل التهريب وسيتم إدماجه، التهريب قضى على الاقتصاد المنظم، أصبح التهريب أكثر من 50 % تركنا المجال الاقتصادي مهمشا وقلنا سنحقق 3,3 % والله هذا غير معقول، أريد أن نكون واقعيين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة، له خمس دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات الزملاء النواب،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

تحية طيبة،

يقيّم كل مشروع قانون المالية وفق ثلاثة مؤشرات أساسية: أولا، بقدرته على تحقيق النمو وخلق الثروة. ثانيا، بمدى محافظته على التوازنات المالية للدولة والحد من المديونية وثالثا، بما يحققه من مكاسب اجتماعية تمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للشعب التونسي وعليه لن أعود إلى تشخيص صعوبات وضعنا الاقتصادي لأنها أصبحت معروفة لدى الجميع، بقدر ما أود أن أركز على دورنا المسؤول في الاقتراح والتعديل، دون المساس بالتوازنات العامة للميزانية، ولكن مع السعي الجاد نحو إصلاحات عملية تدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

السادة الوزراء، لا يمكن أن نواصل تمويل ميزانية الدولة بنسبة تفوق 90% من العائدات الجبائية، هذا النمط أصبح مرهقا وغير قابل للاستمرار، علينا أن نتجه بجدية إلى تنويع مصادر تمويل الميزانية وأول هذه المصادر هو إدماج الاقتصاد غير المنظم الذي يمثل اليوم أكثر من نصف الدورة الاقتصادية الوطنية. إن إدماج هذا القطاع سيوفر للدولة موارد مالية هامة ويعيد التوازن والثقة إلى المنظومة الاقتصادية.

ثانيا، في إطار تحقيق النمو وخلق الثروة، يجب أن نعيد الاعتبار إلى المحركات الأساسية الثلاثة للاقتصاد الوطني وهي: التصدير عبر دعم تنافسية مؤسساتنا الوطنية وتطوير منظومة النقل والديوانة، الاستثمار الخارجي من خلال تبسيط الإجراءات وتشجيع المستثمرين على العودة إلى تونس والسياحة عبر تنويع المنتوج وتطوير السياحة البديلة والثقافية والصحية. هذه القطاعات الثلاث هي محركات النمو الحقيقي وهي القادرة على تحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

أما في الجانب الاجتماعي، فإن التوجه الذي أعلنه رئيس الجمهورية يجب أن يتجسد فعليا في الاستثمار في الإنسان، من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم والنقل العمومي.

الإصلاح في هذه القطاعات، لم يعد خيارا، بل ضرورة وطنية، لأنها تمس مباشرة كرامة المواطن وجودة حياته اليومية وفي ملف التشغيل وعلى الرغم من أهمية الانتدابات العمومية المبرمجة في قانون المالية، يجب أن نقر بأن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي في كل الاقتصاديات الحديثة، لذلك من الضروري دعم المبادرة الخاصة وتسهيل تأسيس المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لأنها تمثل ركيزة أساسية لامتصاص البطالة وتحقيق الاستثمار الجهوي.

السادة الوزراء، نحن ندرك حجم الإكراهات المالية، ونعلم أن ميزانية التنمية ضعيفة وأن التخفيض طال وزارات استراتيجية مثل السياحة والصناعة والاستثمار، لكن المطلوب اليوم هو الابتكار في

الحلول، لا الاكتفاء بتبرير الأزمات، علينا أن نستثمر في الأفكار والمبادرات وننفتح على الفضاء الإقليمي والإفريقي والعربي لدفع التصدير وجلب الاستثمار وإحداث المشاريع ذات القيمة المضافة.

وفي الختام، إن ميزانية الدولة لا ينبغي أن تكون مجرد أرقام، بل رؤية وطنية شاملة توازن بين الواقعية والطموح وتستعيد الثقة بين الدولة والمواطن وتمنح الأمل لجيل جديد من التونسيين فالأوطان لا تبنى بالجباية وحدها، بل بالثقة وبالإنتاج وبالعمل المشترك من أجل تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سوسن مبروك، لها خمس دقائق.

السيدة سوسن مبروك

شكرا، شكرا جزيلا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

نرحب بكافة السادة الزملاء الأفاضل من المجلسين،

نرحب أيضا بأعضاء الحكومة الموقرة،

سيدي الرئيس، أيها الحضور الكريم وشعبنا العظيم،

" إذا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُومِ فَلا تَقنَعْ بما دونَ النّجومِ"

هذا ما خطّه المتنبي العبقري ذات يوم ونحن نردده اليوم إيمانا منا بأن طموح الشعب التونسي في الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي يبلغ عنان السماء، وبأن الإرادة الصادقة والعمل الجاد وسيلة لتحقيق الأماني.

إن مناقشة مشروع قانون الميزانية ليس مجرد تمرين في الأرقام والمؤشرات، بل هي محطة وطنية نعيد فيها طرح السؤال عن الخيارات: إلى أين نتجه وبأي رؤية نريد أن نبني تونس؟ لقد حان الوقت، بل أصبح ضرورة قصوى، أن ننتقل من إدارة الأزمة إلى إدارة المستقبل والتخطيط له برؤية وطنية شجاعة، تعيد للدولة دورها كقاطرة للتنمية وخالقة للثروة.

مشروع هذه الميزانية رغم توجهاته الاجتماعية التي نثمنها ونؤمن بها، ونشد على أياديكم من أجل تحويلها إلى واقع ملموس، ورغم مجهوداته في ضبط التوازنات الكبرى والتحكم في نسب التضخم، إلا أنه يحتاج إلى مراجعة وتعديل، بحيث يترجم على أرض الواقع وطنيا وجهويا.

إن مسألة مناقشة المشروع لم تعد مجرد إدارة تقنية للشأن الاقتصادي، بل تتعلق بالقدرة الفعلية للدولة على امتلاك قرارها في تحديد أولوياتها الوطنية المستقلة، فالسيادة الاقتصادية هي ممارسة وطنية واقعية لحريّة القرار الوطني في مجالات التمويل والإنتاج والتوزيع والطاقات المتجددة وأيضا الصحة والدفاع والتعليم والثقافة وكل المجالات، وسآتي على ذلك في مناقشة المهمات، مهمة المهمة وهي تعبر عن الانتقال من منطق التبعية إلى منطق التحكم الذاتي في الاقتصاد وفي خلق الثروة.

إن المشروع تضمن خطوط تمويل عامة لبعث المشاريع ودعم الفلاحين الصغار وتشجيع التشغيل والسكن الاجتماعي وهذا أيضا نثمنه ونطمح لتطويره، لكن غياب التحديد الجغرافي لتوزيع هذه الاعتمادات يعرض ولايات الداخل إلى التهميش المالي والإداري مرة أخرى وعليه أوكد ضرورة تخصيص نسبة قارة من خطوط التمويل للمناطق ذات المؤشرات التنموية الأضعف وفي مقدمتها مدنين.

توجيه جزء من برامج دعم الفلاحة والتشغيل نحو تثمين المنتوجات المحلية وذلك حسب الخصوصيات الفلاحية لكل جهة، استنادا إلى المبادئ التي وردت في هذا المشروع بشأن دعم صغار الفلاحين وإحداث خطوط تمويل خاصة.

كذلك لا بد من مراجعة جذرية لسياسة الدولة في إدارة منتوج زيت الزيتون وكذلك التمور من حيث التسويق.

أيضا، لا بد من إدراج مشاريع البنية التحتية الكبرى ومنها النقل واللوجستيك، ضمن جداول التنفيذ الملزمة للدولة، لضمان حق الجهات في التنمية المستدامة وهنا لا بد من استئناف مشروع استكمال السكة الحديدية قابس-مدنين-تطاوين وذلك لتقريب المسافات وربط الشمال بالجنوب.

أيضا لا بد من إعادة صيانة الطرقات الرئيسية والفرعية والمسالك الفلاحية بمعتمديات مدنين الشمالية وكل مدنين، إيمانا منا بأن البنية التحتية هي رافد من روافد التنمية.

إن الإنسان وحقه في التشغيل وحقه في الكرامة هو جوهر الحياة وأساسها، لذلك لا بد من توفير الاعتمادات المادية واللوجستية اللازمة لتشغيل المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا وكذلك الدكاترة، لأنهم صفوة البلد ونخبتها، وتسوية كل وضعيات التشغيل الهش، على غرار الآلية 16 بمدنين من غير المباشرين وبكل تونس والمساعدين الصحيين، كذلك لا أريد أن أنسى عمال الحظائر والمناولة وكل وضعيات التشغيل الهش.

ختاما، في البيئة والطاقات: لا تنمية دون بيئة سليمة ولا سيادة دون استقلال طاقي، لذلك فإن دعم الطاقات المتجددة وتشجيع المشاريع الشمسية والريحية والمائية وإرساء سياسة وطنية واضحة تشريعية وتنفيذية في الاقتصاد الدائم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي، له خمس دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الوزراء وكل الطاقم المرافق لكم،

مرحبا بزملائي الأعزاء،

اسمحوا لي السادة الوزراء أن أقول شيئا قبل أن أبدأ مداخلتي لأن ما حصل اليوم في هذا المجلس في اعتقادي يمثل سابقة، السيدة رئيس الحكومة كنا ننتظر قدومها: في جلسة أولى، في جلسة ثانية تتغيب، ثم عند افتتاح مناقشة الميزانية والميزان الاقتصادي تحضر ثلاث ساعات ثم تغادر.

مع احترامنا لكم السادة الوزراء ونحن نعرفكم ونعلم مدى جديتكم في التعامل مع جميع الملفات، لهذا السبب أريد تسجيل موقفي وموقف زملائي، نحن نستنكر غياب السيدة رئيس الحكومة في مناقشة الميزان اقتصادي 2026، لهذا السبب فإن الخطاب اليوم سيكون موجها إلى السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد.

المواطن التونسي اليوم بعد الخطاب الذي سمعناه من السيدة رئيسة الحكومة في عرضها، صدقا بقيت ساعتين آخذ رؤوس أقلام حتى أستطيع التفاعل معها، اليوم السيدة رئيسة الحكومة غير موجودة، نحن نحترمكم السادة الوزراء، ولكن أريد أن أقول أن

المواطن التونسي اليوم مشكله بسيط، هل أنتم تعيشون معنا أم لا؟ إن كنتم تعيشون معنا فسأعلمكم بما يحصل معنا اليوم، المواطن التونسي لديه اليوم مشكل في الكهرباء والماء، السيد وزير الداخلية، منشور سنة 2023 منشور فاشل، إلى حد هذه الساعة ونحن باتصال مع المواطن لنحاول حل مشاكله، المواطن لديه مشكل بخصوص رخص البناء، المواطن يريد توفير العلف لأغنامه، لديه مشكل في العلف، اليوم يريد الحصول على دفتر معالجة أبيض أو يريد الحصول على دفتر معالجة، يريد مسلكا فلاحيا، هل رأيتم كم أن مطالب المواطن بسيطة اليوم؟

اليوم يريد حرث أرضه والسيد وزير أملاك الدولة والسيد وزير الفلاحة، المقاسم التي تحصل عليها صغار الفلاحين لا يمكنهم أن يفعلوا بها أي شيء، لأن الفلاحين لديهم ديون متراكمة ولم تتمكنوا من تجديد عقودهم، وكل طرف يرمي بالكرة للطرف الآخر، المالية تقول الفلاحة والفلاحة ترمي الكرة لأملاك الدولة، هذه هي مشاكل المواطن اليومية التي نعاني منها يوميا.

نصل الآن إلى الميزان الاقتصادي ولميزانية الدولة وسأعود بعد ذلك في كل مهمة وسيكون لي حديث معمق في كل المهمات، السيدة رئيسة الحكومة تحدثت عن ميزانية بارتفاع تقريبا 3,9 % مقارنة بالسنة الفارطة، فقد قالت أن الميزانية تلبي انتظارات المواطن، تحدثت عن مجلة الصرف، تحدثت عن مجلة التنمية العمرانية، عن تكريس الدور الاجتماعي للدولة، صدقوني كلها مجرد شعارات، أقول جيدا، كلها شعارات لأن ميزانية لا يوجد بها استثمار لا يمكن أن نتحدث فيها عن أي شيء،

صحيح هناك جانب اجتماعي، ولكن الجانب الاجتماعي حتى القانون عدد 9 لسنة 2023 - والسيد وزير الشؤون الاجتماعية غائب ويوجد من يمثله- هو قانون لم يلبي مطالب العمال، لأن أصحاب الشركات وجدوا تعلة ليستندوا عليها بعد ذلك ونحن يوميا مع اتفاقيات الشغل، من لم يجد حلا لمشكله يقولون له عليك بالقضاء.

نتناول الآن نقطة بنقطة: اليوم مجلة الصرف ومجلة التهيئة الترابية والعمرانية وتحسين مناخ الأعمال، أين الاستثمار؟ مجلة الصرف، لقد حضرت في الدورة الأولى والثانية والثالثة يتم الحديث عنها، أين مجلة الصرف؟ متى سيتم إعداد مجلة الصرف؟ متى ستأتي مجل التهيئة العمرانية؟ خطوط تمويل لتسيير الفلاحة، 10 ملايين، السنة الفارطة لم يتحصل عليها الفلاحون، هذه المبالغ ستمكنهم من تربية الأراخي لتشجيع المنتوج التونسي ولتشجيع صغار الفلاحين ليجددوا قطيع أبقارهم، اليوم المؤسسات التربوية وقد ذكرت السيدة رئيسة الحكومة أن 597 مليون دينار دعم للنقل وللصيانة، نحن من يقوم ببناء المؤسسات التربوية، أنا شخصيا والمجتمع المدني نقوم بطلاء المدارس ولدينا حائط آيل للسقوط تم ترميمه بعد أن أخذت المندوب للاطلاع عليه، أي أن اليوم هناك العديد من القرارات وهناك العديد من المؤسسات تنتظر أن ينزل السيد رئيس الجمهورية للميدان.

السادة الوزراء، مع احترامنا لكم الحكومة في واد والشعب في واد، لا يوجد تناغم في الحقيقة أي تناغم ولا توجد إنجازات حقيقية، نحن نتعاطف معكم ولا نعمل ضدكم، ولكن قدموا لنا الدليل أنكم تسلكون نفس سياسة السيد رئيس الجمهورية.

نصل الآن إلى إحداث صندوق لذوي الإعاقة: أريد أن أقول لكم بأن السيد وزير الشؤون الاجتماعية لا يقدر على توفير حافلة لمركز المعاقين بالمرناقية، اصطحبته صعد للحافلة، لم يذهبوا للدراسة منذ أربعة أشهر، ولا يريد مقابلة ولا يريد أن يجيب على المكالمات الهاتفية ولا يريد أن يتفاعل..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنية مبروك، لها خمس دقائق.

السيدة سنية بن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدات وبالسادة أعضاء الحكومة،

السادة زملائي النواب الأفاضل،

نحن نناقش اليوم مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026 في ظرف وطني ودولي بالغ الحساسية، حيث تتقاطع التحديات الاقتصادية مع مطالبات العدالة الاجتماعية، وتتداخل ضرورات الإصلاح مع حاجة المواطن اليومية إلى الاستقرار والثقة في مؤسسات الدولة.

ونحن نستمع إلى خطاب السيدة رئيسة الحكومة، الخطاب الذي ركز على الطمأنة أكثر من مصارحة الشعب، ونتحدث عن الإصلاح دون أن توضح خريطة التنفيذ، كنا ننتظر خطابا يتحدث بالأرقام الدقيقة والآجال والنتائج، لا بلغة التمني، لذلك نقدر المجهود في الشكل لكن في المضمون ما زلنا نبحث عن الجرأة في كشف الواقع لا تجميله.

إن الميزانية ليست مجرد جداول حسابية أو نسب نمو وتضخم، بل هي مرآة تعكس توجه الدولة وتعبر عن خياراتها الاجتماعية وأولوياتها الاقتصادية ورؤيتها لمستقبل البلاد، ومن هذا المنطلق، فإن النقاش حول مشروع ميزانية سنة 2026 يجب أن يكون نقاشا حول توجه الدولة ككل قبل الخوض في تفاصيل مشروع ميزانية سنة 2026، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة وهي أن الميزانيات السابقة رغم ما تضمنته من أهداف طموحة وأرقام مطمئنة لم تترجم على أرض الواقع كما أعلن عنها، عديد البرامج بقيت حبرا على ورق ومعدلات النمو لم تبلغ المستويات المعلنة، فمشاريع تهيئة المناطق الصناعية في سيدي بوزيد وفي القصرين وفي قفصة لم تنجز وخطة إصلاح المؤسسات العمومية لم تفعل والرقمنة الموعودة لمنظومة دعم المواد الأساسية لم تتحقق بينما ارتفعت الأسعار بالنسبة إلى المواطن.

هذه الأمثلة تؤكد أن ثقة المواطن في تحويل الأرقام إلى واقع ملموس قد تراجعت، ويجب أن تكون ميزانية 2026 مختلفة عن سابقاتها وبالتالي من الطبيعي أن تهتز ثقة المواطن في كل مشروع جديد يقدم له على الورق دون أثر ملموس في حياته اليومية، القضية الرئيسية اليوم تتمحور حول مدى واقعية التنفيذ وجدية الإصلاح، لأننا اليوم لا نحتاج إلى ميزانية تزين الواقع، بل نحتاج إلى ميزانية تنفذ لا تعرض وتحقق لا تبرر.

السادة أعضاء الحكومة،

لقد قدمت الحكومة فرضيات طموحة بتحقيق نسبة نمو بـ3,3% وتقليص التضخم إلى 5,3%، لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه:

على أي أسس واقعية بنيت هذه الفرضيات؟ وهل تتوفر المقومات الحقيقية لتحقيقها في ظل ضعف الاستثمار الخاص وتراجع الإنتاجية؟ ثم إن تمويل الميزانية يعتمد جزئيا على التمويل المباشر من البنك المركزي وهو خيار يحمل مخاطر تضخم واضحة، فهل تم تقييم تأثير هذا التوجه على قيمة الدينار وعلى مستوى الأسعار؟ وهل هناك إطار قانوني واضح وتنسيق فعلي مع البنك المركزي والبرلمان.؟

وفي الجانب الاجتماعي، المواطن ينتظر إجراءات واقعية ملموسة لا بيانات إعلامية وهنا أريد أن أتساءل عن مصير منظومة الدعم التي قيل أنه ستعاد هيكلتها، هل هناك فعلا خطة لتوجيه الدعم مباشرة إلى مستحقيه؟ وكيف ستحافظ الحكومة على القدرة الشرائية دون المساس بمستوى العيش؟

أما في مجال التنمية الجهوية فالسؤال لا يزال قائما: ما هي النسبة الفعلية من الاستثمارات المخصصة للجهات الداخلية من أصل 29,9 مليار دينار؟ وما هي آليات التنفيذ والرقابة التي تضمن إنجاز المشاريع في آجالها؟

السادة أعضاء الحكومة،

الإصلاح لا يكون بالشعارات، بل بالقرارات الجريئة والمتابعة الفعلية، أين وصل ملف إصلاح المؤسسات العمومية المثقلة بالديون؟ وهل هناك استراتيجية واضحة لتوسيع القاعدة الجبائية دون إثقال كاهل الطبقة المتوسطة؟ نحن في البرلمان لا نعارض الإصلاح، بل نسانده حتى حين يكون فعليا وشفافا، ولكننا نرفض أن تحمّل كلفته للمواطن وحده، اليوم نريد ميزانية واقعية صادقة، توازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية وتعيد الثقة بين الدولة ومواطنيها. إذا كانت الميزانية السابقة قد خصصت مئات الملايين لمشاريع لم تنفذ، فما هو الضامن العملي أو الفعلي اليوم؟ إن ميزانية 2026 لن تتحول مجددا إلى أرقام على الورق بينما المواطن يتحمل تبعات التأخير والفشل.

وفي الختام، أؤكد أن البرلمان لا يسعى إلى نقد الحكومة من أجل النقد، بل من أجل تعزيز الإصلاح وتحقيق المصلحة العامة، لقد لاحظنا خلال الفترة الماضية بعض الهفوات في التنفيذ، مثل تأخر صرف الاعتمادات للمشاريع الجهوية أو بطء إصلاح المؤسسات العمومية، مما أثر على ثقة المواطن في فعالية الإدارة، لذلك نأمل أن تكون ميزانية 26 فرصة لتصحيح هذه المسارات، وأن يتم العمل بروح الشراكة والتعاون المستمر بين الحكومة والبرلمان لضمان أن تتحول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فوزي دعاس، له خمس دقائق.

السيد فوزي دعاس

شكرا، انطلق نقاشنا لقانون المالية 2026 ببيان رئاسة الحكومة الذي دار في فلك شعارات الاعتماد على الذات والسيادة الوطنية والدولة الاجتماعية، لكن الأرقام تكشف واقعا آخر، تقول الحكومة إنها تسعى إلى الاعتماد على الذات لكنها تعتمد في الواقع على الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز: 19 مليار دينار قروض داخلية منها 11 مليار من البنك المركزي نفسه وكأن البنك المركزي تحول إلى صندوق تمويل دائم أو صندوق تغطية العجز، خاصة وأنها المرة الثالثة على التوالي التي تلجأ فيها الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي، فهل التداين بين مؤسسات الدولة دليل على التعويل على الذات، أم هو اعتراف صريح بعجز الدولة عن تعبئة مواردها وتنمية إنتاجها؟ كما ستلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي بقيمة 6,8 مليار دينار أي بزيادة 2,4% مقارنة بسنة 2025، كما تعتزم إصدار قرض رقاعي بقيمة 1,36 مليار دينار في الأسواق المالية العالمية في أول خروج لها منذ سنة 2019. ما زلنا نقترض اليوم لسداد ديون الأمس وسنقترض غدا لسداد ديون اليوم، هذه ليست سياسة مالية، بل دوامة استنزاف وبدل أن نعبئ مواردنا الذاتية نغرق في سياسة تسيير الأزمة لا تجاوزها، إنها سياسة إدارة العجز بدل البناء.

السيدة رئيسة الحكومة،

الدولة الاجتماعية ليست شعارا يرفع في الخطب، بل هي قدرة الدولة على الإنتاج وعلى خلق الثروة وتوزيعها بعدل، دولة لا تنتج لا يمكنها أن تكون اجتماعية، لأن العدالة الاجتماعية تمول من الثروة لا من العجز، الإجراءات الاجتماعية التي تتحدثون عنها، مهما كانت نواياها، تبقى مجرد مسكنات لأزمة هيكلية عميقة، برامج المساعدة والدعم الظرفي لا تنقذ مجتمعا.

إننا اليوم بحاجة إلى ميزانية تعيد الاعتبار لدور الدولة الاجتماعي، لكن ليس عبر الوعود بل عبر إعادة توجيه مواردها نحو الإنتاج الوطني، نحو تشغيل شبابها، نحو إنقاذ منظومتها الصحية والتعليمية ونحو استثمار حقيقي في الإنسان، إن الدولة الاجتماعية ليست صدقات موسمية ولا مساعدات ظرفية، بل هي مشروع وطني للكرامة، مشروع يعيد للمواطن ثقته في وطنه وفي قدرته على أن يعيش بكرامة على أرضه وما لم يتغير المنوال الاقتصادي فلن يتغير الواقع الاجتماعي، فمنوال يقوم على الاستيراد والاستهلاك والديون لن يصنع دولة اجتماعية عادلة ولا اقتصادا وطنيا متماسكا.

آن الأوان لنقولها بوضوح: نحن بحاجة إلى منوال تنموي جديد، منوال تونسي لا مستورد، ينطلق من خصائصنا الوطنية وطاقاتنا الحقيقية، من موقعنا الجغرافي، من طاقاتنا المتجددة، من فلاحتنا، من كفاءاتنا، من كفاءات شبابنا، من الجنوب والمناطق الداخلية التي تحمل ثروات الأرض وتعاني الفقر والتهميش والتلوث لعقود طويلة، نحتاج إلى منوال يجعل من الإنتاج والعمل ركيزة الكرامة والسيادة ومن الفلاحة ومن الصناعات الغذائية دعامة للأمن القومي والسيادة الغذائية.

إن السيادة الوطنية لا تبنى بالخطاب السياسي، بل بالقرار الاقتصادي الشجاع وبمراجعة جذرية لمسار كامل من الخيارات التي همشت الإنتاج وأفرغت الدولة من دورها الاجتماعي وحولتها إلى وسيط بين الدائنين والمواطنين.

ما نحتاجه اليوم عقول تؤمن، تفكر وتبدع لتنزل الشعارات برامج واقعية وخطط ملموسة، نحتاج ممارسة سياسية أكثر جرأة وذكاء، لا إلى موظفين أو تكنوقراط للتسيير اليومي لدواليب الدولة من داخل نفس المنظومة، الشعب لم يعد يطلب وعودا، بل يريد دولة تخلق الأمل من جديد، دولة لا تبرر ضعفها، بل تواجهه، دولة تثق في أبنائها لا تستنزفهم.

السيدة رئيسة الحكومة، للأسف إن ما يعرض علينا اليوم ليس بجديد، بل تأجيل جديد، ليس بناء، بل ترميما مؤقتا لجدار يتصدع والبلاد لا تبنى بالمسكنات ولا بالتصريحات.

إن هذه الميزانية، بكل ما تحمله من تناقضات بعيدة عن طموحات وتطلعات التونسيين ولا تعبر عن روح ثورتهم ولا عن شعار 17 ديسمبر

14 جانفي: "الشغل، الحرية، الكرامة الوطنية" ما لم تتغير فلسفة الدولة، من دولة تنفق إلى دولة تنتج ومن دولة تدار إلى دولة تبنى، فسنظل نناقش كل عام الأرقام ذاتها والأزمات ذاتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ثابت العابد، له خمس دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا،

شكرا السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي،

تابعت في الحقيقة أغلب مداخلات زملائي منذ اليوم الأول، التي جاءت بنبرة نقدية حادة تجاه الحكومة، رغم أن المتحدثين أنفسهم من صنف المساندة السياسية للسيد الرئيس، هذا التناقض الظاهري بين دعم الرئيس وانتقاد الحكومة، يكشف أزمة أعمق من مجرد اختلاف في وجهات النظر، إنها أزمة فراغ الوسائط وسقوط السياسة، حولت الخطاب البرلماني إلى تعبير فردي محلي في صراع متواصل ضد النسيان الانتخابي، أكثر من ممارسة رقابية تشريعية، حيث لا أحزاب قادرة على تأطير النقاش ولا معارضة قادرة على طرح بدائل أو برامج اقتصادية حقيقية، في هذا الفراغ يصبح البرلمان فضاء لتصريف المواقف لا لصناعة القرار، خطاب نقدي بلا أثر سياسي يوجه ضد الحكومة، بينما يعلم الجميع أن القرار الفعلي محصور في مستوى أعلى منها. النتيجة: برلمان يعبر كثيرا ويغير قليلا وحكومة تنتقد كثيرا دون أن تحاسب، ورئيس يعفي من النقد بحكم موقعه فوق المساءلة السياسية.

كل هذا في لحظة دقيقة تتقاطع فيها أزمة الاقتصاد مع أزمة الثقة وتلتقي فيها الأرقام بالحقوق والسياسات بالحريات، الكل يتحدث عن الإصلاح والنمو، لكن السؤال الأعمق: هل يمكن أن يزدهر الاقتصاد في بيئة تتراجع فيها الحريات ويقمع فيها الرأي المخالف؟ الاستثمار لا يأتي بالخطب ولا بالإعفاءات الجبائية، بل يأتي بمناخ الحرية، بالقانون، وبالثقة، حين يخاف المواطن من التعبير ويتردد المستثمر أمام غموض القرار، تشل إرادة الدولة والمجتمع معا.

الحرية ليست ترفا سياسيا، إنها شرط النمو وضمانة للاستقرار، العلاقة بين البرلمان والحكومة ليست علاقة مجاملة، بل توازن ومساءلة، فالمساءلة تمنح الشرعية ولا تنقصها، لذلك فإن أول إصلاح اقتصادي حقيقي اليوم هو استعادة الثقة في القانون وفي المستقبل، ولكن كيف نستعيد الثقة في بلد يحاكم فيه أصحاب الرأي خارج معايير العدالة وسجون خارج منطق الكرامة؟ جوهر بن مبارك الذي يخوض إضرابا وحشيا عن الطعام وهو على مشارف الموت، لا يقدم له لا العلاج ولا ينقل للمستشفى في خرق واضح للدستور ولحقوق الإنسان، حياته اليوم في خطر، وكل صمت رسمي هو تواطؤ، وأحملكم مسؤولية سلامته الجسدية والنفسية، الحرية لا تتجزأ ولا إصلاح اقتصادي يبنى على أنقاض العدالة، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذ سعيداني، لا توجد مجاملة لأي أحد، انتظر دقيقة، فقط اسمعني ثم تكلم، تقدم بمطلب في التقديم، قلت له لا يمكن إلا إذا تنازل زميل عن مكانه لفائدته وتقدم الأستاذ علي بوزوزية بمذكرة بأنه يتنازل عن مكانه، الأستاذ علي بوزوزية رقم 17 أخذ مكانه بالإمضاء، لذلك فإنني موجود هنا لسلامة الإجراءات ولا مجاملة مع أي كان، هل نحن متفقون؟ أنت رقم 18، تفضل الكلمة للأستاذ أحمد السعيداني، له خمس دقائق.

السيد أحمد السعيداني

السؤال اليوم في تونس: إلى متى سيستمر هذا الجنون؟ الدولة في تونس تفقد عقلها، النظام في تونس فاقد لرشده ولصوابه، إلى متى ستستمر الاعتباطية والعشوائية والعبثية؟ كل المؤشرات تدل أن السيد رئيس الجمهورية رجل منفصل عن الواقع، منفصل مداريا ومجاليا، منفصل تاريخيا وجغرافيا، الرجل يعيش في كوكب آخر كما قال ذلك عن نفسه.

لديك وزارة داخلية، لديك وزارة الدفاع، لديك فرقة الإرشاد في الأمن الرئاسي، لديك أمن رئاسي، لديك الديوانة، لديك السجون الإصلاح، كل التشكيلات المسلحة في البلاد تحت إمرته، كل استعلامات البلاد تحت إمرته ويتهم الأشباح بالتآمر عليه، تونس فيها متآمرين وخونة وعملاء وفيها من التونسيين من لا يريدون الخير لا لتونس ولا لشعبها، ولكن لسنا 12 مليون متآمر هنا في تونس.

السيد رئيس الجمهورية، التآمر الحقيقي أن أعين قاضية على رأس وزارة المالية وأطلب منها أن تقوم بعدالة اجتماعية، التآمر الحقيقي أن أقوم بتعيين وزير فلاحة غير قادر على التفريق سياسيا بين أمن غذائي وسيادة غذائية، التآمر الحقيقي اليوم أن أعين وزراء في غير مناصبهم، التآمر الحقيقي أن وزير الثقافة ليس له مشروع للسيادة الثقافية، ستبقى مجرد شعارات تطفو فوق سطح الحدث السياسي دون أن تنزل على أرض الواقع.

بعض الإخوة في ماطر توجهوا بسؤال، أنت تقوم بنقد الرئيس، ما هي إنجازاتك؟ من الفصل 58 للفصل 80 من الدستور مهمتنا واضحة: الشأن السياسي العام تشريعا ورقابة، وهنا أحمل المسؤولية حتى لبعض الزملاء: الكلام الذي نقوله في الكواليس نأتي إلى هنا ونحمل المسؤولية للحكومة، الحكومة من عينها؟ الحكومة عينها رئيس جمهورية، رجل منفصل تماما عن الواقع، رجل يعيش في فترة الستينات والسبعينات وفي فترة جمهوريات وطنية وفي فترة مد ثوري ومد شعبي لا علاقة له بالواقع، لا يمكن أن يكون ثوريا أكثر منا، ولا يمكن أن يكون قيس سعيد ثوريا أكثر من الناس التي صنعت قيس سعيد، ولكن اليوم هناك واقعية سياسية، الواقعية السياسية اليوم في البلاد أن نتخلى عن الواقعية السياسية ونرجعها أشعارا وعبقرية لهلوانيات لغوية من أجل إسكات الشعب التونسي، مجرد "حربوشة للبلعان" لا أكثر ولا أقل، عندما ذكرت السيدة رئيسة الحكومة بالأمس على أن الدينار هو أقوى عملة في إفريقيا، ولكن الدينار 6 طن التي لدينا في البنك المركزي، الدينار فقد 45% من قيمته أمام الذهب في سنة واحدة.

يسألني البعض عن الإنجازات، ماذا ستنجز لنا؟ إن كانت إنجازات رئيس جمهورية حديقة وأخذ معه القائد الأعلى للقوات المسلحة وأخذ معه السيد وزير الدفاع المحترم لتدشين نافورة وحديقة، سأقوم ببعث مثلا محطة نووية في ماطر لأحلي بها مياه قلعة جبل اشكل.

للأسف السيد رئيس الجمهورية اليوم بين خيارين: إما أن ينزل إلى الواقع وأن يصارح التونسيين ويكاشف التونسيين بحقيقة بعض الأرقام التي تم ذكرها بالأمس ومغلوطة وهنا أحمل المسؤولية لمحافظ البنك المركزي وأحمل المسؤولية أيضا للمعهد الوطني للإحصاء الذي تم حجب صفحته من الإنترنت، إما أن يختار رئيس الجمهورية بين تونس وشعبها، وإما أن يختار الطرابلسية الجدد الذين بدأ الشعب يسمع بهم ويختار الذباب الأخضر وتنسيقيات الشعوذة والدجل على التونسيين.

في النهاية، التآمر الحقيقي هو أن نفتح باب التاريخ وأن نخرج من التاريخ، الوزير الوحيد الذي فهم وبالرغم من أنه ليس سياسيا، بل هو عسكري السيد وزير الصحة، الوحيد الذي فهم معنى السيادة الصحية الدوائية ومفهوم الصحة الشعبية، من المفروض أن تتم محاكمة وزيرة الطاقة، المفروض ألا تكون معنا اليوم، مع احترامي لك في شخصك، ولكن نحن نريد أن تكون تونس سيدة على طاقاتها وثرواتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد كمال الفراح، له خمس دقائق.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء النواب من الغرفتين،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

حول مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 وكذلك الميزان الاقتصادي، سأقدم خمس ملاحظات وسأكون فيها متشائلا، يعني سأنظر إلى الكأس من زوايا مختلفة.

أولا، أثمن عديد الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2026 في توجهاته الاجتماعية والاقتصادية تعزيزا لمقومات الدولة الاجتماعية ودفعا للنمو الاقتصادي ومن بين هذه الإجراءات نذكر توسيع مجال تطبيق الضريبة على الثروة باعتماد نظام الضريبة التصاعدية، كذلك دعم آليات الكراء المملك في قطاع الإسكان، دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية بالجهات الأقل تنمية، الإعفاء من المعاليم الديوانية وإيقاف العمل بالأداء على القيمة المضافة على المدخلات اللازمة لتعليب زيت الزيتون.

ثانيا، في شكل سؤال: ما مدى وجاهة اعتماد فرضية 3.3 كنسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي؟ هل هي نسبة واقعية عقلانية في ظل تباطئ ملحوظ للاقتصاديات المتقدمة التي ستسجل نسبة نمو دون 3%؟ هذا خارجيا، كما أنه داخليا أغلب مداخيل الميزانية 90.8% تتأتى من الجباية، إضافة إلى ضعف النفقات المخصصة للاستثمار.

ثالثا، في الحقيقة نستطيع تحقيق نسبة نمو في حدود 3.3 % وربما أكثر إذا اشتغلنا على دفع محركات النمو الاقتصادي واستحثاثها وهذه المحركات كما هي معلومة في علم الاقتصاد، الاستثمار وهنا دعوة ملحة إلى الإسراع بإصدار مجلة الاستثمار والصرف ومجلة المياه ومجلة الغابات وإلى غير ذلك من المجلات وكذلك الاستهلاك عبر تخفيف العبء الجبائي على محدودي الدخل وعلى المتقاعدين، يقولون لكم "هداك الله" اقتطعتم لنا الأداءات ونحن نعمل والآن نحن في التقاعد، "هداكم الله"، خفضوا علينا منها قليلا وكذلك تشجيع الصادرات وهنا نؤكد على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الديبلوماسية الاقتصادية عبر جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحفيز التجارة الخارجية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بمزيد الانفتاح على أسواق جديدة في آسيا وإفريقيا، إضافة إلى تدعيم وجودنا في الأسواق التقليدية.

رابعا، تضمن مشروع قانون الميزانية والميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026 وحتى السنوات الفارطة أيضا كلمات ومصطلحات بقيت فضفاضة وبدأت تفقد معانيها، لأننا لا نجد لها أثرا واضحا على أرض الواقع مثل: الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والأزرق والتحول الطاقي والمحافظة على البيئة ومقاومة التلوث وجودة الحياة وفي علاقة باللجنة التي أترأسها يمكن أن نضيف معضلة الإصلاح التربوي ومعضلة قانون الهياكل الرياضية.

إذن علينا جميعا أن نعدل البوصلة ونمر من الأقوال إلى الأفعال، وحتى أقترب بعض الشيء من وجدان التونسي سأختم هذه المداخلة بمثل شعبي وبيت شعر في المثل الشعبي، حين نقارب على مسألة كبيرة مثلا أشغال إلى غير ذلك نقول بأن هذه الأشغال يلزمها "خزنة معمرة وسواعد مشمرة" في الحقيقة الخزنة "المعمرة" هي العمل على خلق الثروة و"السواعد المشمرة" هي إعادة الاعتبار للعمل كقيمة حضارية وبيت الشعر هو للشاعر الخالد أبي القاسم الشابي من قصيد "خلقت طليقا":

ألا انهضْ وسِرْ في سبيلِ الحَيَاةِ فمنْ نامَ لم تَنْتَظِرْهُ الحَيَاةْ

ولن تنتظره الحياة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نبيل الحامدي، له سبع دقائق باعتبار أن السيدة النائبة المحترمة أمال المؤدب تنازلت عن حصتها لفائدة نائبين السيد نبيل الحامدي أخذ دقيقتين والسيدة ريم المعشاوي أخذت ثلاث دقائق، تفضل السيد نبيل الحامدي له سبع دقائق.

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكامل الطاقم الحكومي داخل مجلس النواب،

بداية سأبدأ بحديث 93 دقيقة من كلمات رئيسة الحكومة، لم أفهم لمن وجهتها؟ لنا نحن أم للشعب؟ أرقام مجهولة، أرقام لا تعطي تفاؤلا لهذا الشعب، أرقام لا يمكن إلا أن تكون في مخيلة السيدة رئيسة الحكومة.

ثانيا، أمنيتي بعد العشر سنوات أن أرى رئيس حكومة في تونس يتنقل بين الجهات، يذهب إلى القصرين وبوزيد والقيروان وسبيطلة وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية أيضا، هذا ما لم نلاحظه، لاحظناه في قصر الحكومة فقط، حين كانت وزيرة تجهيز كانت تعطي ربما تفاؤلا أفضل من الآن حين أصبحت رئيسة حكومة، جاءنا التفاؤل أيضا من منطقة السبيخة القيروان في مشروع طاقي سيعطي رؤية جديدة لتونس وهذا ما يجب أن نشجعه، ويجب انتهاج مجال الطاقة، ونقول للمحسن أحسنت لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم وللسيد كاتب الدولة، فزياراته مكثفة لمنطقة السبيخة وقد دعمت هذا المشروع، وسترون خلال عشرة أيام ما سينقلنا إليه هذا المشروع.

أريد أن أقول أيضا أن الزيارات الفجئية التي يقوم بها السيد وزير الداخلية من منطقة لمنطقة والتوصيات الموجودة حتى أني لم أتفطن

حين أتى إلى السبيخة، دخل وخرج ولم نتفطن له جملة وتفصيلا، وهذا من المهام وقد تقدمت النظافة في ولاية القيروان كما تفعلت الأعلام الموجودة، وهذه هي القرارات الصحيحة.

أيضا النسيج الأمني في ولاية القيروان، تغيرت الرؤية وأصبحنا نجد في كل مكان الدوريات الأمنية التي لم تكن حقيقة، وهذه بوادر إيجابية نشجعها، وأقول أيضا للسيد وزير الداخلية وهي أمانة مناطق مثل الوسلاتية وعين الجلولة قرابة العام والعام ونصف بدون معتمدين في حين أن المعتمد هو أساس كل منطقة وهو الوصي الحقيقي للدولة في تلك المناطق،

كما أريد أن أقول لك السيد وزير الداخلية والسيد وزير أملاك الدولة أن الشعب ينتظر قرارات جريئة منكم هي في تسليمهم أو تحويزهم المقاسم الاجتماعية التي تم تحويزها من طرف الأهالي والمنتفعون ينتظرون لعشر وخمس سنوات، وهذه لا تكون إلا بسلطة حقيقية وفرض قانون الدولة على كل الأطراف مهما كانت.

أريد أيضا أن أقول أن الصحة في القيروان وإن شاء الله يتم الخبر الذي سمعناه من رئيس الحكومة وهو أن مستشفى سلمان سيكون في هذه الأيام، إن شاء الله تكون حقيقة للشعب القيرواني الذي ينتظر هذه الفرصة وهذا ما نريده ومن خلاله سنستثمر ويمكن أن نتقدم في المجال الطبي ونلاحظ الآن أن هناك تقدما كبيرا تتحدث عنه كل الدول.

أريد أن أتحدث الآن عن معتمدية السبيخة وفيها 80,000 ساكن وفيها بلديتان، بلدية قديمة وبلدية محدثة، أرجوك سيدي الوزير لفتة لتقسيم هذا المجال الترابي بين منطقتين كل منطقة فيها 40,000 ساكن وبالتالي يمكن أن نحرر منطقة سيسب الكبرى وهذه المنطقة الكبيرة التي تحتوي على خيرات البلاد التونسية، هذه المنطقة حقيقة يمكن أن تعطي الإضافة للدولة التونسية في المجال الفلاحي وحتى في المجال الثقافي والاجتماعي خاصة أن الاستثمارات التي فيها خاصة في موسم جني الزيتون مئات المليارات تتحرك في هذه المناطق.

أريد أن أتحدث أيضا مع السيد وزير التجهيز، في القيروان لا توجد إلا المشاريع الكبرى فقط لا يوجد إلا الطريق السريعة موجودة مسالك فلاحية أين يعاني فيها كل سكان العمادات التي أمثلها وأعيد هي: السبيخة الوسلاتية وعين جلولة، هذه مناطق محرومة ومظلومة ووقع تهميشها رغم ما تمتاز به بلدية عين جلولة فقد فازت بالجائزة الأولى في مجال النظافة، نرغب في عناية أكثر بهذه المناطق ونريد أيضا أن نتحول إلى السياحة، نريد أن يشجع السيد وزير السياحة، السياحة الإيكولوجية الموجودة في هذه المناطق الجميلة وهي جبل الوسلات وتاريخ جبل الوسلات، هذا ما نريده.

نريد أيضا قرارات فعلية من السيد وزير الفلاحة ونشكره رغم غيابه فكلما اتصلنا به يجيبنا ويعطينا رؤيته، وهناك أناس يعانون إلى حد الآن بسبب مسائل الماء الصالح للشراب، أين المشاريع الكبرى للماء الصالح للشراب خاصة؟ وعندنا مشروع سوف يدشن في قصر النمسا حديثا.

نريد أيضا مشاريع الأوامر، لماذا تتالى الحكومات الآن ولا تطبق الأوامر المنبثقة عن كل ميزانيات الدولة؟

ما سبب الحفر العشوائي الموجود وهو يساهم في الأمن الغذائي وهذا موجود في كل المناطق؟ لماذا لا نصدر الأمر ونعطي مراقبة للماء الموجود فيصبح الفلاح مراقبا من إدارة الفلاحة مع تصفية وضعيته القانونية إما من شركة الكهرباء والغاز وهنا نتحكم كوزارة؟

ثانيا، السيد وزير الشؤون الاجتماعية الوضع والفقر في ولاية القيروان متفاقم و"CNAM" لا تراعي مواطنينا في هذه المناطق، هناك من سيجري عملية على الكبد كان مرتبا الرابع أصبح مرتبا 20 وهذا لا يطاق في بلد العدالة وما أدراك ما العدالة وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد إبراهيم حسين، له خمس دقائق.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحاب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

مداخلتي اليوم ستتناول مسائل عامة تتعلق بمشروع قانون المالية وميزانية الدولة، أما التفاصيل فسنتناولها في مناقشة بقية المهام.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

مشروع قانون المالية الذي تقدمت به الحكومة له طابع اجتماعي يتضمن العديد من النقاط الإيجابية التي تهدف إلى تكريس العدالة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية: الزيادة في الأجور، جراية التقاعد، تحقيق العدالة الجبائية، دفع التشغيل في سياق وطني عام تتراكم فيه الأعباء على المالية العمومية بالإضافة إلى عجز مالي، ضعف الاستثمار العمومي بالإضافة إلى هشاشة الوضع الاقتصادي ورغم أهمية هذه الأهداف فإننا نلاحظ:

أولا، لم تقدم لنا الحكومة برامج قابلة للتنفيذ مثل السياسات المقترحة على العجز والمديونية، فهل أن مثل هذا القانون للمالية لسنة 2026 هو محاولة لتثبيت السلم الاجتماعي أم هو مشروع لبناء اقتصاد ومعالجة جذور الأزمة الاقتصادية التي نعيشها حتى ننطلق في التنمية المستدامة الحقيقية انطلاقا من السنة الأولى للمخطط 2026 -2030؟

ثانيا، غياب الحديث عن الإجراءات الملموسة ليكون لهذا الجانب الاجتماعي ثوابت ملموسة للحكومة وليست قرارات ترقيعية أو إجراءات وقتية، على سبيل المثال القوانين والمبادرات ذات المضمون الاجتماعي مثل قانون العاملات الفلاحيات، تأمين فاقدي الشغل، إعطاء الأولوية للأمن الغذائي عبر إجراءات حفر الآبار وتشجيع الفلاحة السقوية، حل جذري لمعضلة الأعلاف التي تهدد قطيع الماشية في بلادنا، مسألة الأراضي الدولية وسوء التصرف فيها، الأزمات الدورية التي يعرفها قطاع الزيت والزيتون والتمور وصيد الأسماك، حيث بقينا نراوح مكاننا دوما دون حلول استراتيجية واضحة ومدروسة.

ومن الملفات الاجتماعية الأخرى نذكر: ما هي خطة الحكومة لمقاومة ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهائد العليا وبقية الفئات المهمشة؟ كذلك المتابعة الجدية لموضوع المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية بالخصوص في الجهات ذات الأولوية في مشاريع التنمية، الوضعية الهشة لعمال الدواوين الفلاحية وعملة الحظائر الظرفية والغابات، ضعف الميزانية في قطاع التربية والصحة والثقافة. الحلول الجذرية لقضايا البيئة في جهات كثيرة خاصة الحوض المنجمي قابس، الصخيرة، برامج إصلاح وتهيئة وهيكلة هذه

المصانع لترفيع الإنتاج وتحقيق ما وصلت إليه سنة 2008 مع إشعاع هذه الجهات في التنمية، تشغيل، صحة، تربية، غياب قانون المناولة الذي يعتبر ثورة تشريعية، إلا أن بعض المؤسسات وخاصة المؤسسات البترولية تتهرب من تسوية وضعية العديد من العمال.

وأخيرا، كما أكدنا في السنة الماضية نؤكد هذه السنة على ضرورة التعجيل بتنقيح مجلة الصرف، قانون الصفقات، مجلة الاستثمار، مجلة الغابات، مجلة المياه، مجلة التهيئة العمرانية.

السادة الحضور، ما زال شعبنا يريد النتائج وقد مل الوعود والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر، له سبع دقائق باعتبار أن النائب المحترم السيد يوسف معلول تنازل عن دقيقتين من حصته الزمنية لفائدة النائب الموقر، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة والسيدات النواب،

نحن اليوم أمام لحظة فارقة، لحظة نناقش فيها مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وهي ليست مجرد وثيقة مالية، بل هي مرآة تعكس توجهات الدولة وخياراتها الاستراتيجية ومدى التزامها بتجسيد الدور الاجتماعي الذي طالما شدد عليه السيد رئيس الجمهورية في كل خطاباته حين أكد أن الدولة لا تقاس فقط بحجم ناتجها الداخلي الخام، بل بقدرتها على ضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية لكل مواطن في كل جهة من الجمهورية.

مشروع الميزانية لسنة 2026 جاء في ظرف اقتصادي ومالي صعب، لكنه أيضا يحمل إشارات إيجابية إن تم توجيهه بالمنهج الصحيح، فحجم الميزانية يقدر بحوالي 79.6 مليار دينار بزيادة تقارب 3.9 مقارنة بسنة 2025، في حين يقدر النمو الاقتصادي المستهدف بنحو 3.3% أمام الموارد الجبائية، أما الموارد الجبائية فتبلغ 79.6 مليار دينار بزيادة تقارب 3.9 مقارنة بسنة 2025، وفي حين يقدر النمو الاقتصادي بنحو 3,3 مليار دينار أي حوالي 91% من مجموع الموارد، بينما تخصص النفقات الاستثمارية بحوالي 6.4 مليار دينار، أي ما لا يتجاوز 10% من الميزانية، وهذه النسب وحدها كفيلة بأن تفتح نقاشا صادقا حول مدى قدرتنا على تحقيق التوازن بين الإنفاق الاجتماعي الضروري وبين الاستثمار المنتج والمحفز للنمو.

لقد لاحظنا بوضوح أن الحكومة حاولت في هذا المشروع تجسيد البعد الاجتماعي للدولة من خلال دعم المواد الأساسية الذي بلغ حوالي 4.1 مليار دينار بزيادة عن السنة الماضية، وتثبيت نفقات الأجور التي تقدر بـ 25 مليار دينار تقريبا أي نحو 40% من جملة النفقات وهذا التوجه نثمنه من حيث المبدأ لأنه يتماشى مع رؤية الدولة الاجتماعية التي يدعو إليها رئيس الجمهورية، لكننا نشير إلى غياب التوازن الاقتصادي الحقيقي الذي يمكن من تحويل هذا الدعم إلى رافعة إنتاجية لا مجرد إنفاق استهلاكي.

فالدولة القوية لا تقاس بحجم الدعم الذي تقدمه فقط، بل بقدرتها على تحفيز الإنتاج والتشغيل والاستثمار الداخلي والخارجي، نحتاج اليوم إلى ميزانية توجه التمويلات نحو المشاريع المنتجة والمتجددة نحو المؤسسات الصغرى والمتوسطة نحو الفلاحة والصناعات التحويلية، لا أن تبقى جل النفقات موجهة للتسيير والتعويض وهنا أقولها بصراحة من غير الممكن أن نواصل دعم الاستهلاك بينما نعجز عن تحريك عجلة الإنتاج.

الاقتصاد الوطني اليوم بحاجة إلى رؤية شجاعة تعيد الثقة للمستثمر وهذا لا يتحقق إلا عبر إصلاح جبائي حقيقي يوسع القاعدة الضريبية دون إدخال الطبقة المتوسطة، ويحفز المؤسسات المنتجة بدل معاقبتها بالضرائب المتراكمة والرقابة المفرطة.

إن 91% من موارد الدولة اليوم تأتي من الأداءات والضرائب وهذا مؤشر خطير وخطير جدا على ضعف الاقتصاد الحقيقي وضعف مردودية القطاعات المنتجة ويجب أن نتجه نحو اقتصاد منتج قائم على الاستثمار لا على الجباية، لأن الضغط الجبائي المرتفع في غياب مردودية اقتصادية يقتل روح المبادرة ويغلق أبواب التشغيل.

ومن موقعي كنائب شعب عن دائرة مرناق وهي منطقة تجمع بين الفلاحة والصناعة واليد العاملة النشيطة، أؤكد أن الجهات قادرة على إنعاش الاقتصاد الوطني لو تم تمكينها من صلاحيات فعلية وميزانيات خاصة، نحن بحاجة إلى صندوق جهوي للاستثمار العمومي بإشراف رئاسة الحكومة يتابع تنفيذ المشاريع في آجال محددة ويحاسب على التعطيل والفساد الإداري، كما نطالب بأن يدرج في ميزانية 2026 بند صريح للتنمية الجهوية بنسبة لا تقل عن 15% من النفقات الاستثمارية تخصص للمشاريع ذات الأولوية في الجهات المهمشة ومنها معتمدية مرناق التي ما زالت تنتظر منذ سنوات تهيئة طرقات وتجهيز مدارس وإنجاز مشاريع وبنية أساسية.

السادة والسيدات، إن الدولة الاجتماعية التي تؤمن بها لا يمكن أن تقام على الإنفاق فقط، بل على اقتصاد وطني متين يجمع بين البعد الإنساني والنجاعة الاقتصادية، نحتاج إلى منظومة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمار الخارجي بشراكات نزيهة وواضحة وعلى تحريك الاستثمار الداخلي عبر تحفيز حقيقي للمبادرة الفردية، فلا يمكن أن نتحدث عن سيادة وطنية إذا كانت موازناتنا رهينة المساعدات أو القروض ولا عن عدالة اجتماعية إذا لم نوفر بيئة إنتاج وتشغيل تمكن المواطن من الكسب بكرامة.

إننا ندعم التوجه الاجتماعي في مشروع ميزانية 2026، ونثمن الجهود المبذولة لتثبيت السلم الاجتماعي، ولكننا نطالب في المقابل بأن تكون المرحلة القادمة مرحلة التحريك الاقتصادي الحقيقي وأن تقدم للبرلمان خطة تنفيذ واضحة بالأرقام والآجال في مجالات الاستثمار العمومي الخاص: التشغيل والتكوين، التربية والصحة والنقل، البيئة والطاقة النظيفة وفي هذا السياق السادة أعضاء الحكومة نقترح بعجالة: ضرورة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمسح العقاري بالجهات لتسريع إنجاز المشاريع وتسهيل الاستثمار وهي ثروة مهدورة، رفع الأداءات والرسوم الجمركية عن كل آلة إنتاج أو تجهيز صناعي أو فلاحي يدخل لتونس بهدف الإنتاج المحلي لأن دعم الإنتاج يساوي دعم الاستهلاك إذا أردنا أن ننتج، إصلاح منظومة التراخيص وتطويرها، يعني العبور من منطق الترخيص إلى منطق التصريح، مللنا سيدي الوزير من التراخيص مهما كانت، الإحصاء التشريعي ورقمنة التشريعات في منصة جامعة.

ختاما، ميزانية الدولة لسنة 2026 يمكن أن تكون مسارا جديدا لدولة قوية اجتماعية ناجحة اقتصاديا، لكن ذلك لن يتحقق إلا إذا وضعنا بعض التغييرات بأن تكون الجهات في صميم التخطيط والإنتاج في صدارة الأولويات، بهذا فقط نجسد فعلا مشروع الدولة

التي تحمي ولا تهمش وتبنى ولا تؤجل وتحقق ما وعدنا به من عدالة اجتماعية حقيقية مبنية على اقتصاد وطني ومنتج مستدام.

السيد وزير الداخلية المحترم، أريد أن أوجه كلامي وأعرج على حياتنا اليومية المرتبطة بالبلديات، فالمواطن اليوم يقيم الدولة التونسية من مجال الخدمات المقدمة من البلديات حتى نعرف القيمة الكبيرة عند البلديات التي تعتبر ركيزة أساسية في الدولة التونسية.

السيد الوزير، تحدث بعض الزملاء حقا أن المواطن يعاني اليوم في مسائل تراخيص الماء والكهرباء، وفي معتمديتي مرناق 80% منها منطقة فلاحية مصنفة، وهناك أحياء المجالس الجهوية القديمة، ولليوم ما زالت مصنفة مناطق فلاحية والناس دفعوا أموالهم ولا يمكنهم التزود بالماء والكهرباء، لكن المنشور 23 واضح، لكن القراءات المتعددة في الإدارات هي التي جعلته منشورا مهمشا، اليوم تجتمع لجنة في البلديات تعطي التراخيص الاستثنائية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

سنخاطبكم باسم الشعب وسأحاول أن أكون غير متشنج، فقد سبق أن قلت أنه حتى التشنج صدق عالي، الشعب يسأل أين السيدة رئيسة الحكومة؟

السادة الوزراء، هل تريدوننا أن نكذب عليكم؟ سنفعل ذلك وإن تريدون أن نكذب على رئيس الجمهورية فالكذب سهل، تريدون أن نقول العصافير تزقزق والبلاد مزدانة بالأزهار، سنقول ذلك، ليست لدينا أي مشكل معكم وقبل أن تعينوا وزراء لا أعرف منكم أحدا ونتحدث دوما باسم الشعب، فما الذي يحبه الشعب التونسي اليوم؟ يحب البناء والتشييد والشغل وفي موضوع غلاء المعيشة فأنا لست من النواب التقليديين الذين يتمنى المواطن أن يجلس معهم، فنحن نبقى معه، نحن بسطاء، واضح السيد وزير الداخلية، نحن أبناء الشعب نسمعه، لم اتهمك السيد وزير الداخلية والسادة الوزراء ويا السيدة رئيسة الحكومة الغائبة، لم أتهم أحدا ولا أزايد ولم أقل أنني وطني أكثر منكم لا، هل رأيتم كيف تشنجت؟ والفرق الوحيد بيني وبينكم السادة الوزراء أنني أجلس مع المواطن.

السيد وزير الداخلية، اجلس مع المواطن دون أن يكون معك أمني؟ ونحن نريد أن نصل إلى هذا ورأيت الوجوه تغيرت، فأنا أشاهدكم وأقيم، السادة النواب ولا أتحدث باسمهم بحكم احتكاكي بهم الأغلبية ليسوا راضين عنكم، لماذا؟

أنقل لكم ما يريده الشعب: أين البناء والتشييد؟ هكذا يسألني المواطن السيدة وزيرة العدل والكلام موجه إلى كل الوزراء، السيد وزير الدفاع، هل تعرف ما يقوله لي الشعب التونسي؟ لماذا تكون شعارات رئيس الجمهورية في واد وسياسة الحكومة في واد.

السيدة وزيرة العدل، لم يعجبك بعض كلام زملائي، لك الحق، لكن سأتحدث معك باسم الشعب، أنا أمين وأنقل لك الواقع كما هو، لا أدجل ولا أكذب ولا أزيد وأكره الفتنة، لأنني أعرف أن أكبر مصيبة لهذه البلاد هي الفتنة، الشعب التونسي يحب أن يتغير واقعه ويريد تطبيق الشعارات التي رفعها رئيس الجمهورية على أرض الواقع وإذا كنت سأنقد كل وزير على حدة يتطلب مني الأمر 14 ألف ساعة ولن أكمل، ولكن خمس دقائق ماذا تحقق؟ لعل السيد رئيس المجلس يتفضل علي بزيادة دقيقة أو اثنتين، هل تسمعونني؟

يعني مطالب الشعب التونسي هي تغيير واقعه الاقتصادي والاجتماعي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أحمد، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء من المجلسين،

لا يمكنني أن أرحب بالحكومة التي عجزت عن كل المشاريع في دائرة النفيضة وبوفيشة وهرقلة، نذكر من أهم المشاريع قاطرة التنمية بالبلاد التونسية وهو ميناء المياه العميقة بالنفيضة، هذا مشروع 2009 ونحن عجزنا عنه، وعدتنا هذه الحكومة في كل عام بطلب العروض ولا يمكننا إجابة المواطن حين يسألنا، لا يمكننا أن نقول له لدينا طلبات عروض، فقد انعدمت المصداقية وبطبيعة الحال مصداقية الحكومة منعدمة.

المشروع الثاني المحطة السياحية بهرقلة، المستثمرون حاضرون وعقدوا لقاء مع السيد الوزير وأعربوا على أهمية المشروع ودولتنا في سبات عميق.

نمر الآن إلى وزارة أملاك الدولة، فهي أهم وزارة مساهمة في فشل الحكومة، ما دمنا نتحدث منذ سنين عن الرسم العقاري 66 48، مع العلم سيدي الوزير في جلسة سابقة في العام الفارط وعد بأن يجد لنا الحل في هذا الرسم العقاري 66 48 وعندي مثال للتعطيل الحاصل من قبل الوزارة ودائما أتحدث عن دائرة النفيضة وبوفيشة وهرقلة، يتم إسناد عقود تفويت إدارية لقطاع أرض بالرسم العقاري 66 48 لفائدة مواطنين تخص قطع محجرة وعند إيداع نسخة أصلية من العقد لدى مصالح إدارة الملكية العقارية ترفض ترسيمها وتطلب منهم مطلب تحيين لدى المحكمة العقارية وهو ما يتطلب وجوبا تكليف محامي والقيام بالاختبار مما يكلف المواطن مبالغ مالية تفوق 3000 دينار وهذا الشيء لا يقدر عليه المواطن وبالتالي تبقى العقود بدون ترسيم مما يزيد تعقيد الوضعية العقارية للرقم المذكور .

لدينا المنطقة الصناعية بالنفيضة، 6 معامل مهددة الآن بالإغلاق وتشغل 3000 عامل وهذا كله لأن عندهم مشكلة عقارية مع أملاك الدولة حيث باعت الدولة شركة معينة وهم اشتروا من تلك الشركة وبعد ذلك قامت أملاك الدولة بالاعتراض وهذه الوضعية لا تنظر فيها إلا الوزارة.

نمر الآن إلى الوضع البيئي، وادي شرشر وأريد أن أشكر وزير البيئة شكرا خاصا في هذا العام، فقد حرمنا من بحر السلوم ومن بحر الحمامات الجنوبية بالرغم أننا تحدثنا في الموضوع عشرات المرات وفي نفس هذه الجلسة من العام الفارط وعدنا أنهم سيجدون الحل للوادي ومن المضحكات المبكيات لدينا محطة في منطقة اسمها القصر وهي من معتمدية بوفيشة وتتبع نابل وأهالي القصر لا يتمتعون بالتزود

بشبكة التطهير، يتمتعون فقط بالرائحة، ونحن نشغل هذه المحطة أكثر من اللازم.

قطاع التربية، في هذا الموضوع حسب ما أفهم دائرة النفيضة وبوفيشة وهرقلة مناطق حمراء، ما دامت لدينا معتمدية مثل معتمدية هرقلة في 2025 ومنذ عشرات السنين يطالبون بمعهد ثانوي ولا حياة لمن تنادي.

نفس الوزارة حائرة منذ ست سنوات لبناء معهد ثانوي في دار بالواعر بمعتمدية النفيضة وكل عام نفس التعلة الوضعية العقارية ومطالب بلدية غريميتيش التي عدد سكانها 20,000 ساكن ولا معهد في المنطقة، نذكر منطقة صغيرة مثل منطقة الذهايبية تعد 2000 ساكن أصبح حلمهم إحداث مدرسة.

قطاع الفلاحة، أريد أن أحدثكم عن نجاحات وزير الفلاحة ونظرته الاستشرافية، في العام الفارط لدينا زيتون في الديوان "يخضرونه" بـ 5 مليارات و300 مليون، قال لا يجب أن نجمعه فإنه يوجد فساد، فوفروا مليارا و200، عنده نظرة استشرافية قوية جدا، من فضلك السيد وزير الفلاحة عندي طلب خاص لا تزر ديوان النفيضة مرة أخرى فكلما زرته تتأخر للوراء.

البرنامج الخصوصي للبلديات المحدثة وتدعيمها بالإطارات، عندي تجربة خاصة في بلدية قريميط هيشر نجح هذا البرنامج وإن شاء الله هؤلاء الإطارات الذين نجدد لهم عقودهم كل عام نجد لهم حلا جذريا لهذه الوضعيات سيدي وزير الداخلية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن بن علي، له خمس دقائق.

السيد حسن بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة في رحاب مجلس نواب الشعب بمناسبة مناقشة قانون المالية والميزان الاقتصادي،

مرحبا بالزملاء الكرام،

استمعت لبيان السيدة رئيسة الحكومة بخصوص الميزانية وقانون المالية والتي أبدت من خلاله مضي الدولة في سياساتها الاجتماعية، ونحن إذ نثمن هذه الخيارات خاصة من خلال بعث خطوط تمويل جديدة للفئات الهشة إلا أن الواقع الحالي رغم عديد القوانين السابقة والرامية إلى نفس هذه الخيارات لم تحل دون مزيد تهيئة هذه الفئات، بل بالعكس يزداد الفقير فقرا وتزداد الأسعار تصاعدا، أتحدث عن الخضر والمواد الأساسية، فاللحوم أصبحت رمزا للثراء.

السادة أعضاء الحكومة، ونحن في بداية موسم جني الزيتون وقد من الله علينا بمحاصيل وافرة إن لم نقل قياسية، فماذا أعدت الحكومة لتثمين هذه الصابة التي من شأنها أن تدر على بلادنا المليارات من العملة الصعبة؟ الفلاح اليوم خائف ويعيش كفاف يومه وهو خائف، نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب قمنا بواجبنا ورفعنا توصياتنا لرئيس الدولة وطالبنا بحماية الفلاح والإنتاج من خلال التشجيع على التعليب والتخزين وإيجاد أسواق جديدة واعدة، إلا أنه إلى حد الآن -وأنا من منطقة منتجة للزيتون- فالمؤشرات حقيقة لا تنبئ بخير.

نرجع إلى صلب أعمالنا التشريعية والرقابية، أريد أن أسأل السادة أعضاء الحكومة، السيد وزير الصحة حين أحدثنا وكالة وطنية للدواء هل توفرت الأدوية وخاصة منها الحياتية؟ وستجيبكم المستشفيات المحلية في اعتقادي، أيضا حين أحدثنا ديوان الأعلاف هل توفرت الأعلاف؟ مرة أخرى أقول لكم لا.

كذلك أريد أن أسأل أين الحكومة من توصيات رئيس الجمهورية للقطع مع آليات التشغيل الهش؟ أذكر على سبيل الذكر العاملين بنظام الأجر الأدنى في نوادي الشباب والإطارات المسجدية وحظائر الغابات، ننتظر إن وجدت الحلول أن تعطونا خارطة زمنية دقيقة من فضلكم.

سأسأل أيضا أين هي مبادرات نواب الشعب التي تم إدراجها في قوانين المالية السابقة؟ منها الفصل المتعلق بتسوية حضائر 45-55 وكذلك قانون تسوية الآبار العشوائية، أم أن مبادراتنا تقبر؟

نرجع إلى الشأن الجهوي والمحلي، زغوان أريد التسويق لها بالأميرة النائمة، قالوا هذا الكلام كثيرا عن زغوان وهي التي كانت تاريخيا مصطفة إلى جانب الخيارات الوطنية وفيها خيرة الكفاءات الوطنية والشباب المثقف والمبدع، ولكن السيد وزير الداخلية نتوقف عند تعيين المعتمدين فلا نعين ولاة ولا وزراء من زغوان، لذا وجب إعطاء المكانة التي تليق بعراقة معبد المياه خاصة في تعيين المسؤولين الجهويين، فزغوان ليست للنقاهة ثم الذهاب إلى التقاعد، زغوان ليس فيها فقط الجانب المضيء والذي تعرفونه أنتم وتزورونه السادة الوزراء، فيها أيضا جانب قاتم يسمى جنوب الولاية وأنتم للأسف لا تعرفونه، يتمثل في دائرتي صواف والناظور، معتمدتان فيهما أضعف نسب مؤشرات تنمية، ولكن فيهما أكبر نسب الفقر والبطالة والإعاقة، كيف لا وصواف تئن حصارا بين أرض السجن المدني وأرض ديوان تربية الماشية، ليس عندها مدخر عقاري سكني ولا مدخر عقاري صناعي؟ كيف لا والدائرة ليس فيها حماية ولا بنوك ولا فيها مناطق صناعية؟ إلى متى هذا التهميش الذي أخاله ممنهجا، والله أعلم.

طالبنا بإحداث منطقة صناعية بصواف جوبهت بالرفض، طالبنا بإحداث مرافق حيوية وإلى الآن ننتظر، طالبنا مرارا بإحداث مناطق سقوية ومراجعة الخارطة المائية، ماذا كان رد السيد كاتب الدولة للمياه؟ والله أستحي أن أكرر الإجابة، ولكن أريد أن أقول للسيد وزير الفلاحة بأن مطالبنا هي في صلب مهامنا المكفولة بالدستور ولن يثنينا شيء عن تحقيقها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد جلال الخدمي، له عشر دقائق، باعتبار أن الزميل الأستاذ ناصر الشنوفي تنازل عن حصته الزمنية لفائدته، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيدات والسادة الوزراء،

يتم إعداد الميزانية طبقا للتصورات الكبرى للبلاد وباعتماد الإمكانيات الممكنة والالتزامات للدولة سواء بالمهمات والأجور أو الديون إلى آخره، وتعتمد أساسا على التوقعات والفرضيات التي تبنى على رؤية استشرافية.

في الحقيقة، أنا أعتبر هذه الميزانية ميزانية جريئة، بل ميزانية شجاعة وعندما نتحدث عن تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وخاصة عن 51 ألف انتداب هذا الرقم لم نره منذ سنوات، لكن هذا لا يمنعنا من الحديث عن ضرورة التوازي بين الدور الاجتماعي للدولة والدور

التنموي الذي لخلق نسب نموٍ تمكننا من تحقيق تطلعات الشعب التونسي.

دائما في إعداد الميزانيات يتطلب الأمر البحث عن موارد مالية جديدة، فلننظر إلى قطاع زيت الزيتون وهو قطاع واعد جدا، بل يمكن أن يكون رافعة من أهم روافع الاقتصاد التونسي، هذا القطاع لا بد أن نرتدي له حزام العزم وحزام التحدي من أجل النهوض به، فلما لا يتم إحداث وزارة تسمى وزارة زيت الزيتون؟ خاصة أنه بإمكان - وهنا نتحدث عن قرابة 97.600 ألف مليار بالنسبة إلى ميزانية الدولة اليوم- أن يصل إلى تحقيق نصف الميزانية، بل قادر على أن يصل إلى 30 وإلى 35 ألف مليار، لو كانت لدينا رؤية ومقاربة وطنية شاملة تمكننا من النهوض به وإعطائه الأهمية اللازمة.

في السنة الفارطة وفي نفس هذا التوقيت بالذات تحدثت على الآن أن الصابة القادمة متوقعة في حدود 600 ألف طن، ولم نكن نتوقع هذا بالتنجيم، فنحن نعي جيدا مشاكل هذا القطاع والحلول الممكنة، ولكن في الحقيقة لم نر إجراءات كبيرة اتخذتها الحكومة في هذا الإطار، صحيح أنكم تحدثتم عن تمويل المتدخلين في هذا القطاع، ولكنني أؤكد لكم أن نسبة 70 إلى 75% من مجموع المعاصر لدينا مصنفة وأن الشروط المطلوبة للحصول على القروض صعبة جدا على الفلاحين وهذا الإجراء لا يقدم الكثير للقطاع.

بالنسبة إلى قطاع زيت الزيتون، وأنا أوجه كلامي إلى السيد وزير التجارة: لديكم الديوان التونسي للتجارة ولم نفهم دور هذه المؤسسة أو الشركة الكبيرة في تونس، نأمل أن يكون هناك تعاون بالنسبة إلى قطاع زيت الزيتون بين الخواص والدولة، توجد الشركة التونسية للتجارة، صحيح أنها كانت تعاني من صعوبات مالية في السنوات الفارطة ولكن وضعيتها تحسنت، لكن السيد وزير التجارة، دور هذه المؤسسة في تصدير زيت الزيتون ضروري وضروري جدا، رأينا ممثلي وزارة التجارة ذهبوا إلى الصين ونريد أن نعرف مخرجات ذلك الاجتماع: ما هي العقود؟ ما هي الكميات المبرمجة لترويجها أو لتصديرها إلى الصين؟ كيف سيتم التعليب؟ هذه أسئلة يطرحها الفلاح في تونس، وهناك الكثير من الحديث المتشائم عن قطاع الزيت مما يجعل المتربصين واللوبيات يعتمدون على هذه المؤشرات فينهار سعر الزيت في الأسواق العالمية وتونس رائدة في هذا المجال.

وتنتابني حيرة كبيرة وهنا أوجه كلامي إلى السيدة وزيرة الصناعة: نحن نحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم في إنتاج زيت الزيتون، ننافس إسبانيا التي في المرتبة الأولى وبإمكاننا في السنوات القليلة القادمة أن نكون في المرتبة الأولى. السيدة الوزيرة، نحن لا نصنع أي معصرة في تونس، في حين أن تركيا وسوريا وإيطاليا يتذيلون المراتب الأخيرة من حيث إنتاج زيت الزيتون في العالم، نستورد منهم المعاصر بالعملة الصعبة، أنا شخصيا أعرف أن هناك طاقات كبيرة من شبابنا قادرة على تصنيع آلات من أعلى مستوى في العالم.

السيدة وزيرة المالية،

باعتباركم تمثلون جهة المبادرة في قانون المالية، تعلمون أن أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل لمن طالت بطالتهم سنعقد في شأنهم جلسة يوم 16 ديسمبر للمصادقة على مقترح القانون، نأمل في إطار التنسيق بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية أن يكون هناك فصل تتقدمون به كجهة مبادرة وأن يكون قانون استثنائيا حتى ننصف الناس الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة، رغم أننا كأعضاء برلمان عازمون على التقدم بهذا المشروع لإنصاف هذه الفئة التي عانت الكثير والكثير.

ملف الدكاترة المعطلين عن العمل، السيد وزير التعليم العالي، تم إنشاء منصة رقمية لإحصاء عدد الدكاترة في أواخر سنة 2024 بالتنسيق بين وزارتي التشغيل والتعليم العالي، مخرجات هذه المنصة متكتم عليها إلى حدود الآن ولا أفهم لماذا كل هذا؟ تكتم وزارة التعليم العالي على الشغورات الحقيقية بعد أن راسلت جميع الجامعات منذ فيفري 2025 لحصر كل الساعات الإضافية والعقود والساعات العرضية، في حين أن بلاغ المناظرة الذي نزل في 4 أكتوبر 2025 بعيد كل البعد عن الشغورات الحقيقية،

مواصلة وزارة التعليم العالي سياسة التشغيل الهش بإعادة منح الساعات العرضية والعقود يمينا ويسارا في مفتتح السنة الجامعية 2025.

حالة من الصدمة والذهول أصابت الدكاترة بعد أن وعدتهم رئاسة الجمهورية والحكومة بتشغيل 5000 دكتور في مرحلة أولى، وتم الإعلان عن هذا في الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، كل الوضعيات المهنية والشغلية سويت ونحن مع ذلك، من الأساتذة والمعلمين النواب وقانون منع المناولة إلى آخره، إلا أن موضوع الدكاترة بقي يراوح نفس الحال، ونخبة النخبة التي لدينا تصر وزارتكم، السيد وزير التعليم العالي، بمرورهم بصراط المناظرة في إطار أن يكون هناك تعادل واحترام لجميع الفئات والعدالة بينهم، يجب أن يكون هناك نفس التمشي الذي سلكناه لتسوية وضعيات الآخرين يتم تطبيقه لتسوية وضعيات الدكاترة، أكثر من 5000 دكتور مرميون على قارعة الطريق، في حين تحرص بلدان أخرى على الاستفادة من نخبتها وعلمائها، من المفروض أن تونس في سعيها للبناء والتشييد يجب أن تخلق رابطا عضويا بين مؤسساتها ومخابر البحث العلمي في الجامعات والمراكز المتخصصة عبر استغلال القدرات الهائلة كرصيدها البشري، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدات وبالسادة الحضور في مجلس نواب الشعب من نواب ووزراء،

مرحبا بكم.

فخر كبير وعز الانتماء لتونس التي تصدح بالحق وتنتصر للحق وتعلي رايته في المنتظم الأممي انتصارا للشعوب التي تخوض حربها من أجل التحرر انتصارا لفلسطين وشعبها، فالمهام الكبرى لا يفكر فيها ولا تنفذها إلا الهمم الكبيرة، وما محاولات إرباك تونس إلا دليل على أن تونس مفتاح التغيير الجيوسياسي والخارطة العالمية، وإنها فعلا تبشر بانبلاج فجر إنساني جديد. تعيش تونس.

السيدة رئيسة الحكومة، الحاضرة بالغياب بيننا.

أديتم زيارة رسمية إلى اليابان للمشاركة في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا في مدينة ي"وكوهاما" تحت شعار "التعاون لإيجاد حلول مبتكرة مع أفريقيا" فبماذا عدتم منها؟ وماذا أعددتم لنا؟ كان لكم لقاء مع السيد عمدة مدينة "يوكوهاما" وهذا معنى حقيقي لعلوية الدولة والقانون، كما التقيتم بالنواب اليابانيين للتباحث معهم حول المشاريع الكبرى للدولة التونسية، فما هي هذه المشاريع الكبرى يا سيدتي التي لم تتداولوا فيها مع نواب الشعب التونسي في تونس؟

الراية التونسية يا سيدتي، وإن غبتم يجب أن يسبقكم وجوبا وتكون حاضرة في جلساتكم، ثورة 17 ديسمبر 2010 كتبت شعاراتها على جدران رئاسة الحكومة، ورفع سقف استحقاقاتها في فضاء رئاسة الحكومة، لكنها لم تنفذ إلى مكاتب رئاسة الحكومة ولا إلى عقول من فيها، قمتم بطلاء الجدران وأكثرتم من الأسوار والحديد والأبواب الحديدية الموصدة، ودخلتم في عزلة ضد ما يريد الشعب واكتفيتم بتقسيم الأدوار وتغيير القشور والوجوه، كلمة "dégage" قلناها لمن يحكمون وقيلت أيضا لعقول من يحكمون.

السيدة رئيس الحكومة الحاضرة بالغياب،

بالرغم من أنكم تبذلون جهدا لفهم السياسة العامة للبلاد التونسية إلا أن المعركة اليوم هي سياسية بامتياز لها مفاتيحها وجوهرها وهي خلق لمنظومة حكم منتجة لا عقيمة، ما لمسناه من بعض الوزراء أنهم أصحاب رؤية ومنهجية بينما البعض الآخر لا خطط لهم ولا توجهات. ما هي المقاييس التي اعتمدتموها لتكليف وزير دون غيره بمهمة دون غيرها، أو يقع تنصيبهم بالوساطة؟

الولاة الذين يمثلون رئيس الدولة في الولايات، كيف يتم إعفاؤهم وكيف يتم تكليفهم؟ بناء على ماذا؟ على برامج وخطط للإصلاح والاستشراف، أم هم أيضا بالوساطة؟ سليانة أكبر من أن تدار بهذا الشكل العبثي، وإن ما تدار به سليانة هو خطأ فادح في حق الشعب والوطن.

مفاهيم الاكتفاء الذاتي وتطوير البذور والسيادة الغذائية مفاهيم ومضامين بعيدة عمن يديرون وزارة الفلاحة، العجز الفادح في إدارة السدود، إدارة المياه، منظومة العلف والألبان والفلاح عجزتموه وهو الحامل للحلول، أرهقتم الفلاح الصغير بوعود بعد الجوائح وبعد الجليدة لا تعويضات، لا إسناد ولا تدخلات استثمارية للاستثمار ولا تدخلات استثنائية.

البحث العلمي اليوم بأيادي العابثين في المخابر يحاصرون العقول التي تفكر لتطويعها أو لعزلها وتهميشها، أنقذوا العقل التونسي من حطام منتسبي الأحزاب التي عبثت بتونس وشعبها.

في صيف 2025، في شهر أوت الماضي 7 معتمديات من ولاية سليانة من مجمل 11 تعرضت للحرائق ودعوناكم سيدتي رئيسة الحكومة إلى عقد مجلس وزاري طارئ، هل تعد الحرائق من الكوارث الكبرى وليس للدولة صندوق طوارئ يوضع على ذمة الشعب ومصلحة الوطن؟ إلى اليوم أنتظر تفاعلكم، لم نر منكم أي تفاعل.

أقول لكم السيدة رئيسة الحكومة، نساء هذه المعتمديات التي التهمتها الحرائق يوم 13 أوت 2025 لم يجدن الماء صالح للشرب لغسل وجوههن وملابسهن من الحريق للحضور معكم في حفلتكم في قرطاج.

مجلة التراث التي قلتم أنها ستكون جاهزة سنة 2026 اعتمدتها السيدة وزيرة الثقافة والمدير العام للمعهد الوطني للتراث والسيدة الحارسة لموقع زامة الأثري لتبيعوا تراثنا على مرأى ومسمع الجميع في اعتداء صارخ على القانون التونسي والدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحتم السيد سامي الرايس وله خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

تابعت باهتمام كبير بيان رئيسة الحكومة وسرتني عديد المؤشرات والمعطيات التي تقدمت بها، خاصة المتعلقة بتدني نسبة البطالة ونسبة التضخم وارتفاع نسبة النمو وقدرة الدولة على خلاص ديونها الخارجية وغيرها من البيانات التي تبين الانتعاشة الاقتصادية وما تعكسها من آثار إيجابية على المجتمع وعلى سلاسل القيمة وعلى المجالات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل، ومجالات اقتصادية من فلاحة وصناعة وتجارة وخدمات وغيرها.

حضرنا اليوم لمناقشة ما تقدمت به السيدة رئيسة الحكومة التي فوجئنا بغيابها اليوم وحضور رئيسة الحكومة أصبح كصابة الزيتون عام صابة وعام ليس صابة، في سنة 2024 حضر معنا السيد أحمد الحشاني ثم غادر، ثم جاء السيد كمال المدوري وكان حاضرا معنا وانتبه لجميع تدخلات النواب وأعطاهم الأهمية اللازمة وناقشنا معه مدة يومين، ثم تحضر معنا السيدة رئيسة الحكومة الحالية وتغادر، في حين أن هناك أهمية كبرى في مناقشة السياسات العمومية ومناقشة أولويات المجالس الوزارية بالنظر للقوانين التي يجب أن تعرض على المجلس الوزاري، لكي ننظر في نتائج حلحلة المشاريع المعطلة، لكي ننظر في المؤشرات التي تقدمت بها والتي ليس لها أي أثر على المواطن.

إن كنت بحاجة لأتحدث في خصوص النقاط المتعلقة بالميزانية، كنت قد حضرت في عديد المهمات مع السيد وزير الداخلية، مع السيد وزير الدفاع، مع السيد وزير التجهيز، مع السيد وزير الصحة وتعرضنا لعديد الإشكاليات ونشكرهم على تجاوبهم الإيجابي معنا، لكن اليوم نحن مطالبون بأن نناقش الأساس، أن نناقش السياسات العامة، في أهم المؤشرات.

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة،

أين نحن من مؤشرات التضخم؟ هل لديها فكرة كم يلزم المواطن الزوالي من مال لكي يذهب إلى السوق؟ هل لديها فكرة كم يتطلب المواطن من يد عاملة ومواد أولية لبناء منزل؟ هل لديها فكرة كم يحتاج المواطن لتعليم صغاره دروس التدارك؟ ثم بعد ذلك نتحدث عن التدني في نسبة التضخم؟ هل خفضنا فعليا من نسبة البطالة؟ هل العدد المرسوم بهذه الميزانية سيقدر على التخفيض من نسبة البطالة وكل شبابنا خاصة الجامعيين ينوون مغادرة البلاد من خلال الهجرة الغير شرعية؟

حفزنا المستثمر التونسي قبل الأجنبي، وواصلنا في نشاط المستثمر التونسي وآخر المعطيات تقول أن نسبة الارتفاع في التوريد في حدود 4% وماذا فعلنا في تصدير المنتوج التونسي؟

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة، فاجأتنا بعديد الإجراءات والمشاريع كمثيلاتها في سنة 2023 و2024، يلزمها برنامج خماسي وليس إجراءات لعام واحد وبعد ذلك نسبة الإنجاز تكون ضعيفة والتمويلات أيضا وبعد يومين من الحضور، إذا حضرت السيدة ستكون النتائج إجابات وقوالب جاهزة وحضورنا كمثيلاتها إثر مناقشة

كل ميزانية يغادر رئيس الحكومة ويتم إعفاؤه من المهمة وتغيير كامل لأعضاء الحكومة، ثم نتحدث بعد ذلك عن الاستقرار السياسي وتواصل العمل والمرفق العام، ليس بهذه الطريقة تدار الدولة.

السيدة رئيسة الحكومة،

لقد ذكرنا أنه في سنة 2026 سيكون لدينا توجهات اجتماعية؟ توجه اجتماعي هش بامتياز لأن الدولة الاجتماعية يجب أن تكون دولة اجتماعية تنموية وعندما نرفع بـ 20 دينار لكل عائلة معوزة، فماذا سيوفر له هذا المبلغ؟ حتى أن تبلغ " SMIG " فليس كافيا، فإضافة 20 دينار لا تمكنه من شراء دجاجة وحزمتين من البقدونس، إضافة إلى مراجعة المنظومة المتعلقة بالعائلات المعوزة أنصفت بعض الأشخاص وظلمت العديد من الأشخاص وهنا لا بد السيد وزير الشؤون الاجتماعية الغائب الذي كان حاضرا معنا في مناقشة القانون، أن يراجع هذه المنظومة لأنها غير منصفة.

صحيح، اليوم نناقش قانون الميزانية، لكن لا بد أن نعدل ونضيف بعض الفصول في علاقة بالانتصاب لفائدة المؤسسات الخاصة ومراجعة عديد الفصول للدفع....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني، له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

البارحة كنت تدخلت وشكرت السيدة رئيسة الحكومة على حضورها، وقلت أنها ربما ستواصل معنا الحضور، نحن طلبنا شهرين فوجدنا ربما ساعتين ثم غادرت، وهذا ما يجعلني أنضم إلى صوت زملائي في تسجيل هذا الاحتجاج على عدم حضورها لمتابعة ما يتقدم به النواب ولا يمكنني أن أفوت اللحظة دون أن أعرج على المشكل الذي عرضه أغلب زملائي نواب ولاية نابل والمتعلق بمسألة توزيع صابة القوارص هذه السنة، وهي مسألة أثيرت أيضا في السنة الفارطة، هذا الإشكال لم يكن مطروحا قبل ذلك في جهة تنتج البرتقال والقوارص منذ خمسين سنة، ومنذ السنة الفارطة أصبحنا نشهد هرسلة للفلاح، فالفلاح في جهتنا يتعرض للهرسلة منذ بداية الموسم وحين يذهب لاقتناء الأمونيتر ثم يقضي يومين أو ثلاثة بين مركز الحرس والبلدية ويتعرض للهرسلة أيضا حين يطلب الماء.

السيدة الوالية تعبت من الاجتماعات ونحن كذلك تعبنا من الاجتماعات للتنسيق بين مشكل الجمعيات المائية والتزويد بالماء وفي آخر المطاف بوعرقوب وسليمان لم يصلهما ماء الري إلا في 15 جويلية، وصل الماء بعد أن بقيت نصف الصابة في الأشجار لأن النوعية لم تعد بالجودة المطلوبة، كما نطالب بحل مشكلة الآبار فهناك 19.500 هكتار من القوارص أي حوالي 300 ألف طن، كنا نصدر 27 ألفا و25 ألف طن في السنة، واليوم نصدر 5 أو 6 أو 7، خسرنا الأسواق وخسرنا الفلاحين وسنخسر موارد الرزق وهذه المنطقة قد تصبح إشكالا كبيرا في التشغيل وفي التنمية للجهة.

لم أفهم أبدا كيف يمكن الحديث عن احتكار في البرتقال أو احتكار في القوارص، السوق مفتوح والبساتين تعمل والناس تبيع سلعها، هذا لم يحدث منذ سنوات، لماذا السنة الفارطة وهذه السنة؟ في السنة الفارطة قمنا بحل المشكل بالتعاون مع كل الجهات، من الداخلية إلى التجارة إلى الاقتصاد، هذه السنة لا نعرف لماذا تكرّر الإشكال، الفلاح ليس لديه 10 طن أو 5 طن ليقوم بـ "باتيندا" ويظل يراوح بين القباضة وغيرها.

أرجو من السادة أعضاء الحكومة والمسؤولين أن نجد لهذا الموضوع، حلا في القريب العاجل.

السيد وزير الفلاحة قام بصور في بوعرقوب للتصدي للحشرة القرمزية، والإدارة الفلاحية استجدت كي تجد من يزودها بـ"المازوط" للتجهيزات، وبعد يوم واحد من الزيارة عادت تلك التجهيزات إلى مخازنها، ولم يعد هناك شيء والحشرة القرمزية تتقدم هناك 800 هكتار، وحوالي 400 عائلة تعيش منها، والجهة كاملة تتحرك منها واليوم لا يوجد أي تقدم.

أنتقل الآن إلى قانون المالية والأرقام والمؤشرات التي ذكرتموها، وهي حقيقة مؤشرات اطمئنان، لكن هل أنها ملموسة على أرض الواقع؟ هذا هو السؤال.

اليوم، حين لا يصل الماء للمواطن في شهر جويلية أو أوت بعد ثمانية أيام وفي بوعرقوب هناك من بقي ثمانية أو عشرة أيام بلا ماء، كيف نقول له نسبة النمو 3.2 وأن الأمور طيبة؟ ماذا نقول لمن ذهب إلى المستشفى أو المركز الوسيط ولم يجد الدواء للأمراض المزمنة؟ السيد وزير الصحة، هل نقول لهم أن نسبة التشغيل انخفضت وأن الأمور طيبة؟ هذا كله لا يهم المواطن.

التلميذ الذي يعود في الليل في الظلام ويركب حافلة تسير بـ10 كيلومترات في الساعة ويصل في حالة يرثى لها ثم يعود في الثامنة ليلا في نفس الظروف، كل هذا يتطلب مشروعا كاملا للإصلاح حتى نخرج من العجز الهيكلي في الميزان التجاري والعجز الهيكلي في المالية العمومية، ما يجب إصلاحه اليوم هو القطاع العام الذي يستنزف أموال المجموعة الوطنية، والذي ندفع له الأجور ليقضي نهاية الأسبوع في النزل دون إنتاج، يجب على الدولة أن تحاسب نفسها على حسن التصرف في القطاع العمومي قبل أن تحاسب القطاع الخاص، القطاع الخاص هو الذي يشغل، والدولة تشغل 20% أو 30% فقط من نسبة التشغيل في القطاع العام، والبقية كلها في القطاع الخاص.

اليوم يجب أن نجد الآليات لتشجيع القطاع الخاص، النزل في جهة نابل مغلقة وكذلك في سوسة وجربة وعدد النزل المغلقة كبير جدا ومشاكلها كلها مالية وديون متعثرة ومتفحمة في البنوك، يجب أن نجد لها حلا، أيضا يجب أن نجد حلولا للشركات الفلاحية والفلاحين الصغار الذين لديهم ديون متعثرة، المؤسسات العمومية يجب أن تصبح مؤسسات تنافسية لكي تنشط داخليا وخارجيا ويجب فتح الباب أمامها وهناك شركات تونسية كبرى مدرجة في البورصة يجب أن تشجعها الدولة لتخرج وتستثمر في الخارج وتأتي بالعملة الصعبة ويجب أن نغير قانون الصرف، فلا يمكن أن نظل كل عام نصرخ: قانون الصرف، مجلة المياه، مجلة الاستثمار.

السيد الرئيس، منذ سبع سنوات نسمع عن التشريعات التقنية التي ستأتي بهذه القوانين التي ننتظرها....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية لمواصلة النقاش العام.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الثانية وخمسا وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة والكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي ولها خمس دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

السادة أعضاء الحكومة،

نناقش اليوم قانون المالية، لكن في الواقع نحن نناقش توجها عاما للدولة. قانون المالية ليس مجرد أرقام، بل هو مرآة الخيارات الوطنية، هل نوجه المال العام لبناء الدولة أم نستهلكه في ترقيعات ظرفية؟

صحيح أن هذا القانون تضمن انتدابات وإجراءات اجتماعية لفائدة بعض الفئات، ولكن لا يمكن أن نخفي أن الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي ما زالا خارج أي معالجة حقيقية، حيث كشف التقرير الأخير الذي أعده البنك العالمي حول مشهد التشغيل في تونس أن حوالي 1.6 مليون تونسي يشتغلون في القطاع الموازي، أي قرابة عدد التونسيين الموجودين في الخارج.

في مشروع قانون المالية لا نجد إجراء واحدا يردع المتهربين ولا خطوة لدعم المؤسسات المنتجة أو تشجيع الاستثمار الوطني، علما أن ظاهرة التهرب الجبائي تمثل نحو 50 % من النشاط الاقتصادي الخاضع للضريبة وبالتالي سؤالي: أين وصلت مكافحة التهرب الجبائي؟ وهل لها أصلا مكانا ضمن أولويات السلطة؟

نحن نوزع الامتيازات في غياب رؤية ونغفل عن الأساس: تحريك عجلة الإنتاج الوطني وقد بلغت الامتيازات الجبائية والمالية التي منحتها الدولة سنة 2022 حوالي 6.9 مليار دينار دون تقييم أثرها وجدواها إلى حد الآن.

صحيح أيضا أن الدولة تتحدث عن العدالة الاجتماعية، لكن العدالة لا تكون بتوسيع النفقات فقط، بل أيضا بتوزيع الأعباء بعدل. كيف يمكن أن يتحمل المواطن العادي زيادة الأسعار في حين أن المليارات تهرب سنويا عبر الاقتصاد الموازي والتهريب دون حساب؟

ثم نصل إلى النقطة الأهم أمنيا وماليا، اليوم هناك تستر حقيقي على كلفة المهاجرين غير النظاميين على الدولة التونسية. لدينا آلاف من المقيمين بصفة غير قانونية تصرف عليهم أموال من البلديات والمستشفيات والمؤسسات العمومية دون أن نعرف الرقم الحقيقي أو مصدر التمويل الخارجي لبعض الجمعيات التي تتدخل في هذا الملف. أقولها بوضوح هذا ملف أمني ومالي في آنٍ واحد، تركه دون رقابة أو شفافية يشكل تهديدا للأمن القومي، لأن أي تمويل خارجي غير مراقب يمكن أن يتحول إلى وسيلة اختراق أو تجنيد أو توطين غير معلن ولا نريد أن نرى في تونس ما حدث في دول أخرى من تفكك اجتماعي أو صدامات داخلية.

صحيح أن الدولة تبشرنا بالإصلاح الاجتماعي، لكن ملف الضمان الاجتماعي بقي دون إصلاح حقيقي وسط معاناة الصناديق الاجتماعية من عجز مالي خطير. وصلنا إلى عجزٍ يقدر بـ 1.4 مليار دينار للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2025.

لماذا لا نبدأ بإصلاحات مساحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ هذه المساحات يمكن أن تكون نموذجا في الكفاءة والعائد الاقتصادي لو تم تسييرها بعقلية حديثة وشفافة.

وفي الجانب التنموي، لماذا لا نقوم بتطوير ديوان الزيت ليصبح فاعلا اقتصاديا حقيقيا في التعليب والتصدير والاستثمار؟ الزيت التونسي ثروة وطنية وديوان الزيت يجب أن يكون أداة لخلق القيمة المضافة لا مجرد هيكلٍ إداري.

ثم، إذا كانت الدولة تبحث عن موارد، يمكن التفكير في آلية رمزية وفعالة، إضافة 10 مليمات فقط على ثمن الخبزة وتوجيهها مباشرة لتمويل إصلاح البنية التحتية للمدارس.

الخبز يستهلك يوميا والتعليم هو مستقبل الوطن، فلماذا لا نربط بين قوت الشعب ومعرفته؟

كما يمكن إعادة توجيه ميزانية المجلس الأعلى للقضاء لفائدة إصلاح التعليم، لأن المجلس في وضعه الحالي موجود على الورق أكثر من الواقع، بينما المدارس تنهار والأقسام مكتظة والتجهيزات منتهية الصلاحية.

ولا يمكن أن نختم دون التوقف عند ملفات الفساد في قطاع الطاقة، في ظل عجزٍ تجاري للقطاع يصل سنويا إلى حوالي 11 مليار دينار وهي ملفات لم تفتح بعد رغم ما فيها من شبهات خطيرة تتعلق بعقود استيراد وتوزيع وامتيازات غير شفافة ومن غير المعقول أن ترهق الدولة ميزانيتها في دعم الطاقة بينما هناك أطراف تحتكر السوق وتربح دون وجه حق.

وأخيرا سادتي، كيف يمكن أن نثق في قانون مالية لا يفعل تقارير هيئات الرقابة؟ هذه التقارير تكشف تجاوزات بمليارات، لكن تبقى حبرا على ورق وأعطي مثالا: المجمع الكيميائي التونسي الذي يعيش أزمة مالية خانقة نسمع أنه قدم 7...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون، له خمس دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

والتحية للسيدات والسادة أعضاء الحكومة.

في البداية، في تقييم شخصيٍ وموضوعي لمشروع ميزانية سنة 2026، لا بد من أن ننوه بجانب إيجابي لمسناه وهو غير مسبوق ونقوله بكل موضوعية أن المشروع تضمن إجراءات اجتماعية غير مسبوقة فيما يتعلق بالتشغيل والنقل والصحة، ولكن يبقى أننا اليوم ننادي ونؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية في التشغيل لمن طالت بطالتهم، على اعتبار أنه حق لا يمكننا أن نتجادل فيه أو نناقشه.

ثم ما لاحظناه كذلك السادة أعضاء الحكومة أن مشروع الميزانية المعني بالمناقشة والدرس يفتقر إلى رؤية اقتصادية واضحة المعالم، في حين أن بلادنا تمتلك كل المقومات لتكون وضعيتنا الاقتصادية أفضل بكثير مما هو عليه الحال ولا بد أن يدفعنا هذا إلى الانتقال من مرحلة

أو بوتقة النوايا إلى قاطرة التجسيد والفعل والشجاعة والإقدام على استغلال كل ما يمكن أن يخلق لنا الثروة ويخلق لنا النمو وسأعطي على سبيل الذكر ثمانية مفاتيح أعتقد أنها كفيلة بتحقيق ما يجب تحقيقه:

المفتاح الأول التعويل كل التعويل على الطاقات، فاليوم تونس تعج بالكفاءات وقد رأينا منها من سافر وهاجر وبالمناسبة لا بد من أن نوقف هنا نزيف هجرة كفاءاتنا إلى الخارج.

المفتاح الثاني، لا بد من الانتقال إلى منوالٍ تعليمي ذكي لا يقتصر فحسب على الإشهاد، بقدر ما يكون مرتبطا بحاجياتنا الوطنية وبما يدور حولنا في العالم.

المفتاح الثالث، لا بد من الانتقال للرقمي في أقصى سرعة في جانبيه الإداري الخدمات العمومية وكذلك الرقمنة للتصدي لمختلف مظاهر الفساد وكذلك لتحقيق العدالة الجبائية والتصدي للتهرب الجبائي.

المفتاح الرابع، لا بد اليوم من تثمين الموقع الاستراتيجي لبلادنا وهذا يقتضي منا أن نشتغل على منصة استثمارية إقليمية لتوفير كل ما يلزم خاصة ما يتعلق بالنقل.

المفتاح الخامس يتمثل في ضرورة إصلاح فلاحي جذري يكون شاملا من خلال مواصلة الاعتماد على تحلية المياه وكذلك اعتماد آليات وتقنيات أخرى وفقا للتجارب المقارنة.

المفتاح السادس هو المضيّ نحو الاستثمار السريع والتصدي لمختلف مظاهر التعطيل والبيروقراطية وتثمين صناعتنا الوطنية لأن مستقبل بلادنا في الصناعة، وهذا يقابله ويواجهه مد غير مسبوق في توريد منتوجات، اليوم صناعتنا الوطنية تشهد صعوبات كبيرة بسبب هذا التوريد.

المفتاح السابع: الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة والنظيفة على غرار الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الهوائية وهذا مهم جدا وكفيل بأن يحقق اكتفاءنا الذاتي ويخلق موارد إضافية في علاقة بأوروبا باعتبار موقعنا.

المفتاح الثامن والأخير: لا بد اليوم من التفكير بجدية في كيفية هيكلة التجارة الموازية، فالتجارة الموازية لا يمكن أن نتخلى عنها، ولكن ممكن جدا أن نعتمد على نموذج إدماج هذا المجال بشكلٍ يحمي اقتصادنا الوطني في جوانب عديدة.

وبالتالي هذه أمثلة لمفاتيح يمكن أن نعتمدها لتحقيق ما يمكن تحقيقه، ولمحاكاة مطالب الشعب التونسي العظيم الذي ينتظر منا الانتقال في أقرب وقت ممكن من النوايا والتصورات والتنظير إلى التجسيد الفعلي، وإننا على ذلك بتعاوننا لقادرون على تحقيق ما لم يسبق تحقيقه.

شكرا وكل التمنيات للجميع بالتوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد حمزة بالضياقي، له خمس دقائق.

السيد محمد حمزة بالضياقي

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

تابعنا بكل اهتمام مشروع الميزانية والذي يتضمن جملة من الإجراءات والوعود، غير أن الواقع المعيشي اليومي للمواطنين ما زال يطرح أسئلة حقيقية حول العدالة الاجتماعية والقدرة الشرائية وجودة الخدمات العمومية وخاصة علاقة المواطن بمؤسسات الدولة.

اليوم لا بد من إيجاد وابتكار حلول ثورية لمواطنين، كل مطالبهم حقوق وكل آمالهم واجب على الدولة تحقيقها.

في مشروع القانون وخطاباتكم أكدتم على تطبيق اللامركزية بكامل معانيها، لكن اليوم نسجل بحكم احتكاكنا بمشاكل جهاتنا المحرومة أنكم هنا -وأقصد هنا الإدارة- تكرسون المركزية المقيتة.

فكيف اليوم لمنتوج حيوي كالتمور مشاكله لا تحصى ولا تعد؟ كل الطرق تؤدي وتؤكد على دور الدولة الفاشل في إيجاد حلول، لا بل زد على ذلك تعرقل ترويجه.

فلاحو التمور أيها السادة لم يجد حصة مائية كافية لنخيله، وليس له القدرة على مجابهة المصاريف وخاصة ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

مصدرو التمور تقع عرقلتهم بقوانين صرف بالية وزيادة الضرائب، يعني اليوم يجب أن نفهم الصعوبات الحقيقية للولوج إلى الأسواق العالمية حتى ندرك المشاكل.

مجمعو ومخازن التمور لم تنتفع بمنح استثماراتها منذ سنتين سيدي الوزير، من أين تريدون للقطاع أن يتعافى؟ متى كان نقل المنتوج الفلاحي الثاني المدر للعملة الصعبة في الجمهورية التونسية أي التمور وما أدارك ما التمور لا يستطيع فلاحو التمور ترويج منتوجاتهم بدعوى عدم الاستظهار بفاتورة. من أين سيأتي الفلاح البسيط والمواطن محدود الدخل بتلك الفاتورة؟

السادة الوزراء، الدولة تعاقب مواطنيها وتنكل بهم، اليوم مواطن تونسي يحمل الجنسية التونسية وفلاح معترف به من كافة الإدارات المحلية، لا يستطيع التنقل بماشيته أو أعلافه، ذنبه الوحيد أنه يقطن على الحدود فيقع منع تنقله بماشيته وأعلافه داخل ولايته وداخل الأراضي التونسية بتعلة مقاومة التهريب وبالتالي يتم افتكاك أرزاق أناسٍ مهمشين ومتعبين تحت دعوى تطبيق القانون.

هذا يقودني إلى استنتاجٍ وحيد أن وزارة الفلاحة ومن بعدها المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وخلايا الإرشاد الفلاحي، بل بالأحرى خلايا الخراب الفلاحي ليست على صلة بواقع منظوريها.

فلاحونا بولاية توزر يعانون منذ سنين ولا من مجيب. أنتم تساهمون في تدمير واحات الحامة ودقاش وتمغزة وفي تدمير مربي الماشية ثم نشتكي بعد ذلك من أن سعر كيلوغرام اللحم بستين دينارا.

أيها السادة، نحن نمثل جهات ومناطق مهمشة ومواطنين همهم الوحيد لقمة العيش، لا تهمهم مداخلاتنا في التلفاز ولا في المجلس، إن أقصى طموحات مناطق ريفية وحدودية بعيدة عن المركز مئات الكيلومترات هو عمدة يثبت وجودهم ويمدهم بوثائق تثبت وجودهم أو تواجدهم في ربوع هذا الوطن العزيز والغالي.

السيد الوزير، أهل الفريد والظافرية وغيرها من المناطق تنتظر تنصيب عمدة.

تمغزة في حاجة لفك عزلتها بتحسين الطريق وربطها بالطريق معذب السفلي،

الحامة تنتظر بدورها تحسين بنيتها التحتية والصحية والفلاحية، يعني دمار في كل شيء.

دقاش تنتظر إدراج بلديتها كبلدية سياحية منذ سنين، والنواب المحليون السابقون يأخذون معلومات مغلوطة عن مطالبهم من مسؤولين جهويين سابقين أسهل ما كان يقوله المسؤول: "أرسلت لك المطلب إلى المركز" يعني انتظر.

نحن نقول للمسيء أسأت وللمحسن أحسنت.

شكرا سيدي وزير السياحة على تفاعلكم المباشر وكذلك والي الجهة يحسب له تبني الموضوع بصفة شخصية، بارك الله فيكم، "رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ"، رحم الله فقيد جهتي والوطن الدكتور النائب نبيل ثابت، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي، لها عشر دقائق باعتبار أن النائب المحترم حافظ الوحيشي تنازل عن حصته الزمنية لفائدتها.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل ضيوفنا المتواجدين معنا،

سأعود قليلا إلى غياب السيدة رئيسة الحكومة ولو أن هذا الموضوع تكرر وطال ولم يعد يهم المواطن بأي شيء.

أود أن أقول للسيدة رئيسة الحكومة أنك رفضت لقاءنا تحت قبة البرلمان في جلستين، جلسة مناقشة وجلسة حوارية واليوم ترفض اللقاء معنا في مناقشة الميزانية التي من المفروض أن نناقشها معها. أقول لك السيدة رئيسة الحكومة للأمانة حسب قراءتي، غيابك اليوم يؤكد على عجزك وعدم قدرتك على الإجابة، لأن الخطاب الذي قلته البارحة نصف التونسيين لم يفهموه والسيدة رئيسة الحكومة إن قدمت لها ورقة تلتها كما هي، أما أن تقوم بالارتجال وتجيب النواب على مطالب المواطنين التي ليست مطالب شخصية فإنها للأسف لا تستطيع. كالعادة، مع كامل احترامي لها.

في إطار بحثي عن المعلومة -لأنه لكي أبني مواقف سياسية يجب أن تتوفر لدي معلومة صحيحة من مصدرها الصحيح- لا يجوز لأحد أن يملأ مكان غيره وكل فرد عين أو تواجد في منصب يجب أن يكون متواجدا ليعطينا المعلومة الصحيحة.

أردت أن أقول لكم أنه للأسف غيابكم اليوم على وسائل الإعلام أضر بالمعلومة الصحيحة للمواطن، اليوم لا أجد أي نشاط حكومي أو رئاسي أو وزاري في وسائل الإعلام لمتابعة ما حدث، لأنني لا أملك علاقات متينة بكم لإعطائي "الكواليس" ولا أريد أن أبني على الكواليس، بل أريد أن أبني على الحقائق، حتى الوسيلة الإعلامية العمومية التي ترصد لها ميزانية ضخمة وندفع لها إتاوة في فاتورة الكهرباء، هذا المرفق العمومي للأطفال برنامج ضيعة محروس وللكبار برنامج تربية الأبقار و"تجمير البايت"، والله السيد رئيس الجمهورية أتمنى أن تضع هذا الملف على الطاولة للمحاسبة وكالعادة احتراما للشرفاء ولا نتحدث عنهم.

أدخل الآن إلى الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية لأعرض لكم نشاط رئاسة الحكومة على امتداد ثلاثة أشهر، لن أطيل عليكم كثيرا.

في 6 أوت 2025: التطرق إلى ممارسات غير طبيعية في المرافق العمومية.

9 أوت 2025: الإشارة إلى أحداث غير طبيعية في المرافق العمومية.

16 أوت 2025: متابعة سير العديد من المرافق العمومية ولا مجال للتراجع عن المحاسبة وإعطاء أوامر بمضاعفة الجهود لإعادة هيكلة عديد الإطارات والمرافق العمومية، وعدم التردد في استبدال كل مسؤول يخل بواجباته.

26 أوت 2025: فقرة ثانية: تناول العديد من المواضيع المتعلقة بسير عديد المرافق العمومية.

30 أوت 2025: مجلس وزاري، تونس ماضية قدما بالرغم من عديد الظواهر غير الطبيعية في سير العديد من المرافق العمومية.

9 سبتمبر 2025: لا يجب على الإدارة افتعال العقبات في تقديم الخدمات.

23 سبتمبر 2025: التطرق إلى عدة مواضيع أهمها مكافحة الفساد.

25 سبتمبر 2025: ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

9 أكتوبر 2025: الإشارة إلى توازنات يشعر بها المواطن في حياته اليومية والتطرق مجددا إلى السير غير الطبيعي لعديد المرافق العمومية.

22 أكتوبر 2025: سيتحمل كل مسؤول مسؤوليته أمام الشعب.

27 أكتوبر 2025: ضرورة تحقيق مزيد من الانسجام في العمل الحكومي وداخل العديد من المرافق العمومية، وضرورة أن تكون كل المرافق العمومية في خدمة المواطن، ومن يعمل على التنكيل بالمواطنين لن يبقى دون جزاء.

حقيبة كاملة بملفات فساد تصل إلى نائب شعب هذا الصباح أمام منزلي، مواطن لديه يقدم كراس كاملا في مقاومة الفساد والتبليغ عن الفساد لرئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، ولكن ما من مجيب. اليوم مع احترامي للشرفاء الفاسد في الدولة تتم ترقيته والذي يبلغ عن الفساد يقع التنكيل به.

السيد رئيس الجمهورية، ليست منة أو فضلا أن تستمع لي اليوم، منحتك صوتي في 2024 لكي تبلغ أصوات المواطنين من خلالي أنا، لذا أدعوك السيد رئيس الجمهورية أن تنزل إلى مكتب العلاقات مع المواطن في رئاسة الجمهورية، وتطلع على ملفات المواطنين الموجودة أسفل الدرج التي لا تصل إلى المعنيين بالأمر.

السيدة وزيرة الصناعة منذ قليل كنت أنظر إليك، ابتسامتك جميلة جدا عندما يتواصل معك زملائي، لكن أود أن أقول لك مع كامل احترامي لك، أكبر ملف فساد موجود في وزارتك، مع احترامي للشرفاء، وأود إعلامك أيضا بأنهم بصدد التستر على هذا الملف ويحاولون تغطيته، ويمكنهم إخفاء جزء منه لأن شبكة الفساد كاملة، أعلمنا وبلغنا.

زملائي في مجلس النواب يزعجهم كثيرا كلمة "تفرغ في قلبك" أريدكم أن ترفعوا رؤوسكم عاليا لأن تفريغ القلب اليوم هي شهادات حية في المستقبل، مداخلاتكم ستبقى للتاريخ، فالتاريخ سيحاسبنا جميعا. بعد هذه الفترة الجميع ستقع محاسبتهم، وأنا قلت لكم وأعلمتكم وبلغتكم ووضعت نفسي في مواجهة الفساد، اليوم هناك من ينكلون بي ويقومون بهرسلتي في الحي الذي أقطن به، حتى الأطفال يقومون بتحريضهم فقط لأنني تحدثت عن "فلان وفلان."

اليوم، أنا أساند مبلغي الفساد السيد وزير الداخلية لأنهم مظلومون وضعوا ثقتهم في رئيس الجمهورية وفي البرلمان وفيكم أنتم كحكومة.

أنا لم أنتخب قيس سعيد في 2019، بل انتخبته في 2024 أردت أن أعطيه الثقة، لكن اليوم يغلق بابه في وجه النواب، في وجه صوت المواطن، أنا لم آت من "رحبة"، بل جئت من دائرة انتخابية تضم أناسا محترمين لا يمكنهم أن يقوموا بأي عمل يعرقل مصلحة البلاد، بل بالعكس، هم أناس محترمون يبلغون مطالبهم عبر نائب الشعب الذي خرجت يوما ما وانتخبته.

عندما تواجدت في المسار الانتخابي نجحت ثاني مؤسسة منتخبة بعد رئاسة الجمهورية، السيد الوزير، هل تعرف لماذا؟ لأن في تلك الفترة بالذات كان هناك عزوف عن الانتخابات والناس كانت رافضة للمشاركة، لكن عندما خرجوا وانتخبوا اختاروا شخصية ماجدة الورغي وشخصيات تراها اليوم أمامك.

اليوم السيد رئيس الجمهورية لا يرغب في لقائنا، لست معنية اليوم أن يقع تكليف من ينوبني أو يمثلني حتى يبلغ مشاغل جهتي. بنزرت وتونس أقوى وأكبر من أن يمثل من يبلغ مشاكل جهتي، أنا أريد إيصال صوت المواطنين الذين يعانون.

السيدة وزيرة الطاقة، ابتسامتك جميلة، ولكنني لا أحب الاستهزاء بصرخة الناس التي تعاني. بعد إذنك لو تنزلين اليوم إلى الشارع وترين ما يقوله الناس، ستفهمين الصرخة واللوعة التي أعبّر عنها وأنا لا أفكر في أي منصب ولا أبحث عن إعادة ترشيحي، يكفي.

دخلت هذا المجلس ورأسي مرفوع وسأخرج منه ورأسي مرفوع. دخلت صادقة مع الناس وسأخرج منه صادقة. كل سنة نفس الخرافة وكل سنة نفس الميزانية والمواطن يقف أمامي ويقول لي السيدة النائبة ما الجديد؟ والله لا أعرف، إذا كانت لديك المعلومة فأخبرني، إذا كانت لديك المعلومة اليوم كمواطن فأخبرني.

عندما تمنح المواطنة ثقتها في الدولة وفي القانون وتبلغ عن الفساد ويجلسونها على قطعة آجر في إدارتها، اتصلت بي وقالت لي أنها ندمت، تم المساس بها في خبزة أبنائها لأنها بلغت عن الفساد وعندما أصدرت وزارة الداخلية وثيقة سرية للغاية يعترضني الحاجب عند الباب في الولاية ويقول لي السيدة النائبة، ماذا فعلتم في الملف؟ ومن أين لك هذا الملف؟"

اليوم، لدينا أشخاص في الإدارة تسعى إلى المساس بهيبة الدولة، حرمة المعلومة. نحن نعاني السيد الوزير، أنت لا ترغب في مقابلتنا ونحن أيضا لا نرغب في مقابلتك، لكن هناك مصالح مواطنين تربطنا.

عندما تنزلون إلى الشارع لا أحد يعرفكم على فكرة، للأسف خسارة "gaspillage" للأمن والحراسة والسيارات، لا يعرفكم أحد وهناك إمكانية كبيرة في عدم وجودكم في الميزانية القادمة وأنا أحترم فيكم كفاءات كبيرة، يؤلمني أن يقع اليوم سلخ حكومة فيها كفاءات السير الذاتية فيها مرعبة. لماذا؟ لأنكم في آخر المطاف سنعلق فيكم الفشل، للأسف. فيكم كفاءات ترفع لها القبعات، من يسعى إلى إحداث فجوة بين البرلمان وبين الحكومة وفجوة بين البرلمان ورئاسة الجمهورية، يا أخي افتحوا فينا تحقيقا، أنا أضع نفسي اليوم على ذمة القضاء.

إذا كان لديكم تحفظ على ماجدة الورغي فلنضعها على الطاولة وأصمت، ولكن لا يمكنني أن أصمت، هذه مشكلتي، أنا متألمة على بلادي، نحن متألمون.

عادي انتزاع لقمة أبنائه من فمه لأنه "سي فلان" ويحميه "سي فلان" ولديه في الوزارة "سي فلان" آخر يدفن ملفه تحت الطاولة.

توجهوا إلى مكتب العلاقة مع المواطن في رئاسة الجمهورية، لا أريد أن ألمس الأشخاص، لأنني لا أدعي الوطنية على الآخرين، فهناك شرفاء اليوم في الدولة انسحبوا وقالوا: "قلبي يتألم على بلادي ولا أستطيع أن أفعل شيئا".

إما أن نضع اليد في اليد مع بعضنا البعض أو لا فائدة، عن أي قانون مالية نتحدث؟ عن أي حسابات؟ عن أي أرقام؟ هناك من يعانون الجوع، ألم تلقوا نظرة على المواطنين الذين يلتقطون الطعام من الفضلات المتبقية في السوق الأسبوعية؟ ألا تصلكم هذه في تقاريركم؟ أم هم فقط مهتمون برفع تقارير عن النائب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي، له خمس دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الحكومة ومرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بالزملاء والزميلات النواب،

أتوجه إليكم اليوم بصوت المواطن من الجنوب الغربي، من توزر تحديدا، تلك الجهة التي ما زالت تعيش على هامش القرارات تنتظر عدل الدولة واهتمامها، منذ أن باشرنا عملنا كنواب كنا ننتظر ثورة تشريعية حقيقية تعيد الأمل في مشاريع كبرى كإعداد مجلة المياه، مجلة الصرف ومجلة الاستثمار، العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجهات، لكننا إلى اليوم لم نر سوى بطء في التنفيذ وتأجيل في الإصلاحات.

بعثنا بالأسئلة والمراسلات إلى الوزارات المعنية، قدمنا مقترحات عملية وطلبات رسمية ومنها طلب جلسة عمل لولايات الجنوب الغربي، لكن وبكل أسف رئاسة الحكومة لم تكلف نفسها عناء الرد، وكأننا لا نمثل جزءا من هذا الوطن، وكأن صوت النائب لا يسمع.

السيدة رئيسة الحكومة، في تقديم التوازنات العامة لمشروع الميزانية، تمت الإشارة إلى أن هذه الميزانية تهدف إلى إرساء تخطيط استراتيجي مندمج يضمن التناغم بين البرامج والأهداف، ويوحد الرؤية بين مختلف القطاعات والمتداخلين بما يكفل تحقيق تنمية عادلة وتكريس الدور الاجتماعي للدولة ودعم الاستثمار العمومي والتنمية الجهوية.

وجاء في نفس الوثيقة أن الهدف هو إرساء أرضية صلبة لتأسيس جمهورية جديدة تكرس فيها العدالة والإنصاف والكرامة والعيش لجميع فئات المجتمع دون استثناء وتضع أسس تنمية جهوية شاملة وعادلة وعلى كافة أعضاء الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مضامين هذا التوجه الوطني، لكن السؤال الذي يطرحه المواطنون اليوم: أين نحن من هذا التخطيط المندمج؟ أين العدالة الجهوية التي بشرت بها الحكومة؟ وأين ترجمة هذه الأرقام على أرض الواقع في الجهات الداخلية؟

توزر يمكن أن تكون عاصمة وطنية للفلاحة العصرية للنخيل إذا توفرت الإرادة والرؤية خاصة بعد أن تم حرمانها من ديوان تنمية

الجنوب والصحراء ولهذا نقترح العمل على تحويل مركز التكوين المهني الفلاحي المناشي بمعتمدية دقاش من ولاية توزر إلى معهد وطني للفلاحة والابتكار في منظومة النخيل يعنى بتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بمنتوجات التمور ومشتقاتها. يهدف هذا المعهد إلى تكوين كفاءات شابة قادرة على إدماج المعرفة الفلاحية بالتكنولوجيا الحديثة، من خلال تدريس الصناعات التحويلية للتمور ومشتقاتها كالعجائن والمواد الغذائية واستخراج زيت نواة التمر وتحويله إلى مستحضرات تجميل طبيعية.

إحداث منصات رقمية للتسويق الإلكتروني الدولي بما يمكن من الترويج الذكي للمنتوج التونسي في الأسواق العالمية الجديدة.

بعث شعب تكوين متخصصة في إدارة السلسلة القيمية للنخيل من الإنتاج إلى التسويق وفق المعايير العصرية والممارسات المستدامة.

تشجيع الشباب على إحداث مؤسسات ناشئة "startup" في مجال الفلاحة الذكية والخدمات اللوجستية المرتبطة بقطاع التمور وبذلك يتحول هذا المركز إلى قاطرة جهوية للبحث والتجديد الفلاحي ومخبر تطبيقي لتطوير القيمة المضافة في قطاع النخيل، بما يخدم الفلاح والاقتصاد المحلي والوطني على حد سواء.

إن الفلاحة لم تعد مجرد نخلة وبئر وموسم أسوأ من الموسم الذي سبقه، بل أصبحت علما وتكنولوجيا وتخطيطا ولنا من الشباب والكفاءات ما يكفي لتصميم منظومات ذكية للري وبرامج رقمية لمتابعة الإنتاج والتوزيع، ولكن الدولة مطالبة بتهيئة الأرضية القانونية والمؤسساتية لهذا التحول وفي نفس الإطار لا يمكن التحدث عن تنمية فلاحية دون الحديث عن البنية التحتية والخدمات العمومية، فالنقل شبه غائب، النظافة في تراجع، المؤسسات الشبابية والثقافية في حالة جمود وغياب استثمارات حقيقية في الطاقة والسياحة.

السيدة رئيسة الحكومة، نسجل بكل أسف أن الدولة تخلت عن دورها الاجتماعي في توزر، فأين المرافق التي تحفظ كرامة المواطن؟ أين فرص التشغيل لأبناء الجهة؟ وأين العدالة التي وعد بها الجنوب؟

لقد تعب المواطن من التسويف، في توزر كل شيء يرحل إلى مراحل لاحقة، مشروع يؤجل، قرار يؤجل، زيارة تؤجل، حتى أصبح المواطن يدرك نتيجة هذا التأجيل وهي الفشل المؤكد، الفشل في الفلاحة، في السياحة، في الخدمات، وفي إعادة الثقة بين المواطن والدولة.

آن الأوان لتغيير هذه المعادلة، نريد عملا لا وعودا وقرارات لا لجانا وزيارات ميدانية لا بيانات مكتوبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب مختار عبد المولى، له خمس دقائق، تفضل.

السيد مختارعبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة النواب،

الحضور الكريم،

تابعنا باهتمام ما طرح من السيدة رئيسة الحكومة في إطار مناقشة مشروع الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026، وهي مناسبة لتجديد التفكير الجماعي في خياراتنا الاقتصادية والاجتماعية وفي سبيل تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية وفي ظل تحديات وطنية وإقليمية ودولية متسارعة وإن ما يميز المرحلة الراهنة هو الحاجة الملحة لتعبئة المقدرات الذاتية الوطنية وتوظيفها توظيفا عادلا لتحقيق النمو المستدام وضمان السلم الاجتماعي، غير أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية اقتصادية شاملة وتوازن بين الإصلاح المالي ودفع الاستثمار المنتج، وبين تحسين مناخ الأعمال وضمان العدالة الجبائية.

السادة والسيدات،

لقد أثبتت التجارب السابقة أن الدور الاجتماعي للدولة لا يمكن أن يقوم على منوال اقتصادي هش أو على توازنات ظرفية، فتعزيز هذا الدور يقتضي بالضرورة أن يكون له قيمة مضافة عالية والتي تخلق الثروة وتوفر مواطن شغل وتدعم التصدير بما ينعكس إيجابا على بقية المؤشرات الكلية كالنمو والتشغيل والمديونية والقدرة الشرائية، لكن لا يخفي علينا أن الوضعية المالية الحالية تمثل عائقا أمام تحقيق تلك الأهداف، ولذلك أرى أن تجاوز هذا العائق لا يمكن أن يكون فقط بالبحث عن موارد تقليدية أو بالزيادة في الأعباء الجبائية، بل بالعكس، عبر مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار وبإدارة المال العام وهنا أدعو إلى إصلاح عميق لمجلة الصرف ومجلة الاستثمار وإلى إعادة النظر في طرق استغلال أملاك الدولة حتى تتحول إلى رافد حقيقي من روافد التمويل بدل أن تبقى عبئا على الدولة، كما أن تشجيع بعث المؤسسات خاصة من قبل الشباب يجب أن يكون من أولوياتنا من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية وإرساء منظومة المخاطب الوحيد للمستثمرين والباعثين الشباب.

هذه الخطوة ليست شكلية، بل هي مدخل جوهري لتقليص البيروقراطية واستعادة الثقة بين المواطن والدولة ومن ناحية أخرى، فإن الديبلوماسية الاقتصادية تمثل اليوم أداة استراتيجية يجب أن نحسن توظيفها وينبغي أن تتحول سفاراتنا وممثلينا في الخارج إلى منصات ترويج للاستثمار والمنتوج التونسي إلى فضاءات تفاعلية لجلب الشراكات عبر خطاب اقتصادي إيجابي وجاذب ويبرز المزايا التنافسية لبلادنا سواء من حيث الواقع الجغرافي أو الكفاءات البشرية أو البنية التحتية أو انفتاحنا على الأسواق الإقليمية والدولية.

السيدات والسادة،

لا يمكن أن نغفل كذلك عن ثقل الاقتصاد الموازي الذي أصبح يشكل نسبة معتبرة من النشاط الاقتصادي دون أن يساهم في الموارد الجبائية للدولة. إن إدماج هذا الاقتصاد في الدورة المنظمة لم يعد خيارا، بل ضرورة وطنية، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على العدالة الجبائية وعلى تخفيف الضغط الضريبي عن الفئات الملتزمة بالقانون وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لكن هذا الإدماج يجب أن يتم عبر مقاربة شاملة تقوم على التحفيز والتدرج والرقمنة، لا فقط عن الزجر والعقاب.

في سياق متصل، فإن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أصبحت اليوم من أبرز رهاناتنا الوطنية، فأمننا الاقتصادي والاجتماعي لن يكتمل إلا إذا ضمنا أمننا الغذائي وذلك من خلال استراتيجية فلاحية وطنية تستهدف الترفيع في نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب لتبلغ في حدود 300 مليون قنطار في أفق سنة 2030، وتوسيع المساحات المروية إلى 700 ألف هكتار وتحسين استغلال الأراضي العمومية والاستثمار في المناطق الداخلية والصحراوية عبر استغلال المياه

الجوفية العميقة القاري الأوسط والجفاري المشترك لما توفره من فرص تنموية حقيقية قادرة على إحداث التوازن الجهوي المنشود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود شلغاف، له خمس دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

في قراءة لمشروع قانون المالية لسنة 2026، هناك إيجابيات من واجبنا تثمينها.

ومن أبرز هذه الإيجابيات نذكر إعادة فتح باب الانتدابات حيث سيقع انتداب قرابة 52 ألف في الوظيفة العمومية، أي بزيادة تقدر بـ 143% بالنسبة إلى سنة 2025، بمن فيهم الأساتذة والمعلمين النواب وعمال الحظائر بجميع أصنافهم وأصحاب الشهادات العليا ومن طالت بطالتهم ومن الإيجابيات كذلك مواصلة التقليص أكثر ما يمكن من التداين الخارجي باعتباره يحد من التوعية الاقتصادية والمالية للدوائر الأجنبية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إذ يفرضان على الدول المقترضة شروطا تمس بالسياسات الاجتماعية خاصة في مجال الأجور والدعم وهذا أدى سابقا في تونس إلى اضطرابات اجتماعية أبرزها ثورة الخبز سنة 1984، إثر قرار رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها.

سادتي أعضاء الحكومة، تكريس الدولة الاجتماعية يتطلب مراجعة منظومة الدعم في أقرب وقت ممكن بحيث يذهب الدعم إلى مستحقيه فقط والدولة لديها جميع الإمكانيات لتحقيق ذلك.

سادتي أعضاء الحكومة، إذ نثمن إقرار الزيادة في أجور العمال وجراية المتقاعدين على مدى ثلاث سنوات، فإن تكريس الدولة الاجتماعية يتطلب ألا تكون نسبة الزيادة متساوية بين الجميع، فمثلا نسبة الزيادة بـ 10% للجميع تعني من يتقاضى 3000 دينار تزداد له 300 دينار، ومن يتقاضى 300 دينار تزداد له 30 دينار فقط وهذا يزيد من تعميق الفجوة بين الفئات الاجتماعية.

لذا يجب أن تكون الزيادات متناسبة عكسيا، بمعنى كلما كان الأجر أو الجراية أكبر تكون نسبة الزيادة أقل نسبة وكلما كان الأجر أو الجراية أقل تكبر نسبة الزيادة.

وفي إقرار الزيادات كان من المفروض تشريك الاتحاد العام التونسي للشغل، لأن الاتحاد بتاريخه النضالي العريق بدءا بمعركة التحرير الوطني مرورا ببناء تونس الحديثة وصولا إلى احتضانه ثورة 17 ديسمبر هو جزء من المعادلة الاجتماعية في المشهد ويلعب دورا كبيرا في توازن المجتمع ولو لم يقع إقصاؤه كان بإمكانه لعب دور لا بأس به في التسريع بتفعيل القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، حيث هناك العديد من العمال ينتظرون تسوية وضعياتهم وهم على أحر من الجمر في ظروف نفسية قاسية يحسدون عليها.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر، مؤسسة "سنيب" جريدة "La presse" التي هي تحت إشراف رئاسة الحكومة تشغل صحفيتين منذ تاريخ 17 ديسمبر 2018 إلى حد الآن بدون انقطاع ورغم أن إدارة المؤسسة راسلت رئاسة الحكومة في العديد من المناسبات من أجل إدماجهما، إلا أنهم يفاجؤون بمراسلة من طرف رئاسة الحكومة إلى إدارة المؤسسة بإنهاء العلاقة الشغلية بانتهاء العقد أي يوم 14 ديسمبر 2025.

بالنسبة إلى شركة "Sonotrak" الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، إلى حد الآن العمال الذين أرسلت ملفاتهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ينتظرون نتائج الاستشارة، أما بالنسبة إلى الشركات البترولية فحدث ولا حرج، فسائقي "TPS" في قرقنة وقع إيقافهم يوم 7 جوان 2025 بعد أن أودعوا ملفاتهم لدى الشركة بطلب منها تم التلاعب بهما من طرف إدارة الشركة بتواطئ من التفقدية الجهوية للشغل بصفاقس.

بالنسبة إلى شركة "Perenco" بعد ما تخليت تعسفا على سواق المناولة والإداريين تحيّلت على عمال الحراسة بتقديم عقود غير معينة المدة يغلب عليها التهديد والوعيد وفيها تراجع على مكاسب تحصلوا عليها مع شركات المناولة وقامت بطرد تعسفي لخمسة أعوان حراسة وهذا العدد قابل للزيادة.

سادتي أعضاء الحكومة، لا يجب أن ننظر فقط إلى نصف الكأس المليء، بل إلى نصف الكأس الفارغ ومن واجبنا السعي لملئه في أقرب وقت ممكن، فالمئات إن لم يكن الآلاف من العمال في انتظار تسوية وضعياتهم ويراهنون على حكومتكم وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي، لها ثماني دقائق باعتبار أن ثلاث دقائق أضيفت من حصة الأستاذة أمال المؤدب، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس،

تتغيب السيدة رئيسة الحكومة حتى بعد أن وجهنا لها الدعوة للمجيء للبرلمان لأكثر من مرة للاستماع لقضايا ومشاغل تونس ومشاغل المواطنين ولقضايا الجهات، نتمنى أن يكون المانع خيرا.

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

كنت أنتظر خطابا وليس موضوع إنشاء، خطابا يتضمن حلول اقتصادية، تتضمن حلولا في الاستثمار وفي خلق مواطن الشغل، خطاب يبعث الأمل فيه مصارحة للشعب، لكن للأسف الخطاب بعيد كل البعد عن واقع المواطن التونسي الذي يعيش يوميا في مواجهة الغلاء والبيروقرطية والتهميش وفقدان الثقة في وعود تتغير من سنة إلى سنة ولم يغير شيء من الواقع.

السيدة رئيسة الحكومة تقول بأنها قد حسنت وبصدد تحسين المقدرة الشرائية، سؤالي: هل أن السيدة رئيسة الحكومة تعيش معنا في تونس؟ هل أن السيدة رئيسة الحكومة تعرف اليوم أسعار الخضروات وأسعار الغلال وأسعار اللحوم الموجودة في السوق التونسية؟ هل تشتري كلغ البطاطا بثلاثة دنانير أم لا؟ هل تشتري الكلغ من اللحم بستين دينار أم لا؟ هل تشتري كلغ الفلفل بثلاث دنانير أم لا؟ هذا دون الحديث عن ارتفاع أسعار المواد الأخرى.

هل أن السيدة رئيس الحكومة على علم بأن قفة المواطن المحترمة اليوم تقدر بـ 100 دينار؟ هل تدفع ثمن استهلاك الماء والكهرباء المشطة والتي تضمنت زيادات في الأسعار مؤخرا؟ لقد أصبح المواطن

اليوم يعمل ليسدد فواتير استهلاك الماء والكهرباء، إذا كانت تعيش معنا وتعرف الأسعار وتقول أنها حسنت المقدرة الشرائية، إما أنها تعيش في تونس أخرى أو أنها تستمع لتقارير لا تمت للواقع بصلة.

مثلما ذكرت بأنها تدعم الفلاح والفلاحين الصغار، لكن الحقيقة عكس ذلك تماما، الفلاح يتم ضربه، أين القروض الميسرة التي تحدثت عنها؟ "BTS" اليوم تبعث بعدول التنفيذ للفلاحين في موسم فلاحي مر بجائحة طبيعية ألا وهي الجفاف، بالإضافة إلى ذلك فإنها تثقل كاهله بالخطايا، هل هذا ما تسمونه بالدعم أو هو عقاب؟

الفلاح اليوم لا يوجد لديه لا بذور ولا أسمدة في موسم زراعي ومع ذلك ما زلنا نتحدث عن الاكتفاء الذاتي وعن التعويل عن الذات، إنتاج بدون مقومات إنتاج، فالفلاح يجري وراء إمضاء من مندوب الفلاحة للحصول على ورقة ليقترض قرضا لحفر "sondage" منذ خمسة أشهر وقد ذهب حتى للإدارة العامة وكنت قد تحدثت شخصيا مع السيد المدير العام الذي يقدم تعليمات بإمضاء هذه الوثيقة والسيد المندوب بالنيابة يرفض الإمضاء ويقول ليمضي له المدير العام، هذا يحصل طبعا في ولاية الكاف التي هي بدون مندوب فلاحة منذ سنتين، دولة بأكملها بطم طميمها تعجز عن تعيين مندوب وأتمنى بعد هذا الكلام ألا يزداد الحقد على الناس والتنكيل بهم.

تحدثت رئيسة الحكومة عن الرقمنة وعن إعادة هيكلة الإدارة، عن أي إدارة؟ المواطن الذي ضاع بين الإدارات والمكاتب والأروقة وبين البلديات والبنوك والمندوبيات، كل إدارة تقوم بتعذيب المواطن أكثر من الإدارة الأخرى.

تحدثت السيدة الوزيرة عن الزيادة في دعم المواد الأساسية، أي مواد أساسية؟ الزيت الذي منذ سنوات لم نره بأعيننا، نحن نشتري خمسة لترات من الزيت بـ 35 وبـ 40 دينار، هل أن الدعم موجه للمواطن أو للفنادق أم للمطاعم أو للمؤسسات الأخرى، أين يذهب بالضبط؟

تحدثت عن الشركات الأهلية، فكرة الشركات الأهلية فكرة ممتازة من حيث المبدأ، لكن بالقانون الحالي للشركات الأهلية لا يمكن أن توصلنا لشيء، كم أنفقنا اليوم عن الشركات الأهلية وكم أرجعت للدولة مداخيل ومرابيح؟ الغاية من الشركات الأهلية هي تحقيق التوازن بين الأهالي ورؤوس الأموال الموجودة في البلاد، يجب وضع أفكار مدروسة، كفاءات حقيقية لخلق شركات أهلية في مجالات كبرى: كالنقل، الطيران، البنوك، السياحة وغيرهم.

رجائي للسادة أعضاء الحكومة، عندما تتخذون أي قرار، قانون، أمر جديد، منشور، في بطاقة، في فوترة، في مسلك وغيره، أطلب منكم أن تنزلوا للميدان قبل أن تمضوا على ذلك، عليكم أن تفهموا الواقع، وعليكم أن تروا ما يعانيه المواطن الذي اختنق بقراراتكم.

اليوم أتحدث باسم ولاية الكاف، الولاية التي نسيتها الدولة، الكاف التي في كل مرة يتم تقديم وعود لها ببعث مشاريع وبالتنمية وبالعدالة الاجتماعية والعدالة الجهوية وفي الأخير لا نجد سوى الكلام، اليوم أقول هذا بصوت عال: الكاف لم يعد ينتظر، لم يعد يصبر، فأهالي الكاف تعبوا وملوا، يقولون لكم اعطونا حقنا فنحن لا نستجدي صدقة، نحن نطالب بعدالة، الجهة تستحق أن تعيش، تستحق المشروع، تستحق الكرامة.

الكاف بلد المشاريع المعطلة، أين المشروع الجهوي صنف "ب" بالدهماني الذي ينتظره أهالي الدهماني منذ سنوات؟ كل مشاريع الجمهورية التونسية تم القيام بها إلا مستشفى الدهماني، أين مشروع فسفاط صراورتان السيدة وزيرة الصناعة والطاقة؟ لا نعرف عنه أي شيء، أين وصل المشروع؟ أين اتفاق رفع فواضل فسفاط القلعة الخصبة؟ أين المنطقة الصناعية بالسرس؟ أين المسالك الفلاحية التي تم برمجتها منذ سنوات؟ أين الطريق السيارة بالكاف؟ حتى الماء الصالح للشراب أصبح كالحلم في الكاف لدى الكثير من المواطنين، الكاف ترفع شعار "فكوا العزلة عن الكاف"، جهة تحتضر وما زالت تنادي بحقها وما زال صوتها يصل.

السيدة رئيسة الحكومة، أريد أن أسأل بكل وضوح ما هي إنجازات حكومتك في ولاية الكاف، الولاية الداخلية المهمشة والمفقرة والمنسية؟ ما الحلول بعد نزوح أهالي الكاف؟ ما الاقتراحات الموجودة لديك اليوم لولاية الكاف؟ الناس لن تقف على الشعارات، بل يريدون أن يروا الأفعال والمشاريع تتحرك، الشباب يعمل والفلاح يعيش والمستشفى يعالج والمسالك تفك عزلة الناس.

السيد وزير الداخلية، أشكرك على زيارتك لولاية الكاف في عديد المرات حتى وإن كانت زيارات غير معلنة، لكنها جاءت بنقاط إيجابية، كنت قد دخلت لولاية الكاف دون أن يسمع بقدومك أحد ولم يعرفك أحد، شكرا لك حتى لدخولك بدون "cortège" ودون إهدار للمال العام دون فائدة وأتمنى من كل وزير سيأتي للكاف أو يريد زيارة الكاف أن يجلب لنا أشياء معه، ندائي للسادة أعضاء الحكومة كفانا من الزيارات الفولكلورية التي لم تفعل أي شيء ولم تتقدم بنا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق الربعي، له خمس دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات وبالسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بالسيدات والسادة النواب من المجلسين،

نلتقي اليوم في إطار مناقشة الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2026 والذي يطرح للنقاش في مناخ اقتصادي واجتماعي صعب للغاية، أقل ما يوصف به أنه عسير. يتميز هذا المناخ بارتفاع المديونية ونسب البطالة المرتفعة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن ولتحقيق نسبة النمو المتوقعة من طرف الحكومة في سنة 2026 والتي هي في حدود 3,3%، يجب القيام بعدة إصلاحات أولها القيام بالثورة تشريعية الحقيقية وذلك عبر إصدار المجلات القانونية: مجلة الاستثمار، مجلة الصرف والأملاك الوطنية ومجلة المياه ومجلة التراث.

هذه الثورة التشريعية نحن شركاء فيها ونطالب الحكومة أن تأتي بمشاريعها في أسرع وقت أو تتعاون معنا في مقترحات القوانين التي قدمناها وهي 22 مقترح قانون وهي موجودة إلى حد الآن في مكتب المجلس ولم تمر.

هذه الإصلاحات لا يجب أن تكون بنفس المنهج التقليدي في السياسة الجبائية، فتعبئة الموارد تقوم أساسا على الجباية المباشرة والغير المباشرة دون إصلاح هيكلي، بل يجب:

توسعة قاعدة الجباية وإدخال القطاع الريعي في القطاع المنظم وذلك بتقديم تسهيلات جبائية،

إصلاح المؤسسات العمومية إصلاحا هيكليا لنحافظ على ديمومتها إذ تلعب دورا محوريا في توفير الخدمات الأساسية وتشغيل آلاف العمال.

التحول الرقمي والمرور بالسرعة القصوى لرقمنة الإدارة وكافة الخدمات الإدارية، فيه سرعة وفيه نجاعة وشفافية.

الاعتماد على الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري ونريد أن نلمس هذا في الشراءات العمومية للحكومة من خلال السيارات أو الآليات المتحركة وعلى الآليات الكهربائية أو الهجينة للحد من التلوث ولتخفيف العبء على وزارة البيئة.

دفع الاستثمار الخارجي والداخلي يكون عبر إلغاء الرخص المجحفة وتعويضها بكراسات الشروط.

السيد الوزير، مراجعة قرارات التصنيف التي أحدثت مشكلا كبيرا في البلاد، لذلك يجب التخفيف منها خاصة المؤسسات المنتصبة الآن والتي تعمل بالقوانين القديمة وهذا يشكل عائقا بخصوص إعداد ملف تصنيف المؤسسة المرسمة، كذلك أتوجه بدعوة للسيد وزير البيئة بخصوص الأمر سيء الذكر لتهيئة الشريط الساحلي، أن يتم كل خمس سنوات إزالة.. نطلب مراجعة ذلك وقد وعدنا السيد رئيس الحكومة السابق بأنه سيقع مراجعته في أقرب وقت.

أطلب من مصالح الحكومة -وهو طلب ملح ومتجدد يطرح كل سنة- مراجعة التوقيت الإداري، لأنه فقط نحن وبعض الدول الذين ما زلنا نعمل بهذا التوقيت الإداري الثنائي صباحا ومساء، فنظام الحصة الواحدة قد أثبتت جدواه على المستوى الطاقي وعلى مستوى طاقة الموظف، فهذا يخفض من استهلاك الكهرباء ويجعل الموظف يعيش في أريحية ويمكنه الاهتمام بأبنائه وأنتم ترون حجم انتشار المخدرات وكل هذا الانحطاط الأخلاقي في غياب عناية الأولياء، كما يساهم في توطيد العلاقات بين أفراد الأسرة.

العدالة في الرواتب في الوظيفة العمومية، رجاء نريد أن تكون الرتب متكافئة وتحصل على نفس الأجور، كما نريد أن نبعث بقانون استثمار جديد ومرن يشجع من خلال بعث مناطق صناعية ولوجستية جديدة، يجب التسريع في وتيرة المشاريع الكبرى المتعطلة كسما دبي أو مشروع المرفأ المالي وعلينا التفكير في مشاريع كبرى على غرار بعث ملعب لكرة القدم كبير فمنذ مدة طويلة لم نقم بمشروع عملاق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي، له خمس دقائق.

السيد محمد علي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

حضرات السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نلتقي اليوم في جلسة عامة وفي ظرف وطني بالغ الدقة، تتشابك فيه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتراجع فيه الثقة بين الدولة ومواطنها، بل بين مؤسسات الحكم نفسها.

أنتم اليوم تطلبون من مجلس نواب الشعب أن يصغي إليكم وأن يمنحكم الثقة في مشروعكم المالي، لكن السؤال الذي يفرض نفسه: هل تصغي الحكومة فعلا إلى صوت المواطنات والمواطنين، مصدر كل السلطات؟

في قابس خرج أكثر من 100 ألف من المواطنين والمواطنات في تحركات سلمية تحت شعار واضح لا لبس فيه: "الشعب يريد تفكيك الوحدات"، مطلبهم لم يكن سياسيا ولا فئويا، بل هو مطلب قانوني وبيئي وإنساني بامتياز يهدف إلى حماية الحق في الحياة والصحة والبيئة السليمة وتطبيق القانون الذي ينص على تفكيك هذه الوحدات، لكن السلطة التنفيذية برئاسة السيد رئيس الجمهورية التي تطلب اليوم أن تسمع كلمتها في هذا المجلس لم تصغ لصوت هؤلاء المواطنين، بل لم تفتح معهم باب الحوار ولم ترسل إليهم من يستمع إلى ما أوجعهم، بل أرسلت إليهم الغاز المسيل للدموع، وأوقفت شبابهم وعذبته وحاكمته، وكأن الدفاع عن الحياة جريمة.

إن نفس هذه السياسات تمارس مع قطاعات وفئات شتى، على غرار المعطلين من أصحاب الشهادات ومن طالت بطالتهم والذين لا يستحقون منكم كل هذا التجاهل والإنكار وبيع الأوهام والحقرة، تتحدث الحكومة عن توسيع النقاش العام وعن حوار اجتماعي، لكن كيف يكون هذا النقاش عاما والفضاء العام نفسه مغلق ووسائل الإعلام العمومية أصبحت تحت الوصاية المباشرة، ومنظمات المجتمع المدني تواجه تضييقا إداريا وميدانيا موجها، ومواقع اسقصائية تمثل نواة تمنع وأفواه تكمم وتحاكم وصحفيون في السجون.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، نأتي الآن إلى جوهر الموضوع: مشروع قانون المالية لسنة 2026، من يقرأ مقدمتها يظن أننا أمام مشروع يكرس العدالة الاجتماعية ويعيد للدولة دورها الاجتماعي، لكن من يتعمق في الأرقام والبنود يكتشف أن الخطاب الاجتماعي يغطي هشاشة مالية عميقة ويخفي طابعا شعبويا واضحا، الحكومة تتحدث عن الترفيع في الأجور وعن صناديق اجتماعية جديدة وعن دعم الفئات الضعيفة، لكن السؤال: من أين التمويل؟ هل من موارد حقيقية ناتجة عن إنتاج واستثمار أم من القروض والديون التي تراكم على الأجيال القادمة عبء الوعود الاجتماعية؟

المشروع يقدر نفقات الدولة بـ 63.5 مليار دينار مقابل موارد بـ 52,5مليار دينار، أي بعجز يفوق 11 مليار دينار وهذا يعني أن كل إجراء اجتماعي وكل زيادة في الأجور وكل برنامج دعم ممول بالدين، فكيف يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية في اقتصاد يمول الاجتماعي بالاقتراض، العدالة لا تبنى على القروض، بل على الإصلاح وعلى توزيع الأعباء والثروات بعدل.

يتحدث المشروع أيضا عن ضريبة على الثروة، لكن الواقع أن هيكل الجباية ما زال يعتمد أساسا على الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والخدمات والاتصالات وهي ضرائب يدفعها الفقير قبل الغني وبهذا تصبح الجباية أداة لتمويل الدولة على حساب الفئات الضعيفة، بدل أن تكون وسيلة لإعادة توزيع الثروة.

حين تصبح الفئات المتوسطة والضعيفة هي الممول الأساسي لخزينة الدولة فذلك نقض لمبدأ الدولة الاجتماعية وتحويل السياسات الاجتماعية إلى صناديق تمويلية محدودة، لا يمكن أن يفهم إلا كتحيل على مبدأ العدالة الاجتماعية.

إن الأخطر من العجز المالي هو العجز في الخطاب السياسي نفسه، فبدل أن تصارح السلطة التنفيذية الشعب بحقيقة الوضع، نجدها تتباهى في بياناتها بالتقدم في خلاص الديون وتقدمه كإنجاز وطني يحتفى به وهذا في الحقيقة خطاب دعائي لا يعبر عن نجاح بقدر ما يفضح خضوعا لمنطق المؤسسات المالية الدولية.

حين تصبح إمضاءات القروض هي أهم لحظات العمل الحكومي وحين تتحول الديون إلى سياسة دولة، بدل أن تكون ظرفا استثنائيا، فإن ذلك يعني أننا أمام دولة مرتهنة لا دولة مستقلة.

إن مجلس نواب الشعب ليس مكتب ضبط تمر عبره رغبات الحكومة، ولا ممرا إداريا لتصريف سياساتها، بل هو مؤسسة سياسية منتخبة تمثل الشعب وتمارس سلطته ومن واجب الحكومة أن تعاملها بما يليق بها من احترام ومصارحة ومن هذا المنبر نقول بوضوح: إن أي ميزانية تعرض على البرلمان يجب أن تعكس الخيارات الاجتماعية والسيادية التي يتحدث بها الخطاب الرسمي، فلا معنى للحديث عن العدالة الاجتماعية في وثيقة مالية تعمق الفوارق ولا جدوى من رفع شعار السيادة الوطنية في ميزانية تبنى على القروض والإملاءات، إن البرلمان الذي انتخبه الشعب لا يمكن أن يكون شاهد زور على سياسات تناقض روح الدستور ومصلحة الوطن.

أخيرا، ما نعيشه ليس فشل الحكومة فقط، بل هو فشل نظام...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو، له خمس دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة أعضاء الحكومة،

نناقش اليوم مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وتقرير الحكومة بخصوصه وما يلاحظ أن العديد من النقاط بحاجة إلى مزيد من التعديلات خاصة فيما يتعلق بميزانية بعض المهمات التي تستدعي دعما، حيث حاجياتها للموارد المالية والبشرية على غرار مهمة التجهيز والفلاحة والتربية، بالإضافة إلى البيئة وبقدر ما نثمن المجهودات المبذولة من طرف بعض المصالح في الوزارات، إلا أن ما يوجد من تعطيل متعمد وبيروقراطية إدارية أدى إلى تعطيل المشاريع العمومية في القطاعات الاستراتيجية وهو ما يستوجب تفعيل أجهزة الرقابة بشكل جدي.

وبقدر ما أكدت كتلة "لينتصر الشعب" على الخيارات الاجتماعية للدولة ضمن السياسات العامة التي يطرحها رئيس الدولة، فإن الحكومة مطالبة بمزيد الحرص على تنفيذ خيارات رئيس الدولة في حل المشاكل الاجتماعية والقضاء على التشغيل الهش ومعالجة الملفات ذات الأولوية وتكريس العدالة الجهوية وإصلاح المنظومة التربوية والصحية.

وفي إطار دورنا التشريعي فإن كتلة "لينتصر الشعب" والسادة النواب مدعوون إلى تفعيل خيارات الدولة الاجتماعية ضمن تشريعات حقيقية وأهمها قانون 23 لسنة 2023 لانتداب خريجي الجامعة ممن طالت بطالتهم وعلى الحكومة أن تخصص الاعتمادات الضرورية. أما جهويا، فولاية مدنين بالإمكان أن تكون قطبا تنمويا واقتصاديا إن وفرت لها الدولة الإمكانيات الضرورية وخاصة للمعتمديات ذات الأولوية كمدنين الجنوبية وسيدي مخلوف على سبيل المثال.

السادة أعضاء الحكومة، ندعوكم إلى وضع برنامج تنموي واستثماري يضبط الأولويات لمختلف معتمديات ولاية مدنين التي تعد قرابة 600 ألف ساكن، وتزخر بمخزون طبيعي ومؤهلات صناعية وسياحية وفلاحية قابلة للتثمين، يمكن أن تنهض بحياة المواطن وتحقق له متطلبات العيش الضرورية.

السادة أعضاء الحكومة، هل يعقل أن تظل مدنين خارج التغطية وخارج مخططاتكم؟ وهذا كلام أهلنا أنقله بكل حرقة: مدنين المنسية في بنيتها التحتية وبمناطقها الصناعية الصورية وبتحجير حفر الآبار وقتل الآلاف من الغراسات باسم القانون، فلاحو مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف يقاسون ويعانون عندما ينظرون لأراضيهم البور ويجدون أن قطيعهم ينقص يوما بعد يوم.

ميناء بوغرارة والقرين المفروض أن يكونا شريانا اقتصاديا للجهة "يدور العجلة" ويشغل المئات من أهالينا العاطلين عن العمل.

السيد وزير الفلاحة الحاضر الغائب، ميناء بوغرارة والقرين أمانة في رقبة وزارتكم، كل يوم يمر وهم في حالة عطالة أنتم المسؤولون عليه.

السيد وزير النقل، أنا والله للأمانة مستغرب ولم أعد أفهم شيئا، عندما تعفي مسؤولا جهويا من جهة معينة هناك أسباب جعلتكم تعفونه من مهامه إما بسبب أدائه الرديء أو بسبب فشله الذريع وعندما تعينه مرة أخرى في مدنين بعد أشهر من الإعفاء فما القصد من ذلك؟ هل غايتكم من ذلك معاقبة مدنين؟ متى ستنتهي هذه العقوبة المسلطة مدنين؟

السادة أعضاء الحكومة، نحن أعضاء مجلس نواب الشعب عندما نتحدث عن ذلك فإننا نتحدث بحرقة على جهاتنا، نحن نعرف جهاتنا جيدا ونحفظ كل المقامات ولكم منا كل الاحترام والتقدير، فنحن نثمن مجهوداتكم، لكن بصراحة عندما نجد عديد النواقص، لم نعد نفهم شيئا، نحن نبلغ كل يوم تحت قبة البرلمان مشاغل الأهالي، لكن لا نجد شيئا والله نقطة استفهام كبيرة جدا، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي، له عشر دقائق باعتبار أن النائبة المحترمة السيدة نجلاء لحياني قد تنازلت لفائدته عن حصتها الزمنية.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام ممثلي الوظيفة التنفيذية،

السيد الرئيس، صحيح أننا اليوم هنا للتداول في الموازنات المالية، ولكن في الحقيقة أمام غياب السيدة رئيسة الحكومة وغياب عدد من الوزراء -على الأقل هناك عشرة وزراء غير حاضرين معنا- في نقاش يدوم يومين فقط، أريد أن أؤكد أننا نتوجه تدريجيا نحو اختلال في التوازن بين الوظائف رغم أن الدستور في توطئته يؤكد على نظام سياسي يقوم على الفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى إرساء توازن بينهم، هذا في اعتقادي إشكال، صحيح أن الحكومة ستجيبنا بأن هناك تضامنا بين أعضائها وأنها تحت توجهات السيد رئيس الجمهورية، إذن يبقى اليوم دورنا كوظيفة تنفيذية وأيضا الوظيفة القضائية أن تقوم بدورها حتى يكون هناك توازن بين الوظائف.

هناك العديد من الإشكاليات، بما أنني تحدثت عن توطئة الدستور، أريد أن أحمل المسؤوليات للجميع وأن أتوجه إلى السيد الرئيس الجمهورية حامي هذا الدستور، هناك أربعة مراسيم وقع إيداعها سنة 2024، فصل من الدستور يقول أنه يجب عرضها على مجلس النواب للموافقة، ولكن إلى اليوم لم يقع عرضها.

أيضا منذ حين تحدثت على الوظيفة القضائية، نحن لا يمكن أن نعلق على حكم قضائي، لكن اليوم الدستور يقول "لكل القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء المالي يشرف على كل صنف من هذه من هذه الأقضية مجلس أعلى"، اليوم ما زلنا في مجلس مؤقت، نفس الشيء المحكمة الدستورية.

في غياب رئيسة الحكومة، احترت عن ماذا سأتحدث، لكن سأغير مثل شعر في الأدب العربي أقول" الصمت لا يجدي ولعل القول ينفع" ولعل السيدة رئيس الحكومة جاءت على العديد من الإيجابيات من خلال جملة من النتائج والبرامج والوعود، سآخذ النصف الفارغ من بعض الأمثلة للدفع نحو التطوير والتحسين ومزيد النجاح لهذا البلد، صحيح نحن نثمن الإنجازات لكن من منظور أخر عندما ننظر إلى بعض المعطيات التي ذكرتها السيدة رئيسة الحكومة التي تحدثت عن 106 بينما هي "105" أيام بالنسبة إلى مدخرات العملة، أريد أن أقول لها أنه طيلة 2025 كان جانب سلبي مقارنة بسنة 2024.

السيدة رئيسة الحكومة، عندما تتحدث عن انخفاض في نسبة البطالة 15.3% أقول لها اليوم لدينا أكثر من 650 ألف شخص من المعطلين عن العمل.

تحدثت السيدة رئيسة الحكومة على القانون والأمر الجديد لتنظيم عقود الشغل، لكن رغم تسوية الآلاف من الحالات العديد من الأشخاص ظلموا اليوم وتحدث زملائي خاصة على الشركات البترولية، هناك مراسلات بين وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الصناعة في علاقة مثلا بـ"SEREP" لم يتم تنفيذها إلى حد الآن.

أيضا هناك مشكل اليوم بخصوص تسوية الوضعية لأصحاب الشهائد العليا، المكلفون بمهام دون شهائدهم، رأينا القرارات للمتصرفين أخيرا، للمهندسين في شهر جانفي بدون إعلانات إلى حد اليوم.

تسوية عقود إسداء الخدمات، أعتبر أنها طريقة للتحايل على الناس وليست عقود شغل، عقود إسداء الخدمات في التعليم العالي وفي قطاع الصحة من المفروض أن تكون ظرفية، ولكننا اشتغلنا بها على مدى سنوات، ما مصير هؤلاء الناس؟ العديد من الأمثلة يمكن أن نتطرق لها:

على المستوى الجهوي مثلا سمعنا السيدة رئيسة الحكومة تتحدث عن تخصيص 450 مليار لعربات المترو، السيد وزير النقل تحول لصفاقس ووعد أهالي صفاقس -المليون ساكن- بالمترو، اليوم ماذا حصل؟ لم نر شيئا من هذا على مستوى الميزانية،

السيد رئيس الجمهورية تحدث عن تثمين النفايات في صفاقس وعن القرية الإيكولوجية، هناك نص ترتيبي عملنا عليه لمدة سنتين مع الوزيرة السابقة، أظن أنه تم تحويله لرئاسة الحكومة لمصلحة التشريع منذ أسبوع أي مؤخرا، هل هذا معقول؟ العديد والعديد من النقاط.

التخصيص، السيد وزير أملاك الدولة قال لنا خمس سنوات، السيد وزير أملاك الدولة أنا في صفاقس الغربية لدي العديد من الأراضي لوزارة الدفاع وراسلتها، وزارة التعليم العالي لديهم ليس خمس سنوات، بل منذ عشرين وثلاثين سنة، هنالك مشاكل كبرى نعاني منها، الطيب المهيري في صفاقس، هل تعلم السيد الرئيس أنه قد تعطل سنتين؟ البلدية تقول أنها غير قادرة ووزارة التجهيز تقول بنص القانون لا أستطيع، أراسل رئاسة الحكومة تم حل المسألة تقريبا منذ شهرين، تعطلت سنتين من أجل إشكال صغير.

عندما نقوم بمراسلة رئاسة الحكومة فإننا نقوم بمراسلتنا بعد أن استوفينا جميع المحطات للتنسيق والإشراف، هناك العديد والعديد من النقاط آخذ مثلا موضوع الدكاترة، السيد رئيس الجمهورية قال يجب تثمين هذه الكفاءات، ما حصل نثمنه، ولكن اليوم هناك مشكل، وزارة التخطيط لم تعين أي باحث، وزارة المالية عينت 56 باحث في برنامج الجباية، أنا لا أفهم لماذا وزارة التخطيط لم تعين أي باحث، وزارة النقل في اللوجستيك ألا تحتاج لأي دكتور؟

نتحدث عن الرقمنة "et les autoroute d'information" وهيئة المعطيات الشخصية لا يقع تجديدها، غير موجودة، كيف نحافظ على معطياتنا.

تحقيق الرهان اليوم يتطلب أن تعمل جميع المؤسسات بتنسيق حثيث بما يضبطه الدستور والقانون، كل المشاريع التي ذكرتها الغائبة هل سننتظر توجهات السيد رئيس الجمهورية؟ يجب أن تعمل المؤسسات اليوم، اليوم هناك مشكل، لا يوجد مجال في اعتقادي أن الوزراء ورؤساء الحكومات- وقد مر علينا في تونس ثلاثة رؤساء حكومات- يأتون لمجلس النواب ويقرون بوجود مشاريع قوانين، الأسبوع القادم، الشهر القادم، السنة القادمة وبعد ذلك لا يوجد شيء، تسأل السيد الوزير، يقول لك لا أدري، بل هناك وزير قال الأمر عند صاحب الأمر، هذا غير معقول، يجب أن تعمل المؤسسات اليوم.

نأتي إلى مجلس النواب، مقترحات القوانين، السيد رئيس المجلس، لا لتعطيل مقترحات القوانين، مقترحات القوانين حتى ولو لم تصل لمرحلة من النضج يجب أن تطرح، يجب أن تدرس، يجب مناقشتها ويجب أن نتقدم بها وأن تعرض على الجلسة العامة، السيد رئيس الجمهورية اليوم لديه آلية دستورية، يجب أن تعمل المؤسسات " la fierté de la Tunisie" هي المؤسسات، هل سنبقى في كل مرة هكذا؟ هذا غير معقول؟ لذلك يجب أن تعمل المؤسسات، توجد اليوم آليات دستورية، السيد رئيس الجمهورية عندما يكون غير موافق على قانون بإمكانه أن يعيده لقراءة ثانية، لا يوجد مشكل في ذلك.

من المفارقات أن يصادق البرلمان على قوانين يختمها رئيس الجمهورية لأنه أحيانا هناك أقاويل بأن هناك مشكل بين هذا وذاك والوظيفة إلى غير ذلك، هذه حقيقة، يختمه رئيس الجمهورية، الحكومة التي تتحدث دائما عن التوجيهات، السيدة رئيسة الحكومة ذكرتها أكثر من مرة، لا تقوم بتطبيق القوانين والقرارات، الانتفاع بخدمات الصحية والمسؤولية الصحية لم يصدر بخصوصها أي أمر ترتيبي، القانون اليوم يقول ستة أشهر، ولكن لم يصدر شيء، ختمه رئيس الجمهورية، قانون المالية للسنة الفارطة السنة التي قبل الفارطة، هل ختمه السيد رئيس الجمهورية أم لا؟ لماذا لا تصدر الأوامر والنصوص الترتيبية؟

هناك مشكل في المؤسسات، أقول وأعيد تونس بلد المؤسسات ويجب أن نحافظ على المؤسسات، تونس في الثورة وجدت مؤسساتها وهذا أكبر مكسب والسيد رئيس المجلس، لقد ذكرت لك هذا الكلام وأنا أحملك أنت المسؤولية، لأننا هنا علينا أن نقوم بعملنا كمؤسسة، أنا لا أستجدي الوظيفة التنفيذية، التوازن أنا ألتحق به وتونس نخدمها مع بعضنا بأعيننا والأكيد ستكون أفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله لا يوجد إلا الخير.

الكلمة للنائب المحترم السيد الفاضل بن تركية، له خمس دقائق.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

نثمن التوجه المعتمد في إطار الدعم للمؤسسات الاقتصادية وأيضا التوجه لدعم الاقتصاد المؤثر من خلال جملة من التحفيزات وخصوصا صندوق الدعم.

إن قانون المالية المقترح، يبقى لا يفي بالمطلوب فيما يخص الثروة والدفع نحو اقتصاد جديد ومجدد، على سبيل المثال لاحظنا إجراءات تنص على التشجيع الفعلي والعملي لرقمنة الاقتصاد ودعم الابتكار وهذا يعتبر من الآليات الرئيسية في العالم التي تخلق الثروة وتضاعف مواطن الشغل للشباب والمعطلين الذين أصبحوا يخيرون الهجرة بأعداد كبيرة إلى خارج الوطن ومع الأسف، في قانون المالية الحالي لا نجد ولو إشارة إلى هجرة الكفاءات والخبراء إلى الخارج، فحان الوقت لإيجاد الحلول الجذرية لإيقاف هذا النزيف من الهجرة وذلك بتوفير الشغل لأصحاب الشهادات العليا وخريجي الجامعات وتوفير مواطن شغل لائقة ومناخ مناسب لهم، فالعاطلون عن العمل من أصحاب الشهائد العليا ينتظرون منكم هذا القانون الجديد للمالية، وقفة جدية لانتدابهم وإيجاد مواطن شغل لهم.

السادة الوزراء، من أهم استراتيجيات العمل بجميع الوزارات والإدارات هو العمل على إنجاح التحول الرقمي في جميع الميادين وذلك بتهيئة البنية التحتية وتوفير التجهيزات الحديثة، فأنا لا ألاحظ أي تطور ملموس ولا أي تقدم واضح في رقمنة جذرية للإدارة، فحان الوقت لربط جميع الإدارات والمؤسسات والوزارات بتلك المعلومات وتكون معلومات متكاملة للوصول إلى الحكومة الإلكترونية "E-Gouvernement" والتي أصبحت طموح جميع التونسيين، مع العلم أن لنا كفاءات وخبراء في هذا المجال لتحقيق ذلك.

السادة الوزراء، يبدو أن قانون المالية تغافل نوعا ما عن الوضعية الصعبة التي يمر بها الكثير من أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهذا يضر كثيرا بالإنتاجية ويؤثر خاصة على قفة المواطن.

حان الوقت للتفكير بجدية في الشركات العمومية خاصة في ميدان قطاع الفسفاط والصناعات البتروكيميائية والطاقة، بدون أن ننسى بجدية محاربة الفساد والمهربين واسترجاع أموال الشعب المنهوبة الموجودة في الخارج.

السادة أعضاء الحكومة، السيد وزير الخارجية، الذي لم أره معكم اليوم، ما يتعرض إليه المواطن المقيم بالخارج من ضغوطات تتمثل في الضرائب المختلفة والمتعددة واليومية رغم مساهمته الفعالة في إنعاش الاقتصاد التونسي بجلبه العملة الصعبة والمشاركة في فتح المشاريع التنموية، فالموظف والمهاجر يعمل لمدة سنوات خارج الوطن ويجلب العملة الصعبة ثم يجد نفسه في تونس أمام ضرائب لا نعلم ولا يعلم من أين أتت، ثم موظفونا بالخارج عندما يعودون إلى تونس ويقتنون بعض العقارات يجدون أنفسهم يدفعون ضرائب كانت 0,5 وستصبح 1%، فكيف تريدونهم أن يعودوا إلى تونس وينفقوا أموالهم فيها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد وليد الحاجي، له عشر دقائق باعتبار تنازل النائب كمال الكرعاني عن حصته الزمنية لفائدته، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا، مرحبا بضيوفنا الكرام،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

حاجب العيون والعلا معتمديتان ضاربتان في عمق التاريخ، ضاربتان في عمق التهميش، ضاربتان في عمق التفكير، لم تسعفنا القوانين ولا الدساتير ولا كل النصوص، شباب عاطل عن العمل يموت بالانتحار في معتمدية العلا وهذه حقيقة لمن لا يعرف، يموت بشرب مادة "القوارص" في حاجب العيون وهذه حقيقة لمن لا يعرف وابحثوا في التاريخ وفي الواقع: لا عدالة اجتماعية ولا عدالة صحية ولا عدالة صناعية لا استقرار اجتماعي ولا اقتصادي ولا مساواة.

شباب عاطل على العمل ورغم ذلك لا يتمتع بأبسط حقوقه على الأقل في العلاج، شباب خريج جامعات ومن غير خريج الجامعات يشترطون عليه أن يكون متزوجا حتى يتحصل على دفتر العلاج بالتعريفة المنخفضة وبالتالي كيف نتحدث عن عدالة اجتماعية وعن توزيع عادل للثروات الاجتماعية وكنت طالبت سابقا أن نخصص للشباب العاطل منحة 200 دينار ولو لسنة وكان معمولا بهذا في فترة من الفترات سابقا، فرجاء النظر في تمكين الشباب الذي ليس له مورد رزق على الأقل يجد وسيلة يعالج بها في المؤسسات الصحية التابعة للدولة. شباب عجزنا كلنا عن انتشاله من الانحراف والجريمة.

السادة الحضور،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

لقد رفعتم شعار "الشعب يريد" وشعار "البناء والتشييد"، في معتمدية العلا الشعب يريد إعادة فتح الفرع المحلي للتجهيز بما أنه أغلق منذ سنوات وجواب الوزارة يقول لا نرى ضرورة لإعادة فتحه ولي تعليق ورأي في هذا الجواب، بمعنى لا نرى ضرورة، الذي أغلق منذ سنوات في معتمدية العلا الشعب يريد إدارة محلية لـ "SONEDE" وإدارة محلية لـ "STEG"، اكتشفوا حقيقة معتمدية العلا بالتسمية فقط اسمها معتمدية ومن غير المعقول أن يكون محتوى الجواب من بعض الوزراء لا نرى ضرورة في أحداث هذه المنشأة أو هذه الإدارة، فهل هذا معقول؟

بما معناه أن أهل العلا لا تستحقون ذلك، موتوا، انتحروا، هذا غير معقول، أذكر سيادتكم أن العلا ليس فيها "STEG" ولا "SONEDE" ولا محطة تطهير ولا مسلخ بلدي ولا دار خدمات، ماذا فيها؟ حتى الخدمات الأمنية مقتصرة فقط على مركز الأمن العمومي ومركز الحرس الوطني، ليس عندهم شرطة بلدية ولا شرطة نجدة ولا شرطة مرور ولا حرس مرور ويمكن أن تتثبتوا من هذه الأمور وبالتالي عندما نقول لا نرى ضرورة فنحن نناقض هذا الشعار "الشعب يريد"، فنحن من نرى ضرورة في خدمات معينة يتطلبها الواقع، الشعب يريد خدمات أمنية جيدة كما وكيفا في حاجب العيون وفي العلا، وهذا الكلام موجه إلى السيد وزير الداخلية.

الشعب يريد ماء صالحا للشراب في كل الجهات، القضية المعروفة في حاجب العيون، الماء الملوث وارتفاع نسبة الحديد فيه، منذ 2019 والسيد وزير الفلاحة مع احترامنا له لا ننسى أنه أدار لنا ظهره ذات ليلة، بمعنى ستواصلون شرب الحديد، موتوا بغيظكم.

السادة الحضور، عديد مشاريع الماء الصالح للشراب معطلة في أرياف حاجب العيون وأرياف العلا، وهذه أبسط ضروريات الحياة، إذن لم تنصفنا الوزارات إلا بالفتات من المشاريع، مسالك ريفية في حاجة إلى الإنجاز والصيانة، أين حق شباب الأرياف بحاجب العيون والعلا في المنشآت الرياضية؟

السيد وزير الشباب والرياضة، دائما أتوجه له بالكلام، مثلما يتمتع شباب المدن بالمنشآت الشبابية والرياضية من حق شباب الأرياف في إطار التوزيع العادل لثروات البلاد أن يكون عندهم ملاعب كرة قدم ومنشآت شبابية، هذا حقهم، حينها عندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، فإننا نطبق شعارات الدستور فعلا وشعار "الشعب يريد" وشعار "البناء والتشييد".

السادة الحضور، عدالتكم الاجتماعية لم تصل كل ربوع البلاد، أين حق العاملات الفلاحيات؟ أين حق النساء من مشاريع وزارة الأسرة والمرأة وكبار السن وهذا موجه إلى لسيدة وزيرة الأسرة والمرأة، ليس لنسائنا الحق في المشاريع وإن تم تمكينهن فذلك ببعض الفتات.

السيدة وزيرة المرأة، أين مركز الأسرة والمرأة بحاجب العيون؟ وهو مشروع مبرمج تقريبا منذ سنتين أو ثلاث سنوات وما زال في الدراسات، الدراسات في تونس تستغرق عامين وثلاث وأربع وخمس سنوات.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية بالغياب، أقول له إجراءات برنامج الأمان الاجتماعي حرمت عديد العائلات من دفتر العلاج ومن المنحة الاجتماعية، إجراءات غير واقعية ولا تتماشى مع الواقع الاجتماعي للشعب.

راجعوا هذه الإجراءات وشروطكم، فهل يعقل -وسأعطي مثالا- أن يتم حرمان امرأة كفيفة من المنحة بتعلة أن عندها ابنة تعمل في مصنع وبالتالي هي منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ هذا غير معقول والأمثلة عديدة وأنتم الأدرى بقيمة الأجر في المصانع: 400 و500 دينار ويتم استعمال النساء خاصة واستغلالهن، هل بعد هذا الحديث حديث؟ أين نصيب حاجب العيون السيد وزيرة التجهيز والإسكان؟ كانت حاضرة، أين نصيب حاجب العيون والعلا من المساكن الاجتماعية؟ ما زال لم يصل دورنا، لا مشكل بعد عشر سنين أو عشرين سنة سيصلنا الدور، حتى القطاع الفلاحي وهو عماد الاقتصاد التونسي لا يحظى بما يجب، 10 مليون دينار التي برمجت في ميزانية 2025 وتبرمج مجددا في ميزانية 2026 لا تكفي، من كان ملفه في العام الفارط من الأوائل تحصل على 5 أو 6 أو 7 آلاف دينار ومن كان ملفه متأخرا لم يحصل على شيء، اتقوا الله في صغار الفلاحين.

السيد وزير التجارة، كان لنا لقاء في مقر ولاية القيروان، وتحدثت معك عن البحث عن سبل تسويق مادة المشمش، تعرفون القيروان في حدود 20 ألف طن سنويا وهي الأولى في الجمهورية، ولكن الصعوبة في التسويق، حتى حين وجهت سؤالا كتابيا لم يجيبوني.

السيد وزير الصحة، في إطار السعي إلى تحسين قطاع الصحة منذ أكثر من سنة وجهت لسيادتكم سؤالا كتابيا يتمحور حول إصدار قرار أو ترخيص في إحداث صيدلية في منطقة الذهيبات عمادة مسيوتة القطار معتمدية العلا القيروان ومتأكد أن السؤال الكتابي لم يصلك السيد الوزير لأن الجواب لم يصلني، لأنهم لا يريدون صيدلية أخرى في معتمدية العلا ويجب أن تبقى صيدلية واحدة.

عمال الحظائر 45-55 ما زالوا ينتظرون ورغم برمجتهم في قانون 24 بأن طالبنا بإجراءات استثنائية، لا توجد حلول، فاتهم القطار وهم في نفس المحطة فأين نحن من وضعيتهم؟ متى يتم حل مشكل كل المتعاقدين مع مختلف الوزارات؟

السيد وزير التربية، المؤسسات التربوية في حاجة إلى حماية وصيانة وعملة، احفظوا مؤسساتكم ودافعوا عن الإطارات التربوية عماد هذه البلاد.

المؤسسات الصحية كذلك في حاجة إلى عديد الإطارات، حتى وسائل النقل العمومي السيد وزير النقل لا نتمتع بها كما يجب وتعرف مشكل الحافلات مع حاجب العيون ودون أن أعيد الموضوع ولا حق لنا في بيئة سليمة يا سيدي وزير البيئة، عدالة اجتماعية مبتورة، إذن نحن في المناطق الداخلية سنظل نقطة عبور فقط، هداكم الله وإن شاء الله تصلنا العدالة الاجتماعية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد إلياس بوكوشة، له خمس دقائق.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2026 في ظرف اقتصادي حساس ودقيق، فرغم ما تم تقديمه من مؤشرات إيجابية وتحسن نسبي في بعض الأرقام، ورغم ما تضمنه عرضكم من تفاؤل في المؤشرات الاقتصادية، فإن هذا التحسن يبقى هشا وظرفيا وغير مبني على إصلاحات هيكلية أو أسس إنتاجية حقيقية، فالأرقام التي نراها على الورق لا تعكس تحولا عميقا في الاقتصاد الوطني ولا ترجم فعليا في حياة المواطن وفي واقع المؤسسات الاقتصادية، فنحن اليوم أمام قانون مالية يبدو في جوهره أقرب إلى وثيقة محاسبية منه إلى مشروع اقتصادي وطني، فتحسن بعض المؤشرات لم ينبن على إصلاحات هيكلية عميقة وهذا ما يجعل مسار التعافي هشا وغير قابل للاستدامة.

فالمواطن اليوم لا يقيس التحسن بنسب العجز فقط، بل يقيسه بقدرته على العيش الكريم وبقدرته على النفاذ إلى الخدمات الأساسية وبما إذا كانت الدولة توفر له أملا وأفقا اقتصاديا واجتماعيا أم لا، فنحن اليوم في حاجة إلى وضوح الخيارات الاقتصادية لأن تونس اليوم لا تفتقر إلى إمكانيات، بل إلى تفعيلها.

السادة الوزراء، محركاتنا الاقتصادية ضخمة وقادرة على خلق ثروة حقيقية، ولكنها معطلة أو مستغلة بشكل ضعيف، القطاع الفلاحي الذي كان يجب أن يكون رافعة فعلية للسيادة الغذائية ما زال يدار دون رؤية واضحة ودون استثمار حقيقي، كذلك قطاع الطاقة فهو يعيش حالة غياب تام لرؤية استراتيجية متكاملة، فلا نرى خطة جريئة قادرة على إعادة التوازن الطاقي ولا على استغلال موقع تونس الجغرافي وإمكانياتها الطبيعية.

أما الاقتصاد الرقمي والصناعات التكنولوجية وهي اليوم قاطرة اقتصادية عالمية فلا تزال بلادنا تتعامل معها بمنطق تجريبي وظرفي لا كقطاع استراتيجي يمكن أن يصنع النمو ويخلق الثروة وآلاف مواطن الشغل ويجلب استثمارات خارجية ونوعية.

فبقدر ما نحتاج اليوم إلى خطة اقتصادية واضحة فإننا نحتاج أيضا إلى إرادة صلبة لأن التحديات ليست تقنية فقط، بل هي أيضا تحديات ثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، بين الدولة والمستثمر وبين الدولة ومحيطها الدولي، فلا يمكن بناء الثقة إلا عبر حوكمة شفافة وعبر إصلاح جبائي عادل يوسع القاعدة الجبائية بدل الضغط على نفس الفئات وعبر مكافحة حقيقية للاقتصاد الموازي والتهريب وعبر تحرير المبادرات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

فالمواطن اليوم يعيش ضغطا اجتماعيا غير مسبوق تآكلت فيه قدرته الشرائية وتراجعت جودة خدماته العمومية وازدادت مخاوفه حول المستقبل، لذلك السادة الوزراء المطلوب اليوم ليس مجرد توازن محاسبي، بل توازن اقتصادي واجتماعي واستثماري والمطلوب كذلك بناء نموذج جديد قائم على الإنتاج والابتكار والتشجيع على الاستثمار وكذلك اللامركزية الاقتصادية الحقيقية التي تعطي للجهات حقها وتربط الموارد بالمكان الذي تنتج فيه الثروة، فنحن اليوم نريد أن نرى دولة تشتغل برؤية لا بإدارة يومية، دولة تخلق الثروة قبل أن توزعها، دولة تبني اقتصاد المستقبل لا فقط تسعى إلى سد الثغرات المالية السنوية، فتونس تستحق ذلك والمواطن ينتظر منا ذلك ومسؤوليتنا أمام التاريخ تفرض علينا ألا نكتفي بما هو موجود، بل أن نطالب بما يجب أن يكون وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرين،

مرحبا بكم مجددا في رحاب مجلس نواب الشعب الموقر،

مرحبا بمرافقيكم، مرحبا بكم،

والآن الكلمة للنائب المحترم عمر بن عمر، خمس دقائق، تفضل.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

الملاحظة الأولى التي نلاحظها هي أن عددهم نقص، إن شاء الله الغائب عذره معه، لكن شكرا للحاضرين في إطار التفاعل مع بعضنا.

عندي بعض الملاحظات التي سأسوقها تبعا لبيان السيدة رئيسة الحكومة بالأمس ولن أتطرق إلى الأرقام لأن الوقت قصير.

خلال بيانها ومن خلال دراستنا لمناقشة المهمات والمهمات الخاصة للوزارات لاحظنا عديد المشاريع المدرجة في ميزانياتنا أنها مدرجة ضمن مخطط التنمية 2026 -2030، هنا عذرا أريد أن أسأل: "الدجاجة أولا أم البيضة؟" ليست لدي أدنى فكرة عن المخطط التنموي 2026-2030، كيف تريد مني أن أصادق على مسألة مدرجة ليست لي فكرة عنها؟ وهي قالت خلال بيانها نحن في إطار منوال تنموي جديد وقالت أيضا كانت المشاريع سابقا تأتي مسقطة من المركزي، نريد توضيحا في هذه النقطة، كيف لنا بعدما نصادق على المهمات وعلى الميزانية حين نريد أن نناقش معكم المخطط التنموي 2026- 2030 ستقول لا، هذه المشاريع مدرجة ضمن الميزانية التي صادقت عليها، إذن سنبقى في نقاش، نود التوضيح.

نفس الشيء نريد أن نعرف مآل المشاريع المدرجة ضمن المخططات التنموية السابقة وإذا كانت مدرجة نود أن توضحوها لنا.

نفس الشيء خلال تلاوة البيان ذكرت السيدة رئيسة الحكومة بالأرقام أن هناك العديد من الإيجابيات وهناك تحسن، نبارك هذا التحسن وكل هذه الإيجابيات، لكن نفس الشيء فالمواطن التونسي لا يعرف كل هذا، رغم أن هناك تعتيما إعلاميا كبيرا ومقاطعة للجلسات الحوارية ما بين مجلس النواب الشعب والحكومة، كيف تريد من المواطن أن يكون مقتنعا بهذه الإيجابيات؟ لكن من المفارقات على أرض الواقع فإن المواطن يعرف عديد الصعوبات كالنقص الفادح في عديد المواد الأساسية والأدوية، نود أن توضحوا لنا هذه المفارقة.

السيدة رئيسة الحكومة غائبة، لكن حين كانت تشرف على وزارة التجهيز كان لنا حوارا معها بخصوص مراجعة قانون الصفقات العمومية وأقرت أن هناك مشكلة في قانون الصفقات العمومية ونود أن تساعدونا في تنقيحه وساعدونا في رئاسة الحكومة على تنقيح قانون الصفقات العمومية الذي نعرف أنه يعطل المنوال التنموي. نريد أن نسألها بصفتها رئيسة الحكومة عما فعلته في مراجعة قانون الصفقات العمومية.

استفسار آخر بخصوص الانتدابات التي وقع التطرق لها من عديد الأطراف ومن سيادة رئيس الجمهورية، الانتدابات المشبوهة وكذلك ما مدى مطابقة الشهادات العلمية في الانتداب والإدماج؟ مآل هذا التحقيق وأين وصل، حتى نعرف ما وقع فيه ونخاف أن يبقى هذا كله حبرا على ورق ولا نعرف نتائج التحقيق في هذه الانتدابات وهذه الشهائد.

وقع التطرق إلى الثورة التشريعية في عديد المنابر، الثورة التشريعية تكون بتكاتف جميع الأطراف سواء وظيفة تشريعية أو حكومة وظيفة تنفيذية ومجلس النواب الشعب في إطار المتوفر له حاول أن يجتهد في تقديم بعض مقترحات القوانين، لكن هنالك عدم تجاوب أطراف حكومية في هذه المقترحات، على سبيل المثال حين وقع تقديم مقترح قانون الهياكل الرياضية قالت الوزارة عندي مقترح، أين هو؟ لا يوجد.

حين وقع تقديم مقترح من طالت بطالتهم قاطع أعضاء الحكومة جلسات الاستماع وبعد ذلك قالوا سنبعث لكم كتابيا، نريد أن نعرف إلى أين وصل.

وقع تقديم مقترح تنظيم التعليم العالي الخاص وأجابت الحكومة لتقول أنه في إطار المجلس الأعلى للتربية سيقع التطرق إلى هذا المقترح، نريد أن نعرف مآل المجلس الأعلى للتربية.

نفس الشيء، السنة الفارطة في إطار مناقشة قانون المالية أحد أعضاء الحكومة وعد بأنه سيقع إحالة عديد مشاريع القوانين لمجلس النواب الشعب عن قريب، لكن مرت السنة ولم نر لها نورا، منها قانون الاستثمار وقانون الصرف ومجلة المياه والأمثلة كثيرة ولا يمكن أن نتحدث ونقول بأن الثورة تشريعية إلا بتكاتف جميع الأطراف ولا يمكن أن يتهم كل طرف الطرف الآخر وفي الأخير نبقى ننظر لبعضنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم معز برك الله خمس دقائق، تفضل.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

وقع بناء مشاريع الميزان الاقتصادي وقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 على توجهات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إقامة الدولة الاجتماعية.

لضيق الوقت سأكتفي كخبير استراتيجي بمناقشة هذه المشاريع في جزئيتين مما ورد:

الجزء الأول، تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوجهات الاستراتيجية الدولية تقوم أساسا على أربع محطات متوالية حسب الأولوية، للأسف وجدتها مقلوبة تماما وترتيبها عكسي في الميزانية التي تقدمت.

تلتزم الدولة الاجتماعية أولا وقبل كل شيء بتوفير الخدمات الأساسية من صحة جيدة، سهلة المنال، بيئة سليمة، تعليم متطور، سكن لائق، نقل مكفول هو الأول والأساسي والاستراتيجي، والدولة بمشاريع كهذه لا يمكنها ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم للمواطنين وتوفير فرص متكافئة للجميع في إطار مؤسساتي ديمقراطي، اكتفيتم بذكر تدخلات بسيطة وسطحية وليست استراتيجية، وكل الشعب مدرك تماما عجز هذه الحكومات المتعاقبة على توفير ذلك، وهذا بارز في الجزء الثاني لبيان الحكومة في الاختيارات الاستراتيجية التي لم تضعها فيها واكتفت بالفلاحة والطاقة.

ثانيا، تتكفل الدولة الاجتماعية بتوفير الحماية الاجتماعية لمجموعة واسعة من المخاطر كالمرض والحوادث والعجز والشيخوخة والتشرد والبطالة وهنا نجد إجراءات سطحية باهتة وغير استراتيجية ومتكررة أثبتت عقمها عبر عشرات السنين.

ثالثا، تعزيز الفرص المتكافئة في توفير الفرص بين الجهات ونحن نتكلم عن أقاليم ولامركزية وهذا شبه مفقود في هذه الميزانية واسألوا وزارة التجهيز عن الإنجازات الحقيقية وعدد وتكلفة المشاريع المنجزة بين الجهات والإجحاف القائم بينها ولنا في صفاقس خير دليل تبرورة، تهيئة الساحل الجنوبي المدينة، صيانة المدينة العتيقة، المدينة الرياضية، المكتبة الرقمية، الميترو، لدرجة أن الشعب حفظها، عندنا ما يفوق 200 مشروعا معطلا تماما والدولة عاجزة عن التقدم في هذه المشاريع.

المحطة الأخيرة التي وضعتموها المحطة الأولى وهي النتيجة لما سبق واعتبرها عدد من الناس إنجازا وهنا استراتيجيا ليست الأولى كما ورد في مشاريع الحكومة، هي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة دون المساس بحق المواطن بالكسب الكبير المشروع.

هذه المرحلة الأخيرة والسهلة نجدها مسيطرة على المشروع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي عند الحكومة تركز أساسا على ضمان أجر عادل ومجزي بالترفيع في الأجور في القطاعين العام والخاص وهنا نضع سطرا تحت الخاص وجرايات التقاعد.

السؤال المهم هنا: عن أي زيادة تتحدثون لتصلح المحطات الثلاثة السابقة؟ يعني لو كانت الزيادة حتى بـ 100 دينار وتثقل كاهل المواطن بآلاف الدنانير لسداد العلاج الخاص، دروس التدارك، التعليم الخاص، اقتناء وسائل النقل الخاصة، تداعيات بيئية كارثية، سكن عشوائي متداعي للسقوط محط للكرامة الإنسانية، دون أن ننسى المقدرة الشرائية الضعيفة.

الجزء الثاني في المشروع المقترح من سيادتكم يتحدث في جزئه الثالث عن العدالة الجبائية التي لا تكون بالضغط الجبائي المتزايد عمن يخلقون الثروة وهم منتظمون في عملهم وأدائهم، سيعاقبون، أما من هو متهرب وخارج عن القانون في تجارة موازية وعلى أعين الدولة والدولة تعرفهم وعندك التقارير الدولية 1,600,000 ألف مواطن، عجبا ألهذه الدرجة لا تملك الدولة القدرة، في المقابل الضغط غير العادل يغلق المؤسسات العريقة ويجبر رجال الأعمال الناجحين إما على مغادرة البلاد أو تحويل أعمالهم للموازي وغير القانوني ويثني كل استثمار أجنبي، هذه ليست عدالة جبائية هي حرب جبائية ممنهجة ونتحدث استراتيجيا وليس دمغجيا لتدمير ما بقي من نسيج مؤسساتي اقتصادي قانوني كان مميزا وذا طابع تنافسي عالمي، ماذا بقي منه؟

مشروع الميزانية جاء شعبويا يخاطب البساطة والسذاجة ويقول سنحقق العدالة الاجتماعية بمثل تلك الإجراءات العقيمة بعد ما كنا نغطي عجز مؤسسات عمومية "Tunisair" بمدخول مميز من مؤسسات عمومية أخرى مثل "OPNT" ناجحة، فندمر الناجحة وتستمر العاجزة ونمر اليوم إلى دعم مؤسسات خاصة في اقتصاد ريعي بمدخول مميز لمؤسسات خاصة أخرى ناجحة، فندمر الناجحة ونستمر في تدمير العاجزة مع صمت مريب عن الاقتصاد الموازي، نحتاج "des Méga-projets" وقدمت اقتراحا إلى السيد وزير الصحة ووزير السياحة حول تحويل السياحة الاستشفائية التي يمكن أن تدر علينا مليارات الدولارات وهكذا نبقى دوما صامدين، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد بن حسين، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا للسيد الرئيس،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

أجدد الترحيب بكل ضيوف مجلس النواب وكل السادة النواب المحترمين،

سيدي الرئيس، للتذكير ووضع الأمور في إطارها نحن لليوم في إطار جلسة متواصلة منذ يوم أمس لمناقشة مشروعي الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026، يوم أمس كانت السيدة رئيسة الحكومة حاضرة معنا وقدمت بيانها حول مشروعي الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة، كل السادة نواب الشعب من الغرفتين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم كانوا حاضرين ولم يغادر أحد فينا كرسيه واستمعنا لها بإطناب رغم طول البيان الذي قدمته، ورغم ما أثاره فينا من التأويلات، وربما الكثير من الكلام الذي قيل فيه لم نتمن أن نسمعه.

البيان أمامي فيه قرابة 43 صفحة، استمع له كل النواب بإنصات، ولا مبرر اليوم أن تقدم السيدة رئيسة الحكومة بيانها وتغادر دون الاستماع إلى تدخلات السادة النواب، ما هكذا تصير الأمور ونود من الإخوة أعضاء الحكومة أن يوصلوا الرسالة للسيدة رئيسة الحكومة إن لم تكن تتابعنا، لا تصير الأمور هكذا بعد 25 جويلية ولا يجب أن تصير هكذا، فقد استرحنا من برلمان شعب ومجلس نواب كان في صراع يومي مع وظيفة تنفيذية أو مع السلطة التنفيذية، كان مشهدا ركيكا وسيئا وكانت التدخلات سيئة جدا تسيئ لسمعة تونس، "ارتحنا" من مجلس النواب سأقولها بالعامية "يتبورب" على الحكومة و"يشلك" في صورة تونس واليوم تأتي حكومة "تتبورب" على مجلس النواب و"تشلك" صورة تونس، يا خيبة المسعى، يا خيبة المسعى إذا كنا سنواصل بهذه الطريقة.

أسجل استيائي الشديد من الحركة التي قامت بها السيدة رئيسة الحكومة بمغادرة الجلسة العامة وكذلك من تغيب العديد من السادة الوزراء، نتمنى أن نجد في آخر الجلسة اثنين أو ثلاثة منهم، فأغلبهم غادروا والغائب عذره معه، لا بأس، نبحث له عن عذر.

أرجع وأذكر من تبقى من السادة ممثلي الحكومة الحاضرين معنا وهم لا ينتظرون التذكير بأننا في فترة تاريخية، فرصة تاريخية أمامكم لتكتبوا أسماءكم بحروف من ذهب، الفترة الحالية مشابهة لفترة بناء دولة الاستقلال والله هي مشابهة في كل تفاصيلها، يمكن أن يكون الفارق الوحيد أن بورقيبة وقتها رحمه الله لم يكن وحده، بل كان محاطا بحكومة من المفكرين، وكان محاطا بمجلس نواب من المناضلين، لأن الدول من المستحيل أن تقوم على الأفراد ولأن التغيير يستوجب بالضرورة التفكير والتفكير المعمق والإنصات الجيد والحوار الجيد والبحث عن الإشكاليات وإيجاد الحلول وللأسف الشديد حتى رئيس مجلس النواب تعسف علينا وضبطنا بخمس دقائق، لا أعرف هل سنناقش فيها الميزانية والميزان الاقتصادي، كيف ذلك؟ وسنتناول مشاغل الجهات.

أردت أن أتوجه مباشرة إلى السيد وزير التجهيز والسيد وزير الصحة، لم نجد ولاية المهدية في مشروع الميزانية، غير موجودة وأنتم تعرفون اليوم هذا التقسيم للجهات الداخلية، فأين صنفتم ولاية المهدية؟ والسؤال موجه أيضا للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط، سيما وقد صرحتم بأنكم ستعطون نوعا من العدالة الجهوية، ألم تظلم ولاية المهدية في السابق؟ هل تعلمون أن هناك اليوم 100 عائلة في الحساينية والرشارشة من غير ماء صالح للشراب؟ هل تعلمون أن هناك اليوم في قصور الساف وسيدي عساكر وسلقطة أناس عاجزة عن الحصول عن رخصة الماء والكهرباء لأن هناك مشاكل عقارية، السيد وزير أملاك الدولة، أملاك عزيزة عثمانة، الناس غير قادرة على بناء مساكن اليوم.

السيد وزير النقل، جريمتك ما زالت متواصلة في حق ولاية المهدية فشكرا، شكرا لكل ما قدمته، أطفال وشباب وتلاميذ وصغار وطلبة ومسنون يقرئونك السلام، جريمة متواصلة تمارسها وزارة النقل في ولاية المهدية.

شركة النقل بالساحل إلى يوم الناس هذا لم يذهب صغارنا للدراسة في الحسينات والرشارشة وفي سلقطة، الحافلة تتعطب كل يوم، والسيد وزير النقل يضع مشروع مضاعفة خط السكة الحديدية، وما زال يؤكد، وحين قلنا له سنركزه في الجهات الداخلية على الأقل يحل المشكل تمسك وهذا المشروع برمجه الفاسدون السابقون، فقلنا دعونا نصلح ونبني من جديد ولم يرغبوا في ذلك ورفضوا وما زالوا يواصلون نفس السياسة السابقة وينتهجون نفس المشاريع السابقة ولا يمكننا التغيير هكذا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، كل الناس سواسية والكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي، خمس دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة لمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026،

سأتوجه ببعض الأسئلة والملاحظات إلى السادة الوزراء وأبدأ بالسيد وزير النقل، نعرف أن النقل هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وأصبح يمثل اليوم في تونس معاناة تؤرق المواطن التونسي.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى النقل الحديدي وقع حذف قطار سوسة-تونس وبارك الله في السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية حيث أرجع قطار سوسة - تونس 52 للعمل، لكن هذا القطار يتعطب كل يوم، سيدي الوزير (عرض السيد النائب صورا) انظر كيف تعطل البارحة وانظر الناس رجالا ونساء مسنين نزلوا من القطار وامتطوا ما بعده.

سيدي الوزير، هناك موظفو دولة يتنقلون ذهابا إيابا في قطار سوسة - تونس يصلون متأخرين ومتعبين يوميا وسفرات القطار تصل 140 كم يعني ثلاث وأربع ساعات في السفرة الواحدة، فحين يتنقل ذهابا وإيابا من سوسة إلى تونس والعكس بالعكس يقضي ثماني ساعات، في حين أن المسافة بين سوسة وتونس 140 كم وتقطع في ساعتين.

سيدي الوزير، عديد الإشكاليات الأخرى في النقل ويجب اليوم رصد اعتمادات هامة في ميزانية الدولة لهذا الموضوع، لأننا نعرف أن في العشرية السابقة لم يقع رصد اعتمادات واليوم الحمد لله نجد أن هناك اعتمادات مرصودة، لكن أتصور أنها تقتصر على قطع الغيار والصيانة وغيره وإن شاء الله تكون في هذه الميزانية اقتناء عربات جديدة ولم لا كهربة القطارات خاصة في الخطوط البعيدة ونرى مثلا قابس - تونس التي استغرقت السفرة 14 ساعة،

غير معقول اليوم أن يكون النقل الحديدي بهذه الطريقة، وأيضا شركة STS في ولايات الساحل سوسة والمنستير والمهدية، انظر الحافلات التي تسير في الطرق (عرض السيد النائب صورة) وهي معوجة ويمكن أن تنقلب في أية لحظة، ورأيتم الكارثة التي حدثت في سيدي بوعلي، كما أن عمر هذه الحافلات يفوق الأربعين سنة، مثل القطارات والطبيعي أن تحال على التقاعد، كفاها عملا.

اليوم القطارات وكذلك الحافلات بشركة النقل بالساحل يحتاج لتجديد الأسطول وأعرف أن هناك أسطولا جديدا سيدخل لولايات الساحل، لكن في هذه الأشهر عندك الحل سيدي الوزير ولديك شركة نقل تونس، فلماذا لا توفر حافلات لـ "STS" ويحل الإشكال على الأقل وقتيا وظرفيا إلى حين اقتناء الحافلات الجديدة.

سيدي الوزير، أنقل لك اليوم معاناة الشعب التونسي وأيضا معاناة الساحل التونسي، تحل على الأقل إشكال "TRANSTU" وجاءت حافلات من الخارج، اليوم إمكانية الساحل في النقل ما زالت تعاني إشكالا كبيرا سواء في النقل الحديدي أو الحافلات.

السيد وزير الصحة، المساعدون الصحيون معطلون منذ 2009 و2010، بالطبع نطلب الانتداب الشامل لهم لأن اليوم 3000 مساعد صحي هناك 800 على 2025 وألف على 2026 ويمكن أن ننتدبهم جميعا وليست هناك إشكالية في ذلك.

السيد وزير التشغيل، أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل لمن طالت بطالتهم في ميزانية 2026، يجب انتداب دفعة هامة لهذه الفئة لأننا نرى اليوم أن العائلات التونسية استثمرت في أبنائها وتعليمهم وقد تجاوزوا 40 عاما ولم يعمل بعد.

السيدة وزيرة المالية، بالنسبة إلى عدول الخزينة التابعين للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص، اليوم هؤلاء الناس يقومون

بدور كبير في استخلاص ديون الدولة، لكن وقع استثناؤهم من ناحية الاخلالات، لماذا؟ لذا مراجعة هذه المنحة.

وزيرة الشؤون الاجتماعية، المنحة العائلية 7 دنانير في الحقيقة غير معقول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم باديس الحاج علي، خمس دقائق. تفضل.

السيد باديس الحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة،

مداخلتي اليوم ستتدرج من الوطني إلى الجهوي، وستعنى بمناطق ذات خصوصية وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزر على رأسها جزيرة جربة وجزيرة قرقنة تتميز بخصوصيات جغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية فريدة تجعلها تواجه تحديات تنموية مغايرة تماما لتلك التي تعرفها المناطق البرية، فانعزالها الجغرافي وصعوبة النفاذ إليها وهشاشة مواردها الطبيعية تتطلب اعتماد مقاربة خاصة ومتكاملة عند التخطيط للتنمية بها بما يضمن المساواة في الفرص ويحقق العدالة المجالية الفعلية.

تعد جزر جربة وقرقنة من أبرز الأقطاب الاقتصادية والسياحية والثقافية بالبلاد وتشكل ركيزة مهمة في التوازن المجالي لتونس، إلا أن الواقع الميداني يبرز تفاوتا واضحا في التنمية ويكشف عن تراكم اختلالات بنيوية ومؤسساتية أثرت سلبا على نوعية الحياة بها وعلى مناخ الاستثمار فيها.

هنا سأتحدث بالخصوص عن جزيرة جربة، هذه الدجاجة التي تبيض ذهبا، المرسمة على لائحة التراث العالمي لليونسكو وأكبر قطب سياحي في البلاد هي من أكبر جزر شمال إفريقيا، حيث تمسح 514 كلم^2، 180,000 ساكن يبعدون 180 كم على الخدمات والمرافق العمومية والإدارات الجهوية حيث يعاني المواطن بجزيرة جربة مشقة كبيرة في التنقل إلى مركز ولاية مدنين لقضاء شؤونه الإدارية في المصالح الإدارية الجهوية التي تبعد عن الجزيرة 180 كم ذهابا وإيابا، زائد تكبد مصاريف التنقل وعناء السفر وخسارة يوم عمل للولوج لمرفق عام وقضاء شأن إداري، سواء تعلق الأمر بمرفق العدالة أو الشؤون العقارية أو التربية والتعليم أو التجهيز والإسكان أو الصحة وغيرها من الخدمات والإدارات الجهوية الأساسية في حياة متساكني جزيرة جربة، وذلك في ظل ضعف كبير في نجاعة النقل العمومي حتى داخل الجزيرة نفسها، في ظل ضعف طاقة استيعاب البنية التحتية مقابل الزيادة السكنية والسياحية بالجزيرة ونقص التجهيزات والخدمات الإدارية والصحية وضعف منظومة النقل والخدمات اللوجستية.

ونظرا إلى أهمية جزيرة جربة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتوازن المجالي للبنى التونسية وثقلها الوازن في عائدات السياحة وتحويلات مواطنينا بالخارج بما يجعلها من أهم المساهمين في توفير العملات الأجنبية وفي تغطية عجز الميزان التجاري للبلاد التونسية وفي ظل نظام حكم يعتمد البناء القاعدي لتنفيذ سياسات الدولة أقدم لحضراتكم السادة الوزراء مجتمعين كل في مجال اختصاص وزارته بصفتكم أعضاء الحكومة المسؤولة على تحقيق المطالب القاعدية المشروعة للشعب التونسي، أتقدم إليكم بمطالب متساكني جزيرة جربة من زاوية تقريب الخدمات والإدارات الجهوية للمواطن وهي أساسا ومبدئيا: إحداث مندوبية جهوية للتربية بالحوض التربوي لجزيرة جربة، إحداث إدارة جهوية للصحة بجزيرة جربة، إحداث مندوبية جهوية للثقافة بجزيرة جربة، إحداث إدارة جهوية للتجهيز والإسكان بجزيرة جربة وإحداث إدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة وسنتعرض لاحقا تباعا في مناقشة المهمات مع سيادتكم بأكثر تفاصيل وأرقام وإحصائيات تثبت جدارة ومشروعية هذه الطلبات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك، خمس دقائق. تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بالإخوة الزملاء وبكافة الإداريين الحاضرين،

ننطلق من مفهوم الدولة الاجتماعية التي هي حلم أغلب التونسيين وحلم كل الشعوب تقريبا والتي هي مبنية على أهداف سامية: مساواة، تحسين القدرة الشرائية، تقريب الخدمات، الجودة، مقاومة البطالة والتشغيل الهش والهدف الأسمى الذي تنضوي تحته تقريبا كل هذه الأهداف هو التوزيع العادل للثروة، ندرك أن الثروة تحيلنا مباشرة إلى مقاربة اقتصادية.

بين أيدينا اليوم ليس ميزانية 2026 فقط، بل ميزانية 2025 وأيضا 2024، أغلبها ذات طابع مالي أكثر منه اقتصادي، توجد إشارات اقتصادية وتوجد اتجاهات بشكل محتشم أو بشكل عرضي أو ربما ترك للاجتهاد، لماذا نقول هذا؟ لأنه لا يمكن ومستحيل في المطلق ولدينا تجربة في البلديات، إذا أردنا أن نقوم بمقارنة صغيرة، من قبل كانت برمجة تونس في الميزانية تحتكم إلى مخطط اقتصادي مسبق ممتد على خمس سنوات وكانت آنذاك تبسط مسارها وكل سنة تعرف ما هو القسط الذي ستشتغل عليه أكثر وما هي الأولوية التي ستعطيها الأهمية.

اليوم تواجدت في البلدية وشاهدت هذا وعشناه، قبل الثورة كانت البلديات تبرمج برمجة خماسية، من بعد الثورة أصبحت تبرمج برمجة سنوية وتورطت تورطا استراتيجيا.

اليوم الدولة عندما تعد ميزانية لا تحتكم إلى رؤية اقتصادية، بطبيعة الحال ستكون البرمجة وهذا شاهدته في البيان الذي تفضلت به السيدة رئيسة الحكومة، البيان لا يمكن أن يكون لسنة واحدة مستحيل، حالم كثيرا، طموح، الحقيقة أنا نفسي واقعيا، قلت لا يستقيم، أن تكون الرقمنة حلم كل تونسيين وحلم شبابنا بالأخص أن تكون لدينا دولة يعني حكومة مرقمنة، إدارة رقمية وهذا في الحقيقة واقعيا لا نتصور أن ينجز في سنة 2026، لأن البيان فيه حزمة من الإجراءات لا تعانق الواقع.

المرور إلى رؤية اقتصادية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع يتطلب شجاعة وجرأة وحزمة من الإصلاحات، حسب تقديري ومن زاوية اجتهادي الخاص.

أول إصلاح هو الإصلاح التشريعي الذي نحن كوظيفتين نشترك فيه بحكم الدستور، ليس لدينا أي حل آخر أو خيار آخر إلا أن نعمل مع بعضنا، أنا قبل لا أتذكر مع أي من السادة الوزراء اقترحنا ورشات عمل مشتركة، لدينا فضاءات ولدينا الهياكل وهي اللجان التي تستطيع في حد ذاتها أن تكون ورشة عمل.

مجلس نواب الشعب تقدم بعديد المقترحات التي إلى يومنا هذا لم تر النور وبالتوازي نفس المقترحات هي مشاريع قوانين لا تزال عند السلطة التنفيذية، من يربط؟ من يمثل هذه الحلقة المفقودة؟

ودعنا نمر إلى العمل فالجميع أغلبهم على استعداد، ليس هناك أي شك، هذا ما عبر عليه الإخوة النواب والإخوة الوزراء في كل مناسبة تقريبا، لن أسرد المجلات فنحن نعرفها جميعها، مجلة الصرف، مجلة المياه وغيرها وغيرها.

الإصلاح الإداري وما أدراك ما الإصلاح الإداري، سيبقى هذا الموضوع دائما يخيفنا ولا نستطيع أن نتحدث عليه، الإصلاح الإداري يقتضي أولويات عاجلة، اليوم عندما نضع خطوط تمويل في الميزانيات الثلاثة، ننادي الشباب ونشجعه ونقول له تعال لدي ملفات جاهزة وأمثلة حية.

نسلم الشاب اليوم القرض ونسلمه تسهيلات ونسلمه حوافز إيجابية وغيره، لكن لا نسلمه الرخصة، بماذا سيعمل؟ لا يستطيع أن يسدد لـ "BTS" ولدي حالات أعايشها حاليا، يقول لك أحب تونس، أيضا المقيمون بالخارج يحبون تونس ويريدون أن يعودوا إليها ويقولون لك بسطوا لنا، لماذا ترهقوننا؟

أريد أن أقول لكم شيئا، أنا كنت في الإدارة وأعرف معنى ذلك. يوجد مجال تقديري مقيت وأكثر من ذلك هو الذي يعقد الأمور، لا أريد أن أغوص في التفاصيل أكثر، لأن بعض المقترحات العملية هي: الاشتراك في الحلول بين وزارات نفسها، يوجد الكثير من المواضيع يطول الحديث عنها، والوقت لا يسمح في الحقيقة، إن شاء الله تأتي فرص أخرى كي نعطي كل مرة القليل من المقترحات، نحن على استعداد للعمل بإيجابية وفي إطار تشاركي، كلنا نشعر بمسؤوليتنا تجاه دولتنا تونس، تجاه أولادنا وشبابنا، تشغيل الهش، الناس المضطهدة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، الحلول موجودة ونحن كلنا على استعداد وإن شاء الله نصل إلى بر الأمان.

هذا هو الحلم وهذا هو الهدف الأسمى، شكرا لكم

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله، شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي رجب، له سبع دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

في السنة الفارطة في نفس المناسبة في بداية مداخلتي قلت أنا متفائل كثيرا بالسادة الوزراء وبهذه الحكومة، لكن للأسف اليوم أنا خائف، حتى رئيسة الحكومة لا تريد أن تواجه وتعرف الحقيقة وتسمعنا. هل هي خائفة أيضا أو غير معترفة بالنواب؟ واضح، قالت ما تريد ولخصت برامج ميزانية الوزارات وغادرت. لا يهم، أنتم أيها سادة تشرفوننا وثقتنا فيكم كبيرة ومتأكد أن السيد الرئيس يتابعنا، اليوم أستغرب عندما أرى السيد رئيس الحكومة وقعت معها طرفة.

قدمت سؤالا كتابيا حول فساد مالي وإداري لجمعية صيانة المدينة وكتبت فيه ثلاث صفحات بالأرقام والمؤيدات، نفس المكتوب توجهه رئاسة الحكومة إلى وزارة الداخلية ووزارة الداخلية توجهه إلى الولاية والولاية توجهه إلى كاتب عام البلدية وكاتب عام البلدية يوزعه على أعضاء البلدية حتى عمال النظافة شاهدوه واطلعوا عليه بختم وإمضاء رئيس مجلس النواب، نفس الوثيقة. أهكذا تدار أساليب الدولة؟

السيد وزير الداخلية، إن بلغتهم غدا عن وكر إرهاب أو وكر تعاطي مخدرات، ستقول لهم السيد فتحي رجب ماذا كتب عنكم؟ وتقول لي بعد ما أن مارست دورك الرقابي، نحن لا نخاف إلا الله، وذلك قدرنا.

كل ذلك حاصل وقبلنا به، لكن للأسف كانت بالنسبة إلى الطامة الكبرى وليتها لم تجبني وتفاجأت عندما وجدت رئاسة الحكومة هي التي أمضت على الإجابة، أقول لها أن الجمعية تكونت في الثمانينات ولها فساد مالي وإداري وتتمتع بمداخيل محلات كراء عمومية تفوق 100مليون سنويا ومنذ عشر سنوات لم تفعل شيئا، لتجيبني وتقول لي كتابيا: الجمعية تأسست سنة 1981 وشيدت سنة 2020 رصيف.

يا سيادة رئيس الجمهورية، أنا سأراسل سيادتكم وسأراسل السيدة وزيرة العدل كتابيا، ولي فيكما الثقة التامة لوضع الأمور في نصابها، مع العلم أنني أقر بالكفاءة للسيدة رئيسة الحكومة ونزاهتها ونظافتها، وتعاملنا معها كوزيرة للتجهيز، فقد كانت ممتازة ومن الطراز الرفيع، لكن أتساءل لماذا تغيرت اليوم؟ نغلق القوس.

كلمتي الآن موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، السيد قيس سعيد، كلنا نفتخر بكم ونؤمن بصدقكم في القول وإخلاصكم في العمل، تعملون ليلا نهارا، أنتم والسلطة التنفيذية من أجل تونس، دون كلل أو ملل، لكن السيد الرئيس، لي بعض الملاحظات سأسوقها لكم بكل لطف:

تقدمنا الآن في الفترة الزمنية لتوليكم السلطة التنفيذية ولا يمكننا إنكار أنكم توليتم مسؤولية وزارات نخرها الفساد والآن تنظمت وأنت تعلم أن الفساد الإداري والمالي لا ينتهي، لكنكم الحمد لله، واقفون له بالمرصاد وذلك يحسب لكم ولهذه السيدة العظيمة وزيرة العدل، ربي يحميها ويمتعها بموفور الصحة،

على ذكر الصحة كل تقديري واحتراماتي للسيد وزير الصحة الذي يقوم بدور كبير جدا بنفس الإمكانيات ونفس الميزانية وأصبحت الخدمات الصحية تشع على المستوى الوطني والعالمي.

هذا العمل يدار حسب توجهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية كذلك الأمن بتونس لا نخاف عليه، الداخلية والدفاع لها شأن رفيع. التعليم بدأنا نشعر بالاستقرار، التجارة كل شيء متوفر حتى أندر الأشياء موجودة، لكن السيد رئيس الجمهورية، من أين المال؟ يا سادة، الفقر تمعش بالمواطن التونسي وخير دليل هذه السنة أننا قمنا ببرمجة إضافة 35 ألف منحة لعائلة معوزة في ميزانية 2026.

أين التشغيل؟ أين الاستثمار؟ هل قمتم بإحصاء الشركات التي أغلقت، هل قمتم بإحصاء الشركات التي وضعتم رئيس أموالها في السجن ووضعتم عليه مؤتمن عدلي قادها للخراب والإفلاس وأصبح عمالها عاطلين عن العمل.

السيد الرئيس، البلاد عجزت وقانون الشيكات أيضا أعجزها وقيدها وما هو الحل؟ لا نستطيع أن ننهض بتونس بهذه الطريقة في

تعاملنا مع المستثمرين، مجلة استثمار بالية وتعيسة وكل سنة تعدوننا بتغييرها، العفو الجزائي، قمتم بإحداث لجنة وعملتم ليلا ونهارا، ما أنفقته أكثر مما جنته.

قلنا....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة، خمس دقائق، تفضل

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

نناقش اليوم الميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2026، المؤشرات مطمئنة والحمد لله وأكثر ما نثمنه اليوم هو تكريس الدور الاجتماعي للدولة والذي هو من أوكد أولويات الدولة التونسية، لكن في نفس الوقت يأتينا هذا القانون بخيارات مالية محافظة ورؤية اقتصادية لا ترتقي لمواجهة التحديات الراهنة. حاولنا في الميزان الاقتصادي كي نبحث عن دعم الإنتاج وتحريك الدواليب ولم نجد النمو، سعينا للبحث عن خطط قطاعية للصناعة والفلاحة والطاقة والبيئة والتكنولوجيا، لم نجدها في حين وجدنا شعارات رنانة مثل التحول الرقمي، الاقتصاد الأخضر، التمكين الاقتصادين، التحول الطاقي...

لا يوجد حديث عن رقمنة القضاء والنهوض بالزمن القضائي.

دعم المؤسسات الصناعية التي تريد تركيب الطاقة "photovoltaïque"، لم نتحدث عنها.

الرقمنة، عندما تكون تونس أول بلد يدخل "Internet" وأول بلد منذ ثلاثين سنة يوفر الحاسوب العائلي، اليوم نجد أنفسنا نتذيل الترتيب في القارة الإفريقية.

أمثلة التهيئة التي تبسط مشاكل كل التونسيين، كل البلديات تتلكأ لكي تخدمهم.

تقريب الخدمات من المواطن أيضا لم نجده.

حقول النفط التي تراجعت في أربع سنوات بنسبة 30% لم نتحدث عنها.

الاستقلالية الطاقية التي أصبحت لا تتجاوز نسبة 36% للدولة التونسية لم نجدها.

كل الزملاء تحدثوا عن توزيع المنتجات الفلاحية، اليوم البرتقال الذي لم يجد حظه، التمور وحتى صابة الكروم تسير نحو النقصان.

أملاك الدولة التي للأسف اليوم يستولي عليها المواطنون، رغم أن السادة الولاة يصدرون قرارات الإخلاء ورغم أن السيد الوزير اتخذ العديد من القرارات، لكن للأسف يوجد أفراد أقوى من الدولة اليوم ولوبيات كبيرة تشتغل.

المشاريع المعطلة، في منطقتي يوجد مشروع عمره 15 سنة وآخر عمره 21 سنة وأدعو كامل الهيكل الحكومي ليقوم بزيارتهما خاصة المشروع الأخير الذي ذكرته "21 سنة"، أطلب منكم أن تذهبوا معي وتشاهدونه، للأسف يوجد أناس أقوى من القانون.

من الناحية التشريعية، ثلاثة رؤساء حكومة تحدثوا عن مجلة الصرف، تحدثوا عن مجلة المياه، تحدثوا عن مجلة الغابات، تحدثوا عن مجلة الاستثمار، تحدثوا عن مجلة الطاقة المتجددة، تحدثوا عن مجلة المحروقات، تحدثوا عن الصفقات العمومية في ثلاثة خطابات تابعناها سنوات 2024، 2025، 2026.

كلها قوانين تقنية ننتظرها من الوزارات ولا تنتظروها من عندنا نحن، رغم أن النواب يقومون بمجهود كبير لكي يوفرونها. نحن لم نجد الحظ في القوانين فما بالك بالأوامر اليوم.

السيد وزير التجارة، أين أمر خبز الألياف؟

السيد وزير الصناعة، أين أمر الطاقة المتجددة للصناعة وللمصانع؟

السيد وزير النقل، أين أمر فتح الحدود بين نابل وبن عروس ونابل وسوسة؟

السيدة وزيرة المالية، أين أوامر قوانين المالية لسنة 2025؟ لا شيء، للأسف.

السادة الوزراء، ما يحصل اليوم هو تعطيل كبير للمرفق الإداري وللأسف هو أمر غير عادي وأتعجب لماذا تسكتون عنه؟ لا تزال جيوب الردة موجودة إلى اليوم داخل الإدارة وفي مختلف مناطق القرار وتعمل مع اللوبيات وللأسف لم نعد اليوم قادرين على مجابهتهم كما هو مطلوب.

لا أستطيع اليوم أن أتحدث عن كل هذا دون ربط قانون المالية لسنة 2026 بمخططات التنمية لسنة 2026 - 2030.

للأسف، أنا من أبناء ولاية نابل، ولكن السادة الوزراء، ولاية نابل سنة 2026 خارج الخارطة التنموية، أتصفح فلا أجد أي مشروع موجه لها، عليكم جميعا اليوم أن تراجعوا ما تقدمونه لهذه الولاية وهي الولاية الأولى من حيث بعث المشاريع سنة 2025 في السداسي الأول، لا تستحق! الولاية في المرتبة الأولى من حيث الانتاج الفلاحي بنسبة 15 % من إنتاج الدولة التونسية بنسبة 4 % فقط من الأراضي.

الولاية التي تعطي نسبة 12 % من الناتج الداخلي الخام، الولاية التي ترفع فيها كل الشعارات اليوم، يقال إن الاقتصاد شامل وعادل، لكن للأسف نجده غير عادل مع ولاية نابل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نزار صديق، خمس دقائق، تفضل

السيد نزار صديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

أود أن أقول مساء الخيرات، لكنها تخرج من الحلق كمرارة الحنظل لما تشهده المرحلة من وضع دقيق.

رئيس الجمهورية رفع كل آمال الشعب التونسي، ولكن للأسف بإدارة تونسية لم ترتق إلى نصف، بل إلى ربع هذه الآمال والتطلعات.

فبالرغم مما تضمنته هذه الميزانية من مفردات من قبيل الدولة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية وما تضمنته أيضا من أرقام وإجراءات لم ترتق إطلاقا إلى مستوى الفعل الثوري الحقيقي.

السيدة رئيسة الحكومة، الغائبة عن الواقع،

السادة الوزراء،

إن ميزانية الدولة هي وثيقة أهداف وخيارات ويجب أن تعكس عدالة في التوزيع ورؤية للتنمية المستدامة لكل شبر من هذا الوطن. فلا يمكننا المضي قدما دون الإشارة إلى أن الفوارق بين الجهات لا تزال على حالها، بينما مشروع الميزانية يجب أن يكون أداة لإعادة التوازن، لا لتعميق الإقصاء، نطالبكم، أعضاء الحكومة بتضمين مؤشرات أداء واضحة في الميزانية تتعلق بمستويات الفقر والبطالة والاستثمار العمومي موزعة حسب الولايات لنتمكن من تقييم مدى نجاحها في التوزيع العادل للثروات.

أيضا الاعتماد المفرط على القروض وهو ميزة هذه الحكومة كما سابقاتها، يبقى مصدر قلق خاصة أننا لم نر بعد النتائج المرجوة من الإصلاحات الهيكلية التي وعدتم بتنفيذها للانطلاق بالتعويل على الذات وتقليص العجز.

السيدة رئيسة الحكومة،

السادة الوزراء،

أحدثكم من الواقع عن معاناة ولاية توزر، بوابة الصحراء التي تزخر بالثروات الطبيعية والتاريخية، لكنها تعاني من إهمال مقيت، مفتعل، متعمد، فهل من المعقول أن تتحول ولاية سياحية وفلاحية عبر التاريخ لتصبح ولاية منجمية؟ السيدة وزيرة الصناعة.

إن الواحات في توزر هي إرث وطني ومخزون بيئي أصبح مهددا بالاندثار والموت. أين الاعتمادات الكافية في ميزانية 2026 لمعالجة الملوحة وتطوير شبكات الري وحماية النخيل من الأمراض؟

نطالبكم بآلية دعم استثنائية للمنتوجات الفلاحية ذات الخصوصية كالتمور وتسهيل ترويجها وتصديرها ودعم الصناعات التحويلية المرتبطة بها في الجهة.

كما أن توزر توفر سياحة بديلة وثقافية وصحراوية بامتياز، لكن البنية التحتية وخاصة المطار والمؤسسات الترفيهية والمسالك السياحية تحتاج إلى إعادة تأهيل عاجلة وتخصيصات واضحة في ميزانية وزارة السياحة لجلب الاستثمارات الخاصة.

ندعوكم أيضا إلى زيادة ميزانيات البرامج الاجتماعية الموجهة للحد من البطالة في الجهات ذات الأولوية، مع التركيز على التكوين المهني الذي يستجيب لحاجيات سوق الشغل المحلية، مثل السياحة والصيانة الفندقية والطاقات المتجددة والفلاحة الواحية،

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة،

السادة الوزراء،

إن مطالب أهالي توزر جزء لا يتجزأ من المطالب الوطنية لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة والإقلاع الاقتصادي والتغيير الحقيقي الذي من المفترض أن يشعر به كل مواطن ويلامسه.

عاشت تونس، سنناضل من أجل تونس أخرى ممكنة وسنستميت من أجل تحقيق آمال شعبنا مهما كانت الطريق معبدة بالأشواك، عليكم السلام وعلينا الحرب على الفساد والمفسدين وعلى الأوضاع المزرية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب محترم علي بوزوزية، خمس دقائق، تفضل.

يرجى إعادة ضبط التوقيت، تفضل السيد علي.

السيد على بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

لم يبق لنا سوى الكلام، ولا أعلم من أين نبدأ وكيف نبدأ الحديث.

بالنسبة إلى قانون المالية، فالجميع يعلم أنه سيتم اقتراض 000 11 مليار من البنك المركزي، هناك سؤال يحيرني أيضا، ما علاقة قانون المالية بالزيادة في القطاع الخاص؟ هذا ما لم أفهمه، من أين يتم احتسابه؟ هل ستوضع قرارات مسقطة على أصحاب المؤسسات والمؤسسات الخاصة كي ستزيد في الأجور، هم حتى عن طريق المفاوضات الاجتماعية قد يطبقون الزيادة وقد لا يطبقونها، ما بالك بتطبيق قرارات مسقطة من الحكومة، حسب تقديري هذا نوع من الاستبلاه وربما أكثر من الشعبوية. كل هذه المسائل لا تهمني كثيرا.

يجب على المرء أن يتحلى بالقوة ليتمكن من الصمود، لكن ما يهمني هو جهتي، أنا عضو مجلس نواب عن معتمدية دوار هيشر، إحدى المدن القريبة جدا من العاصمة المنسية والمهمشة، تركت على الهامش حتى من المنظور الجهوي، عدد سكانها يقارب 120 ألف نسمة في رقعة جغرافية صغيرة.

بالأمس علمت بأن طفلا يبلغ من العمر 16 سنة أقدم على الانتحار في دوار هيشر، لقد أقدم على ربط حبل الانتحار وقد تعودنا على مثل هذه الحوادث وقبل ذلك بفترة قصيرة، وقع حادث مشابه بسبب حادثة مرورية "مخفض سرعة"، طفل صغير آخر سقط من على الدراجة النارية وتوفي على عين المكان. وقبل ذلك، شهدت المنطقة أيضا حادثة قتل وما يمكن أن تتصوروه موجود.

أود أن أطرح سؤالا من بعد 14 جانفي، ماذا عن هذه المعتمديات، مثل دوار هيشر؟ وسأتحدث عن كل الناس في حي هلال وحي التضامن والملاسين وغيرها من المعتمديات في تونس الكبرى.

أين التنمية؟ ما هو البرنامج التنموي الذي تم تنفيذه منذ عشر سنوات في معتمدية دوار هيشر؟ لا يوجد شيء، ليس لدينا ملعب كرة قدم، مشاريع معطلة، لا يوجد لدينا مدرسة وكل عام يقال أن المشروع سيُفتتح، لكنه يظل معطلا. لا يوجد شيء، كل ما هناك هو المخدرات، المشاكل، الرشاوى، العلاقات المشبوهة والمافيا وعندما أقول مافيا، فأنا أعني أن العديد من المسؤولين متورطون فيها.

أريد أن أفهم قانون المالية، أين هي التنمية في دوار هيشر من ميزانية الدولة؟ هل زار أعضاء الحكومة معتمدية دوار هيشر لمرة واحدة؟ الناس لم تستطع حتى الحصول على الدواء من المستوصف ونحن أصلا لا نملك مستوصف، لدينا مشروع معطل لوحدة صحية، إلى يومنا هذا معطل.

أنا لم أعتد كتابة أفكاري على الورق وأقول ما أراه على حقيقته. نحن بين المطرقة والسندان، فإذا تكلم أحد الآن، تستغل أقواله على صفحات مشبوهة وأنتم تعرفون أنّهم يصنّفونا وفق التقارير المغلوطة التي تصلكم من بعض الأمنيين غير الشرفاء، على أساس أنّنا نحرض على الفوضى وحتى إذا سكتنا، تحمل علينا المسؤولية. أقول بكل لطف، أي إنسان لا يستطيع الحكم وحده.

نحن كنواب، أيدينا ممدودة، أبناء الجهة، ادخلوا إلى الجهات فهي بأهلها ولا تدعوهم يضللوكم. نحن في موقع صعب، ساعدونا لتخفيف الحد الأدنى من المشاكل، هذا كل ما أود قوله، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ألفة المرواني، عشر دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الحكومة الغائبة بيننا اليوم،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، ممن حضروا بيننا.

في الحقيقة، فكرت في إعادة نفس المداخلة للسنة الفارطة بحذافيرها، لأنه لم يتغير شيء. نفس اللغة، نفس الخطاب، نفس الأهداف والخيارات ونفس الروح: باردة جافة لا طعم لا لون ولا رائحة.

مشروع ميزانية لا يقدم أية رؤية اقتصادية واضحة ومتماسكة لخلق الثروة أو تنويع مصادر النمو، مشروع القانون فارغ، لا يقتصر إلا على الإنفاق والتحويلات وبالطبع مثل ميزانيات الاقتصادات الفاشلة والمتخلفة، يكون فيها الإنفاق أكبر من المداخيل والموارد. لذلك نتوكل على الله ونعول على الذات والتوجه نحو الحلول السهلة، نقصد الحل الذي تستسهله الحكومة دائما، وهو الاقتراض المباشر من البنك المركزي. كم هي القيمة هذه المرة؟ أكثر من 11,000 مليار لتغطية النفقات الاستهلاكية للدولة أو في تمويل الاستثمار لأننا في كل مرة نطالب الحكومة بإجراء تدقيق شامل في مآل القروض السابقة وتحديد القطاعات المستفيدة ولا نجد أي رد،

نأخذ قرضا لسداد قرض آخر، دون أي دور وظيفي في تمويل الاستثمار أو تحقيق الاقتصاد الحقيقي.

الاستثمار الذي نصيبه في هذه الميزانية يبلغ 5.8 مليار دينار فقط، لم يصل إلى العشر، أي أن الاقتصاد سيزداد ركودا ونسب النمو ستضعف أكثر.

الضرائب، تشير الأرقام إلى أن المداخيل الجبائية المتوقعة في مشروع قانون المالية لسنة 2026 تبلغ 47,773 مليار دينار، أي ما يقارب 91% من إجمالي الموارد، ما يعني أننا لسنا بحاجة لكثير من الذكاء لنستنتج أن قانون المالية هذا لا يمكن أن يكون سوى قانون جباية بامتياز وستكون نتائجه كارثية على القدرة الشرائية للأفراد خاصة من ذوي الدخل المحدود، وعلى القدرة التنافسية للشركات وعلى الاقتصاد التونسي عامة، فالاقتصاد التونسي اليوم بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جريئة وبحاجة للاستثمار الخاص، ولكل قوى الإنتاج ومحركات التصدير.

الاقتصاد التونسي في أشد الحاجة إلى عدالة جبائية حقيقية، الشعب علق آمالا كبيرة على مشروع هذا القانون وصبر على جميع أنواع المشاكل طيلة سنوات واليوم ينتظر الحلول. الشعب ينتظر حلولا حقيقية وضرورية، الشعب ينتظر حلولا جدية لأزمة البطالة، أكثر من 600,000 باحث عن العمل، 40% منهم من حاملي الشهادات العليا بينما يتمتع بعض حاملي الشهادات المدلسة بالوظيفة العمومية، قلنا لجان تدقيق إلى آخره وفئة أخرى من موظفي الدولة، للأسف، يحصلون على منح خيالية مع رواتبهم الشهرية، كأنهم شركاء مع الدولة ونحن لا ندري.

الشعب ينتظر حلولا حقيقية للفقر، فنسبة الفقر اليوم بلغت حسب المعهد الوطني للإحصاء، 32.4% سنة 2024، أي أن ثلث التونسيين يعيشون تحت خط الفقر.

الشعب ينتظر حلولا حقيقية لغلاء المعيشة، أكثر من 800 ألف عائلة تونسية غارقة في الديون.

الشعب ينتظر حلولا لأزمة اقتصادية خانقة: شح في السيولة، انهيار قيمة الدينار، التضخم، وشركات على حافة الإفلاس.

الشعب ينتظر حلولا حقيقية للاقتصاد الموازي الذي زاد بنسبة 13% ووصل حجم السيولة فيه إلى 26 مليار دينار، دون أية ضريبة أو أعباء اجتماعية.

الشعب ينتظر في حلولا حقيقية للاقتصاد الريعي ومنظومة الرُخَص والرشاوى ونهب الثروات الوطنية.

الشعب يريد حلولا حقيقية وليس شعارات كبيرة نرفعها كل عام مع كل ميزانية دون أن يتحقق منها شيء: تحقيق العدالة الاجتماعية، الطابع الاجتماعي للدولة، تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، السكن اللائق، الأمن الغذائي، مكافحة الفساد والاحتكار إلى آخره،

شعبوية في الخطاب والواقع شيء مختلف. ارتجال في صياغة السياسات العمومية، ولا يوجد تنفيذ حتى التقييم لا يوجد، مثال صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية (الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2025)، أين هو؟ صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات (الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2025)، أي هو؟

أين نمو الاستثمارات؟ أين التنمية؟ هل يوجد أي شيء تغير في حياة المواطن سواء في الصحة أو في التعليم أو في القدرة الشرائية؟ ماذا تغير في كل الجهات؟ ليست سوى "propaganda"، وتسمى دعاية سياسية لدولة اجتماعية وهمية.

للأسف، لا أفهم إلى اليوم كيف يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالتحدث عن دولة اجتماعية، بينما ثلث السكان لا يملكون تغطية صحية وفق إحصائيات 2019 وأكثر من 800 ألف عامل غير منخرط في التغطية الاجتماعية خاصة عمال القطاع الموازي، ثلثي المتقاعدين لا تتجاوز جراياتهم ثلثي الأجر الأدنى المضمون، صناديق اجتماعية بلغ العجز بها 2.7 مليار دينار سنة 2024، كما تجاوزت نسبة الأمية 17% وفق المعهد الوطني للإحصاء في شهر ماي 2025، ها هي الأرقام.

خطاب رئاسة الجمهورية حول الدولة الاجتماعية العادلة في جهة والحكومة في جهة أخرى.

هذا مشروع قانون فارغ، لا يوجد تمويل للصناعات التصديرية أو للتكنولوجيا الرقمية والاقتصاد المعرفي ولا استثمار في الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر، لا موارد لتطوير قطاع السياحة، لا برامج لدعم الفلاحة والأمن الغذائي، لا اعتمادات لبناء المستشفيات والجامعات الحديثة.

ثورة تونس انطلقت من شعار تبناه الجميع "الشعب يريد". اليوم بسبب العبث والارتجال في الأداء الحكومي أصبح شعارنا: "الشعب لا يريد"

الشعب لا يريد شعارات فارغة وزائفة، الشعب لا يريد اقتصادا عاجزا ومشلولا لا ينتج سوى الأزمات، الشعب لا يريد أسعار الملتهبة، وأدوية مفقودة وضرائب خانقة، الشعب لا يريد مستوى عيش متدهور والشعب لا يريد حكومة عاجزة ووزراء من ورق. شكرا سيادة الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم هشام حسني، خمس دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا على كرمكم،

مرحبا بالحضور الكرام،

كنت أعددت مداخلة للسيدة رئيسة الحكومة حول مناقشة السياسة العامة لميزانية الدولة، فما زلنا سنتداول في مهام كل وزارة مع السادة الوزراء الكرام، مرحبا بهم، كانت من المفروض أن تكون معنا، لكنها تصرفت على غرار رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي لم يرغب في الحضور في اللجنة، ألقت بيانها وغادرت وهذا يدل على القيمة التي تولينا للمجلسين، أقولها وأمضي.

ماذا سأقول للوزارات؟ بيان هذه ميزانية مثل باقي بيانات الميزانيات السابقة، مداخلتي تكرر نفسها: لا تنمية، لا استثمار، كل الحديث عن ميزانية اجتماعية، قانون مالية اجتماعي، لكن ما هي الفئات الاجتماعية التي يشملها هذا القانون؟ الإجراءات لا يمكن أن تطبق، كم عدد الأشخاص الذين سيتم تشغيلهم في الوظيفة العمومية؟ عندما تمنح القطاع الخاص إعفاء لمدة سنة، يشغله مدة سنة ثم يطرده، في قانون الشغل والمناولة، نقحنا لهم، يقوم بتربص لسنة ويتم تغييره، كل سنة يغير وينتفع بالمساهمة الاجتماعية.

الحقيقة أن هذه الحكومة لم تنجز شيئا باستثناء الوزارتين المعروفتين لدى الجميع وهما وزارة التعليم العالي التي تعمل باجتهاد على أساس ربط التكوين بسوق الشغل ووزارة الصحة التي تساهم في خلق تنمية، أما البقية فهم لا يؤدون عملهم. يعرف السادة الوزراء وخصوصا السيد وزير الاقتصاد الذي نسأله على أمرين، أعطونا مجلة الاستثمار، أعطونا قانون الصرف. هكذا الانطلاق، إزالة التراخيص المكبلة لأن الدولة لا يمكنها أن تقوم بدورها الاجتماعي بدون موارد مالية والموارد المالية لا يمكن أن تكون إلا بدفع الاستثمار والتشجيع على الانتصاب الحرة.

نحن دولة ثرواتها فقيرة، ليس لدينا ثروات طبيعية، اقتصاد الدولة يقوم مثل بعض الدول الأخرى على الجباية. من أين سنأتي بالجباية؟ سنأتي بالجباية من الاستثمار؟ كلما سمحت له بالعمل، كلما ازدادت الجباية وتزداد الموارد، عندها يمكن أن تقوم بدورها الاجتماعي.

انظروا إلى التجارب المقارنة وسنقارن "incomparable "، مثال ميزانية فرنسا التي رغم كونها أغنى منا فهي غير قادرة وتضطر إلى التراجع عن بعض المكاسب الاجتماعية، فما بالك نحن، نشتكي من المالية العمومية ونريد أن نصنع قانون مالية اجتماعي، اطلعنا على قانون المالية واطلعنا على فصوله، قدموا لنا إجاباتكم وكم شملت من الفئات الاجتماعية، هل حسنت من دخل المواطن؟ هل حسنت من مقدرته الشرائية؟ هل قاومت الاحتكار؟ هل قاومت الغلاء؟ كل هذا غير موجود للأسف.

ما نراه في قانون المالية هذا بدعة لم تحصل من قبل، أن نقر الزيادة في الأجور في قانون المالية الذي هو "cavalier budgétaire" باعتبار أننا سنصادق على كتلة الأجور، تضع كتلة الأجور في القطاع الخاص الذي لديه اتفاقيات خاصة، بعض الزيادات تطبق في شهر أكتوبر وبعضها في شهر نوفمبر، فكيف سيتعامل؟ إيقاف الزيادة أو ماذا سيفعل؟

أيضا الشركات التي تواجه صعوبات والتي لديها اتفاقية مع عمالها، ربما أن تكون الزيادة سنة بسنة أو اتفاقية آخر، ماذا سيفعلون الآن؟ هل يلتزمون بالزيادة ثم يغلق ومن بعد ذاك يسرحون العمال؟ القليل من العقلانية على الأقل عند صياغة قانون.

نمر إلى "voitures hybrides rechargeables" ماذا ستضيف لنا؟ ستكون هناك إشكالات مع قانون المنافسة، هل لديكم علم أن "voitures hybrides rechargeables" يتم صنعها فقط عند أربع علامات تجارية، أي سيخوضون منافسة مع "concessionnaires" الآخرين وهذا يتعارض مع قانون المنافسة، فقط القليل من العقلانية وإن شاء الله تونس بخير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة، لديك عشر دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بكافة أعضاء الحكومة،

بصراحة أسمع السيدة رئيسة الحكومة ولا أصدق، كنا ننتظر منها معجزة اقتصادية على الأقل، لكن للأمانة وجدنا فقط معجزة إنشائية وربما أطول بيان حكومي في تاريخ المجلس: 92 دقيقة سمعنا منها كل شيء وفي النهاية تركتنا ومضت. على كل حال نسأل الله أن يوفقها ومرحبا بكم أنتم.

بدون فلسفة، مشروع قانون المالية لسنة 2026، المصاريف 63.500 مليار دينار والمداخيل 52.560 مليارا والعجز 11.000 مليار، مع التذكير بأن المداخيل أغلبها من الجباية إضافة إلى أن مقترح الانتدابات نتحدث فيه عن 52 ألف انتداب، ولكن أغلبها تسوية وضعيات وبالتالي هناك تقريبا 10.000 انتدابات جديدة، فلا نحاول اللعب على الألفاظ.

هذا ما يجعل السيدة وزيرة المالية "crispé"بعض الشيء، من أين سنأتي بكل هذه الأموال؟ هناك بعض المشاريع معطلة جراء مبالغ بسيطة، كما يقول المثل: "نجيبو قاضي فاس ويا ربي" ولم نتوصل إلى حل والجباية فاتت الحدود وسنبين لكم ذلك جليا.

السادة أعضاء الحكومة،

قبل أسبوعين فقط كنا نتحدث عن الأوضاع في قابس والناس الذين اختنقوا من الوضع البيئي، زد على ذلك الفلاح اختنق، الصناعي اختنق، الموظف اختنق، المواطن العادي اختنق والعاطل عن العمل اختنق، فعن أي دور اجتماعي تتحدثون؟ إما أن رئيسة الحكومة لا تعيش معنا أو أنها تتقاضى بالدولار وأنا أتخيلها بالدولار بما أنها تتفاوض مع نواب اليابان على المشاريع التونسية وليس مع نواب البرلمان التونسي، بصراحة هذا أمر غريب.

نتحدث عن نسبة نمو بـ 3%، نفس الأرقام للسنة الفارطة ولا أعتقد أننا سنحققها هذه السنة، نتحدث عن الاقتصاد، متى سنذهب في مسألة إلغاء الرخص الذي يعتبر مدخل الفساد في البلاد؟ متى سنحرر الاقتصاد؟ نتحدث فقط عن ارتفاع الضرائب والقروض وعن التعويض على الضرر. أنتم كحكومة تحدثتم عن أموال التعويضات التي تقدر بآلاف المليارات إما أن تجلبوها وتعلمون جيدا كم ستعطي إضافة على الاقتصاد التونسي وإما أنه مجرد كلام.

لقد تحدثت السيدة عن قيمة الدينار، هل تتحدثين عن القيمة الاسمية أم القيمة الفعلية؟ إذا تحدثنا عن القيمة الفعلية، فماذا سنقول عن جنوب إفريقيا والمغرب؟ إلا إذا تحدثنا عن القيمة الإسمية بالدينار والدولار. هل بإمكان البنك المركزي دفع كل هذه الأموال أو ستصل البلاد إلى مرحلة الخراب كليا؟

"الثورة التشريعية"، متى سنعمل على حرية التعبير المسؤولة؟ يكفينا اليوم، علينا أن نتمشى في المصالحة ونمد أيدينا للناس. أين القوانين التي تحمي حقوق المرأة؟ أين القوانين التي تضمن العيش الكريم لفائدة عائلات الشهداء للمؤسستين الأمنية والعسكرية؟ أين مجلة الاستثمار؟ وأين مجلة المياه؟ إلى غير ذلك، تحدثنا عن الشباب الفاعل الأول في التنمية، لكن الشباب مهمش.

هل تعرفون ماذا قدمتم للشباب؟ قدمتم لهم المخدرات والحرقة، أين هي مقاومة المخدرات؟ فعندما تكثف الحملات قليلا تحجز بعض الكميات، أما من يتجاوز الرقابة، فأين هو؟

هل تعرفون ماذا يفعل الشباب اليوم؟ هل تعلمون أنه في القيروان، في حي مثل المنشية والملاجئ وحتى في وسط البلاد والباطن مثل الغابات المعدومة من كل شيء هناك شبان يستهلكون المخدرات وأنتم لا دراسات لديكم ولا أي شيء أو أكلهم البحر، شباب القيروان أكله البحر وهو ضائع منذ عامين ويحصلون على المعطيات من الخارج والحكومة وبعض الوزارات لا يريدون حتى مقابلة عائلاتهم ثم نتحدث عن سياسات موجهة للشباب؟ أين هو الشباب في منظوركم؟

السيد وزير الداخلية،

إن مشكلتنا تتمثل في الربط بالشبكات العمومية في منطقة المتبسطة. نحن نتحدث عن سنة 2025، أنا تهمني تونس وبالأساس القيروان، سأنطلق الآن من منطقتي وكل نائب يبدأ من منطقته بذلك تتحسن البلاد. اليوم لا يوجد كاتب عام منذ أكثر من سنة في ولاية القيروان، كيف ستنطلق المشاريع ولجنة الصفقات والإدارة؟ إلى غير ذلك.

تطوير الصناعة والمناطق الصناعية، هل تعرفون المناطق الصناعية في القيروان؟ إنها ناقصة، هل تعلمون كيف توزع المقاسم بالمناطق الصناعية؟ هنا يكمن لب الفساد، من يريد أن يعمل بصدق ولا يملك أي أحد لجان فوق لجان وهذا كلام السيد رئيس الجمهورية نفسه، قال لكم: "يكفي من اللجان لأنها مدخل للفساد".

تتحدثون عن الوضع البيئي، هل تعلمون أن "l'ONAS" غير موجود ة في القيروان في المتبسطة وحي المنشية وحي النور، تأتي شاحنة إلى هاته العائلات وتقوم بالتفريغ، كل ذلك يحدث وسط البلاد، لماذا؟ أليسوا مواطنين؟ زد على أنهم يعيشون البطالة والفقر فهم يعيشون في أماكن ملوثة.

القوانين مثل قانون المناولة، هل تبينتم كم من وضعية تشردت؟ ما هي الإدارات العمومية التي لم تطبق هذا القانون؟ وصلتكم عديد الوضعيات، ولكن لم يتغير أي شيء. هل قمتم بدراسة لقانون الشيكات، تركيز المؤسسات؟

نحن في قلب مؤسسة تشريعية لديها الشرعية الأصلية في البلاد لكي تفتحوا لها أيديكم وتتحدثوا معها وهنا أتساءل أيضا متى سيتم تأسيس المحكمة الدستورية؟ وهي من أهم المؤسسات في البلاد.

قطاع الرياضة الذي يعتبر الملاذ للشباب، لا يوجد لدينا ملعب "homologué" كما قال بعض الزملاء، اليوم غير قادرين على تنظيم مسابقة إقليمية، هناك ملاعب لا يدخلها لا الجمهور ولا حتى اللاعبين للعب، إلى جانب الفساد في قطاع الرياضة المتواجد في التحكيم والجامعات. أين دوركم في كل هذا؟ نحن نطالب بتقديم حلول لذلك.

قطاع السياحة، السياحة الثقافية في القيروان: الفسقية، الجامع الكبير، السور، المدينة العتيقة، وهي مشاريع رئاسية بامتياز، بلغنا الصوت وسمعنا السيد رئيس الجمهورية وكان التدخل، لكن المدينة العتيقة لم تأخذ حظها وهي تستحق فهي "patrimoine" كبير في الجمهورية التونسية وفي العالم. بعد سنوات سنتحدث عن 1400 سنة على تأسيس القيروان. أود أن أحلم وسط كل هذا بإحداث متحف الحضارة الإسلامية في القيروان، هناك عديد القطع الأثرية موجودة في قطر وفي متحف اللوفر وفي برلين وفي نيودلهي بالهند تخص القيروان، لماذا لا نشتغل على ذلك؟ القيروان بلاد كبيرة بمعالمها وتراثها.

الفلاحة: أين وصل مشروع جلب مياه الشمال إلى القيروان؟ الأراضي الدولية الخاصة بصغار الفلاحين وبأصحاب الشهائد العليا الذين إلى اليوم تقارير أمنية ولم يتغير أي شيء، اعطوهم حقهم. هذا شباب آمن ببلاده، هل تريدونه أن يغادر البلاد بالهجرة غير الشرعية؟

بالنسبة إلى المناطق السقوية والمياه المعالجة بالقيروان الشمالية، فنحن نشتم رائحة المياه فقط، اعطونا توسعة في الغابات والمتبسطة وذراع التمار، أعدوا دراسات استراتيجية على الأقل التجهيز.

السيد الوزير، بكل احترام، السيدة رئيسة الحكومة قامت بإرسال جوابكم؟ أنا أقول لها لا داعي لإرساله. يتحدثون عن "حياة جديدة"، أنجزوا القديم قبل الجديد. يا سيدي الوزير، وفروا لنا 2 مليارات لنتمكن من إنجاز الأحياء القديمة؟ لماذا يقع توفيرها في ولايات أخرى وفي القيروان لا؟ هل هي مغضوب عليها؟

السيد رئيس الجمهورية يقوم بزيارتها بين الحين والآخر لنحدثه عن الإنجازات على الأقل، طريق الموت بين القيروان والشبيكة لم يقع الحديث عنه ونبحث له عن تمويل، التجهيزات، "les carrières" الطريق السيارة، هناك بطء في الإنجاز ويجب حث المقاولين على الانتهاء منه فهو لم يبلغ سوى 30 % فقط.

السيدة الوزيرة، مركز رعاية المسنين بالقيروان، هل من الضروري التمديد للمقاول هل سيتحكم فينا؟ متى سيقع فسخ العقد معه؟ بالفعل لقد أصبح ما يحدث في القيروان مهزلة، كل مرة يطلب الزيادة، هل سيهددنا؟ هل هو أقوى من الدولة؟ إذا كان كذلك سنترك له المكان.

الحرية لا تباع، فهي كرامة المواطن، هذا كلام السيد رئيس الجمهورية. عليكم أن تعملوا وتفتحوا لنا أيديكم وتسمعوننا وأعطوا القيروان حقها، فهذا ليس فضلا، بل واجب عليكم. عليكم أن تجتهدوا في العمل بالتعاون معنا، يا عباد الله، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمدي بن عبد العالي له خمس دقائق، تفضل.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا السيد الرئيس،

مساء النور جميعا،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

قلتها وسأعيد قولها: لا يمكننا التقدم والتطور والبناء ببلادنا إلا بإصلاح كامل وشامل لقطاع التربية والتعليم، لذا أقترح إعطاء الأولوية المطلقة لهذا القطاع السيادي وذلك بتوفير الاعتمادات اللازمة ولن يتحقق ذلك إلا باستثمار ميزانية الدولة في هذا القطاع مقابل رصد اعتمادات التأجير والتسيير لبقية القطاعات الأخرى.

وليس من الضروري القيام بمشاريع جديدة لأن معظم المشاريع - ولن أقول جميعها- معطّلة ولا تنجز في الوقت المحدد لها، وليست هناك أية مشكلة إذا بقينا سنة أو سنتين دون مشاريع إلى أن يتغير قانون الصفقات العمومية، وتبقى الوزارات الأخرى تعمل على استكمال المشاريع المعطلة وإعداد دراسات ناجعة واستراتيجيات العمل في المستقبل، وتنظيم وتطهير الإدارات التابعة لها والتصدي للفساد.

وعند توفير الاعتمادات اللازمة لقطاع التربية والتعليم، نقوم بتحسين البنية التحتية لكل معاهدنا ومدارسنا، تحسين البرامج التربوية والعلمية، تحسين الظروف المادية والاجتماعية للمربي بجميع أصنافه. وهذا ما لم نره في وزارة التربية عندما وقع تعيين النواب الجدد دفعة 2026 في ولايات غير ولاياتهم، مثلا من المكنين إلى زغوان أو من نابل إلى باجة وجندوبة، مع العلم أن مدارسنا في المكنين تسجل نقصا في المعلمين. هل أن وزارة التربية تعمل ضد توجهات سيادة الرئيس الذي أصدر أمرا بتعيين النواب وأنصفهم من أجل العيش الكريم بعد سنين طويلة، فتقوم الوزارة اليوم بإبعادهم على عائلاتهم، بالله عليكم كيف يمكن له أن يدرس تلاميذنا؟ وكيف يمكن لهم تدريس أبنائهم؟

وفي نفس الإطار سأتحدث عن التعليم الخاص في تونس، هناك قرابة 800 مدرسة ابتدائية خاصة وقرابة 600 مدرسة إعدادية ومعهد خاص وقرابة 85 مؤسسة جامعية خاصة ومن أجل معاضدة مجهودات الدولة في الانتدابات، لماذا لا تقوم وزارة التربية بانتداب معلمين اثنين فقط في كل مدرسة خاصة، وعدد 2 أساتذة في كل معهد أو مدرسة إعدادية خاصة؟ وبذلك توفر الوزارة قرابة 3000 موطن شغل لأصحاب الشهائد ويقع خلاصهم من طرف المؤسسات التربوية الخاصة، لماذا لا تقوم وزارة التعليم العالي بانتداب خمسة دكاترة على الأقل في كل مؤسسة جامعية خاصة؟ وبذلك توفر قرابة 500 موطن شغل للدكاترة والله من العيب أن يكون هناك دكاترة من العاطلين عن العمل.

ثانيا، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، هل الدولة غير قادرة على إدماج الاقتصاد الموازي الذي يمثل ما بين 40 و50% من الاقتصاد التونسي؟ يجب أخذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لإدماج الاقتصاد الموازي بجميع أنواعه في المسالك القانونية ونعتبر إدماج الاقتصاد الموازي مشروعا أو استثمارا يحتاج رأس مال يتمثل في تعميم الرقمنة والفوترة مع إجباريتها وفرضها مهما كان النشاط، تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية، دفع وتكثيف آليات الرقابة، تعديل النظام الجبائي مع الواقع، تعزيز قواتنا الأمنية والديوانية والجيش الوطني بالتجهيزات والمعدات اللازمة للتصدي للتهريب وليس للتصدي للتجار البسطاء والمواطنين الذين يشترون القليل من اللوز أو تلفاز، بل للّوبيات والحيتان الكبيرة التي تحدث عنها سيادة الرئيس.

وكما قلت لكم، هذه الإجراءات تستوجب اعتمادات كبيرة، لكن في المقابل التهرب الضريبي يتسبب في خسائر بآلاف المليارات سنويا، لذا فعندما نحصل على قروض بآلاف المليارات ونقضي على الاقتصاد الموازي وخلال سنة أو سنتين بإمكاننا استرجاع أموالنا وتحقيق أرباح ونضمن النهوض بالاقتصاد وضمان العدالة الاجتماعية.

ثالثا، سأتحدث عن التشجيع عن الاستثمار والمستثمر الذي ضجر من البيروقراطية الإدارية ومنذ دخولنا إلى المجلس ونحن ننتظر قانون مجلة الاستثمار، ليست هناك أية مشكلة إذا لم يكن لديكم القانون، نحن كنواب تقدمنا بمقترح، بإمكاننا أن نعمل عليه معا ونصدر قانون يخدم مصلحة الشعب والبلاد ولم لا نقوم بإحداث شباك موحد لتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمر في كل ولاية؟ كذلك لماذا لا نقوم بتقسيم بعض الأراضي وتهيئتها كمناطق صناعية وتشجيع المستثمر التونسي والأجنبي لإحداث شركات ومصانع؟ لدينا في المكنين هنشير الحبس يبلغ قرابة 5 هكتارات وأيضا المناطق الممتدة ما بين سوسة والحمامات في الطريق السريعة وأكيد العديد من المناطق في كل ولاية، لماذا لا نقوم بتقسيمها وتهيئتها والبحث عن المستثمرين؟ وإن شاء الله بالتوفيق للجميع والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم رياض بلال، له خمس دقائق، تفضل.

السيد رياض بلال

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة رئيسة الحكومة أينما كانت،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

في ظرف دقيق يمر به وطننا نلتقي اليوم لمناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، ظرف يتسم بضغط اجتماعي متزايد وتحديات اقتصادية ومالية غير مسبوقة، ولكن أيضا ظرف يتسم بإرادة وطنية لا تزال حية في نفوسنا من أجل بناء دولة عادلة وقادرة.

السيدة رئيسة الحكومة، لقد اطلعنا على مشروع الميزانية واستمعنا بكل انتباه للبيان الذي تفضلتم به ولاحظنا انه وإن تضمن بعض التوجهات الإيجابية إلا أنه يفتقر إلى رؤية شاملة للإصلاح الهيكلي الحقيقي خاصة فيما يتعلق بخلق الثروة وتحريك الاستثمار ودعم التشغيل المنتج، نحن اليوم لا نحتاج إلى مجرد أرقام تسجل على الورق كما جاء في بيانكم أن الأرقام ليست مجرد أرقام ونسب وحسابات، بل تجسيد لرؤية اجتماعية ونحن نريدها ميزانية تعكس إرادة سياسية واضحة في كسر حلقة العجز والتداين وفي إعادة الثقة بين المواطن والدولة.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا ويواجه هذه الحكومة التي تعمل آناء الليل وأطراف النهار، كما جاء في بيانكم، هو استعادة ثقة المواطن في المؤسسات وهذه الثقة تستعاد بالشفافية في إدارة المال العام وبالعدالة الجبائية وبضمان حق الشغل الكريم وبالحد من التشغيل الهش.

السيدة رئيسة الحكومة، أود أن أذكركم هنا أنه رغم صدور القانون عدد 9 لسنة 2025، لا تزال بعض المنشآت العمومية تشغل

آلاف العمال العرضيين والمتعاقدين خاصة في وزارة الفلاحة وتحديدا في وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري، هؤلاء العمال يعيشون منذ أكثر من عشر سنوات وضعية هشة بعقود قصيرة تتجدد بلا أفق، هؤلاء ليسوا مجرد أرقام في سجلات الموارد البشرية، إنهم أبناء هذا الوطن العزيز الذين يخدمونه بألم وفي صمت، هؤلاء سيدتي الفاضلة، يستحقون تسوية قانونية تحفظ كرامتهم وتمنحهم استقرارا مهنيا واجتماعيا.

إن ميزانية 2026 يجب أن تكون ميزانية إنصاف اجتماعي لا ميزانية أعباء جديدة على المواطن، هذا الإنصاف لم أجده في علاقة بالدائرة التي أمثلها وهي تحديدا دائرة البقالطة، طبلبة، صيادة، لمطة، بو حجر من ولاية المنستير، هذه الربوع سيدتي رئيسة الحكومة، هي ربوع العمل الجدي والدؤوب، ربوع التفاني لبلوغ الأهداف المنشودة مثلها مثل كافة ربوع الوطن، هذه الربوع لم تجد في ميزانية 2026 ما يثلج الصدر وما يرتقي إلى انتظارات أهاليها المناضلين العاملين آناء الليل وأطراف النهار.

نريد أن نرى في هذه الميزانية دعما فعليا للفلاحة والصيد البحري، دعما فعليا للشباب الذي فقد الأمل في التشغيل، دعما فعليا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، دعما فعليا للإصلاحات الكبرى في قطاع التربية والتعليم، في قطاع الصحة الذي يمكن أن نجزم أنه الآن بين أياد أمينة وفعالة، في قطاع النقل وكذلك الصناديق الاجتماعية، نريد كما جاء في بيانكم أن تكون سنة 2026 موعدا مع تونس الجديدة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

عاشت تونس حرة مستقلة ذات سيادة منيعة أبد الدهر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

آمين إن شاء الله. بارك الله فيك السيد رياض، شكرا جزيلا.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين مرابط، تفضلي

السيدة سيرين مرابط

ولي عشر دقائق.

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة،

في الحقيقة، من آدابنا وأخلاقنا كتونسيين أن نفرح بالضيف ونرحب به ولدينا مثل في تونس يقول: "نحنا فرحنا باللي جا، خلي اللي ما جاش"، "الضيف ضيف ولو يبقى شتاء وصيف"، فماذا نفعل؟ هل سنبقي على ضيوفنا رغما عنهم.

حين غادرت وزيرة المالية، بالله عليكم وها أنا أتحدث بكل لطف وحب ورقة وهدوء واتزان ولن أتشنج، عندما تغادر وزيرة المالية، مع من سأتناقش؟ السادة المحترمون والسيدات المحترمات، سيناقشون مهامهم لكن السيدة وزيرة المالية من المفترض أن تكون متواجدة من أول انعقاد الجلسة إلى آخرها، أي أنتم تقولون ما تريدون ونحنا نفعل ما نريد.

مثلما ذكرت ذلك لكم -زميلاتي، زملائي- في أول جلسة، هل تذكرون؟ كانت أول إجابة قالتها لنا: "أنتم تقولون ما تريدون، وأنا أجيب كما أريد."

السيد أنور، هل تذكر عندما كانت السيدة رئيسة الحكومة وزيرة التجهيز والإسكان، صفقنا لها، هل تذكرون السادة زملاء؟ صفقنا لها جميعا، وقفنا لها جميعا لأنها بقيت تجيب على تساؤلاتنا إلى الساعة الثالثة صباحا كل باسمه، رابطت ولم تشرب حتى الماء لكي لا تغادر الجلسة.

اليوم السيدة رئيسة الحكومة، تعتذر مرتين عن حضور مجلس نواب الشعب، فبما أن السيد رئيس البرلمان يعتبر أن خطابها إنجاز لمجرد أنه تجاوز 92 دقيقة وهذه تعتبر فضيحة دولة، لم نعد نعتبر الإنجازات بالقرارات الثورية وبأساليب الخطاب.

والله، صدقوني، خالتي علجية في منطقة الجبل الأحمر أو العم حمادي في الملاسين أو في حفرة قريش أو في حفرة شيخ عمر، لم يفهم أي شيء.

السيد أنور، السيد رئيس الجمهورية "un profil bien précis" ولن يتكرر، فهذا الشخص يحبونه لشخصه ونزاهته وكفاءته وخطه ولكل شيء، لكن رئيسة الحكومة يجب أن تشهنا وتفهمنا ونفهمها وأن تتحدث لغتنا وأن تأكل ما نأكله وأن تفسر ماذا سيحدث، فقانون الميزانية ليس أرقام وشعارات ووضع الخطوط العريضة للسيد رئيس الجمهورية دون أن نشعر بذلك.

أنا أخدم بلادي وبالتحديد الزهور السيجومي، لكي أربح دعوة خير ولن "أثني الركبة" مع رئيس الجمهورية ولا أريد دعوات شر. كل يوم أجد رسالة في هاتفي الجوال "حسبي الله ونعم الوكيل فيكم". كل يوم أتلقى دعوات شر لي ولصغاري، لماذا؟ بسبب قانون منع المناولة. قانون منع المناولة الذي رسمنا به مئات الآلاف والحمد لله تمت تسوية الوضعيات، ولكن هناك أيضا مئات الوضعيات الأخرى التي لم تتم بعد، لماذا؟ جراء التنسيق.

على سبيل المثال السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، مشكور جدا وأنا دائما أقول أنه من أكثر الوزراء المتعاونين. نتابع معا ملف 36 عون للمعهد الوطني للإحصاء، أين تعطل الملف؟ تعطل في رئاسة الحكومة، في الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

بطريقتي الخاصة تمكنت من الحصول على مراسلة موجهة من السيدة وزيرة المالية إلى السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 28 أكتوبر 2025، تذكر فيها السيدة رئيسة الحكومة أنها لا ترى مانعا في تمكين هؤلاء السادة من العمل. "أتشرف بإعلامكم بأن مقترح المعهد الوطني للإحصاء لا يثير اعتراضا من جانبي من الناحية المالية على أن يتم ذلك في إطار التشاريع الجاري بها العمل". منذ 28 أكتوبر وهم موقوفون، منذ شهر لأنهم لم يجدوا أية صيغة قانونية وهذا ما نتفهمه لكنهم اليوم ما زالوا مشردين.

وبالنسبة إلى من طالت بطالتهم كيف تقولون كلمة: "انتداب من طالت بطالتهم." نريد تفسيرا حول طريقة الانتداب؟ هل بفتح المناظرات؟ هل عن طريق انتداب مباشر؟ هل كل تلك الخطط الموضوعة لمن طالت بطالتهم؟ أنا شخصيا سأعيد ذكر أنه خلال الجلسة التي ستعقد يوم 16 ديسمبر المخصصة لقانون "من طالت بطالتهم" يجب توفير الاعتمادات اللازمة لكي لا يصبح قانونا سياسيا بامتياز مثل القانون عدد 38، إذا لم توضع الاعتمادات فلن أصوت على الميزانية.

السيد وزير الشؤون الدينية، سألتك عن الإطارات المسجدية، فأرسلت لي السيدة رئيسة الحكومة الجواب في خمسة أوراق، ماذا تضمن؟ تذكرون فيها الأئمة وتسمونهم وأنا لم أسأل عن ذلك، بل ذكرت أنهم يتقاضون 400 دينار وأنهم أعوان غير قارين وليس لديهم تغطية اجتماعية. تقول لي: "سنسعى لتوفير التغطية الاجتماعية." لقد أحدثت نظاما قانونيا في الغرض وأدعوك إلى الحضور لسماع وجهة نظرك في ذلك.

بالنسبة إلى الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية نفس الشيء سألت وزير الداخلية فقال: "بالتنسيق مع رئاسة الحكومة"فأين رئيسة الحكومة كي تجيبني؟

"Tunisair " وزير النقل قال مشكلة ترسيم الأعوان ليست من اختصاص الوزير وقد تواصلت مع الرئيسة المديرة العامة وأبلغتني أنها تقوم بالترسيم من خلال صدور قرار في الغرض ومع من سأتحدث في هذا الشأن؟ مع رئيسة الحكومة الغائبة؟

الشركات البترولية التي أصبحت أقوى من الدولة، لم يقوموا بترسيم الأعوان في تأجيج للأوضاع وفي الاحتجاجات، "ETAP" تعتبر أكبر مصدر لعمال المناولة في تونس وعندما أتحدث عن الشركات البترولية سأتحدث عن وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم.

السيد أنور، عندما دخلت إلى الجلسة قالت لي السيدة الوزيرة: "السيدة وجدان" لأنهم لا يفرقون بيننا، فالتفت إليها وقلت: "تفضلي السيدة وزيرة"، فقالت بأن زميلتي كانت تعتقد أني أستهزئ بها، ولكن أضحكها عضو الحكومة الذي بجانبها، فأجبتها: نعم، زميلتي تتحدث عن مواطنين يأكلون من القمامة، فتجيبني أن لديها الحق في أن تضحك، فأين نحن؟

عذرا، رئيسة الحكومة تجعلنا نصل إلى هذه المرحلة لكي نوجه النقد اللازم دون أن نثمن المجهودات ولا القرارات التي اتخذت ولا نتحدث سوى عن النقائص وإن تحدثنا خلاف ذلك فنحن نغالط الشعب التونسي، رئيس الجمهورية في واد وهناك العديد من الوزراء المحترمين ولن أسمي أيا منهم، أربعة أو خمسة على الأقل أربعة رجال وامرأة والبقية لا يتواصلون ولا يمتون لحكومة 25 جويلية بأية صلة.

لقد مرة ثمانية دقائق وأنا ما زلت سأتحدث عن القانون الأساسي لمؤسسة التلفزة التونسية، أين هو؟ هناك أناس يقومون بتصويرك ويرافقونك في المهرجانات ويقومون بالبث، فأين هو؟

بالنسبة إلى مسألة المنحة العائلية التي سأتحدث في خصوصها مع رئيسة الحكومة والتي تعتبر فضيحة في 2025، نحصل على الطفل الأول 7000 والثاني 6000 والثالث 5000، "livraison glovo" بـ 9000، السيد أنور وعندما أشتري "sandwich" أدفع أكثر من منحة طفل، فضيحة.

سأتحدث مع رئيسة الحكومة عن الصفحات التي هتكت شرفنا وعرضنا وشرف أعلى هرم في السلطة وحرمه وأيضا السيدة وزيرة العدل وإلخ.. أين هم؟ ولن أسميهم لكي لا أقدم إشهارا مجانيا.

السيارات الإدارية ونحن في إطار سياسة التقشف والتعويل على الذات، في سنة 2023، عندما دخلنا إلى مجلس نواب الشعب قالوا: أن هناك مراسلة من رئيس الحكومة تمنع اقتناء السيارات الإدارية ولكن هناك وزارة عندما نصل إلى مهمتها نسميها بالاسم وبالعدد وبالتكلفة سيقتنون سيارات إدارية بقيمة 1 مليار ونصف وأنا أريد من السيد رئيس الجمهورية أن يخرج إلى الموقف عند حضور رئاسة الحكومة بمجلس نواب الشعب لنتبين سياسة التعويل على الذات.

إذا كنت تشجع المواطن على اقتناء السيارات " hybride et électrique" فعليك أن تبدأ بالسيارات الإدارية للسادة الوزراء، قم بتغييرها جميعها وشجع المواطن على الطاقة البديلة، هل هناك طاقات بديلة بالمعاهد أو المستشفيات أو بالمستوصفات؟ أين هي؟

سنتحدث عن الفلاح وأتمنى من كل قلبي الشفاء العاجل للسيد الوزير، فقد سمعت أنه أجرى عملية جراحية رغم أنه أدار بظهره عندما طلبت منه فتح ملفات الفساد في المديرين العامين، لأنني أعرف جيدا السادة الوزراء جميعا وأحترمهم، حتى إن انتقدتكم فلا أذكر الاسم، بل الصفة، حتى إذا غادرتم سيأتي غيركم لكن المديرين العامين المترسمين سيبقون في الوزارة.

عندما طلبت منه فتح ملفات الفساد في البعض منهم، ماذا فعل؟ أدار بظهره وشكرهم....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي فكرتك السيدة سيرين.

السيدة سيرين مرابط

سأتحدث عن الفلاح في ولاية نابل، عندما ينتصب أمام جامع يطلب منه الاستظهار بـ "bon de livraison" أو فاتورة وختم، فهل لديه "cachet" أو "compte TVA" فإن قيمة المنتوج المعروض للبيع إن كان برتقال أو قوارص لا يتجاوز عشرة دنانير، في حين أن هذه الصورة في إيطاليا وقد زرت هذا المكان وانبهرت به، ثم بعد ذلك استفقت من كل ذلك وتبينت أنها تشبه منطقة رأس الفرطاس أو المنقع أو عين دراهم أو طبرقة، قطعت الكيلومترات لأشاهد "Amalfi"من المؤكد أنكم تعرفونها "Amalfi" و "Sorrento" و"Positano" التي أصبحت اليوم "trend" على " Instagram"، لماذا لا نقوم بهذا التثمين؟

خط التمويل لشراء الأراخي السيد أنور الذي صادقنا عليه في السنة الفارطة، أين هو؟

سأختم وأعلم جيدا أنني وضعتك في إحراج كبير، هكذا نعيش - السادة الوزراء- في حي الزهور، نعيش في القمامة والانتصاب الفوضوي والعشوائي وقد جاء السيد رئيس الجمهورية أعلى هرم في السلطة إلى السوق وأعطى التعليمات اللازمة، ولكن لم تطبق، انظروا من أين نشتري الأسماك، من الطريق، "القلب مليء والكأس فاض" وإن كانوا يقومون بمقابلتنا أو سماعنا... لن ألح على إضافة دقيقة ونصف.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للآن للنائب المحترم لطفي السعداوي، وله ثماني دقائق، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

بارك الله فيك،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أعضاء الحكومة،

السادة النواب،

لا بأس أن نرجع قليلا إلى التاريخ لأن ميزانيات واقتصاديات الدول تبنى بالتراكم، حيث مرت السياسات المالية والاقتصادية للدولة التونسية بثلاث مراحل رئيسية، فبعد الاستقلال مباشرة اتجهت الدولة إلى الاهتمام بالصحة والتعليم. لماذا آنذاك اهتمت الدولة

بالصحة والتعليم؟ لأن فرنسا تركت لنا الجسور والطرقات والسكك الحديدية وتركت لنا الأراضي الفلاحية، فاستغل آنذاك الحبيب بورقيبة ذلك ليلتفت إلى المدارس والصحة وكلمته الشهيرة: "على كل ربوة مدرسة" ثم اختار النظام ما بعد بورقيبة التجهيز والبناءات التي كانت الغاية منها دعاية خارجية لا أكثر تناست فيها الطبقات الشعبية.

وفي هذه المرحلة وصلنا اليوم لنتحدث عن المرحلة الثالثة التي توجه فيها السيد الرئيس قيس سعيد باعتباره الموجه للسياسات العامة للدولة وتدعيم السياسة الاجتماعية، ولكن هذا الطرح الاجتماعي يستدعي بالضرورة عقلا اقتصاديا للموازنة بين قطاع اجتماعي يستهلك فقط وقطاع اقتصادي من المفروض أن يكون منتجا لتوفير متطلبات المجتمع.

بين هذا وذاك ضاع حلم الشباب التونسي في المطالبة بالتشغيل، فالكل يتذكر أنه إلى حدود سنة 1987 لم يكن يوجد أي معطل عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وهذه سياسة بن علي وأين وصل بنا، لأنه تناسى الطبقات الشعبية وفكر فقط في الدعاية لتسويقها إلى الخارج.

إلا أن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والمالية منذ تلك الفترة أدت إلى انهيار سياسة الدولة في تشغيل أبنائها وأمام هذا الوضع تطالب كتلة "لينتصر الشعب" بإنقاذ ما يجب إنقاذه، على الأقل بتشغيل من طالت بطالتهم ومن تجاوز الأربعين سنة حتى يكمل ما تبقى من عمره وله إحساس بالانتماء إلى هذا الوطن.

إن تعلة عجز ميزانية الدولة التونسية نعتبرها تعلة واهية باعتبار أن التشغيل هو القاطرة الوحيدة القادرة على تنشيط الدورة الاقتصادية في جميع مجالاتها، وهو بدوره يساهم في تدعيم الميزانية والتجارب العالمية تبين ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالأزمات لا تحل إلا بالتشغيل حتى وإن بقيت الخزينة خاوية.

لقد أكد هذا البرلمان منذ تأسيسه على أن التشغيل لا يقتصر على القطاع العام، بل أن عديد المجالات قادرة على استقطاب اليد العاملة وتنتظر فقط مجرد إمضاء وهنا نصل فعلا إلى الحديث عن معضلة قادرة على استقطاب اليد العاملة، في المناطق الريفية نتحدث عن النقص في النقل فأهالينا منذ الصباح إلى المساء ينتظرون النقل والنقل غير متوفر. لهذا أسأل أين رخص النقل الريفي التي تعاني من نقص كبير؟ أين رخص سيارات الأجرة في المعتمديات؟ فمنذ أربع سنوات أسندت الولاية رخص سيارات أجرة ولكن بقيت حبرا على ورق.

أين رخص بيع الدخان؟ كل هذا نذكره لأننا نتحدث عن اليد العاملة وعن البعد الاجتماعي.

أين رخص المخابز خاصة في المناطق البعيدة والمعزولة عن المدن؟ أين رخص نقاط بيع الأعلاف؟ أين كراس شروط الاستثمار في جميع المجالات؟ والقائمة تطول.

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

كيف يمكن لمؤسساتنا الصناعية والتجارية أن تحافظ على وجودها وديمومتها ومنافستها وتوسيع نشاطها واستقطاب اليد العاملة وهي في المقابل تفرض عليه جملة من الأداءات والضرائب تصل إلى حدود 44 %؟ يعني نتقاسم الربح بالنصف على كل مستثمر وهي بوادر ستؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسات الصناعية والتجارية.

السادة أعضاء الحكومة، تتسبب الإدارة في تعطل المشاريع المبرمجة وطول مدة دراستها وقد انجر عن ذلك خسارة 12% من ميزانية الدولة، أي على كل مليار نخسر 120 ألف دينار، حتى أن بعض المشاريع تفوق 100% أي مشروع بمليار يصبح بمليارين. هل هذه الأموال المهدورة غير قادرة على تغطية مشاريع أخرى؟

السيد وزير الداخلية، كنا ننتظر منكم مراجعة أمر وزير الداخلية السابق في سنة 2023 المتعلق بتعليق الربط بشبكات الماء والكهرباء، وصل بنا الحال الآن إلى قطع الماء والكهرباء عن البناءات الموجودة في العقارات خارج مثال التهيئة العمرانية. ماذا نفعل إذا كانت منطقة فلاحية وبلدية فلاحية وليس لديها مثال تهيئة عمرانية؟ ماذا نفعل؟

بل أكثر من ذلك، مؤخرا تصل مراسلة إلى البلديات من وزارة أملاك الدولة تفيد بإيقاف تمكين طالبي رخص الكهرباء للمباني على الأراضي في الأرياف التي ليس لديها شهادة ملكية، علما السيد الوزير أن أغلب الأراضي منضوية تحت الحوز والتصرف منذ أكثر من 150 سنة، بعد 150 سنة نأتي ونقول له "قدم شهادة ملكية" والسؤال الذي يطرح هنا: من يتخذ هذه القرارات الفردية وإن كانت جماعي ومن وراءها؟ نتساءل إلى أين تتجه الدولة؟

السادة الوزراء، تدهور منشآتنا الرياضية وتعطل المشاريع وضعف الموارد المالية مرده القضاء على الدور الذي كانت تلعبه شركة النهوض بالرياضة وتدميرها كليّا خلال العشرية الفارطة. أريد أن أسألكم أين وصل هذا الملف؟ هل هو بيد وزارة الشباب والرياضة أم وزارة المالية أم وزارة الداخلية؟ خاصة أن هذه الشركة -حسب علمي- أمضت على عقد مع شركة إيطالية لتركيز شبكة متطورة بمواصفات عالمية، الهدف منها تطوير منظومة الرهان الرياضي إلى جانب ما توفره من طاقة تشغيلية وعائدات مالية هامة قد تساهم في دعم ميزانية الرياضة.

السادة الوزراء،

والسادة النواب،

أريد أن أسألكم متى سيقع القطع مع التمييز بين المؤسسات التربوية الحضارية والريفية؟ هل رأيتم يوما مدرسة في مدينة بدون سور أو تجهيزات صحية؟ نعم، مدارسنا في الوسط الريفي تفتقد إلى هذه التجهيزات الضرورية وهنا أتحدث عن المؤسسات التربوية بولاية القيروان التي أصبحت أغلب بناءاتها وتجهيزاتها خارج الخدمة، علما أن أولوية إصلاحها مبرمجة منذ سنة 2017 رغم توفر الاعتمادات، حسب ما لدي من معلومات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة بثينة الغانمي، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بجميع الحضور،

التعويل على الذات، استقلال القرار الوطني، العدالة الاجتماعية والجبائية.

طبعا هي توجهات ينص عليها مشروع قانون المالية لسنة 2026 وحتى تترجم هذه التوجهات على أرض الواقع لا بد من نسبة نمو

تساوي أو تفوق 6%، لا بنسبة نمو مرتقبة لا تتجاوز 3.2% سنة 2026 وذلك حتى نضمن تحقيق نهضة اقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما أن الموارد الجبائية التي تصل إلى 90.9% مقابل 10% من الموارد غير الجبائية لا يمكن أن تحقق نقلة نوعية، بل يمكن أن تكرس أكثر نسبة التضخم.

السادة الحضور المحترمون، توجهات الميزانية لسنة 2026 حتى تكون قابلة للتحقق على أرض الواقع، تتطلب إجراءات وخيارات تتخذها الدولة من أجل تنشيط الاقتصاد ودفع الإنتاج والرفع في الإنتاجية وتتطلب أيضا تطوير بعث المشاريع والمؤسسات الخاصة والعامة على حد السواء، وحماية المؤسسات العمومية مما يمكن أن يطالها من مخاطر انعدام السيولة حتى نضمن عدم التفويت فيها وعن الشركة التونسية للسكر بولاية باجة أتحدث. توجهات الدولة في ميزانية 2026 تستوجب تثمين القطاعات ذات المردودية العالية وتطوير التصرف في الموارد والمال العام.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

لا بد من سياسة عمومية ناجحة ولا بد أيضا من حوكمة وأنظمة تشريعية ثورية فعلا، وهيكلة وإصلاح جذري ولا مناص أيضا من سياسة قطاعية واضحة ومدروسة، فالتعويل على الذات ليس بالاتجاه إلى تشجيع واستسهال القروض الداخلية وإنما بالتوجه إلى تشجيع الاستثمار. ثم إن الاقتراض من البنك المركزي لمدة 15 سنة من شأنه أن يصدر الأزمة للحكومات المتعاقبة ويكون مجرد مسكنات ظرفية وليس حلولا جذرية. ألا يخشى من خلال هذا ضرب الاستثمارات بالاقتراض السنوي من البنك المركزي؟ ألا يخشى من ارتفاع نسبة التضخم مرة أخرى عبر الالتجاء دائما إلى البنك المركزي؟

السادة أعضاء الحكومة، أين الإصلاحات الكبرى في ميزانية 2026؟ الدولة في حاجة لإصلاحات عميقة وشاملة في قطاع النقل والنقل الحديدي خصوصا بين المدن وأيضا في قطاع التجارة، وفي قطاع الصحة خاصة وأن جهة باجة تحتاج على الأقل إلى هيكلة قسم الاستعجالي. أيضا الدولة في حاجة إلى إصلاحات كبرى في قطاع الفلاحة حيث استنزف الفلاح، ما ولد عزوفا عن الفلاحة ونتيجة الإجراءات القسرية والمجحفة في منظومة الحبوب والحليب وتربية الماشية والتمور وزيت الزيتون وغيرها.

الدولة في حاجة إلى إصلاحات كبرى في مجال البيئة، من المفروض أن تكون أولوية الأولويات لارتباطها بالأمن الصحي والغذائي والأمن القومي حتى نضمن السلم الاجتماعي وذلك بإيجاد حلول لجميع الملوثات في قابس وشواطئ الضاحية الجنوبية وحوض مجردة والأودية الساكبة فيه. هل أدرجت برامج لإرساء وحدات تثمين النفايات؟ هل أدرجت برامج في هذه الميزانية لتهيئة مناطق التوسع القريبة من الأراضي الفلاحية والتي أصبحت مهددة بخطورة إقبال المواطنين وكل الشعب التونسي في الواقع عليها؟ هل أن الانتدابات المحتشمة والإمكانيات المتاحة لوزارة البيئة وفية فعلا لانتظارات المواطنين في مجال البيئة وبيئة سليمة؟

الإصلاحات العميقة والشاملة في البنية التحتية في الدواخل والتي من شأنها فك العزلة عن المناطق الداخلية لا بد أن تكون من الأولويات أيضا حتى لا تتعلل الحكومة بعدم جدوى هذه المناطق، فدائما نواجه بهذه الكلمة "عدم الجدوى" وعدم تأهلها للاستثمار وحتى نضمن التمييز العادل -وأقولها جيدا- التمييز العادل بين الجهات.

جهة باجة بما فيها من مقومات سياحية وفلاحية وإيكولوجية هي غنية، ولكنها مفقرة، ألا يعد هذا ضربا من السياسة الممنهجة لإقصائها وحرمانها من التنمية والاستثمار وذلك أمام منهج الإقصاء والصد للشباب الذي لديه رغبة جدية في بعث مشاريع بيئية وسياحية وترفيهية وفلاحية أيضا؟

أين تهيئة المناطق الصناعية في جهة باجة من ميزانية 2026؟ مقاطع الحجارة المجمدة بالشمال الغربي وتحديدا باجة، إلى متى يتواصل تجميدها؟ هذا الذي يكبل الاستثمار ويعطل حتى مشاريع الدولة بالجهة.

في قطاع التربية، وجد توجه نحو إعفاء الجمعيات التنموية للمدارس الابتدائية على الأداء على الضريبة، لكن ما تم هو إعفاؤها من المتخلدات بالذمة فقط، فأين الالتزام بمخرجات ذلك؟

إذا أريد لميزانية 2026 فعلا أن تترجم انتظارات الشعب التونسي وأن ترتقي إلى تطلعاته فعليها أن تعمل على تسوية الملفات الحارقة والعالقة وإلا فإنها ستكون متعالية على الواقع ومتصادمة مع التوجهات التي خدمتها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة بثينة.

سنرفع الجلسة.

زميلي وصديقي العزيز السيد رشدي الرويسي سأعطيك الكلمة بعد الاستراحة.

السادة رشدي الرويسي والطيب طالبي وأيمن البوغديري وأبو بكر يحيى وعبد الستار الحمروني.

نرفع الجلسة ونعود على الساعة السادسة والنصف.

(كانت الساعة السادسة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة السادسة وخمسا وثلاثين دقيقة مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة للنائب المحترم رشدي الرويسي، خمس دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

لو طالبت ببعض العدالة لطلبت بإضافة دقيقة لكل نائب عن كل معتمدية وهكذا سيكون نصيبي من الإضافة: خمس دقائق، لا علينا.

مرحبا بالضيوف الكرام،

لن أتحدث عن نقد الميزانية في مجملها لأني سأعود إلى ما قلته السنة الفارطة حرفيا، لكنني سأبدأ بمدخلٍ مغاير، ضرورة أن تكون المرافق العمومية كلها في خدمة المواطنين والمواطنات ولمن يعمل على التنكيل بهم أو بهن بأي شكل كان لا يمكن أن يبقى دون جزاء، هذا في لقاء سيادة الرئيس بتاريخ 27 أكتوبر مع رئيسة الحكومة. كما أضاف أن السير غير الطبيعي لعديد المرافق العمومية مؤكدا من جديد أن من أخل بمسؤولياته ويعتبر المسؤولية مآدب وامتيازات عليه تبعات إخلالاته، هذا أيضا من لقاء السيد رئيس الجمهورية برئيسة الحكومة.

أبدأ بالنقاط، النقطة الأولى التي أريد أن أتناولها هي تطبيق القانون ولا شيء غير تطبيق القانون. يوجد في مجلّة الشغل فصل عدد 119 ينص على: يتقاضى العامل أثناء مدة إجازته منحة تحتسب على أساس مدة الإجازة المستحقة من ناحية والأجر والمنح التي يتقاضاها عادة عند المباشرة الفعلية من ناحية أخرى، أي أن العامل في القطاع الخاص من حقه منحة سنوية في إجازته مساوية للأجر. متى يتم تفعيل هذا القانون من مجلة الشغل؟

النقطة الثانية: متى يتم إنهاء التحايل على القانون؟ مرر السنة الفارطة قانون ثوري من سيادة رئيس الجمهورية هو إنهاء المناولة والعقود الهشة، لكن في إنهاء المناولة والعقود الهشة هناك من يتحايل على القانون بإمضاء عقود ظرفية متتالية، ولا أتحدث هنا عن الخواص فقط، بل عن بعض مؤسسات الدولة بما فيها ديوان الأراضي الدولية كنموذج.

ما معنى عقد موسمي يمضى عشر مرات متتالية في السنة؟ لا يتحول هنا إلى عقد موسمي بل يتحول إلى تحايل على قانون وضع وهناك من يرغب في الالتفاف عليه. متى يتم إيقاف هذا التلاعب؟

أتحدث أيضا عن التنكيل بالمواطنين في نواح أخرى، لدينا هيئة كان اسمها "هيئة مقاومة الفساد" وأتحدث هنا عن موظفيها وليس عن مسيريها. عندما يقع حل هذه الهيئة، فمن حق الموظفين الذين كانوا فيها لأنهم لا يتحملون تبعات من اتخذ القرار في الأعلى، متى تتم تسوية وضعية هؤلاء وإدماجهم في الوظيفة العمومية؟

هناك حالات مأساوية وصل إليها من كان يتقاضى أجرا قارا، متى يتم حل هذه المشكلة من رئاسة الحكومة؟

بالنسبة إلى عمال الحظائر 55/45، لقد صادقنا في الميزانية الفارطة على تسوية وضعيتهم، متى يتم تفعيل القانون؟ سيادة الرئيس يؤكد في كل مرة على إنهاء العمل الهش والعقود الهشة، لدينا مجموعة كاملة لا تزال تنتظر تفعيل القانون، سنة كاملة بعد نشره في الرائد الرسمي. متى سيتم إنصاف هؤلاء؟

أعود الآن إلى الصناعة والمناجم، في مراسلة من مراسلاتي لوزارة الصناعة والمناجم حول فج الهدوم كان سؤالي كالآتي: كل سنة يأتي وزير ليزور هذا المنجم الذي أغلق نتيجة أسباب متعددة، ويعد بإعادة فتحه وتبقى الصور فقط. سألت الوزارة: متى ستعيدون فتحه؟ طاقته التشغيلية أكثر من 300 عامل وينتج الرصاص والزنك، أجابت الوزارة وقالت: ننتظر إجابة حول التأثيرات البيئية محيّنة من وزارة البيئة، راسلت وزارة البيئة، السيدة الوزيرة، لن تصلك الإجابة من وزارة البيئة لأن إجابتها كالآتي: لم يصلنا طلب من أي جهة كانت. كيف ننتظر جوابا ونحن لم نرسل طلبا للوزارة في شأنه؟ أتساءل هنا عن مدى التنسيق الحكومي بين مختلف الوزارات، ليست كل وزارة تعطي إجابة والنتيجة صفر.

عندما نتحدث عن الميزانية نتحدث عن تعبئة الموارد والمتاح منها، إذا لم نتحكم في مواردنا الموجودة، فكيف سنبني ميزانية لائقة قادرة على الاستجابة لتطلعات الشعب؟

أواصل مع وزارة البيئة، عندما تتحدث رئاسة الحكومة عن المعالجة الثلاثية وبيئة متوازنة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، الكلمة الآن للنائب المحترم الطيب الطالبي، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

مثل باقي الزملاء نسجل غياب رئاسة الحكومة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على مدى جدية رئاسة الحكومة والحكومة عامة في تجسيد تطلعات هذا الشعب.

تابعنا مثل بقية الزملاء بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني الجهات والأقاليم، بيان الحكومة حول ميزانية الدولة، ما يمكن ملاحظته أنها ميزانية عادية لدولة غير عادية وكأنها تتحدث عن دولة أخرى ليست تونس، فالشعب التونسي والبلاد التونسية لهما تحديات وتعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية حادة.

هذه الميزانية غابت فيها شعارات الثورة: "شغل، حرية، كرامة وطنية" وغاب أيضا شعار رئيس الدولة "التحرر الوطني والسيادة الوطنية والدولة الاجتماعية".

قامت الثورة على مطلب التشغيل منذ 2011 وإلى اليوم ظل التشغيل حكرا على الموالين والمحظوظين، لكن المفقرين ومن طالت بطالتهم لهم الله.

إن الميزانيات المتعاقبة منذ 2011 وقبلها كذلك وإلى اليوم هي استنساخ لسابقاتها وانتظارات الشعب التونسي الذي قام بثورة للقطع مع المنوال التنموي السابق ومع التشغيل الهش والمحسوبية والفساد الإداري والمالي لم يتحقق بعد، لكن مقاومة هذه الظواهر لا تتم بقوانين بالية منذ عهد البايات ونصوص اللصوص التي لا تفرز إلا الفساد والمحسوبية، إن كامل الظروف الحالية ممهدة للقطع مع الموروث السابق: نظام رئاسي وحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة الذي يستمد شرعيته من الشعب صاحب السيادة الوحيد، لكن السؤال المطروح: من يعطل الثورة التشريعية التي انتظرناها سنوات وسنوات؟ سمعنا لسنوات طوبلة عن مراجعة مجلة الصرف، الاستثمار، المياه، الغابات والقائمة تطول، من يعطل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي كانت تضخ قبل الثورة آلاف المليارات لخزينة الدولة وأصبحت بعد الثورة مؤسسات مفلسة بهدف خصخصتها؟ إلى متى تضخ الدولة آلاف المليارات للمحافظة عليها دون معالجة أسباب إفلاسها وإعادة هيكلتها؟

إن الدولة الاجتماعية التي نجدها في قانون الميزانية هل تلبي تطلعات الفئة الفقيرة والمهمشة؟ يقتصر دور الدولة على تأمين 395 ألف عائلة بجرايات قارة، وتسعى الدولة إلى الترفيع في هذا الرقم إلى 500 ألف عائلة، إنها معالجة خاطئة للدولة الاجتماعية. دور الدولة هو محاربة الفقر وتقليص عدد الأسر المعوزة وإعادة الاعتبار للطبقة المتوسطة.

لتحقيق تطلعات الشعب التونسي وشعاراته المرفوعة منذ الثورة لا بد من توفر مناخ الاستثمار الأجنبي والوطني وهذا يتطلب استقرارا اجتماعيا وسياسيا وقضاء عادلا والابتعاد عن سياسة التخوين والترهيب وشيطنة رأس المال الوطني.

إن الإصلاحات الكبرى لا يمكن القيام بها في ظل إدارة غير مهيكلة وغير مرقمنة ومسؤولين تعوزهم الكفاءة والخبرة والجرأة، إضافة إلى القوانين المعيقة التي تعاني منها الإدارة التونسية، نقص كبير في

الإطارات في التعليم والصحة والنقل والتجهيز والخارجية والعديد من القطاعات الأخرى.

إن خلق الثروة وتحقيق نسبة نمو عالية يتطلب الشجاعة والجرأة من طرف المسؤولين أصحاب القرار، وهو اليوم غائب بحجة المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعيين، إن المرحلة الحالية تتطلب مسؤولين وطنيين واعين بخطورة المرحلة ولهم من الكفاءة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقتين للسيد طيب، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

مؤمنون بشعارات الثورة وعلى رأسها معضلة التشغيل.

إن الوظيفة العمومية لا تستطيع استيعاب مئات الآلاف من العاطلين عن العمل، لا بد من تحريرِ العمل وإلغاء الرخص وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها لدعم الباعثين الشبان وإسنادهم لإنجاح مشاريعهم.

إن الأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ، الشعب يترقب تغييرات جذرية في سياسة الدولة، نتمنى ألا يكون تغييرا من أجل التغيير، ننتظر تغييرا في السياسات وفي المنهج، حكومة لها برنامج وأهداف مضبوطة وحيّز زمنيّ مضبوط لتحقيق مطالب هذا الشعب الذي صبر كثيرا.

السادة أعضاء الحكومة وأنا أتصفح ميزانية الدولة لعلي أجد نصيبا لولاية القيروان من هذه التنمية، إذا استثنينا المستشفى الجامعي الملك سلمان، الذي هو خارج الميزانية، لم أجد سوى معهد رياضي في القيروان، هذا محمود، لكن أين بقية المشاريع الأخرى التي وعدت بها القيروان؟

سيدي وزير التجهيز والإسكان، القيروان ثاني أكبر ولاية في تونس، تستحق أكبر نصيب في الطرقات خاصة المسالك الفلاحية وهي ولاية فلاحية بامتياز. إن المساواة في توزيع الطرقات لا تؤدي بالضرورة إلى العدالة، العدالة أن تأخذ المساحات الكبرى نصيبا أكبر.

ثم المعضلة الثانية، نترقب تبسيط الإجراءات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن البوغديري خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي النواب،

مرحبا بكم جميعا،

اليوم لا نتحدث عن أرقامٍ جامدة في قانون المالية، بل عن واقعِ المواطنِ التونسي، عن الخبز والكرامة والعدل في التنمية، نتحدث عن الفقر والتفقير والمفقرين. نحن أمام لحظة فاصلة بين الوعود والإنجاز، بين الكلامِ والعمل.

لقد صادق البرلمان على قانون المالية لسنة 2025، قانون تضمن إجراءات كان المفترض أن تغير حياة آلاف التونسيين منها تسوية وضعية الآبار غير المرخصة، تأمين حقوقِ العاملاتِ الفلاحيات، مساندة مربي الأبقار وإحداث صندوقٍ يضمن كرامة العامل الذي يفقد شغله والعديد من الإجراءات الأخرى، لكن السؤال اليوم كم من هذه الإجراءات دخل فعليا حيز التنفيذ؟ كما هو الحال لأصحابِ الشهادات من المعطلين عن العمل، هل لهم الحق في سطرٍ من ميزانية الدولة لسنة 2026؟

السادة أعضاء الحكومة، حين نتحدث عن الاقتصاد الاجتماعي والعدالة التنموية، لا يمكن أن نقبل بأن تبقى منصة المبادر الذاتي مجرد شعار مؤجل في حين ينتظر آلاف الشباب والمبدعين نافذة للأمل وبداية لمشاريعهم.

أما الفلاحون فهم اليوم في مواجهة مفتوحة مع خسارة صابة التفاح في القصرين وصابة القوارص في نابل تتكدس تحت غطاء محاربة الاحتكار، بينما الفلاح يختنق من الديون وتضيع مجهوداته سدى. نحن بحاجة إلى سياسة فلاحية وطنية تنصف العامل وتضمن تسويق المنتوج، لا إلى قرارات ظرفية تطفئ الحريق ثم تشعل آخر.

أما على الوضع الاقتصادي العام، فكل المؤشرات الدولية تشير إلى أن سنة 2026 ستكون فرصة لتونس، تراجع في أسعار النفط إلى ما دون 55 دولارا وانخفاض في سعر القمح إلى أقل من 250 دولارا للطن والتحسن مرتقب في نمو منطقة الأورو شريكنا الأساسي، لكن كل هذا لا ينفعنا إن لم نحسن إدارة مواردنا الداخلية، لا يمكن أن نكتفي بتسديد الديون بينما تتراجع الخدمات وتتأخر المشاريع.

شعار الاعتماد على الذات لا يجب أن يبقى عنوانا في بيانات الحكومة، بل رؤية تترجم على أرض الواقع.

نطالب بتوجيه الاقتراض حصريا نحو الاستثمار المنتج، أما الدولة الاجتماعية فعليها أن تحسن خدماتها في الصحة والتعليم والنقل وتقيم عدالة جبائية حقيقية تحمي المواطن ولا ترهقه.

السادة أعضاء الحكومة، اسمحوا لي الآن أن أتكلم باسم جهة منسية، جهة لا تذكرها التقارير ولا تدرجها الميزانيات، اسمها معتمدية رواد، رواد تابعة لولاية أريانة تمتد على مساحة 5622 هكتار وتضم سبع عمادات ويقطنها أكثر من 140 ألف ساك ورغم هذا الحجم السكاني والاقتصادي لم نجد في قوانين المالية السابقة 2024 و2025 ولا الحالية 2026 أي أثر لها، لا مشروع، لا برنامج، ولا حتى كلمة عذرا أهالي رواد على السهو.

السادة أعضاء الحكومة، رواد تطلب الحق في التنمية، في البنية التحتية وفي الكرامة. نطالب بعقد مجلس وزاري خاص بمعتمدية رواد وستكتشفون حينها حجم الظلم المسلط على منطقة ساهمت في بناء العاصمة لكنها تعامل كما لو كانت خارجها. رواد لا تطلب المستحيل، تطلب الماء والكهرباء والمستشفى والطريق والتطهير وفضاء للشباب. رواد لا تطلب الاعتذار بقدر ما تطلب فقط أن تراها الدولة وتنصفها. اليوم، ننتظر منكم قرارا لا وعدا، وفعلا لا تصريحا. أنتظر منكم جميعا أن تقولوا لأهالينا في رواد بالفعل لا بالكلام، رواد من تونس ولها الحق في تونس.

سيدي وزير النقل، هل من رؤية واضحة للنقل في رواد؟ المواطن يقضي ساعات طويلة في الطريق بين اكتظاظ واكتئاب بلا خطوط كافية ولا محطات مؤهلة.

سيدي وزير البيئة، أكثر من 60% من سكان رواد ما زالوا خارج شبكة التطهير، الروائح الكريهة، المياه الراكدة، التلوث، مشاهد يومية تهدد الصحة والبيئة. نريد برنامجا جهويا عاجلا لربط كل الأحياء بالشبكة الوطنية للتطهير لأن الكرامة تبدأ من بيئة نظيفة.

سيدي وزير الصحة، أهالينا في رواد ينتظرون منذ سنوات وعدا واحدا، مستشفى محلي أو استعجالي حتى لا يبقى الحق في الصحة ترفا مؤجلا.

سيدي وزير التجهيز، رواد نموذج للمشاريع التي بقيت على الورق، أحياء تغمرها المياه صيفا وشتاء، وأخرى تنتظر 12 سنة تدخل وكالة التهذيب العمراني دون نتيجة، وطريق سيدي عمر قمرت الطريق رقم 534 استراتيجي يربط العاصمة بالبحر، لكنه ما زال بلا توسعة، بلا إنارة، بلا أمان، حوادث تكاد تكون يومية.

سيدي وزير تكنولوجيا الاتصال، رواد هي عاصمة التكنوبول والرقمنة، لكنها ما زالت بلا مكتب بريد جديد ولا توسعة للمكتب القديم منذ الثمانينات، هل يعقل أن تكون مدينة التكنولوجيا عاجزة عن تقديم خدمات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أيمن.

أطلب من السيدات والسادة النواب الاستعداد للتدخل وهم على التوالي السيدات والسادة: أبو بكر يحيى وعبد السلام الحمروني وسامي حاج عمر وطاهر منصور ومختار سعيد وظافر الصغيري وثامر مزهود ومريم الشريف وياسر القراري ومختار العيفاوي وأيمن المرعوي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أبو بكر بن يحيى، تفضل.

السيد أبو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأعضاء مجلس الوزراء،

غياب رئيسة الحكومة غير مبرر.

أعتقد أننا اليوم أمام لحظة فارقة وحساسة في تاريخ تونس، تتطلب إعادة النظر في عديد المفاهيم والمقاربات السياسية وأيضا في أولويات البرامج التي نبني من خلالها القواعد الأساسية لمفهوم وحدة الدولة الذي يجب أن ينسجم مع تطلعاتنا لبناء تونس أخرى ممكنة. نحن اليوم للأسف أمام حكومة اختارت ألا تتعامل مع أعضاء مجلس النواب خارج البرلمان، وهذا لا يعبر عن الوحدة الوطنية.

الحكومة لا تتعامل كذلك مع مكونات المجتمع المدني والسياسي والمنظمات الوطنية وإطارات وخبراء وكفاءات وطنية مشهود لها يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في تطور البلاد والمحافظة عليها، هذا أيضا لا يعد من الوحدة الوطنية.

نحن أمام حكومة صامتة لا تخاطب الشعب صاحب السيادة عبر ناطق رسمي أو من خلال الإعلام السمعي البصري الوطني، وقد لاحظنا ذلك في تحركات ولاية قابس السلمية، اليوم نلاحظه كذلك في تحركات فلاحي قبلي في علاقة بصابة التمور من حيث التجميع والتسويق والتعديل والسعر بما يحافظ على توازنات الفلاح، وضمان حق المصدر، وضمان حق البيع والتسويق الداخلي وتخفيف الرقابة على الطرقات ورغم حساسية الموضوع وأهميته لم نلاحظ أي تدخل مباشر من الحكومة لتهدئة الأوضاع والالتزام بتعهداتها لحل المشكلة حينيا ويبقى العمل التشاركي والجماعي في تفاعل جدي بين المؤسسات هو القادر على بناء دولة والحفاظ على وحدتها.

نحن اليوم أمام دين عمومي يتجاوز 150 مليار دينار، يمثل أكثر من 83% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي وأمام نسبة فقر تجاوزت 20% وأمام نسبة أمية تقدر بـ 17% ومع ذلك نجد في مشروع قانون مالية لسنة 2026 غياب الدعم الحقيقي للاستثمار من أجل خلق الثروة واستيعاب اليد العاملة بكل مكوناتها.

مشروع قانون المالية ارتكز على الدور الاجتماعي للدولة أيضا في توطئته وهذا دور مهم ومطلوب لبناء دولة قادرة على التقدم والصمود في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية، وإعادة توزيع مراكز التكتل والنفوذ الاقتصادي في العالم، لكن ما المقصود بالدور الاجتماعي للدولة؟ هل هو تحسين الأجور وبعض الانتدابات أو الترفيع في الجرايات ومنح الإحاطة الاجتماعية وما شابه ذلك؟ وهو الذي يعتبر من واجبات الدولة ومن صميم عملها العادي لإحداث التوازن المطلوب لدى الأسر والعائلات في المداخيل والمصاريف من أجل توفير متطلبات الحياة بكرامة ومع ذلك يبقى السؤال المطروح والمهم: ما هو برنامج الحكومة للتصدي لظاهرة الفقر والحد من نسبته؟

أم أن الدور الاجتماعي للدولة أعمق في مفهومه وتصوراته، أعتقد أن الدور الاجتماعي للدولة يتطلب إحداث التوازن بين الجهات وبين الفئات والعدالة بين أفراد الشعب التونسي في الحقوق والواجبات، فكل منا يستحق الحياة بكرامة في وطن آمن ولتحقيق ذلك لا بد من إصلاحات كبرى تمس مؤسسات عمومية للدولة:

أولا، إصلاح التعليم من خلال تفعيل المجلس الأعلى للتربية من أجل بناء مدرسة عمومية قادرة على استيعاب أبنائنا حيثما كانوا والوصول إلى الفقير والمحتاج في كل ربوع البلاد الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الخاصة أو الانخراط في منصات التعليم الخاص، تطبيقا لمبدأ حق التعليم من أجل تعليم عمومي ناجز قادر على تكوين العقول والكفاءات في كل الاقتصاديات بروح وطنية عالية.

ثانيا، إعادة بناء المنظومة الصحية وإعطاء الأولوية للصحة العمومية باعتبارها الأساس وهي حق إنساني ودستوري لكل أبناء الشعب بما يضمن تقريب الخدمات الضرورية والمطلوبة إلى كل مواطن ونذكر أن الفقراء والمساكين والمحتاجين والضعفاء ومحدودي الدخل ومن سقط للطبقة الوسطى يموتون جراء طول المواعيد.

ثالثا، إصلاح منظومة النقل التي تعتبر ركيزة أساسية للتنمية ولتوفير ضروريات الحياة لكل المواطنين وهي واجهة تعبر عن مدى تقدم البلدان وتحضرها، فدون استراتيجية واضحة المعالم يمكن متابعتها ومراقبتها لتشخيص حقيقي لقطاع النقل وتطويره خدمة للصالح العام وفي شكل استثمارات كبرى تساهم مساهمة فعالة في بناء اقتصاد قوي، لا يمكن الحديث عن الدور الاجتماعي للدولة ويبقى دائما الدور الاجتماعي للدولة ليس حديثا يذكر، بل هو أفعال تنجز في الواقع ويبقى الدور الاجتماعي للدولة هي العدالة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون في مناخ يحترم الحقوق والحريات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نعطي الكلمة للسيد محمود العامري، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب الشعب،

أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نناقش اليوم مشروع الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026 وهي ليست مجرد مناسبة للحديث عن الأرقام، بل محطة لتقييم الخيارات والتوجهات الكبرى للدولة ولتحديد أولوياتنا الوطنية في مرحلة دقيقة تحتاج إلى وضوح في الرؤية وجرأة في القرار وعدالة في توزيع الموارد والتنمية بين الجهات والفئات.

السادة أعضاء الحكومة،

إن المسؤولية التي نحملها على عاتقنا اليوم تتجاوز حدود هذا الجيل لتشمل أجيال تونس القادمة ومن هذا المنطلق وجب أن نفكر جميعا بعقلية الدولة المستدامة، فبناء الدولة لا يقوم على مشروع لسنة واحدة، بل على استثمارات بعيدة المدى ترفع مكانة الوطن وتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة التي ينتظرها المواطن.

السادة الوزراء المحترمون،

إن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للتشغيل والاستقرار الاجتماعي، لذلك وجب العمل على ترسيخ مناخ الثقة وتحفيز روح المبادرة وتشجيع المستثمرين لخلق فرص عمل حقيقية للشباب وخاصة تشغيل أصحاب الشهائد العليا وتمكينهم من فرصتهم والمشاركة الفعالة في بناء هذا الوطن.

ورغم الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإن الواقع ما زال يطرح عديد التحديات، حيث ما زال المواطن التونسي اليوم يواجه صعوبات متزايدة في مجابهة أعباء المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتنامي المضاربة والاحتكار ومن هذا المنطلق، ندعو الحكومة إلى وضع مقاربة شاملة تراعي البعد الاجتماعي والإنساني، تقوم على تعزيز منظومة التغطية الصحية والاجتماعية والعناية بالفئات الهشة، كذلك المتقاعدين الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الوطن.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

رغم جسامة التحديات تمضي بلادنا بثبات في مسار الإصلاح ومكافحة الفساد، مؤمنة بخيار السيادة الوطنية والقرار الحر، غير أن هذا الثبات جعلها عرضة لمحاولات الاستهداف من أطراف لا يروق لها استقلال قرارها ومع ذلك تبقى تونس شامخة وصامدة بفضل وعي شعبها وإخلاص أبنائها واعتزازها بمؤسستها الأمنية والعسكرية، وهي تواصل مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وآفة المخدرات التي تهدد شبابها ومستقبلها.

ولأن الإصلاح الحقيقي لا يكتمل إلا بإصلاح تشريعي، فإننا نؤكد على ضرورة مراجعة بعض النصوص القانونية التي لم تعد منسجمة مع متطلبات المرحلة ومنها مجلة الاستثمار، الصرف، المياه، التهيئة والتعمير وقانون الجماعات المحلية.

كما نجدد الدعوة إلى التسريع بتنقيح القانون عدد 50 لسنة 2013 المتعلق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن ولاية سوسة ما زالت تعاني من تهميش غير مبرر في عدة قطاعات وهي تدفع اليوم ضريبة ما يسمى بالتمييز الإيجابي الذي تحول بعد الثورة إلى سياسة تهميش وإقصاء وتعيش الجهة أزمة غير مسبوقة في النقل تحولت إلى احتجاجات من قبل المواطنين المطالبين بحقهم في النقل وندعو السيد وزير النقل إلى التسريع في توفير الحافلات لفائدة شركة النقل بالساحل التي تعيش حالة من الشلل وإلى التسريع في إسناد رخص إضافية للتاكسي الجماعي ومزيد تنظيم هذا القطاع.

كما نعرب اليوم عن استيائنا الكبير من تعطل إنجاز عدد من المشاريع الحيوية، من بينها:

مشروع مترو سوسة،

مشروع المنطقة الصناعية بمعتمدية القلعة الصغرى والذي ظل معطلا لأكثر من 17 سنة،

مشروع ربط معتمدية سيدي الهاني بشبكة التطهير، ونجدد مرة أخرى طلبنا بفتح بحث إداري لمعرفة أسباب تعطيله،

مشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من فيضانات مياه الأمطار،

مشروع قسم الاستعجالي الذي تم التعاهد به منذ قرابة عشر سنوات،

مشروع دار الخدمات الإدارية، ونذكر السادة الوزراء، بأن هذه المنطقة تغيب فيها الخدمات الإدارية والمرافق الأساسية، وما زالت سيدي الهاني تعاني عقودا تحت وطأة التهميش.

مشروع تهيئة وادي لاية بالقلعة الصغرى ومقاومة التلوث البيئي بالمنطقة.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إن سوسة ليست فقط الشريط الساحلي الذي نعرفه جميعا، بل هي أيضا عمق الأحياء الشعبية الكبرى التي تعاني غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونذكر منها في القلعة الصغرى حي الطويل والرمانية والشراقية وأولاد بن عون والغشام والصباغين وغيرها من المناطق التي تفتقر للبنية التحتية.

ختاما، نؤكد أن تحقيق التنمية العادلة يمر عبر رؤية وطنية شاملة تنصف الجهات وتعيد الثقة للمواطن في الدولة ومؤسساتها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي الحاج عمر، له خمس دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

سأركز اليوم عند مناقشة الميزانية بالتحديد مع السيدة وزيرة المالية:

صحيح أن الهدف من ميزانية هذه السنة هي النهوض بالقطاع الاجتماعي لدينا، صراحة لقد قامت الدولة بدورها الاجتماعي، نحن لا ننكر هذا، فعندما نقول أن الدولة التونسية لم تفعل شيئا، فهذا غير صحيح، تم بناء مساكن اجتماعية، لم نكن نحلم بارتفاع سقف المشاركة في "CNAM" هذا صحيح، لكن هذا غير كافي، فعندما نجد

المتقاعدين ما زالوا يتحصلون على 350 أو 360 دينار كأجر تقاعد وهذا لا يصل حتى "SMIG"، هل نعتبر أننا هكذا قد حققنا العدالة الاجتماعية مع هؤلاء الناس الذين عملوا سابقا والذين أوصلونا إلى هذه الدرجة واهتموا بنا إلى أن صرنا كبارا؟

قرار منحة الطفل الذي لم يتجاوز سنه 18 سنة والذي يتحصل والده على 30 دينار كمنحة، قدمنا شروطا أن تكون هناك حالات خاصة، لماذا لا يتمتع بها كل المواطنين؟ لأنه حقيقة حان الوقت إما أن يتم التخلي عن منحة 7 دنانير بصفة كلية أو أن يتحصل كل المواطنين على نفس منحة الطفل أي مبلغ 30 دينار وهذا حق للمواطن وليس منة، مثلما لدينا أطفالنا فإن لديكم أطفال أيضا وكل المواطنين يعيشون نفس الوضعية، هذه العدالة الاجتماعية التي نتحدث عنها جميعا.

أيضا تمنيت لو كان السيد وزير الشؤون الاجتماعية حاضرا معنا اليوم، هناك أطفال وشباب وشابات يحملون إعاقة جسدية لا تمكنهم من العمل، أي لا يمكنهم تعاطي أي مهنة ولا يتم تمتيعهم بالمنحة الاجتماعية التي تقدر بـ 260 دينار أو 220 دينار لا لشيء إلا لأن هذا الشخص يتقاضى أبوه أجرا ويعمل، هل أن هذا الشخص حامل الإعاقة عندما يتقاضى والده 600 دينار، هل سيتمتع هو بها؟ هناك كرامة وهناك شخصية، هذا أهم شيء، فإذا كان هذا الشخص قد ابتلاه الله بهذا، فلا يجب أن نقسو عليه نحن، علينا أن نعطيه مبلغا يحفظ كرامته على الأقل حتى لا يمد يده لا لأبيه ولا لأمه، لا يجب أن يشعر هذا الشخص الحامل للإعاقة بالعجز، هذا في إطار وزارة الشؤون الاجتماعية.

بخصوص السكن، صحيح أن الدولة قامت ببناء المساكن الاجتماعية والمتمثلة في وزارة التجهيز مشكوة لكن نسبة الفائدة المديرية، السيدة وزيرة المالية، يجب الحديث فيها، يجب التخفيض بعض الشيء في نسبة الفائدة المديرية خاصة عند اقتناء المنازل أو بناء المسكن الأول، يجب أن تكون على الأقل 2 أو 3 % فنسبة الفائدة المديرية مشطة جدا ولا تشجع المواطن لا على البناء ولا لاقتناء المنزل.

هناك أمر آخر، حتى يمكننا تحقيق كل هذا على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية، على مستوى وزارة المالية -سأبقى دائما مع السيدة وزيرة المالية- بخصوص قطاع الديوانة إلى متى سيبقى حق الديوانة على السيارات أو على الشاحنات التي تأتي من الخارج وأتحدث هنا عن السيارات والشاحنات الجديدة والتي تكون مشطة إلى هذه الدرجة؟ فتونس ليست دولة مصنعة وكنا سابقا ننظر إلى هذا في عهد بورقيبة بأن السيارة رفاهة وأصبحت ضرورية في غياب النقل العمومي وخاصة "STS" والسيد وزير النقل على علم بهذا خاصة معتمدية بنبلة بالذات من منزل نور إلى بنبلة، كل هذه المناطق أبناؤنا لا يذهبون للدراسة والسيد الوزير لا يعلم بذلك، ليضع نفسه مكان هؤلاء، لو أن ابنه لا يستطيع أن يذهب لإجراء الامتحان، لأن أبناءنا محرومون من الحصول على مبيت جامعي لأنه تنقصنا 2 كلم، لنبعد عن حي الرياض من منزل نور إلى حي الرياض أو من بنبلة، أيضا لا يكفي أننا لا نجري امتحاناتنا بالإضافة إلى ذلك لا يوجد لدينا أي نقل خاص ليوصلنا إلى مقاعد الدراسة، أي أننا متضررون من الجهتين وإلى يومنا هذا لم نر أي شيء ونتمنى أن نتوصل لحل بخصوص هذا النقل، فنحن لا يمكن أن نذهب للعمل ولا لمقاعد الدراسة.

بالنسبة إلى القطاع الفلاحي: الفلاح قام بما يجب القيام به، لم يترك أي شيء لم يقم به، لكننا كدولة بصدد إلحاق الضرر بالفلاح، إلى حد الآن ما زالت الدولة تأخذ من الفلاح "TVA"و" droit de douane et droit de consommation" فهذا عيب كبير علينا،

فالفلاح يشتري بأسعار مرتفعة وبعد ذلك يطلب منه أن يبيع بأسعار منخفضة، وعندما يأخذ الفلاح سلعه لبيعها يتم حجزها في الطريق، أنتم كل الوزراء بإمكانكم تعاطي نشاط فلاحي، هل لكم الحق في الحصول على "cachet"؟ أنت السيد الوزير بإمكانك أن تكون فلاحا وتأخذ سلعك لبيعها، لو يتم إيقافك، هل لديك "cachet"؟ هل لديك "باتيندا"؟ ليس لديك، لأن النشاط الفلاحي مسموح به لكافة الشرائح التونسية مهما كانت وظيفة الشخص، لذلك نظرة للفلاح وهناك قانون تقدمت به وزيرة المالية السابقة بخصوص الإعفاء الديواني على الأدوية التي نقوم بتوريدها، صحيح تم إسقاط هذا القانون، ولكن لو حكمنا عقلنا بعض الشيء، ننقص بعض الشيء في " droit de douane"حتى ينقص السعر قليلا عند اقتناء الأدوية لنصل لتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة وشكرا على الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سامي، الاستاذ طاهر منصور، الكلمة للنائب المحترم الطاهر بن منصور، خمس دقائق.

السيد الطاهربن منصور

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة،

السيدة رئيسة الحكومة في تقديمها لبيان الحكومة أمس أمام المجلسين، قدمت لنا وحدثتنا عن مؤشرات اقتصادية إيجابية، حدثتنا عن ارتفاع نسبة النمو 3,2% بعد أن كانت 1،4% ، حدثتنا عن تحسن صرف الدينار وعن تطور مؤشرات الاستثمار وحدثتنا عن تراجع التضخم إلى دون 5% وعن تراجع معدل البطالة وعن تراجع نسبة الفقر هذا جيد، ولكن العجيب في الأمر أننا قد حققنا كل هذا في ظل مجلة صرف من عهد بورقيبة من 1976 وفي ظل اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي من عهد بن علي في 1995 وجاءت ضمن سياقات عالمية ووطنية يعرفها الجميع، في ظل قانون استثمار من تركات العشرية السابقة في عهد الشاهد وفي ظل مؤسسات عمومية مفلسة وتعيش صعوبات وتتلقى باستمرار الدعم من الدولة حتى تستمر في نشاطها.

أمام هذه المفارقة العجيبة، نسأل السيدة رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة، هل نزلتم للأحياء الشعبية في المدن؟ هل نزلوا لأرياف القصرين والقيروان وسيدي بوزيد وقبلي ولكل الولايات في الداخل؟ وهل بحثوا عن مدى انعكاس تلك المؤشرات المالية الإيجابية على حياة المواطنين؟ هل سألوا المواطن عن مدى توفر الأدوية الحياتية الأساسية وعن أثمانها وقد ارتفعت أثمان حوالي 285 صنف منها وعن فقدان بعضها تماما حتى من الصيدليات الخاصة، طبعا لم نعد نتحدث عن الصيدليات العمومية.

هل سألوا المواطن عن العلاقة اللامنطقية بين تحسن المؤشرات المالية من جهة وتردي الخدمات الصحية العمومية من جهة ثانية؟ ولماذا يضطر المواطن للانتظار لأشهر طويلة للحصول على موعد

فحص أو إجراء عملية؟ اسألوا سكان قبلي الذين تم إرسالهم إلى مستشفى فطومة بورقيبة للمنستير فمنهم من ينتظر عشرة أشهر لإجراء "IRM".

هل انعكست تلك المؤشرات الإيجابية على مؤسسات التعليم العمومي المتهالكة وعلى خدمات النقل؟ فالرحلة من تونس العاصمة إلى الفوار في نقل الرفاهة استغرقت 18 ساعة، 18 ساعة في نقل الرفاهة المربح والتلاميذ الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى معاهدهم بالرغم من دفعهم لمعاليم اشتراكات النقل المدرسية، هل انعكس ذلك على وضعية عمال الحظائر الذين تجاوز سنهم 45 سنة وهم على أبواب التقاعد ولم يتم تسوية وضعياتهم؟

كان بودنا لو كانت لكل هذه المؤشرات تأثير إيجابي على الفلاح التونسي الذي تركته الدولة يواجه قدره منفردا والحال أنها عاجزة على إصلاح قناة ري تبقى بدون إصلاح مدة ستة أشهر وسنة وعاجزة عن حفر بئر عميقة وتبقى تنتظر حوالي سبع سنوات شركة أجنبية لم ولن تأت.

ولمن يريد أن يفهم هذا المشهد ويعيشه ويتعايش معه عليه أن يتواضع ويذهب لجهة قبلي ليطلع على مدى المعاناة وعلى حجم الكارثة التي يعيشها الفلاح اليوم هناك.

كان بودنا لو قامت الحكومة بفك هذه الأحجية وربطت العلاقة بين تراجم معدل البطالة من جهة وهجرة الكفاءات التونسية للخارج الذين يهاجر منهم حوالي 36 ألف كل سنة، حوالي 1500 طبيب وحوالي 6000 مهندس، 40% من المهندسين، كفاءات تونس يهاجرون للخارج، كان بودنا لو حدثنا السيدة رئيسة الحكومة عن أسباب تدهور المقدرة الشرائية للمواطن التونسي وعن غلاء المواد الأساسية وخاصة المواد الغذائية التي خصصت لها الدولة ميزانية دعم بقيمة 4093 مليون دينار منها 400 مليون دينار للزيت الغير موجود في الأسواق، كل ذلك في دولة لديها حوالي 5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وعن غلاء ثمن اللحوم وتقلص عدد القطيع في دولة لديها حوالي 4 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للرعي، يظهر أن هناك فجوة عجيبة وغريبة وهوة سحيقة ما بين الحكومة التي لا تملك أية رؤية استراتيجية تنموية وبين الشعب الذي يعيش في هذا العالم.

إذن اليوم وبنص الدستور وفي فصوله 100 و101 و102 ينص على أن السيد رئيس الجمهورية هو المسؤول عن رسم وتحديد سياسة الحكومة وتوجهاتها وبالتالي هو المسؤول عن نجاح أو فشل تلك السياسات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري، خمس دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

بسم الله الرحمان الرحيم،

لقد تابعنا باهتمام شديد كلمة السيدة رئيسة الحكومة، للأسف وجدنا أنه بيان سنوي للوعود، لأنني عدت واستمعت للسيد الحشاني عندما جاء لمجلس النواب وبعد ذلك استمعت للسيد المدوري واستمعت أيضا للسيدة زعفراني، نفس الكلام بالضبط، كلها عود، ونعيد نفس الأرقام، ونتحدث في نفس المواضيع، مثلا موضوع الرقمنة فأنا مثلا موجود منذ ثلاث سنوات، وجدت نفس الكلام بالحرف، لم أجد أي تغيير أو أي شيء تبدل، فنحن واعون بمشكل الرقمنة، نحن واعون بذلك ونعلم أن الرقمنة أولوية في البلاد، لكن لم يذكر أي رئيس حكومة المجال الذي تقدمنا فيه بالتحديد.

تحسين القدرة الشرائية للمواطن يعتبر أيضا من المواضيع الهامة التي يتحدث فيها السادة رؤساء الحكومة عندما يأتون لمجلس النواب، لكن لم نر هذا، نحن نرى أن القدرة الشرائية للمواطن تتدهور، نحن نرى المواطن المطحون، نرى مظاهر فقر في تونس خلنا أنها لم تعد موجودة، نجد أمهات لا تجد طعام أبنائها وشبابا عاطلا عن العمل وضائعا، نجد مواطنين يذهبون للصيدليات لاشتراء الدواء لكن لا يجدوه متوفرا وهي في الأصل غير قادرة حتى على اشترائه، بعض المواطنين يتم قطع الماء والكهرباء عن منازلهم وهم غير قادرين في الأصل حتى عن تسديد معاليم هذه الفواتير، إذن هذا هو الواقع المعاش في تونس للطبقة الكادحة والفقيرة والفقيرة جدا والتي لم نجد لهم أي حل.

لذلك إن جاءت الحكومة في إحدى السنوات عوض أن تمدنا بالبيان السنوي لهذه الوعود وهذا هو الموجود، نعيد نفس الكلام وحتى لو استمعنا لمداخلات السادة النواب في السنة الفارطة سنجدهم يعيدون نفس الكلام، لذلك المفروض أن تكون هناك إعادة كإعادة سلسلة "شوفلي حل" التي نشاهدها منذ 25 سنة، لو نمرر يوما بيان الحكومة ونقوم بتغطية الاسم فإننا سنعيد نفس الشيء، هناك شيء وحيد كان بإمكاننا العمل عليه: الرقمنة.

حقيقة لنتحاسب على هذه الرقمنة، المواطن الذي يهان ويعاني عند استخراج أي وثيقة، الحل مثلا هي الرقمنة مثلما فعل كل العالم، فنحن لن نأتي بشيء جديد، لنتحدث عن البلديات وعن الأوساخ المتكدسة في البلاد، لأن جودة الحياة اليوم غير موجودة، الفضلات موجودة في كل مكان، فنحن عاجزون لسنوات وسنوات عن رفع الفضلات، عاجزون عن إصلاح بعض الطرقات في المدن، ولم نطالب بإصلاح الطرقات لا في الطرقات السريعة ولا في أي مكان، فسيارات المواطنين اهترأت، الفضلات في كل مكان، دولة بأكملها لم تجد حلا للكلاب السائبة، دولة بأكملها لم تقدر على تحسين حياة المواطن عندما يخرج صباحا فقط وهذا ما يبحث عنه المواطن، لأننا دائما نستمع للشعارات الكبرى، الله غالب، إذن ما الذي تغير من سنة إلى أخرى؟ لم يتغير أي شيء، نفس الكلام وهذا يجعلنا حقيقة نفقد الثقة، والمواطن يفقد الثقة فينا ونحن نفقد الثقة فيكم وتفتقد الثقة بين الجميع.

بلدنا للأسف أصبح لا يطيب فيها العيش وهذه إحصائيات، لأنه إذا كانت العائلة التونسية اليوم مشروعها في ابنها الصغير أن تدرسه في مدرسة كندية أو فرنسية وأن يعيش خارج البلاد أي أن العائلة التونسية ترى أنه بعد 15 و20 سنة لا مستقبل في البلاد وهذا خطر، لأن العائلات تقترض لتدرس أبنائها وهدفه هو أن يهاجر من البلاد لأنه لا يرى أن مستقبله فيها وهذا خطر وهذا ما علينا معالجته، لأن بلادنا جيدة وبإمكاننا أن نعيش فيها، بالإمكان أن يعيش فيها الجميع بكرامة، خطير، اليوم ليس لدي أي ثقة وغدا لم يعد للمواطن أمل، لأننا أصبحنا نرى أن الناس لم يعد لديها أمل في البلاد بعد 15 و20 سنة وهذه النسبة تكبر كل يوم أكثر وقد كبرت كثيرا، فنحن نرى شبابنا وكفاءاتنا تهاجر وتخرج من البلاد وهذا في الحقيقة يمثل خطرا، لذلك السادة الوزراء إن استطعنا الرقمنة في كل وزارة، إن استطعنا تسهيل العمل في كل وزارة إداريا وأن نعطي أملا للتونسيين بأن تونس غدا أفضل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ثامر مزهود، ثماني دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة،

بخصوص ميزانية الدولة لسنة 2026 سأكتفي بالإشارة إلى بعض الأرقام وبعض المعطيات ومنها نقطة أولى إيجابية وهي الانتدابات التي تم الإعلان عنها والتي سيتم إجراؤها ضمن السنة المالية لـ 2026 وهي في حدود 22000 انتداب، نتمنى أن تكون كلها انتدابات جديدة، ولكن أنبه وأطالب بالأخذ بعين الاعتبار أن هناك مقترح قانون سيعرض في الأيام القادمة على مجلس نواب الشعب، يتعلق بانتداب من طالت بطالتهم من أصحاب الشهادات العليا الذين تجاوزوا عشر سنوات بطالة، لا بد من التفكير والتفاعل بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية لإيجاد الاعتمادات المالية اللازمة، على الأقل لانتداب الدفعة الأولى من هؤلاء الناس الذين طالت بطالتهم، والذين عانوا على امتداد سنوات وهم ينتظرون، لنقم بشيء إيجابي ينعكس على المواطن ويمسه، هذه نقطة أولى.

نقطة ثانية أشار إليها بعض الزملاء وأشير إليها أيضا هو ما نراه يتكرر: إعلان النوايا في كل قانون مالية: مقاومة التهرب الضريبي، الانتقال الطاقي، الرقمنة داخل الإدارة، تحسين حياة الناس، الترفيع في منحة العائلات المعوزة وتقريبا نفس المنوال يتكرر كل سنة، نستنسخ تقريبا نفس الميزانية أو نفس هذه العناوين الكبرى ولا نجدها على أرض الواقع بشكل ملموس ولا يلمسها المواطن حقيقة.

هناك نقطة أخرى وهي أن هذه الدولة ترفع شعارا منذ 25 جويلية ومن أهم الشعارات تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعمل الجميع على تحقيقه، ولكن كيف يمكن أن نحقق هذا الشعار وعندما ننظر للأرقام نجد أن تصدير زيت الزيتون قد تقلص بنسبة 16,2%؟ سنة 2025 ما يعانيه قطاع التمور والقوارص من إشكاليات في التوزيع والتخزين والتمويل والتصدير نسمع به جميعنا والفلاح يواجه مصيره بمفرده، في القطاع السياحي الذي يعتبر أحد القطاعات الهامة في توفير موارد مالية هامة للدولة،

خلال هذه السنة أثناء الموسم السياحي وفي ذروته، نحن على علم بما عانته الناقلة الوطنية وعشرات الرحلات والسفرات التي تم إلغاؤها ما تسبب في حرمان ميزانية الدولة من موارد مالية هامة، ما هكذا يمكن أن نحقق الاكتفاء الذاتي، هاته القطاعات الهامة التي يمكن أن تكون رافعة لتحقيق التنمية وتحقيق النمو، يقع التعامل معها بهذه الطريقة، هذه قطاعات هامة: الفلاحة والسياحة، بالتالي لا بد للحكومة أن تراجع سياستها في مثل هذه القطاعات.

من ضمن القطاعات التي تطورت صادراتها هو قطاع الفسفاط ومشتقاته، وأقول هذا مع الأسف، لأنني من قابس، بقدر ما يفرح هذا كل البلاد التونسية ويوفر موارد هامة لكل البلاد التونسية، بقدر ما ينعكس هذا بالتلوث والمآسي في جهة قابس، وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

أمر، الفصل 56 من الدستور ينص على أن الشعب هو صاحب السيادة وينتخب وظيفة تشريعية أو وظيفتين تشريعية تمارس عبر المجلسين وقد فوضهما الشعب: مجلس نيابي أول ومجلس نيابي ثاني وبالتالي لقد فوضنا الشعب لنرفع استحقاقاته ومطالبه ومشاغله إلى الوظيفة التشريعية التي من المفروض أن تتفاعل وتتجاوب معنا لتحقيق انتظارات الشعب، هذه رسالتنا وهذه أمانتنا التي وقع انتخابنا من أجلها وعليه فإن التشاركية التي تحدثت عنها السيدة رئيسة الحكومة في البيان الذي قدمته غير متوفرة على أرض الواقع وأكبر دليل هو ما حدث في جهة قابس خاصة خلال هذين الشهرين الأخيرين من سنة 2025 خلال شهر أكتوبر وتعلمون ما حصل في هذا الشهر من خروج جهة كاملة تعبر على مطلب وحيد وشرعي ودستوري وهو حقها في بيئة سليمة، جهة كاملة خرجت في مسيرة شعبية حضارية، بكل تعبيراتها، تطالب بشيء وحيد وهو حقها في الحياة في بيئة سليمة من خلال الاستجابة لمطلبها في رفع الوحدات الملوثة المنتصبة في هذه الجهة والتي تسببت في عشرات ومئات الأمراض والمآسي والكوارث في الفلاحة، في الماء، في البحر، في حياة الإنسان، أن يقع تفكيك تلك الوحدات من أجل أن يتنفسوا هواء نظيفا وهذا حقهم الدستوري وتم رفع نفس المطلب إلى سيادة رئيس الجمهورية باعتباره المسؤول دستوريا على تطبيق الدستور الذي ينص في الفصل 47 على حق المواطن في بيئة سليمة.

كذلك أشير إلى السيدة رئيسة الحكومة، لا أدري هل بلغها كل هذا أم لا؟ أنها تتحمل أيضا المسؤولية الدستورية، الفصل 87 ينص أن السيد رئيس الجمهورية لديه الوظيفة التنفيذية بمساعدة رئيسة الحكومة وبالتالي فرئيسة الحكومة تتحمل مسؤولياتها كذلك في إيجاد الحلول لهذه المأساة المتواصلة لأكثر من نصف قرن والجهة تعاني ما تعانيه وقد آن الأوان بأن نقول كفي وآن الأوان ليقع الاستجابة لمطلبنا ولرفع هاته الجريمة التي نعاني منها على امتداد عشرات السنين وأن تتحصل هاته الجهة على حقها في بيئة نظيفة وهواء نظيف وحياة سليمة، كما نص على ذلك الدستور وقد تحدثت هي في المسألة البيئية على أن هناك توجه نحو القضاء على التلوث في كامل ولايات الجمهورية، جهة قابس ليست كامل جهات الجمهورية، بل ليست كبقية المدن في العالم المنتجة والمحولة للفسفاط: في أمريكا، في البرازيل، في روسيا، في المغرب، في مصر، في الجزائر، في كل العالم ،جهة قابس بكل الشروط البيئية التي يمكن أن توجد في المدن المنتجة والمحولة للفسفاط غير موجودة في جهة قابس.

كل جهات الجمهورية غير موجود فيها ما هو موجود بجهة قابس، حقها في الحياة في بيئة سليمة، جهة قابس يسكب في بحرها كل سنة 5 مليون طن من الفسفوجيبس، جهة قابس يوجد بها مداخن تبث سموم سامة على امتداد 24 ساعة وبالتالي لا بد أن تكون الحلول غير تقليدية، هذه الحلول ماذا تتطلب؟ عندما نقول تفكيك الوحدات فإن هذا يتطلب خارطة طريق واضحة في كيفية معالجة هذا المشكل، نحن نعي ونفهم أن العملية لا تتطلب يوما أو يومين أو تتطلب سنة أو سنتين، فقط يجب أن تكون هناك إرادة وأن يكون هناك صدق وعزيمة وأن يكون هناك برنامج واضح ومحدد: ما يمكن أن نتدخل فيه بشكل عاجل يقع التدخل فيه بشكل تدريجي وفق ضوابط تقنية وعلمية يضبطها أهل الاختصاص، أما أن نبقى نتعامل مع هذه الجهة بالصمت واللامبالاة وبعدم إيلائها الاهتمام اللازم فإن هذا غير مقبول.

ونحن نخشى أن مواصلة التعامل بهذه الطريقة، بهذا الصمت، بعدم التخاطب مع الناس، بعدم شرح الوضعية الموجودة، بعدم اتخاذ الخطوات التي على الحكومة أن تتخذها من أجل معالجة هذا المشكل المزمن، قد يؤدي إلى تطورات سلبية وغير محمودة العواقب والناس ستفقد صبرها، فالناس صبرت وتنتظر التفاعل الإيجابي والتفاعل الإيجابي موجود، وقد عبر عليه السيد الرئيس واعتبر أن ما يحصل جريمة، نطلب التجاوب الإيجابي عبر ضبط خطة وبرنامج واضح ومحدد في كيفية التعاطي مع هذه المشكلة ويشعر المواطنون بأن حياتهم بدأت تتغير فعلا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مريم الشريف، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

التحية والتقدير للجميع،

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة،

حقيقة أنا مستاءة جدا من غياب السيدة رئيسة الحكومة عن هذه الجلسة الافتتاحية لمناقشة قانون المالية لسنة 2026 والميزان الاقتصادي، سياسة الهروب ليست الحل السيدة رئيسة الحكومة، نحن نعلم بأن الحمل صعب وثقيل عليك، ولكن أقول نحن هنا نمد أيدينا لك كلنا وبكل ثقلنا وبقلوبنا وبكل ما لدينا سنساعدك وسنحدد استراتيجية واضحة، وسنحدد الأولويات لإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي في بلادنا.

بيان السيدة رئيسة الحكومة دام ساعة ونص، كله مسكنات، بصفتي طبيبة "L'*effet* placebo" ليس له أي تأثير وحلول ترقيعية ووهمية، هذا أقوله بكل صراحة، عندما استمعت لحضرتك السيدة رئيسة الحكومة شعرت وكأنني أعيش في سويسرا، تمنيت لو قدمت بيانا بثلاثين دقيقة تذكري لنا فيه قرارات عملية على أرض الواقع وتكون هناك إصلاحات جذرية وواضحة لوضع البلاد الحالي، بعث مشاريع، تشجيع الاستثمار، خلق الثروة والإبداع، كل العالم يتحدث عن "entrepreneuriat"، الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، الحوكمة، كل العالم يستغل شبابه، رئيس حكومة إيطاليا سنه 45 سنة، رئيس حكومة في فرنسا 40 سنة، وزير فلاحة في الجزائر سنه 31 سنة، وشباب تونس يدرس إلى أعلى المستويات ثم يجد نفسه عاطلا عن العمل، لا يفكر سوى في الهجرة، فقد تسببنا له في إحباط، عقدناه وتسببنا له في الأمراض، حقيقة بلد يوجد بها كفاءات، دكاترة عاطلون عن العمل، أصحاب الشهائد العليا عاطلون عن العمل، لذلك يجب التعويل على الشباب لأن الشباب لديهم الكثير من الأفكار، شباب اليوم متشائم بأتم معنى الكلمة لا يفكر سوى في "الحرقة" وفي "الزطلة" كل تفكيره منصب في هذا.

بما أن السيدة رئيسة الحكومة غير موجودة فإنني سأتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية:

السيد رئيس الجمهورية، لقد منحناك ثقتنا والشعب التونسي ما زال يكن لك كل الثقة، ولكن الشعب التونسي تعب نفسيا وجسديا وعقليا.

السيد رئيس الجمهورية، الشعب التونسي ما زال لديه الأمل في شخصك، آمالنا في شخصك كبيرة جدا وهو ينتظر منك الكثير، المواطن التونسي لم يعد يقدر على توفير "قفته" في أكله، في دفع فواتير الكهرباء وفي اشتراء الدواء، في تنقله، في دراسة أبنائه، فقد تعب من البطالة وتعب من رؤية أبنائه عاطلين عن العمل، في الأجر الذي يتحصل عليه في التقاعد وهو أجر ضعيف، فالمواطن التونسي لا يتمتع حتى في تقاعده.

السيد الرئيس، الفضلات ملقاة في كامل البلاد وفي كل مكان والكلاب السائبة، المواطن لم يعد يبحث عن الرفاهية، بل أصبح يريد الحصول على متطلبات الحياة، المواطن أصبح يعمل ليدفع فاتورة الماء والكهرباء، ديوان التطهير، الإنارة، النقل، التعليم، الصحة ويريد توفير قفته، المواطن لم يعد قادرا حتى على توفير الضروريات، ونحن نرى جميعا أسعار الغلال والخضر هذه الأيام.

السيد الرئيس، الفلاح يعاني والتاجر يعاني والمؤسسات الصغرى تغرق، وعندما أقرأ مشروع قانون المالية أجد أن الحكومة قد اختارت الطريق السهل والمتمثل في الترفيع في الأداءات والضرائب والاقتراض المباشر من البنك المركزي، اقتراض بـ11 ألف مليار سيتم صرفها في تمويل النفقات الاستهلاكية، حقيقة لا نرى أي مجهود مع كل احتراماتي لك، حقيقة لا يوجد أي مجهود كبير، كان من المفروض أن يكون هناك تغيير، هناك العديد من الحلول، لم نر حقيقة مقاومة للتهريب، لم نر إدماج الاقتصاد الموازي، لم نر الترفيع في الدعم وترشيده، لم نر الترفيع في "SMIG" البلاد تحتاج لخلق الثروة وإحداث مشاريع لتحريك عجلة الاقتصاد، نحتاج للاستثمار...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ ياسر القراري، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ياسر القراري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نعقد اليوم جلسة لمناقشة قانون المالية لسنة 2026 في ظل غياب السيدة رئيسة الحكومة، جلسة بعنوان "في حضرة الغياب"، سيدة الغياب خبرناك وزيرة تجهيز تحضر في مجلس النواب لساعات طويلة لتجيب على كل النواب لساعات طويلة ورأيناك "ببلوزة " الوزير المهندس على الميدان ونحن نحييك على ذلك، بالأمس، السيدة رئيسة الحكومة لم نعرفك 92 دقيقة في تلاوة نص قانون المالية الذي قرأناه وفهمناه وقمنا بتفكيكه وسنجيبك عنه الآن.

السيدة رئيسة الحكومة،

السادة الوزراء،

السياسة تقتضي الجرأة والشجاعة والمواجهة وتحمل المسؤولية ومثلما أننا نتحمل مسؤوليتنا أمام شعبنا في دعم خيارات مشروع 25 جويلية الذي آمن بها من سيادة وطنية وتعويل على الذات وقطع مع الخيارات اللاوطنية وانتصار للمهمشين وللمفقرين وللعاطلين عن العمل والجهات المحرومة وبناء اقتصاد وطني حقيقي يقوم على مراكمة الثروة وتوزيعها بشكل عادل، ونتحمل مسؤوليتنا في النجاح والتعثر، نريد أن نرى حكومة تتحمل مسؤوليتها وتواجه وتدافع عن خياراتها ولا نريد أن نرى رئيسة حكومة تختفي عندما يجب أن تحضر.

لقد ناديناك لنستمع إليك في حادثة المزونة، لكنك لم تأت، ناديناك لنتحدث معك عن الوضع في قابس، لكنك لم تأت واليوم حتى الحضور للدفاع عن ميزانية حكومتك لم نجدك، اليوم البلاد محتاجة، نعم لكل أبنائها ولكل كفاءاتها، لكنها تحتاج أكثر لمن يتبنى

المشروع ويكون قادرا على الدفاع عنه ويقنع به، هنا سأعود لقانون المالية،

من الواضح أن قانون المالية يتنزل في باب المساحيق لترضية رأس الوظيفة التنفيذية أكثر منه انسجام مع الخيارات الكبرى لمشروع 25 جويلية، رئيس الجمهورية يتحدث عن انتدابات لمن طالت بطالتهم وعن انتداب الدكاترة المعطلين عن العمل وفي المقابل نجد في قانون المالية مجرد إعلان نوايا دون إجراءات فعلية خاصة بهذه الفئة،

رئيس الجمهورية يتحدث عن الجهات المحرومة والمهمشة وعن خلق التوازن الجهوي، التوازن الجهوي في قانون المالية يساوي 15 مليون دينار تشجيع على بعث المؤسسات خاصة بالجهات الداخلية، 15 مليون دينار لا يمكن أن نفتح به معملا جيدا في معتمدية من معتمديات الأقاصي، رئيس الجمهورية يتحدث عن دعم الفلاحين وخاصة صغار الفلاحين وعن تحقيق الاكتفاء الذاتي وعن السيادة الوطنية، في المقابل في قانون المالية نجد أن حجم إجمالي هذا الدعم 10 مليون دينار، بـ 10 مليون دينار سنحقق سيادة غذائية واكتفاء ذاتي وأمن غذائي، السيد وزير الفلاحة، أريد أن أعلمك أنه إلى حد اليوم القروض الصغرى التي تمنحها BTS لصغار الفلاحين ليزرعوا لم يتم صرفها وحتى البذور لم تصل للجهات.

رئيس الجمهورية يتحدث عن التصدي للاحتكار وغلاء الأسعار، الحكومة تقول لنا أنها قد قطعت خطوات كبرى في هذا الاتجاه، وأن نسب التضخم انخفضت بشكل كبير وبلغت 4,9% في الشارع وفي الأحياء، المواطن لم يعد قادرا على ملء قفته، رئيس الجمهورية يطرح قضية المناولة ومجلس النواب يصادق على القانون، الحكومة بجهازها الإداري تعجز على فرض تطبيقه،

اليوم رئيس الجمهورية يتحدث عن ثورة تشريعية والمؤسسة المعنية بالتشريع ممنوعة من التشريع في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجزائي والقوانين محتجزة في أروقة وأدراج الحكومة، وحتى القوانين التي تحدثت عنها السيدة رئيسة الحكومة، من مجلة مياه ومجلة محروقات ومجلة طاقات متجددة ومجلة أملاك الدولة جزء منها من إملاءات البنك العالمي، وقد تم إعدادها بالشراكة مع مكونات مجتمع الأورو دولار في زمن العشرية أي أن رئيس الجمهورية أغلق باب التفاوض مع صندوق النقد الدولي والحكومة تقوم بتمرير قوانين مملات من المؤسسات المالية الدولية.

هذا الكل يأخذني لسؤال مركزي:

السيدة رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

مع فائق احترامي لكم،

هل أنتم مقتنعون أنكم بصدد تجسيد خيارات شعب تونس وخيارات 25 جويلية في الحرية والكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية والجهوية والسيادة الوطنية؟

السيد رئيس الجمهورية، الحكومة في واد وأنت في واد، أين يكمن المشكل؟ أين يكمن الخلل؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي.

السيد مختار العيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل أعضاء الحكومة الذين سجلوا حضورهم اليوم،

نناقش اليوم مشروعي الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 26 في ظل وضع اجتماعي متأزم نتيجة اختيارات اقتصادية واجتماعية للحكومة، حكومة اختارت لنفسها القطيعة مع واقع الشعب وكذلك القطيعة مع السلطة الأصلية وهي مجلس نواب الشعب، اختيارات تتعارض مع مضمون الدولة الاجتماعية وهو ما يمكن أن نعتبره خيانة للشعب التونسي الذي رفع من مستوى تطلعاته وطموحاته البسيطة وفي كل المجالات، فكانت الوعود مجرد أوهام تسوق باعتبارها حقيقة يمكن تجسيدها على أرض الواقع، والنتيجة كانت التدمير الممنهج في قطاع الفلاحة، الفلاح اليوم خماس في ملكه، قطيع المواشي قضى عليه اللسان الأزرق، موسم الزراعات الكبرى لا بذور، لا أمونيتر، لا "DAP"، القيروان من المدن أو الولايات الأولى في الزراعات المروية، لا بذور لا أدوية، محاصيل هامة من الزيتون دون رؤية، ما يبيعه الفلاح يسدد بثمنه العمال وأصحاب المعاصر على حافة الإفلاس منذ السنة الفارطة نتيجة تحيل أحد المصدرين، وزارة الفلاحة في حالة سبات عميق.

التعليم السيد وزير التربية، الاكتظاظ في القاعات يصل إلى ما يفوق 40، النقل غير متوفر، قطاعات التربية حين تقوم بإضراب يقتطع في حينه، لكن منحة الريف ومنحة العمل الدوري تسدد بعد عام وأكثر.

الترقيات المهنية التي فيها محضر اتفاق في 23 ماي 2023 ويكون فيها المفعول المالي الرجعي من جويلية من كل سنة، لكن الترقيات في 2024 طبقت بمفعول رجعي من ماي 25، وهذا ظلم لقطاع مهمش وقطاع وصل للطبقة السفلى ولم يعد قادرا أن يعيش، عن أية ثورة تشريعية تتحدثون؟

هناك قوانين صادقنا عليها إلى حد الآن ما زالت لم تر النور، قانون تسوية وضعية عمال الحظائر 45-55 ظلمتموهم في مرحلة أولى عملوا 10 و15 سنة ولم تحسبوا تلك السنوات، وبعد ذلك وضعتموهم في خانة وحدهم وإلى حد الآن عندنا قانون من 2024 بأن يتم انتدابهم على ثلاث دفعات 24 و25 و26 إلا أنه إلى حد الآن لم تتم تسوية أية وضعية فيهم.

قانون تسوية وضعية الآبار العشوائية إلى حد الآن لم تصدر فيها وزارة الفلاحة أي شيء.

قانون جرحى الثورة وهؤلاء أناس لا يعترفون بمصابيهم وجرحاهم وضحاياهم من كل الفئات.

السادة الحضور، يتعالج مرضانا في فرحات حشاد وسهلول وبناتنا وأولادنا يعملون في المدن الساحلية وتلامذتنا في بئر الوصفان تتكفل بهم الشركة الجهوية بالمهدية، ما الذي تريدون أن تقولوه لنا؟ انزحوا إلى المدن الساحلية لأنه يستحيل العيش في بوحجلة، هذا غبن وخيانة للشعب التونسي.

السيد وزير الصحة، المستشفى الجهوي ببوحجلة يراوح مكانه منذ ما يقارب عشر سنوات وكل عام نطرح هذا الموضوع وكان محضر

جلسة مع رئاسة الجمهورية على اعتبار التسريع، ومر عليه اليوم عام وما زال يراوح مكانه.

دار الثقافة في بوحجلة تم هدمها منذ عامين وإلى حد الآن ركام، يعني لم ينقلوا أي حجر، هدموها وتركوها في مكانها، فأين أنتم؟ المنطقة الصناعية بوحجلة 14 هكتار إلى حد الآن دون تهيئة، المفروض أن تكون بوحجلة قطبا صناعيا، لكن المناطق الداخلية لا تهمكم.

عن أي إنجازات تتحدثون؟ والشعارات المركزية للثورة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية تم العبث بها وجيوش المعطلين تنتظر حقها في الكرامة التي يضمنها الشغل اللائق وأنتم إلى حد الآن لا تريدون أن تحضروا معنا في جلسة في علاقة بمن طالت بطالتهم.

75% من سكان بوحجلة دون ماء صالح للشراب حتى المشروع الذي أنجز بقي دون ماء.

الدولة الاجتماعية أيها السادة تقوم على خلق الثروة لا على التداين الخارجي.

ختاما، ماذا نقول وماذا نريد؟ نريد الحياة بلا عابثين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن المرعوي، خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن المرعوي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

قبل أن نتحدث عن مشروعي الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026 يجب أن نتحدث عن قرار منع المناولة في القطاعين العام والخاص، وهنا سأتحدث عن وضعية عمال المناولة بديوان التطهير في صفاقس الجنوبية وهم عاطلون عن العمل منذ جويلية 2024 ينتظرون أن تنظر الحكومة في ملفهم، مر عام ونصف ولم تجهم والظاهر أن الحكومة فهمت القرار خطأ وأصبحت تقطع الأرزاق عوض أن تضمن الاستقرار الاجتماعي.

السيد وزير البيئة، يجب أن تتخذ قرارك تجاه هذا الملف، فما حدث في حق هؤلاء العملة عيب وظلم، كانوا يرضون بالأجر الزهيد وفرحوا بالقرار، لكن الفرحة للأسف تحولت إلى مأساة بعد استغلالهم لمدة ثلاث سنوات.

قانون تنقيح مجلة الشغل وقرار إيقاف العمل بالمناولة أصبح كابوسا على عديد العمال الذين وجدوا أنفسهم معطلين على العمل على غرار عمال شركة "TPS" في صفاقس وباقي الشركات البترولية التي لا تعترف بقوانين الدولة التونسية.

أولا وتعقيبا على البيان الذي تفضلت به السيدة رئيسة الحكومة، لا ننكر بعض الإجراءات والإصلاحات التي وردت به خاصة الزيادة في الأجور والترفيع في منح العائلات المعوزة، هذا إضافة إلى الإعلان عن انطلاق بعض المشاريع على غرار المدينة الطبية وإعادة الملعب الأولمبي بالمنزه وهنا لنا أن نتساءل أين ولاية صفاقس من برامج وتوجهات الحكومة؟ ماذا قدمت الحكومة لولاية صفاقس؟

مشاريع معطلة بالجملة منذ عقود: مشروع تبرورة، المترو الخفيف، المكتبة الرقمية، المشاريع البديلة على أرض السياق. يعرف كل الناس هذه المشاكل ويعرفون التعطيلات في هذه المشاريع، هذا إضافة إلى المشاكل البيئية. مشروع القرية الايكولوجية بتانيو ما زال إلى يوم الناس هذا معطلا. جبل الفوسفوجيبس ما زال جاثما على قلوب أهالي صفاقس، كوارث بيئية ترتكب على السواحل الجنوبية بمعتمدية طينة بدون برامج استصلاح وتهيئة للشواطئ.

ثانيا، البنية التحتية الرياضية لولاية صفاقس، جماهير النادي الرياضي الصفاقسي طالبت بإحداث ملعب يليق بأهالي صفاقس وبعراقة الجمعية ولا مجيب وحتى مشروع توسعة ملعب الطيب المهيري ما زال معطلا إلى يوم الناس هذا.

السادة أعضاء الحكومة، ولاية صفاقس يجب أن تأخذ حقها في التنمية وفي المشاريع الكبرى كباقي الولايات.

كنت أتمنى أن تكون رئيسة الحكومة متواجدة بيننا اليوم وتستمع لمشاغل الجهات إلا أنها خيرت كالعادة عدم المواجهة وفوتت علينا فرصة تهنئتها بأول إنجازاتها حسب تقدير رئيس المجلس، كلمة دامت 92 دقيقة وهو إنجاز غير مسبوق وما علينا إلا أن نثمنه ونباركه.

السيدة رئيسة الحكومة تقول إن سنة 2026 ستكون سنة الانطلاق، هذا غير ممكن بالوضع الحالي في وجود ترسانة من القوانين البالية والمكبلة، فمتى يتم تنقيح مجلة الصرف، مجلة التهيئة العمرانية، مجلة الاستثمار، قانون الصفقات العمومية، مجلة المياه؟

يجب على الحكومة أن تعي أننا لن نقدر على التقدم وتغيير واقع البلاد إلا بتوفير أرضية قانونية ملائمة لدفع الاستثمار وخلق الثروة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عدنان علوش، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عدنان علوش

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالوفد الحكومي،

ونحن نناقش مشروع ميزانية 2026 والميزان الاقتصادي نرى من الأوكد طرح المسألة التنموية نظرا إلى أهميتها في رسم ملامح وتوجهات الدولة الكبرى ومن هذا المنطلق أطرح النقاط التالية والتي تهم دائرتي الانتخابية بنزرت الشمالية نظرا إلى إيماني بأن يصل صوت أهلنا وناسنا وأن يسمع.

إن الإشكاليات المتعلقة بالوضع التنموي بالجهة تستوجب إجراءات وبرامج ومشاريع لتحسين مستوى التنمية وتتطلب مسائل ترتيبية وإجرائية وتشريعية. لنا 200 كم من السواحل غير المستغلة على الوجه الأمثل لا في السياحة لا في الصيد البحري وليست لنا تجارة بحرية، كما تم إلغاء ميناء المياه العميقة من المشاريع المبرمجة رغم الموقع الاستراتيجي لبنزرت، بالطبع لدينا 100,000 هكتار من الغابات كذلك غير مستغلة بالصفة المثلى، وفي رأيي مجلة الغابات هي المعرقل، مع العلم أن وزارة الفلاحة بصدد مراجعته منذ أكثر من 15 سنة.

عندنا جزيرة ساحرة اسمها جالطة يمكن توظيفها في السياحة البيئية والايكولوجية وتستفيد منها البلاد على المستوى الاقتصادي، كذلك لم يتم استغلالها وهي عبارة عن جزيرة متروكة والوصول إليها صعب وشائك باعتبار تعقد الإجراءات.

المناطق الصناعية التي عندنا "saturées" فيها إشكاليتان، أولا تشعب إجراءات إعادة تهيئة المناطق الصناعية المبرمجة من 2007 نظرا إلى عدم مساهمة مجامع الصيانة والتصرف بالمناطق الصناعية "GMG" والتي أثبتت عدم جدواها.

ثانيا، يجب الحرص على تشخيص المدخرات العقارية أو الصناعية نظرا إلى أهمية موقع بنزرت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

السيد وزير النقل، الشركة الوطنية للسكك الحديدية غائبة في بنزرت، أين مشروع تأهيل الخط رقم 1؟ وأين وصل؟

أصبحت محطة النقل الحديدي مهملة وتحولت إلى نقطة سوداء بيئية تراكم الأطنان من الأوساخ وفواضل البناء وأصبحت نقطة سوداء أخلاقية فيها جميع أنواع المبيقات، مما حول حياة سكان الأحياء المجاورة إلى جحيم لا يطاق، إضافة إلى الخطر التي تمثله لقربها من المؤسسات التربوية.

أين وصل مشروع إعادة تهيئة مركز تكوين الشبان بالناظور؟ وبما أنه تم تخصيصه لوزارة الشباب والرياضة ما عليها إلا أن تنطلق في الدراسات المستوجبة للتهيئة وهنا أريد أن أسأل السيد الوزير لماذا لم يختر أن يكون مركبا رياضيا شاملا يعود بالمنفعة على الجهة وعلى تونس قاطبة رياضيا وسياحيا واقتصاديا خاصة أن موقعه متميز بجانبه غابة وبحر وجبل وفي نفس الوقت نقوم بإعادة تهيئة أو إنجاز الطريق المحلية المرقمة 437 الرابطة بين الناظور وبنزرت المدينة.

في بنزرت هناك شغورات في العديد من المناصب فليس لدينا كاتب عام ولاية ولا معتمد أول ولا رئيس مدير عام لشركة النقل ولا رئيس مكتب جهوي لـ "CNSS" وهنا أقول هل ستصبح هذه سياسة دولة؟ ليس لدينا حتى رئيس مدير عام لـ "CNSS" ولا "CNAM" على مستوى مركزي وهذا بالطبع يؤثر سلبا على حسن سير العمل وديمومة المؤسسات ويؤثر على المناخ العام في الإدارة بسبب تجويد التكوين وتأخير الترقيات وحتى استخلاص الديون.

صيدلية المصحة بعد افتتاحها وكانت في شكل استعراض تم بثه في التلفزات ونقول لم تتوفر حتى الآن أدوية "chimio" وعدم توفر سيارة مبردة لنقل هذه الأدوية يفاقم هذه المشكلة ويزيد في صعوبة تلقى العلاج للمرضى في الشمال والشمال الغربي عموما.

تعاني بنزرت من تدهور وضعية البنية الأساسية من طرقات وأرصفة وتنوير عمومي ولاحظ كل الناس ذلك وعدم قدرة البلدية على مواكبة طلبات وحاجيات المواطنين، وهنا أدعو السيد وزير الداخلية إلى تدعيم قدرات البلدية ماليا وبشريا.

تعاني بنزرت مثل بقية الولايات من طول إجراءات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، آخر مراجعة كانت منذ 16 سنة، 2009، مما يسبب التوسع العشوائي في الفضاء العمراني والتوزيع المتوازن للأنشطة على حساب الأراضي الفلاحية وغيرها، وهذا يخسر الدولة مليارات ومليارات من خلال مشاريع تهذيب الأحياء السكنية وهو حاليا السبب المباشر في المشكلة الكبيرة التي يعاني منه كل التونسيين ألا وهي الربط بالشبكات العمومية للماء والكهرباء والتطهير، لذلك وجب التسريع في المراجعة.

وأختم بمشروع قنطرة بنزرت، هذا المشروع الوطني والعالمي هو مكسب لبنزرت ولتونس بطبيعة الحال، لكن ضرورة تمديد مسار الوصلة إلى منطقة رأس البلاط يعتبر مسألة هامة واستراتيجية لتمكين المدينة من طريق حزامية تقضي على الاختناق المروري وتعتبر في الآن نفسه طريقا سياحية وتنموية وأدعو وزارة التجهيز إلى الحرص على إتمام الدراسات بالتنسيق مع مختلف الأطراف.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مسعود قريرة، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء،

من خلال مناقشة قانون المالية والميزانية أريد أن أؤكد على الجانب الشكلي، استمعت بانتباه كامل للسيدة رئيسة الحكومة من الساعة 10:30 إلى منتصف النهار وثلاث دقائق، ساعة و33 دقيقة ولم أخرج ولم أقم من مكاني، ما راعني إلا أن تغادر هي وأعرف أنها تتابع هذه النقاشات وتصلها التقارير، لكن نعرف كذلك ليس من سمع كمن رأى، فقد خسرت المسألة.

المسألة الثانية، أن هذا التغيب تكرر للمرة الثالثة، استدعينا السيدة رئيس الحكومة في البرلمان لمرتين سابقتين ثم هذه المرة وهذا غير جيد بروتوكوليا في إطار التعامل بمصداقية حتى بين الناس ليس جيدا ودستوريا مخالف لدستور البلاد الذي ينص: "لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم أن يدعو الحكومة أو عضوا منها للحوار"، هذا حقنا وأعتقد أن هذا تجاوز لأعلى قانون فوق رؤوسنا جميعا وغير جيد.

جاءنا مشروع قانون المالية للأسف بدون شرح أسباب وهذا كذلك نقيصة أخرى، كذلك هذا المشروع جاءنا بدون فهرس واضطررت أن أقوم بفهرس شخصيا وكانت ترد علينا القوانين السابقة مفهرسة وبشرح أسبابها، هذا 24 وهذا 25، وفي هذا العام لا شرح أسباب ولا حتى الفهرس حتى تعرف إلى أين تتجه، مما يدل أنه أنجز على عجل وكل أمر فيه عجلة ما تجيش "طايبة" لا يكون جيدا.

الجانب الآخر: هو بدون تحليل للآثار المالية للإجراءات الجبائية، القانون بيننا دائما، هذا القانون الأساسي للميزانية علام ينص؟ "يرافق مشروع قانون المالية للسنة تحليلا حول الآثار المالية للإجراءات الجبائية" لم أضف شيئا من عندي، هذا القانون الذي نحتكم إليه وأنتم تجاوزتموه، ودولة تحترم نفسها تحترم قوانينها التي سنتها أو تغيرها لما هو أفضل، أما ما هو موجود نحن ملزمون جميعا باحترامه.

على مستوى الأصل الأرقام واضحة في تركيبة الميزانية:

47.700 مليون دينار مداخيل جبائية،4437 مليون دينار مداخيل غير جبائية،350 مليون دينار هبات وتداين في حدود 27 ألف مليون دينار منها 11 ألف مليون دينار من البنك المركزي مباشرة ولمدة 15 عاما، يعني هؤلاء الموجودون هنا تقريبا وقد ألقيت نظرة، كلنا خرجنا على الأقل من دورة الإنتاج الاقتصادي، يعني أن الناس الآخرين الذين يبلغ عمرهم الآن 5 سنوات يمكن أن يصبحوا هم أيضا ممن يهمهم هذا الأمر ومن لم يولد بعد وبالتالي في مرة سابقة قلت بأن التداين على مستوى بعيد غير جيد ونحصل على حق أناس آخرين.

عدة أسئلة تطرح نفسها: لماذا أصبح نصيب الهبات مستقرا؟ أود من الحكومة أن تجيبني: 350 مليون دينار 24-25-26، لماذا تركنا المانحون "statico" وكانت تقديراتنا 350 فقط؟

تعودت الحكومة التعويل على المداخيل الجبائية وهي تمثل 90.9 من جملة مداخيل الدولة سنة 26 وهذه نسبة مخيفة خاصة عندما

نعلم أن في 25 وقعت 115,000 عملية مراقبة جبائية، يعني تمت"redressement" لـ 15,000 ذات مادية ومعنوية وبقدر ما يجلب لنا هذا موارد بقدر ما يصعب علينا كنواب العلاقة مع المواطن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أمين مباركي، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الوزراء ومرحبا بالحكومة التونسية،

السادة الوزراء،

للأمانة أراقب حركاتكم منذ حين، لو قبلتم رؤيتنا في مكاتبكم لتمت حلحلة عدة مشاريع مع بعضنا، ولكن لا بأس ولا تعني كل هذه المداخلات أنكم لا تؤدون أعمالكم للأمانة وأنتم تسعون وهذا هو ظرف البلاد ونحن كلنا في سفينة واحدة.

سأبدأ مداخلتي بأصحاب الشهائد العليا والمعطلين عن العمل، السادة الوزراء، في العام الفارط في ميزانية 2025 قلنا بأن أصحاب الشهائد العليا والمعطلين عن العمل سيكونون أولوية بالنسبة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2026، تفاجأنا بالرغم من أننا قدمنا مقترح قانون -وهدى الله من كان السبب حتى لا يمرر في وقته، ولكن جاءنا المعطلون عن العمل ونحن منهم، أنا لم آت من العمل إلى البرلمان، بل ساهم المعطلون عن العمل من الزملاء في ترشحي وإن شاء الله أنتم الوزراء تنظرون لكفاءات وشباب تونس.

السادة الوزراء، للأمانة شباب تونس يغادرون يوميا البلاد خلسة، وحتى من لم يغادر يفكر كل يوم متى سيخرج من تونس، لا يعني ذلك أنه يكره بلاده بالعكس عندنا كفاءات تعمل عن بعد في شركة "Google"، أنا متخرج في الإعلامية وهناك من درس معي يعمل في شركة "Google" وهو موجود في تونس، ولكن للأسف يتقاضى بالعملة الصعبة في قطر وفي دبي، وهنا حين يتم سداد أجورهم التي لن تكون 10 أو 15 ألف دينار مبلغ كبير جدا والطبيعي أن هذه عملة صعبة دخلت للدولة التونسية عن طريق شبابها، إذن يجب أن تفرض نفسها وتفتح الباب للشباب وتتركه يعمل على أمل أن تعطيه...

هناك الكثير مما يعطل شباب تونس، لا مشكلة، السيد وزير الفلاحة غير موجود وللأمانة مشكور السيد وزير الداخلية والسيد وزير التجارة على التدخل لحل مشكلة الفلاحين في معتمدية سبيبة من ولاية القصرين سواء في سبيبة أو فوسانة.

السيد وزير التجارة، حين تعطينا الشجرة التفاح لا تأتينا معها فاتورة، ولدينا في هذا العام 160,000 ألف طن من التفاح، محاصيل قياسية، وعندنا أيضا محاصيل طماطم وبطاطا وأيضا محاصيل الزيتون قادمة إن شاء الله، فكيف سنعمل الآن وكيف نسعى وأنا أرى ثمن كلغ التفاح في تونس بـ17 دينار، غير صحيح، الثمن 3500 و4000 مي ونتحدث عن الجودة والنوعية الجيدة وكنت قدمت بها مداخلة في البرلمان وأتمنى أن تفهموني وأن يكون صوت الفلاح قد وصل، وتمنيت أن تكونوا أنتم من تعطون الحلول للفلاح وتساعدونه كما ساعدت الدولة الشقيقة الجزائر الفلاح، ففي فترة الكورونا الاقتصاد في تونس بعدما تأزم الوضع بقيت وزارتان في العمل ألا وهي الفلاحة والصحة وبالطبع وزارة الداخلية موجودة في كل الحالات لأنها هي التي تؤمننا والطبيعي أن نجد ما يساعد الفلاح لأنه سيساهم في اقتصاد البلاد.

أمر حتى لا أطيل السيد وزير البيئة، هذا طلب، عندنا محطة التطهير سبيبة جدليان، طالبنا بها منذ مدة ووضعت حتى في مخطط التنمية من طرف المجالس المحلية، إن شاء الله تتم حلحلة المشكلة هذه السنة.

السيد وزير التجهيز، بالنسبة إلى الطريق الجهوية 84 العيون سبيطلة فقد طالت المدة وقد نشرنا إعلانات بفتح هذه الطريق، اليوم أريد من السيد وزير التجهيز أن يجد لنا حلا لهذا الطريق وأيضا الطريق الجهوية 85 سبيبة - الخنقة، هذه بالطريق أصبحت مسيسة، السيد وزير التجهيز، إن شاء الله تتدخل وتحلها وأريد أيضا أن أعرج على إدماج عمال الحظائر 45-55، متى سيتم إدماجهم؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صلاح الفرشيشي، له عشر دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة التونسية والوفود المرافقة لهم،

السادة أعضاء الحكومة،

أريد اليوم أن أوصل لكم معاناة الفلاحين والمنتجين والتجار بخصوص ترويج المنتوجات الفلاحية والتجارة فيها.

الحكومة تقول أنا أحارب المضاربة والاحتكار، فلنتفق أولا ما معنى الاحتكار، الاحتكار لا يمكن أن يكون إلا في المنتوجات المفقودة أو المنقوصة في السوق، فهل لدينا هذه السنة نقص في إنتاج التفاح حتى نقول بأن التخزين والتجارة في هذه المادة يعتبر احتكارا ولا يمكن للفلاح أن يروج منتوجه؟ هل لدينا هذه السنة نقص في القوارص فنمنع دكاكين موجودة بجانب الطريق من شراء البرتقال من الفلاحين الصغار ممن سيأتيه بصندوق او اثنين، ولا يمكنه نقلها إلى بئر القصعة؟ هل سينقل صندوقا في السيارة إلى بئر القصعة؟ إنما سيبيعه للدكان المجاور له، والسيد سيتصرف فيها.

هل عندنا نقص في إنتاج البطاطا في هذا العام فنمنع تداول هذه المادة في الطرقات ويتم حجز كميات كبيرة بعنوان محاربة المضاربة والاحتكار؟ هنا أريد أن أسأل: على حساب من ستكون هذه الحملة؟ على حساب الفلاح الذي يعمل طيلة عام كامل ويتعب ليوصل منتوجه، وحين يجهز لا يجد لمن يروجه، على حساب التاجر الصغير الذي عنده سيارة قديمة فيها طن من اللفت والجزر يريد أن يتاجر فيها ويربح 50 أو 60 دينارا قوت عائلته وصغاره، على حساب المخزنين الذين استثمروا وبنوا "des frigos" بمئات الآلاف من الدنانير وبتشجيع وتمويل من الدولة وأخذوا منحا، ووجدوا أنفسهم في السجن، فحن متفقون أن الإنتاج الفلاحي يلزمه التخزين حتى نزود السوق طيلة السنة ويجب وجود "les frigos"، لكن تتم الآن شيطنة كل من عنده "frigo" فهو محتكر، غير صحيح وهذه المنظومة أكيدة ويجب أن نحافظ عليها.

السادة أعضاء الحكومة، أعلمكم أن منظومة الخزن التي صرفت عليها الدولة المليارات انتهت، "les frigos" حاليا فارغة ومغلقة وأغلب التجار امتنعوا هذه الأيام عن شراء محصول البصل ووصل ثمنه 200 مليم وأتلف، موجود واذهبوا إلى بوسالم ستجدون البصل تحت السرو والتفاح والغلال وامتنعوا هذه الأيام أيضا على شراء محصول

البطاطا الخرفية من الفلاحين مما جعل الأسعار تنهار في مستوى الإنتاج، وخلال هذه الأيام "يخضر" الفلاحون كلغ البطاطا على رؤوس الأشجار بـ 800 مليم وكلفة الإنتاج 1400 مليم وهذا كله بسبب التضييقات في الطرقات على العربات التي تنقل المنتوجات الفلاحية وعلى التجار.

السادة أعضاء الحكومة، الفلاح لا يمكن أن يكون فلاحا وتاجرا في نفس الوقت، دوره الإنتاج وأيضا في الطريق يتم حجز منتوجه لأن أغلب الفلاحين صغار وليست عندهم شهادة ملكية وبطاقة التعريف يوجد فيها من الخلف عامل يومي وليس فلاحا.

السادة الوزراء، لا يمكن أن نتحدث عن فاتورة من الحقل إلى سوق الجملة لأن الفلاح لا يملك "باتيندا" ولأن الفلاحة مهنة ثانية يمكن أن يمارسها أيا كان ويمكنكم أنتم أيضا السادة الوزراء ومنكم من يملك فلاحة أو زيتون فلا يمكن أن نضع له فلاحا، وعنده مهنة ثانية، غير منطقي ما يحدث وأنه يُلزم بفاتورة من عند الفلاح وهذا لا يجوز.

يجب أيضا أن نعترف أن فئة كبيرة تعيش على التجارة بالمنتوجات الفلاحية وأغلبهم تجار صغار وهم أيضا يتم حجز بضاعتهم لأن بطاقة التعريف لا يوجد فيها مهنة فلاح، ثم لنقيم حملة محاربة المضاربة والاحتكار، هل أعطت نتيجة؟ من منكم من التونسيين اشترى البطاطا هذه السنة بأقل من دينارين ونصف؟ وكلكم تعرفون أن الفلاح باع البطاطا 1200 مي والدولة اشترت من عند الفلاحين في إطار المخزون التعديلي بـ1300 مي واشترها المستهلك بدينارين ونصف، فماذا أعطت الحملة؟ لا شيء، بقي ثمن البطاطا باهضا في مستوى المستهلك، لكن في مستوى الفلاح بثمن بخس وحتى حين باعها في أسواق الجملة باعها بـ1600و 1700 وها هو السيد وزير التجارة موجود، وإضافة إلى 13% أداءات سيرجع إلى 1200 و1300، وهذا غريب، هناك 1200 أخرى ذهبت إلى أناس آخرين.

سنعمل سويا مدة أسبوعين ونترك الطرقات والمنتوجات الفلاحية تسير بسهولة للأسواق، سترون في ظرف أسبوعين وأراهنكم على هذا إذا لم تتقلص الأسعار وتكون البطاطا عند المستهلك بأقل من 2000، ولكن كلما نغلق على مادة سيرتفع ثمنها، كلما نضيق يترفع الثمن وإن شاء الله - السادة أعضاء الحكومة- في القريب العاجل يقع تسهيل نقل المنتجات الفلاحية بالطرقات، لأن الأصل في الأشياء أن يكون نقل المنتوجات الفلاحية من الحقول إلى أسواق الجملة حرا وكل إجراء عكس ذلك يعتبر تضييقا على أرزاق الناس وتعطيلا لحركة الإنتاج.

النقطة الثانية في مداخلتي ستكون في شكل اقتراح أن يتم إدراج فصل إضافي في قانون المالية 2026 لانتداب من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، ويكون فصلا توافقيا بين الحكومة والنواب وننهي معاناة هؤلاء الناس.

النقطة الثالثة، سأذكر من خلالها السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وهي معنا بضرورة التسريع في إنجاز المنطقة الصناعية الروماني ببوسالم، وهي تبعد 200 م على الطريق السيارة، وأهالينا في بوسالم ينتظرون أن يتحقق هذا الحلم، منذ 2012 تم تغيير الصبغة وننتظر إنجاز المنطقة الصناعية فقد تعبنا.

النقطة الرابعة، موجهة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية حول الوضعية المتردية التي آل إليها مكتب "CNAM" ببوسالم، أهالينا ببوسالم وبلطة بوعوان نفذ صبرهم، اكتظاظ كبير، نقص الموارد البشرية، عدم وجود طبيب في "CNAM" ما أدى إلى تعطل مصالح المواطنين الذين ينتظرون بالساعات لإيداع بطاقة استرجاع مصاريف أو تعهد بمرض مزمن، وتتأخر الردود إلى أشهر، وهنا لا ألوم الأعوان الموجودين الذين يعدون على أصابع اليد ويقومون بمجهود خرافي، أتأسف حين أرى أربعة موظفين يعانون هكذا، فيجب الدعم بالموارد البشرية لـ"CNAM" بوسالم.

النقطة الخامسة أتوجه من خلالها إلى السيد وزير الصحة بالشكر الجزيل لبرمجة تمكين مستشفى بو سالم من آلة "scanner" ودعم المستشفى بموارد بشرية ومعدات طبية، وإن شاء الله هذه الخطوة الأولى نحو تغيير صبغة مستشفى بو سالم إلى مستشفى جهوي صنف "ب" ويكون كافيا لـ 80 ألف ساكن من معتمدية بوسالم وبلطة بوعوان وأيضا لـ 20 ألف ساكن من المعتمديات المجاورة وأيضا نطلب دعم المستشفى بمعدات وأطباء في المستوصفات على الأقل للعلاج مرة في الأسبوع، فالطبيب الآن يزور المستشفى مرة في الأسبوعين.

النقطة السادسة، موجهة إلى السيد وزير التجهيز حول الوضعية المتهالكة للبنية الأساسية بوسالم وبلطة بوعوان وخاصة الطرقات المرقمة والمسالك،

سيدي الوزير، هذه الطرقات يلزمها برنامج خاص وإذا كنا سننتظر البرنامج العادي فأقول لك بأنه بعد بضع سنوات لن نجد أثرا لهذه الطرقات التي صرفت عليها الدولة المليارات وأنا أيضا أطلب من سيادتك -السيد الوزير- أن تبقي لنا في إطار مشروع الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية على محطة الاستخلاص التي في مستوى بلطة بوعوان وهي منفذ ثاني لبوسالم، فالرجاء أن تبقى في الدراسة ولا يصعب على الدولة التونسية، أن تزيد قنطرة ونحافظ عليه وهو مدخل ثاني لبوسالم وبلطة بوعوان وللمعتمديات المجاورة،

سيدي الوزير، نرجو منك أن تحافظ لنا على هذا المكسب الموجود حاليا.

النقطة السابعة والأخيرة موجهة للسيد وزير التربية، وضعية المؤسسات التربوية في أغلبها في حاجة إلى الصيانة ونعرف أن هناك مجهودات للصيانة، أعرف ومتأكد، لكن نعرف أيضا أن إمكانياتكم البشرية والمهندسين الذين عندكم لا يجعلوكم قادرين على هضم تلك الاعتمادات الموجودة، يعني المشكلة ليست مشكلة اعتمادات بقدر ما هي مشكلة طلبات عروض ومقاولين.

سيدي الوزير، نطلب منك زيارة لمدرسة البلدية وبولعابة والسمران والهادي خليل ومدرسة جربنة والتوايتية وعين الفضة، هذه في معتمدية بلطة بوعوان، هناك تشققات موجودة والوضعية لا تسمح بالتدريس.

أيضا مدرسة المرجة وسيدي عبيد ومدرسة الأنس في معتمدية بوسالم والمدرسة الإعدادية الهادي خليل، هذه سيدي الوزير، لا يمكن أن تكون فضاء للتربية والتعلم، فنطلب منك وأنا متأكد من حرصكم، ونعرف إمكانيات الدولة ومتأكد أن هذا ما يمكن أن نفعله ولا أتصور أنكم بخيلون لكن أيضا نحاول بذل مجهود إضافي مع بعضنا ونتعاون من أجل أن تتقدم تونس وتكون من حسن إلى أحسن، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر عمار، خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد القادرعمار

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

إن ما نراه اليوم في بعض مفاصل الدولة من تصرفات الإدارة العميقة ليس مجرد حادث عابر، بل هو مخطط مدروس ينم عن نية خبيثة تستهدف تأجيج الأوضاع وزيادة الاحتقان في المجتمع وما يجري في بلدية سوسة خصوصا في ما يتعلق بمعلوم صندوق الجوائح يعد مثالا صارخا على هذا التآمر المستمر فمنذ سنة 2018 أقر القانون نسبة 1% تقطع من أثمان مبيعات مزودي أسواق الجملة وتحول لصندوق الجوائح، لكن بلدية سوسة للأسف رفضت إدراج هذا المعلوم في الفواتير متحججة بأن هذا المعلوم يخص فقط سوق بئر القصعة والسؤال هنا: هل يعقل أن يرفض جهاز إداري يمتلك ويدير السوق قانونا صادرا عن الدولة؟ وهل يعقل أن يعدل بكل هذه الجرأة عملية التحسين ويقف عائقا أمام تطبيق القانون؟

الأسوأ من ذلك أن هذا التعنت الممنهج أدى إلى إهدار مليارات من الدينارات كان من الممكن أن تساهم في تحسين الوضع العام، بل إن القائمين على هذا الملف لم يكتفوا بتعطيل القانون، بل لجأوا إلى مغالطة الإدارات الأخرى وتضليل الرأي العام باتباع سياسة التستر على الفاعلين الحقيقيين في هذه الجريمة الإدارية والمالية.

كما لا يمكن أن نغفل على أن بعض المسؤولين داخل بلدية سوسة قدموا إفادات مزورة إلى مصالح الجباية، وهو ما أضر بمصالح الدولة وأدى إلى فرض معاليم جبائية بشكل تعسفي على مواطنين أبرياء، في حين لم توظف هذه الأموال بطريقة عادلة أو قانونية.

هذه أموال ضخمة تم إهدارها عمدا، وقد تم هذا في ظل علم تام من الجهات المعنية التي اختارت الصمت والتواطؤ، بدل المحاسبة وتحمل المسؤولية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه الجهة استعملت نفوذها وعلاقاتها لعرقلة أية محاولة جادة لمعالجة هذه التجاوزات وسعت إلى طمس الحقائق ونشر معلومات خاطئة توحي بانتشار المظالم في عهد بناء الدولة الاجتماعية العادلة التي يسعى إليها رئيس الجمهورية، فهم يهدفون لتشويه صورة المرحلة الحالية وتجميد الشكاوى المقدمة بشأن الفساد وإهدار المال العام.

من هذا المنبر نؤكد على ضرورة تحرك عاجل من وزارتي العدل والداخلية لإعطاء هذا الملف الأولوية القصوى من أجل قطع الطريق أمام الإضرابات المفتعلة والاحتقان الاجتماعي الذي يراد له أن ينفجر في وجه الدولة، ونحذر من مغبة التراخي، فالوضع ينذر بانفجار وشيك إن لم يتم التصدي له بكل حزم.

نحن نعد الجميع بأن هذا الملف لن يطوى وسوف تتم معالجته بكل جدية، وستتم محاسبة كل من تواطأ وقصر أمام القانون، لكننا في المقابل نطلق هذا التنبيه العاجل ونتوجه بهذا النداء الصادق إليكم لأن الوقائع مؤكدة ومثبتة ولا تحتمل التأجيل أو التسويف.

فإلى متى ستظل الإدارة العميقة تعمل بهذا الشكل الخطير دون وجود آليات رقابة فعالة؟ إلى متى سنظل عاجزين عن محاسبة المتآمرين الذين يتخفون وراء المكاتب المحصنة ويمعنون في تخريب الإدارة العامة؟

إن الوضع أصبح خطيرا وعلينا أن نتحرك سريعا لإيجاد حلول جذرية، لا يمكن أن نقبل بهذه التجاوزات التي تضر بمصلحة الوطن والمواطنين.

إن مسؤولية الحفاظ على المال العام ومحاسبة الفاسدين مسؤولية جماعية ويجب أن تكون الأولوية اليوم لتطبيق القانون وتفعيل آليات المحاسبة لضمان ألا يفلت أحد من العقاب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محسن الهرمي خمس دقائق، تفضل.

السيد محسن الهرمي

شكرا للسيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

بنيت تنمية البلدان في العالم المتقدم على تنظيم المجال الترابي بكل مكوناته وأعطيت الوظيفة الأساسية للمدينة حتى تكون القاطرة للحركة الاقتصادية والاجتماعية ووضعت ما يسمى بسياسة المدينة وحددت وظائف كل منها حسب خصوصيتها وصفتها حسب مقاييس، مما قلص من الفوارق بين الجهات وركزت عواصم في كل إقليم أو جهة اقتصادية بدعم بعض المدن المرشحة بنوعية خدمات كالصحة والتعليم العالي والبنوك والمصانع وغيرها، مما يقلص من النزوح نحو أماكن الجذب الكلاسيكية.

هذا في إطار ضمان التوازن الجهوي إن كان اقتصاديا أو ديموغرافيا، لكن هل نحن في تونس في حاجة إلى إعداد بعض العواصم الإقليمية حسب مقاييس علمية وموضوعية، على الأقل على الشريط الحدودي ودعمها بنوعية من التجهيزات الضرورية للحد من الضغط على المدن الساحلية وخاصة العاصمة وسوسة وصفاقس التي أصبحت لا تتحمل ضغوطا أكثر مما هي عليه؟

السؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، إن كان ذلك كذلك ففي أي إطار يمكن برمجته خاصة أننا على أبواب مخطط 2026 - 2030 أو انطلاق إعداد مثال التهيئة الترابية بصيغته الجديدة؟ مع العلم أن وزارة التجهيز سبق أن طرحت توجهات واقتراحات علمية عند إعداد مثال التهيئة الترابية سابقا، لكن تغيير السياسات والحكومات عطل العملية، الآن بالتقسيم الجديد للأقاليم توجد بوادر إيجابية لإنجاح هذه الفكرة.

أخيرا، رسالة إلى السيدة رئيسة الحكومة، السيدة رئيسة الحكومة، باعتبارك كنت في منصب وزيرة التجهيز والإسكان وكنت تولين ملف الطريق السيارة بو سالم الحدود الجزائرية أهمية خاصة وأنا واثق أن هذا الاهتمام متواصل، فقد طال التأخير والكلفة تزداد، فأين وصل هذا الملف؟ لأن هذه الطريق لها بعد دولي وإقليمي ووطني وجهوي وهي من المشاريع المهيكلة.

السيد وزير التجهيز، الطريق الوطنية MC 53 جنطورة حليمة، الطريق الحدودية التي نسمّيها "طريق الحلم" وسيادتك تعرفها وقمت بزيارتها، لقد أصبحت غير وظيفية وحتى الجزء الذي أذنتم بتهذيبه أثناء زيارتكم إلى معتمدية فرنانة لم يقع التدخل فيه.

السيد الوزير، المواطن في حليمة، حين يلتفت إلى جارتنا يرى طرقا عصرية، يرى "l'enrobé" وهو في مسلك لا يمكنه حتى استعماله فيشعر بالضيم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي، خمس دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

تحية لكافة الوزراء،

شكرا حضرات الزملاء النواب،

نقف اليوم أمام لحظة حاسمة في تاريخ بلادنا، لحظة تتطلب منا أن نضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وأن نتعامل مع ميزانية الدولة لا كأرقام، بل كأداة لتصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي. لسنا هنا لنتبادل الاتهامات أو نحمل المسؤولية لطرف دون آخر، بل لنبحث معا عن حلول واقعية تنقذ الاقتصاد وتعيد الثقة للمواطن ومن بين المقترحات التي يمكن أن تشكل أساسا للحظة وطنية للخروج من الأزمة:

إصلاح المنظومة الجبائية على قاعدة العدالة عبر مكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع قاعدة المساهمين بدل إثقال كاهل الفئات الضعيفة.

تحسين مردودية المؤسسات العمومية من خلال الحوكمة الرشيدة، مع فتح باب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار شفاف يخدم المصلحة العامة.

ترشيد نفقات الدولة عبر مراجعة الدعم وتوجيهه مباشرة إلى مستحقيه، وإيقاف النزيف الناتج عن النفقات غير المنتجة.

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير مناخ سياسي مستقر، وضمان استقلالية القضاء.

دعم الاقتصاد المنتج في الفلاحة والصناعة والتكنولوجيا، حتى لا تبقى تونس اقتصاد استهلاك، بل اقتصاد إنتاج وتصدير.

إطلاق حوار وطني اقتصادي يجمع الحكومة ومجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم والقطاع الخاص لصياغة رؤية اقتصادية شاملة وتشريع بناء.

أيها الزملاء، الرهان ليس فقط على الأرقام، بل على القدرة السياسية على تحقيق التوافق من أجل الإصلاح، فبلادنا اليوم تحتاج إلى الواقعية، إلى الهدوء، إلى قرارات شجاعة. فلنضع أيدينا معا بعيدا عن التجاذبات من أجل ميزانية تعيد الثقة والأمل وتفتح لتونس طريقا جديدا نحو التنمية والسيادة المالية والحفاظ على ثرواتنا ومن أهمها كذلك ثروات الفلاحة والسياحة والمواطنين بالخارج.

إنقاذ موسم الزيتون والتمور والقوارص والتفاح وكذلك كما تعلمون كافة الخضروات.

الحلول موجودة ويمكن أن تعود بالفائدة الكبرى على ميزانية الدولة،

إلغاء التصنيف البنكي على الفلاحين لأنه أثبت حسب التقديرات أن أكثر من 80% من الفلاحين مصنفين، وتمويل صغار الفلاحين وأصحاب المعاصر وأصحاب مخازن التبريد وكل الاستثمارات الفلاحية بجزء من المبلغ الذي سوف تصادق عليه لتمويل الميزانية وهو يقدر بـ 11 ألف مليار وخلال ستة أشهر سيعود إلى خزينة الدولة أكثر من 20 % من الميزانية وخاصة من قطاع الزيت وقطاع التمور وعدة قطاعات.

أما على المستوى المحلي: إحداث إقليم للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالرقاب، وكذلك إحداث مركز فحص فني بمعتمدية الرقاب . تشهد معتمدية الرقاب تطورا ملحوظا ونموا مستمرا في أنشطتها الاقتصادية، ولا سيما في الاستهلاك المطرد للكهرباء والذي بدوره لم يعد يفي بالحاجة وغير مواكب لهذه التطورات، مما يجعل الحاجة لإحداث إقليم بالرقاب مع ضم معتمدية السعيدة وأولاد حفوز ملحة جدا ومتأخرة نسبيا.

إن إحداث الإقليم له عدة مبررات: حجم العمل المطلوب من الحرفاء، تخفيف العبء على إقليم سيدي بوزيد، وعملا بترجمة كل خطابات رئيس الجمهورية الداعية إلى تقريب الخدمات من المواطن وتحسين جودتها.

كذلك هل يمكن أن نقول في سنة 2026 ومعتمدية السعيدة أقل من 20% من سكانها يستهلكون الماء الصالح للشرب؟ كذلك أولاد حفوز من أكثر المدن الفلاحية ولا يوجد فيها بنك؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة زينة جِيب الله، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة أعضاء الحكومة وكافة الحضور،

إن ما تحقق خلال السنوات الأخيرة بقيادة الرئيس قيس سعيد يؤكد أن تونس تمضي بثبات نحو استعادة سيادتها وإعادة الاعتبار لمؤسساتها وبناء دولة قوية تنصف شعبها، وتستمد قراراتها من إرادة أبنائها لا عبر التعليمات من الخارج، إذ غيرت سياستها التقليدية فأصبحت دولة ذات سيادة لا تخضع ولا تركع للإملاءات الخارجية، كما أصبح لدينا دستور جديد مثّل ثورة حقيقية انبثق عنها مجلس نواب منتخب على الأفراد ليغلق الطريق أمام الخونة والعملاء. كما قام بترتيب الأولويات في الدولة وأطلق برامج تنموية محلية، جهوية ووطنية.

ولا ننسى أن سيادة الرئيس قام بحل مجلس الخراب الذي كان يشرع القوانين على المقاس وبالمزاد العلني، حارب منظومة أكلت البلاد من الداخل باسم الديمقراطية والحرية وهي في الحقيقة كانت تتاجر بآلام الشعب. هي شبكة مصالح تتقاسم السلطة والمال، في المقابل يعيش المواطن الفقر والخصاصة باسم الانتقال الديمقراطي.

عيشتمونا سنوات من الفوضى والفساد والتجاذبات والمهزلة السياسية، حتى صارت الدولة على حافة الانهيار.

أنتم خونة الدار، تقتلون المسلم في الليل وتبكونه في النهار. حاولتم جر البلاد إلى الفوضى والعبثية، لأنكم تتوهمون بحدوث ثورة جديدة، لكنها فقط في أحلامكم.

تنتظرون سقوط النظام لكن صموده أطول من أعماركم.

ترتمون في أحضان الخارج بكل مذلة، وبدون حياء أو خجل تحدثوننا عن السيادة الوطنية، فعلا أنتم لا تستحون ولا تعتبرون، فالشعب لفظكم ولا عودة إلى الوراء إلا في أذهانكم الفارغة وإلى مزبلة التاريخ.

تتشدقون بالحديث عن التنمية بمختلف أصنافها، وتتساءلون بكل حيرة عن البرامج التنموية، واصلوا، واصلوا ولا تتوقفوا، واصلوا البحث عن البرامج التنموية، ستجدونها، نعم، ستجدونها، ولكن في حساباتكم البنكية الممتلئة بأموال الشعب وأموال العمالة، إذ بعتم الوطن وقبضتم الثمن، أما النظام فسيواصل البناء والتشييد واسترجاع الوطن، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة، للنائب المحترم الأستاذ عصام البحري الجابري، له سبع دقائق. تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد رئيس الحكومة بالنيابة في هذه الجلسة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

اليوم نحن نناقش مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي ولا يسعنا إلا أن نقول كفى لنفس السياسات القديمة والبالية. نحن اليوم لا نناقش مجرد ميزانية، بل نناقش عقلية إدارة الدولة، عقلية ذات ثقافة مركزية متأخرة قائمة على التسويف واللامسؤولية واللامبالاة.

أحد أهم شعارات السياسة العامة للدولة هو معركة التحرر، التحرر من هذه العقلية التي دمرت الاقتصاد والعدالة وعمقت الفوارق، والحكومة وجب عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي يسطرها السيد رئيس الجمهورية، لكن يبدو أن الحكومة مقيدة بالعقلية العميقة، العقلية المبنية على الجهويات التي غرسها الاستعمار.

فنحن لسنا فقط في حاجة إلى مسؤولين وطنيين، يجب أن يكونوا وطنيين وحربيين من بنزرت إلى برج الخضراء، على مبدأ العدالة بين الجهات، لكن لا نرى هذه العدالة في هذا الميزان الاقتصادي المائل وميزانية الدولة.

كل سنة نحدّث أنفسنا عن الإصلاح وعن النهوض الاقتصادي، ولكن ماذا نجد في الواقع؟ إصلاحات مؤجلة، مشاريع مجمدة، قوانين عالقة في الأدراج سواء في الحكومة أو في البرلمان.

أين هي مجلة الصرف التي وعدتم منذ سنوات لتحرير الاقتصاد وتشجيع الشباب؟

أين مجلة الاستثمار التي كان من المفروض أن تفتح الأبواب أمام المستثمرين وتخلق الثروة؟

أين قانون الصفقات العمومية الذي يفترض أن يقطع مع الفساد ومبدأ الشفافية؟

أين البنك البريدي؟ أين؟ وأين؟ كلها مشاريع معلقة بلا مبرر، مؤجلة والبلاد تدور للأسف في حلقة مفرغة، بينما الحكومة تكتفي بالتبرير، والثمن هنا ليس مجرد أرقام في تقارير، مقدرة شرائية، بطالة، تلوث وتفقير وحرمان وجريمة.

أتحدث هنا عن ولاية قابس، الولاية التي لم يقع إدراجها لا في ميزانية الدولة ولا في الميزان الاقتصادي المائل، وهي تعد جريمة تنموية في حق ولاية قابس.

وهنا فعلا عندما نرى الاحتقان وعدم إدراج ولاية قابس في الميزان الاقتصادي المائل وفي ميزانية الدولة يطرح أكثر من سؤال، يعني الميناء والمطار.

السيد وزير الصحة، هناك مشروع إحداث المستشفى الجامعي بقابس على مساحة 20 هكتار، لا يوجد نقل، الولاية لا تملك حتى ربطا مباشرا بين العاصمة وولاية قابس. هذا من العقلية المقيدة التي تحدثنا عنها.

نعم أقولها، ما يحدث في قابس جريمة دولة بامتياز، جريمة ارتكبت باسم المصلحة الوطنية بأياد تونسية، لكن في الحقيقة الموجود في ولاية قابس هي خدمة لمصالح اقتصادية ودول استعمارية وبطبيعة الحال هذه الدول تجد أياد تونسية لخدمتها وهذا ما يحيلنا إلى أهم شعار في السياسة العامة للدولة وهي السيادة الوطنية وهذا موجه للسيدة وزيرة الطاقة والمناجم، السيادة الوطنية.

قابس ضحت من أجل المجموعة الوطنية وتحملت المصانع الملوّثة، واختراق القانون، والتقارير المزيفة الصحية والصناعية والبيئية لعقود من الزمن، حتى تدخل الآن السيد رئيس الجمهورية وأقر بالجريمة والتقصير والإهمال، وهذا يبعث الأمل لأنها خرجت من أروقة اللوبيات في الإدارات والوزارات والسيدة وزيرة الطاقة والمناجم تتحمل المسؤولية كاملة.

ثلاث سنوات وأنا أتحدث عن مشاريع التأهيل البيئي، حتى في فترة الاستراحة أقول لك سيدتي الوزيرة أن الجريمة في ولاية قابس هم يكذبون عليك وأنت تستمعين فقط للإدارة، نعم تبين أنهم يكذبون عليك ويقومون بمغالطتك والمناورات إلى حد هذه الساعة لقبر الملف مرة أخرى بالرشوة والفساد.

هذا المجمع الصناعي جريمة دولة، تذهب الأرباح للشركات والدول الأجنبية ولا يوجد مدخول كبير لميزانية الدولة وبائعي الضمير وأبناء الجهة لم ينالوا إلا المرض والتهميش والنسيان. لذلك نطالب السيد رئيس الجمهورية بالإسراع بالمحاسبة في لجنة تحقيق وطنية تترأسها السيدة وزيرة العدل.

أي عدالة تجعل ولاية بأكملها تدفع الثمن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر، له خمس دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

لن أكون متشائما، لكنني سأكون صادقا مع نفسي ومع أبناء شعبي.

نجحت الدولة التونسية في إرساء حالة صمود اقتصادي ومالي لا يستهان بها أبدا وهذه حقيقة يجب أن نقولها ونعيدها ونكررها مرة ومرات.

رغم الرهانات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية، ورغم صعوبة الموقف الدولي، ورغم أننا نشهد بداية أفول قوى وصعود قوى جديدة وصراع دولي محتدم عسكريا واقتصاديا وماليا، إلا أن تونس نجحت في المحافظة على حالة من الاستقرار النسبي في خصوص

العملة وفي خصوص نسب التضخم، لم نصل بعد إلى نسب النمو المرجوة التي تمكننا من إعادة توفير التشغيل، لكن تونس نجحت أيضا خارجيا بعدم الاصطفاف في محاور وأحلاف يمكن أن تضعفنا أو تفقدنا مصداقيتنا، واتجهت نحو تنويع الشراكات، كما حققت تونس حالة صمود اجتماعي، وهنا أقول "صمود"، لم نتطور ولم نحقق التقدم المنشود، لكننا بقينا صامدين في مكاننا على الأقل ولم نتراجع.

أذكر الجميع أنه في سنة 2019 خرجت قوائم بخصوص المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التونسية، هذه سنهيكلها وهذه سنخوصصها وهذه سنبيعها والجميع يرى اليوم كيف أن هذه المؤسسات ما زالت باقية وصامدة ولم يقع التفويت فيها.

كذلك الاتجاه نحو الدور الاجتماعي، كل هذا أكيد سيكون مرهقا لميزانية الدولة، وهنا يجب أن نذكر كذلك النقائص، فعندما نريد المحافظة على مكاسبنا والقيام بدور اجتماعي أكبر، يجب تعبئة الموارد والذهاب نحو الاستثمار.

لم نر مع الأسف اتجاهات جدية وصارمة وحاسمة في اتجاه تعزيز الاستثمار التونسي المحلي، رأينا بالعكس في وزارة الصناعة لزمات أجنبية، ولم نر اتجاهات كافية مثلا في موضوع الطاقة.

كذلك في قانون المالية لم نر دعما لزيت الزيتون، ولم نر تعزيز صمود ديوان زيت الزيتون، إذا لم نجد هذه السنة في قانون المالية تعزيز القدرة التخزينية لزيت الزيتون في الديوان، فسنجد أنفسنا السنة القادمة نواجه نفس الإشكال.

وهنا أتساءل وأوجه سؤالي للحكومة باستغراب شديد: لماذا هذا البطء؟ هل هو بطء، أم تهاون أم تقصير أم ماذا؟

كذلك، عندما نتحدث عن قطاع اللحوم، ألا نعلم أن كيلوغرام اللحم بلغ 60 دينار، وأنه إذا تركت الأمور هكذا فقد يصل إلى 80 أو 90 و100 و120؟

لماذا لا تتجه الشركات الأهلية في اتجاه زراعة الأعلاف الخشنة وفي اتجاه تربية المواشي وتربية الأبقار الحلوب وتربية الدواجن؟ لماذا تضيع مكاسب وخبرات وتجارب شعبنا؟ لماذا تضيع ولا يقع احتضانها؟ لماذا تترك الشركات الأهلية في أي اتجاه وتقوم بأي مشروع ولا نعرف إن كان سينجح أم لا وسيحقق قيمة مضافة أو لا؟

السادة أعضاء الحكومة، نقدر جهودكم وتضحياتكم ومواقفكم، لكن أمامنا الكثير والوضع أصبح خطيرا ولا ينتظر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نجيب العكرمي، له خمس دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بنواب الغرفتين،

مرحبا بالسادة الوزراء والوفد الحكومي،

السادة الوزراء، خيارات الدولة الاجتماعية وسياسة التعويل على الذات ومكافحة الفساد ورسم الاستراتيجيات الكبرى خيارات طرحها السيد رئيس الجمهورية ضمن مسار 25 جويلية، وقد نصت عليها فصول دستور 25 جويلية 2022.

وبقدر ما نثمن جهود بعض الوزارات في تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة في العديد من الوزارات سواء وزارة المالية والصحة والتجهيز والشؤون الاجتماعية والتخطيط والداخلية والدفاع وغيرها في السهر أيضا على حماية المواطن والوطن والعمل على الدفع نحو تحقيق السيادة الوطنية وحرصِ المصالحِ المركزية على تذليل الصعوبات والعراقيل والتشجيع على الاستثمار، إلا أن التعطيل في الإجراءات والبيروقراطية الإدارية وتعمد التعطيل في بعض المصالح الإدارية واستشراء الفساد خاصة في بعض الإدارات والعديد منها يستدعي إعادة النظر في مستوى التعيينات في المصالح الإدارية المركزية والجهوية.

ولا بد أن يكون لهؤلاء المسؤولين في التعيينات برامج عملٍ واضحة قبل كل شيء وخاصة في علاقة بمكافحة الفساد والتعطيل وخدمة المواطن بجدية ووطنية، وذلك بكفاءات وطنية تؤمن حقيقة بمسار 25 جويلية وبخيارات السيد رئيس الجمهورية، لأن واقع الإدارة في جزء منه ما يزال يعطل على اعتبار خلفيات بعض المسؤولين السياسية لمنظومات قديمة.

لا يمكن بالقديم السياسي أن نبني الجديد التنموي، ولا يمكن بالقديم الإداري والتقليد البيروقراطي أن نهض بالإدارة ونرقمن الإجراءات، ولا يمكن بالقديم الإداري والسياسي أن يستقيم عمل التفقديات، فالقديم لا يمكنه مراقبة ومحاسبة القديم، لا بد من إطارات ومسؤولين مؤمنين بخيارات 25 جويلية وبالدولة الاجتماعية وبالعدالة الجهوية وبالتنمية الحقيقية بناء على مخططات تنموية تضبط الأولويات برؤية ثورية فعّالة تراهن على كفاءات في التسريع بوتيرة المشاريع التنموية المعطلة التي تجاوزت 1000 مشروع.

أيضا لا بد من ضبط مخططات تنموية بناء على مشروع البناء القاعدي والمجالس المحلية ومشروع المجالس الوطنية للجهات والأقاليم، ضمن استثمار متوازن بين الجهات وهنا نثمن مجهود وزارة الاقتصاد والتخطيط في المدة الأخيرة خاصة في علاقة بضبط المخطط التنموي 2026 - 2030. لذلك ندعو رئاسة الحكومة إلى إحداث خطة جديدة وهي خطة كاتب دولة للتخطيط، لأنه سيساعد في إنجاز المخطط.

السادة الوزراء، لا يمكن تحقيق السيادة الوطنية والاكتفاء الذاتي في الغذاء وتطوير مستوى البنية التحتية وإيجاد الحلول والمخططات لمختلف القطاعات الصحية والبيئية دون رهان على البحث العلمي والاستفادة من الكفاءات الوطنية التي نخسرها طيلة السنوات، على غرار المهندسين والدكاترة الباحثين وخاصة الذين اضطروا للهجرة أمام عجز وزارة التعليم العالي في تحمل مسؤولياتها وخاصة مكافحة الفساد المستشري في لجان الانتداب والترقية وغياب المحاسبة وتحميل المسؤوليات.

ونحن كلنا ثقة في رئاسة الجمهورية وفي السيد رئيس الجمهورية لإيجاد حلول لملف الدكاترة الباحثين، وندعو وزارة التعليم العالي إلى محاسبة اللجان الفاسدة في الانتداب والترقية.

أيضا نطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها في الملفات، خاصة ملف التسريع في المشاريع المعطلة وندعو أيضا إلى استعمال رؤية جديدة خاصة في علاقة برقمنة الإدارة، كما نطالب الحكومة بالتثبت في المناظرات خاصة أن رئيس الدولة دعا منذ سنوات إلى التثبت في الانتدابات التي شهدتها الإدارة منذ 2011.

أيضا لا بد من تطهير الإدارة العميقة، لأن هناك جزءا كبيرا من الإدارة يشتغل ضد قرارات الدولة وخيارات الرئيس، فحتى بعض الملفات التي كنا ننتظر منها تسوية على غرار عقود المناولة والتشغيل يراد تعطيلها.

أيضا دعوة إلى السيد وزير التربية خاصة لتسوية بقية ملفات المعلمين النواب والأساتذة النواب خاصة أنه بيننا اليوم وزيرة المالية، فهي مدعوة أيضا إلى العمل مع السيد وزير التربية على تسوية بقية ملفات المعلمين النواب الذين تم إقصاؤهم وهم عدد بسيط، وكلنا ثقة أن السيدة وزيرة المالية ستنظر في هذا الملف بجدية.

أيضا لا بد للحكومة أن تفعل بعض القوانين التي صادقنا عليها في السنة الفارطة وخاصة الفصل 81 والفصل 82، الفصل 81 يتعلق بالفلاحين وتسوية وضعية الآبار غير المرخّصة، كما نطالب الحكومة بوضع خطة عمل بخصوص دعم القطاعات الاستراتيجية خاصة الفسفاط وعمليات النقل ووضع برامج تنموية للجهات ذات الأولوية على غرار قفصة والقصرين وسيدي بوزيد، أيضا نطالب الحكومة بتسوية الملفات الاجتماعية العالقة ومكافحة الفساد ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد النوري جريدي، له خمس دقائق.

السيد النوري الجريدي

مساء الخير ومرحبا بالجميع،

خمس دقائق قليلة لكنها ستكفي فـ "Che Guevara" ذات يوم كفته خمس ثوانٍ ليقول أعظم خطاب سياسي في تاريخ البشرية: الوطن أو الموت وبيان السيدة رئيسة الحكومة بالأمس وأرقامه المعجزة وتحاليله الاقتصادية الطموحة لم يكن يتحدث عن تونس، بل كان يتحدث عن ألمانيا أو سويسرا أو اليابان، إذ تراجعت فيه نسب البطالة وتصدر الدينار التونسي العملات الإفريقية وحلت مشاكل النقل وازدهرت الفلاحة وتطور قطاع الصحة وسددت ديون تونس وحققت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم أرباحا مذهلة وحلت مشاكل المعطلين.

بيان 92 دقيقة الذي استحسنه السيد رئيس مجلس نواب الشعب واعتبره إنجازا، هو موقف يلزمه ولا يلزمني.

السيدة رئيسة الحكومة الحاضرة الغائبة،

السادة الوزراء،

بيانك وبياناتكم مغالطة، مغالطة للشعب ومليئة بالأراجيف، فلا الفلاحة ازدهرت ولا النقل تحسن ولا البطالة انخفضت ولا الاقتصاد انتعش، بل إنكم انتقلتم من فشل ذريع إلى مغالطة الشعب والضحك على ذقونه وهذا أخطر بكثير لأن السقطة ستكون بعيدة المأوى.

مشروع قانون ميزانية مستنسخ بأكثر من 90% من الضرائب، تذكر بأيام علي بن غذاهم وأيام ماجر وعيار والمثاليث والهمامة والجلاص والمرازيق والفراشيش وغيرها من قبائل تونس التي ورثوا أولادهم كلمة "ثور" وليس "فيق".

مشروع لا يراعي العدالة الاجتماعية والجهوية كي يتواصل منطق الملاّكة والخماسة والأغنياء والفقراء.

حكومة عاجزة منذ مارس 23 على إيداع مشروع قانون مجلة واحدة من مجلات الصرف والمياه والبيئة والمحروقات والاستثمار والديوانة وغيرها.

حكومة عاجزة عن محاربة الفساد، تنكل بالمبلغين عنه.

ذات الحكومة عاجزة عن تنفيذ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد والتربية والصناديق الاجتماعية والضرائب، عاجزة عن مقاومة التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، ونظام الرخص.

عاجزة عن مراجعة فضائح العفو التشريعي العام، عن إنجاز الصلح الجزائي ومراجعة عقود النفط والملح والغاز.

عاجزة عن الحسم في ملف الشهائد المدلسة والتعويضات الفضائحية والديون المشبوهة.

عاجزة عن فتح ملف الدعم وإصلاح المؤسسات العمومية.

ذات الحكومة لا تولي ملف من طالت بطالتهم من خريجي الجامعة أي اهتمام، بل لا تحضر للاستماعات في لجنة التخطيط للتفاعل مع مقترح عدد 23 وتكتفي بحلول الترقيع لتشجيع القطاع الخاص على انتدابهم والشركات الأهلية.

لنجدد رفضنا لحلولكم، فلا حل لملف من طالت بطالتهم من خريجي الجامعة إلا المقترح عدد 23 وتوفير اعتمادات انتدابهم دون تردد.

حكومة تتعامى عن الحريات وحقوق الإنسان وتنكل بالمبلغين عن الفساد ويتحول فيها المرسوم 54 إلى سيف مسلط على الرأي الحر والرأي النقدي.

حكومة تتعامى وهي العاجزة عن وضعيات الفلاحين وأوجاعهم وعطشهم وجفاف أراضيهم وموت قطيعهم عبر سماسرة الأعلاف والبذور.

حكومة عاجزة عن حل ملفات المعطلين والمعاقين والمرشدين التطبيقيين، وأعوان التأطير وأعوان البلديات وأعوان الجمعيات المسندة للقروض الصغرى ونظار التعداد السكاني وأعوان "l'ISIE" وأعوان الاعتمادات المفوضة وغيرها.

بيان 92 المعجز أم واقع المسحوقين والمهمشين والمحرومين؟ بماذا ستفيده أرقامكم؟ ماذا أفادت أرقامكم السند والقطار وبالخير؟

أرقامكم مغالطة، ضيعة دولية بـ 3000 هكتار ضائعة، مناطق صناعية تبكي، طرقات تقتل لا تنقل، سور مستشفى السند عجزكم والمسالك الفلاحية في بالخير عرتكم ورخصة الفسفاط في القطار فضحتكم وعليه ونظرا لما تقدم ذكره، أدعو زملائي من باب تحمل المسؤولية الوطنية إلى عدم المصادقة على مشروع قانون الميزانية.

ثانيا، دعوة الزملاء في الغرفتين إلى تقديم لائحة لوم للحكومة على معنى الفصل الوارد في الفصل 115 من الدستور.

ثالثا، دعوة ثلث أعضاء مجلس نواب الشعب إلى اعتماد الفصل 136 من الدستور للمطالبة بتنقيح الدستور في أبواب دستورية تعرض وجوبا على المحكمة الدستورية.

آسف، لا وجود لمحكمة دستورية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي، له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات الوزراء وكتاب الدولة،

ميزانية 2026، الأهداف في مستوى عال والسياسة في مستوى آخر، أمام اقتصاد يعيش ركودا تضخميا لن نستطيع تحفيزه بالاعتماد على الشركات الأهلية فقط، والشركات الصغرى والمتوسطة.

في غياب خلق الثروة مع الترفيع في الجباية والترفيع في الأجور والاقتراض الداخلي الذي أصبح ضرورة وليس خيارا سنظل ندور في حلقة التضخم الذي وصل إلى 15% فيما يخص المواد الغذائية والملابس واللحم وغيره.

اليوم، الكراس المدعم والكراس عموما سعره مرتفع والورق غالٍ السعر في تونس، لكن نجد في هذا المشروع في الفصول 41 و42 و43 دعم كبيرا للشركات الوطنية مثل الفسفاط وشركة السكر وديوان التجارة، وللأسف تستثنى الشركة الوطنية للورق وعجين الحلفاء من تخفيض الديون والمعاليم الديوانية.

أيها السادة والسيدات الكرام،

بما أنه من الصعب التواصل معكم وأستثني القليل منكم،

القصرين، القصرين متعبة وزاد تعبها وما تركه السيد الوالي السابق منذ سنة من مشاريع معطلة لم يتغير منه أي شيء ولم يتحلحل منه شيء.

الوضع البيئي سيء أمام فقر البلديات والتغيير المستمر للكتاب العامين.

سيدي وزير الداخلية،

مركز ولاية دون معتمد أول منذ سنة رغم التذكير والمطالبة، دون كاتب عام، رجل واحد لم يسبق له أن أخذ خطة والي يدير البلاد. هناك نقص في المعتمدين وتغيير في المعتمدين داخل الولاية، طبيعي سيتعطل كل شيء، مع غياب التواصل مع الغرفة الثانية من المحلي إلى الجهوي إلى الوطني ومع مجلس النواب في بعض الأحيان.

سيدي وزير الداخلية، أليس لديكم هياكل مختصة لتصف لكم الوضع في القصرين؟ القصرين متعبة حتى لا ننسى سنة 2011. القصرين، بنية تحتية تعود لسنوات الثمانين،

سيدي وزير التجهيز، مدينة تسبح في الوحل، أحياء في قلب المدينة لم يلمسها التعبيد منذ الاستعمار، "L'ONAS" تعبت، مساحة بـ8260 كلم^2 الرابعة وطنيا من حيث المساحة، بشاحنة شفط واحدة "combiné".

مستشفى جهوي أصبح جامعيا، نبارك هذا الإنجاز، لم نتحصل عليه لا مع حكومة بن علي ولا بورقيبة ولا مع العشرية.

نبارك هذا الإنجاز، تحصلنا عليه في مسار 25 جويلية، لكن النقص فادح في الأطباء خاصة أطباء الاختصاص سيدي وزير الصحة. المستشفى الجهوي بالقصرين في حاجة أكيدة إلى جهاز تكسير الحصى، من العيب في دولة اجتماعية أن يتنقل المريض إلى الساحل لكسر حصى في كليته ثم يعود إلى القصرين.

سيدي وزير الشؤون الاجتماعية، صيدلية الأدوية الخصوصية المقر مفتوح لكن دون صيدلي، في دولة اجتماعية يتنقل الشعب إلى سوسة وإلى تونس من أجل علبة دواء، في بعض الأحيان حتى مكانه يشتريه بالمال وسيادة الوزير لم توفروا لا حلا ولا صيدليا ولم تجيبونا أصلا على سؤالنا الكتابي، عن أي دولة اجتماعية؟ معالي الوزير.

إعلاميا، 500 ألف ساكن دون إذاعة جهوية، سبق وطالبنا بإذاعة جهوية للقصرين، إذاعة جمعياتية وحيدة "Cillium FM" مهددة بالغلق بسبب الديون، إذاعة غير ربحية، من أين ستدفع للحكومة؟

أيتها الحكومة، لماذا هذا الحرمان؟ لماذا تحرموننا؟ لما تريدون مزيد تهميشنا وإيذائنا؟ هما تونسان، تونس العربان الدواخل وتونس الحاضر، تصنيف البايات، كنا نأمل أن يضمحل هذا التصنيف مع الزمن، لكنه ظل إلى أيامنا هذا.

رحم الله شهداء القصرين وشهداء سيدي بوزيد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي، له خمس دقائق.

السيد صالح السالمي

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي وزميلاتي الحضور الكريم،

مساء الخير،

اليوم قبة البرلمان محط أنظار كل الشعب التونسي، الشعب الذي حلم و"عاش يتمنى عنبة" وعندما لم تتحقق أحلامه قام بثورة في 2010، ورجع يحلم ويحلم من فرط الثقة أو الصدمة تخيل أن الحياة ستتغير يوم 15 جانفي وتصبح "النعجة يسرح بيها الذئب"، لكن هيهات، تبخرت الأحلام سريعا وكانت غيمة صيف كذوب وحل محلها كابوس مرعب انحرف بالبلاد إلى الهاوية، منعرج غذّته الطائفية والمذهبية والحقد والكراهية لولا ألطاف الله وتضحية حياة بواسل أمننا وجنودنا ورجال ونساء بررة ذادوا عن حرمة الوطن بالدم والعزيمة وحب البلاد قبل العباد، فتحية لكل قواتنا الحاملة للسلاح، وأرفع أسمى التحيات لكل من خاف ربي في هذه البلاد.

بالأمس القريب، حلم الشعب حلمة جديدة في بلاد يسودها الأمن والأمان والعدالة الاجتماعية، رؤية جديدة في بلاد جديدة بدستور جديد، اليوم أيها السادة والسيدات أعضاء الحكومة، الشعب مل وقهر ينتظر قرارات جريئة وعاجلة وفعلية وليس اجتماعات ولا زيارات، بل أوامر فورية تحقق التنمية وتشرع للاستثمار وتسرع فيه وتحقق أهداف الثورة: شغل، حرية، كرامة وطنية، وترجع الثقة بين المواطن والسلطة والدولة.

أنا أسأل نفسي بعد سنتين ونصف ماذا قدمت لدائرتي؟ ماذا حقق لها نائب مجلس نواب الشعب؟ في كل جلسة أصف وأحلل وأعلل، ولكن لا يوجد أي شيء. أين الوعود الانتخابية التي أقسمنا على الدفاع عنها؟ اليوم أتحدث عن جلمة وعن السبالة، هاتان المعتمديتان أقصيتا من الولاية، أحيانا أقول لعل الخارطة قد تغيرت، لقد زارنا وزراء ولم يتغير شيء، زارنا السيد الرئيس ولم يتغير أي شيء،

كلامي هنا أتوجه به للسيد وزير الفلاحة: دائرتي الممول الأول في الجمهورية في اللحوم، أسأل فقط ولا أترقب جوابا، أسأل: ماذا فعلتم بخصوص الفلاحين؟ أقولها وأمضي، لو دعمتم الفلاح فإن سعر اللحوم لا يصل اليوم إلى 50 و55 و60 و65 دينار، أقسم أن الدعم لم أسمع به إلا على شاشات التلفاز والمنابر،

السيد الوزير، أين "blocage"؟ ومن وراءه؟ أهالينا في جلمة والسبالة يعانون من العطش بالرغم من أن هذه المنطقة هي الأولى في

المائدة المائية، وأستحي أن أعيد الحديث عن هذا الموضوع، لأني في كل جلسة أتطرق له، حتى المناطق المتاخمة لمعامل تعليب المياه عطشى، لماذا؟ عليك السيد الوزير بزيارة المنطقة واطلع على أولاد خليفة والبشتية، ولا أريد أن أعدد كل مناطق جلمة والسبالة.

السيد وزير التجارة، في دائرتي فقط يقف المواطن في الصف مدة ساعتين وثلاث ساعات ليظفر بطعام أبنائه وصغاره، شيء مؤسف حقا بالرغم من أن سيادتك عند زيارتك لسيدي بوزيد كنت قد وعدتني حرفيا بحل هذا الإشكال والزيادة في حصة الفارينة لجلمة وللسبالة، ولكن لم يتحقق شيء بعد سبعة أشهر، هذه أقولها: الكرامة أم لا لمواطني جلمة والسبالة.

السيد وزير التربية، هل بلغك أن 60% من المنقطعين عن الدراسة في مندوبية سيدي بوزيد كانت ولا تزال في جلمة والسبالة؟ الإحصاء قمت به وأنا مدير لسنوات، هل بحثتم عن الأسباب؟ المؤسسات التربوية لن أتحدث عن وضعيتها التعيسة، ولكن أقول خافوا الله في أبنائنا فهم أبناؤكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد العزيز شعباني، له عشر دقائق باعتبار أن النائب المحترم السيد مليك كمون تنازل عن حصصته الزمنية لفائدته، تفضلوا.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحكومة،

مرحبا بزملائي الكرام،

عندما نتحدث عن السيادة الوطنية، يجب أن نقول جميعا: تونس لنا من الأرض إلى السماء، من الماضي إلى المستقبل، ثرواتنا، تاريخنا، كرامتنا لا تهان ولا تباع.

إن الكلمة التي تقال هنا تقال نيابة عن آلاف العيون التي لم تعد ترى سوى هزائم متكررة وآلاف الأيادي التي لا تملك إلا أن تشير إلى جرح لم يلتئم.

أيها المسؤولون ونحن نتكلم عن السيادة، فالسيادة الحقيقية لا تكتب في بيانات رسمية، بل تقاس بفم طفل يأكل خبزا كافيا وبجرعة دواء تعطى في موعدها وبمدرسة لا تعلم الأطفال الانتظار فقط. أقولها أمانة: إما أن تتحول الكلمات إلى إجراءات ملموسة أو نكون جميعا شهودا على خيانة تاريخية.

نقف اليوم جميعا بين من يؤمن بإصلاح الدولة ومن يصر على إغراقها في الفوضى، بين من ينسى أو يتناسى أن المناصب خلقت لخدمة الشعب لا لحماية المصالح ولتصفية الحسابات وبين من اختار أن يتحمل مسؤولية الإصلاح بشجاعة ويمضي بخطى ثابتة في معركة إنقاذ الدولة واسترجاع سيادتها وهيبتها، للأسف الشديد البعض أثبت فشلا ذريعا في إدارة شؤون الشعب وجعل التهميش سياسة رسمية، متجاهلين ثروات الأرض وخصوبة المناخ وغنى التاريخ والجغرافيا وكل إمكانيات شعبكم.

بسياسات تقليدية فرضتم علينا منذ ولادتنا منطقا جائرا حرمنا من الحقوق وجعلتم عنوة - للأسف - ما يربطنا بهذا الوطن مجرد بطاقة تعريف لا تفي بغرض إثبات الوجود وعلما نفديه بأرواحنا، بينما كان يجب أن يكون كل ما نملك من إمكانيات وأرض وتاريخ مصدر قوة وكرامة لنا، لا مصدر صراع وارتهان مستقبل الأجيال القادمة.

ثرواتنا الباطنية، تراثنا المدفون تحت التراب عنوة، ملحنا، غازنا، رخامنا، رمالنا، بحرنا، هواؤنا، كل هذه الثروات لم تصبح بعد حقا تونسيا يلمسه كل مواطن ويستفيد منه، متى سنقول إن هذه الثروات فعلا لنا؟ متى تتحول الشعارات إلى واقع؟ متى نرى ثورة زراعية تحسبا لأي هجمة من الداخل أو الخارج؟ أم تناسينا أننا في حالة حرب مستمرة للحفاظ على وطننا وكرامتنا؟

تونس الخضراء، أرضها الخصبة، شواطئها النقية وهواؤها العليل، وجهة لكل العالم، لو عرفتم كيف تديرونها، لو حولتم إمكانياتها إلى قوة حقيقية لكل مواطن ومجتمع، حتى الثروة البشرية التي نتباهى بها أمام الأمم لم تحسنوا التصرف معها فهُجروا وأصبحت هي الأخرى مفقودة، بل أكثر من ذلك لم تحسنوا استثمار الفرصة التاريخية التي أتاحتها القيادة السياسية في هذه المرحلة، بما تحمله من فكر إصلاحي ورغبة في التغيير، لتكونوا فاعلين في بناء دولة عادلة مستقلة القرار، فأصلحوا ما فسد قبل أن يسبقنا السقوط فالشعب لن ينسى والتاريخ لن يرحم، والحق لن يغفل ولا ينقصنا شيء لا كرامة ولا عزة، ولا إرادة في هذا الوطن، نحتاج اليوم إلى مشروع وطني حقيقي يؤمن بأن الإنسان هو أساس كل بناء وأن الكرامة ليست شعارا بل واقع يمارس.

تونس تحتاج إلى دولة اجتماعية عادلة تعيد الاعتبار للعدالة وتضع الاقتصاد في خدمة المجتمع لا العكس، نحتاج إلى إصلاح يعيد الثقة بين المواطن والدولة ومؤسسات تحكم بالكفاءة والإرادة الحقيقية، فاعلموا جميعا أن الشعب بثرواته، بتاريخه وبأرواح أبنائه لا يقهر ولن يهان وأن الكرامة الوطنية لن تموت ما دام فينا من يقاتل من أجلها، فلندرك جميعا أن هذه الأرض بتاريخها وشعبها لن تهان ولن تستعبد ولن تسلب حقوقها مهما طال زمن الإهمال والظلم، يبقى الأمل في من ما زالوا يؤمنون أن هذا الوطن يستحق الأفضل وفي من لم يتعبوا بعد من الحلم بدولة عادلة قوية وسيدة بقرارها.

عاشت تونس حرة مستقلة منيعة أبد الدهر والمجد والخلود لشهدائنا وشهداء فلسطين الحبيبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد ماجدي، له خمس دقائق.

السيد محمد ماجدي

الحكومة، سأرفع الأمر وسأرى المشكل، حكومة منزوية على نفسها لا تتعامل لا مع نواب ولا مع مواطنين.

السادة الوزراء، أريد أن أعلم لمن ترفعون الأمر؟ لله سبحانه؟ تقولون راسلنا رئيس الحكومة، ولكن لم يصلنا الرد، بما أن كل شيء في رئاسة الحكومة، لماذا توجد وزارات؟ الوزارات لا تتخذ قرارات ولا تحل مشاكل الناس، بل تخلق مشاكل للناس، منشور حسن السيرة والسلوك دمرتم به أعوان الحظائر، الاعتمادات المبوبة الأساتذة السادة المعلمون خارج قاعدة البيانات، مجموعة ما قبل 2008، ملف المناولة إلى حد الآن لم يتم حله، أعوان التنظيف في مصحات الضمان الاجتماعي، أعوان المناولة في "SONEDE" وفي "ONAS"، سائقي شاحنات الفسفاط، النظار، أعوان بنك الجينات وغيرهم، مسألة نتائج التوجيه الجامعي بجامعة قفصة، مسلسل شركات البيئة والغراسة ومصيرهم المجهول إلى حد الآن، لجان تراخيص الماء والكهرباء، مناشير منح المعوزين، لجان تراخيص حفر الآبار وغيرهم،

مشاكل يتم حلها بمجرد جرة قلم، راسلنا رئاسة الحكومة وننتظر أن ترجع لنا الإجابة.

ميزانية 2026 وفي جانب الانتدابات، على أي انتدابات تتحدثون؟ وعلى أي ممن طالت بطالتهم تتحدثون؟ حكومة لا تطبق قوانين صادرة بالرائد الرسمي كقانون 82 وغيره، المناظرات في تونس اليوم بنفس "tactique" وبنفس "système" ومن هذا المنبر كتلة لينتصر الشعب، تتمسك بضرورة توفير اعتمادات لانتداب الدفعة الأولى ممن طالت بطالتهم من خريجي التعليم العالي.

مهمات النفقات الطارئة والغير موزعة وهي ما يقارب 1790 مليون دينار لا توجد حالة طارئة أكثر من المتلوي والرديف وسيدي بوبكر والمظيلة وأم العرائس، لا بنية تحتية ولا صحة ولا ماء ولا تشغيل ولا نقل ولا فلاحة ولا بيئة صالحة، لا يوجد سوى الجفاف، الفضلات، الغبار، تلوث بصري، "chantier" تغرف منه "الصحاح" وأصحابه مدفونين.

السيدة وزيرة الطاقة والمناجم، بخصوص المناظرة لم يعد لديكم أي مبرر لتعطيلها، هناك "critère" اعتمدته كل المناظرات فلا يجب عليكم أن تقوموا اليوم بتغيير طريقة الانتداب، وعليكم أن توضحوا للناس أن الشركة لديها العديد من المناظرات، كما أنك السيدة الوزيرة لا تقدمين لنا فضلا أو تمنين علينا من خيراتنا، لقد طالبناك أنا والسيد والي قفصة -الذي أقدم له التحية على المجهودات التي يقوم بها- ببرنامج ضمن المسؤولية المجتمعية، وافقت على المسبح البلدي بالمتلوي وبقية المطالب أقول لك بأنها من حقنا ولن نسكت على حقنا.

المجمع الكيميائي يتسبب في التلوث ولا يهتم وهو ينفق على مشاريع فاشلة وعلى مأموريات بالخارج بآلاف الدنانير، لا برنامج ولا حريف جديد ولا وجود لنية إصلاح، تقريبا 12 سفرية في السنة، ماذا يفعل السيد المدير؟ من أين ينفق؟ وماذا جلب للبلاد في يديه؟

كلكم تتحدثون عن السيادة الوطنية، أين هي على أرض الواقع؟ كنا قد رفضنا اتفاقيات المهانة، وأنتم مصرون على الأجانب، خيرنا يذهب لغيرنا ولا يمكن أن ينصلح حال جهتنا إلا بتوظيف نسبة من عائدات الفسفاط وأنتم بطبعكم عميان عن الحوض المنجمي بسيدي بوبكر، أين مركز تصفية الدم بالرديف، محطة التطهير؟ أين مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي؟ أين مركز التكوين، دور الثقافة؟ أين مخبر التحاليل بسيدي بوبكر؟ أين أسرة الإنعاش؟ أين بريد أم العرايس؟ أين وحدات الحماية المدنية بالمظيلة وبأم العرائس؟ أين الطرقات؟ أين تعبيد الشوارع بالمعتمديات؟ أين هي الإنارة؟ أين الآبار في غرسمات في كريشت النعام وفي واد السهيلي، السقدود، الشنوفية، الدوارة، سيدي بوبكر وغيرها من المناطق الفلاحية؟ لماذا لم تجيبوننا عن المعهد الأعلى للجيولوجيا والطاقة والمناجم؟

أتحدث عن ميزانية بسيطة يمكنها أن تحل جميع مشاكل الجهة، للأسف أنتم تريدون منا أن نسافر لتلقي العلاج، تريدون منا أن نسافر لندرس، تريدون منا أن نسافر لاستخراج وثيقة وكأنكم وفرتم النقل اللائق.

السيد رئيس الجمهورية، أنت تدعو يوميا إلى ثورة تشريعية، عشرات المقترحات من القوانين في رفوف البرلمان والحكومة التي لديها أولوية التشريع لم تقم بما هو محمول عليها دستوريا، المزيد من التحري في التعينات، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل البوسالمي، له خمس دقائق.

السيد عادل البوسالمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للمجلسين بغرفتيه،

تحية طيبة للسيدة رئيسة الحكومة المتغيبة وللسادة الوزراء،

استمعنا بكل انتباه إلى خطابك السيدة رئيسة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيدة رئيسة الحكومة، أنا النائب عادل البوسالمي على دائرة باب بحر سيدي البشير، قلت لك قبل شهر من تعيينك أنني أراك على رأس الحكومة، لأنني أرى فيك الإرادة الصادقة والشجاعة وخاصة حب العمل وحبك لتونس وقد فرحت كثيرا عندما تحقق ما ذكرته وكانت لدي الثقة في شخصك لما لمسته منك من صدق في القول وإخلاص في العمل، اليوم أنا أبحث عنك السيدة رئيسة الحكومة التي ستقود حرب التحرير ومرحلة البناء والتشييد، ولكن لم نجد لك أثرا، هل من المعقول أن يترك القائد جنوده وراءه ويفر من أرض المعركة؟

السيدة رئيسة الحكومة، لقد سمعت الإصلاحات وسمعت المشاريع في جميع القطاعات: الاستثمار والتشغيل والسياحة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاريع الراجعة بالنظر إلى وزارة الصحة: في القيروان، في قفصة، في سيدي بوزيد، في الكاف، في القصرين وغيرها من المستشفيات، وتخصيص اعتمادات لشبكة السكة الحديدية ولاقتناء عربات المترو الخفيف وقائمة المشاريع تطول: من دعم للفلاحة والفلاح لتأمين أمننا الغذائي واستثمارات في مجال معالجة المياه المستعملة ومن محطات تحلية المياه.

السيدة رئيسة الحكومة،

السادة الوزراء،

لقد تم تخديري، حقيقة شعرت بأنه تم تخديري عندما استمعت لبيان مشروع ميزانية الدولة، لم استيقظ منه إلا بعد أن استمعت لتدخلات الزملاء، زملائي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبمجلس نواب الشعب، استيقظت وتذكرت التخدير الذي وقع تلقيحي به سنة 2023 وسنة 2024 وسنة 2025 والآن أيضا وجدت نفس حقنة التخدير نعيشها اليوم وانخرام التوازنات والتداين المتصاعد.

السيدة رئيسة الحكومة،

والسيدة وزيرة المالية،

كيف ترفعين شعار الدولة الاجتماعية وخزينة الدولة فارغة ومفلسة، والمشاريع التي ذكرتها تتطلب ميزانية من ميزانيات دول الخليج لنستطيع مقاومة المشاريع التي قدمت لنا في ميزانية 2026؟

السيدة وزيرة الطاقة والصناعة، شيء أخير لا يجب أن نمر عليه مرور الكرام، لقد التفت إلي كالمعتاد والابتسامة تعلو محياك كالعادة، السادة الزملاء، السيدة الوزيرة، لو نمد أيدينا إليهم أظن أنك ترين كيف أنهم جميعا متحمسون ولا تنقصهم الوطنية ونحن نريد أن نعمل مع بعضنا، فنحن لا نطالب بشيء، فكما قال السيد رئيس الجمهورية العمل التشاركي، فالبناء والتشييد لا يمكن القيام به بيد واحدة، يكون

بكل الأيدي، أما بتلك الضحكة السيدة الوزيرة لا أظن أننا سنجدك معنا في البناء وفي التشييد في المرحلة القادمة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد الهادي العلاني، له خمس دقائق.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

أولا وقبل الميزانية وقبل قانون المالية، هناك سؤال لا بد منه: أنتم في الحكومة لا تتواصلون لا مع الشعب ولا مع منظمات ولا نقابات ولا أحزاب ولا حتى مع أعضاء مجلس نواب الشعب، إذن من حقنا أن نسألكم: مع من تتواصلون في هذه البلاد؟

أما بالنسبة إلى الميزانية وقانون المالية، فمع كل احترامي هو قانون المالية لسنة 2010 أو لسنة 2014 أو 2018 أو 2025، فقد تغيرت بعض الأرقام والشعارات في المقدمة حول الدولة الاجتماعية، لكن بمجرد أن نتعمق في القانون نكتشف السراب ونفس السردية، الفرق هذه المرة: شعارات كبيرة وإجراءات صغيرة، إلى الآن تنظرون إلى الدولة الاجتماعية هي دولة الإعانات والمنح وتحسين شروط الفقر، هناك مؤشر واضح أن الشعارات تبخرت داخل قانون المالية، يتم تخفيض ميزانية وزارة الصناعة والطاقة وهي وزارة منتجة ونلاحظ زيادة في ميزانية رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، كذلك إلى متى الاعتماد المفرط على الاقتراض وعلى التداين؟ مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الحكومة على تغيير جذري في منوال التنمية، إلى متى نقترض قروضا لنسدد بها قروض سابقة؟

بكل وضوح، أنتم تجاملون سيادة الرئيس بشعارات رنانة من قبيل: شخص لا يفهم لا سيادة ولا تحرر ولا اعتماد على الذات ولا محاربة اقتصاد الريع ولا غيره، لذلك جاء مشروعكم بدون رؤية اقتصادية ولا برامج لخلق الثروة، ولا وجود لسياسة فلاحية أو صناعية أو تجارية واضحة الأهداف والمبادئ والإجراءات، مما جعل هذه الميزانية كسابق الميزانيات وثيقة محاسباتية عوضا عن وثيقة اقتصادية تستهدف الاستثمار والإنتاج.

رفع الأجور والدعم مطلوبان اجتماعيا، لكن لن تعطي نتائج ما لم تصاحبها زيادة إنتاجية حقيقية وتحسين مناخ الاستثمار، كذلك لم نلاحظ إجراءات تحفيزية لمعالجة التهريب والتجارة الموازية وعدم تضمن قانون المالية لأي إجراء لدعم التصدير وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية، وغياب إجراءات لتخفيض كلفة العلاج والتداوي، كما لم نلاحظ قانونا ملزما للبنوك لمعاضدة الدولة في تحقيق التنمية ودفع الصادرات.

أما فيما يخص تكريس مبدأ الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فلا نجد أثره في مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث أنه أقصى ولاية سليانة وخاصة منطقة ذات أولوية وهي مكثر وكسرى والروحية من كل برامج الوزارات، فلم يفعل المشاريع القديمة المبرمجة والمرصودة لها تمويلات واكتملت دراستها مثل: تهيئة الطريق رقم 77 لحبابسة- مكثر، تهيئة الطريق رقم 85 الحمايم الروحية القصرين، إحداث مركز حماية مدنية بالروحية، مشروع تزويد بوعجيبة بالروحية بالماء الصالح للشراب، بناء دار الأسرة بمكثر، بناء المتحف الوطني بمكثر، ربط مدينة سليانة ومكثر بالغاز الطبيعي، إحداث مركب رياضي بكسرى وغيرها من المشاريع المعطلة والتي لم تذكر في قانون المالية ولم نر أثرها.

كذلك ضرورة تعيين كفاءات على رأس الولايات حتى يساهموا في التنمية وفي حل مشاكل المواطنين، عوض أن يصبحوا عنصرا معطلا للتنمية، على غرار والي سليانة الذي إلى حد اليوم لم يعقد جلسة لإسناد رخص للواجات ولسيارات التاكسي عكس بقية الولايات في تونس.

السيد وزير التربية، كيف يتم فتح مبيت في معهد 14 جانفي بمكثر والتلاميذ دفعوا معاليم المبيت، ولكنهم لا يبيتون فيه.

السيد وزير النقل، قدمنا لك مطلبا منذ السنة الفارطة لفك العزلة على مدينة الروحية ومكثر وإعادة بعث خط مكثر-تونس ولا إجابة.

السيدة وزيرة العدل، قدمنا لك منذ السنة الفارطة وضعية العدلية بسليانة كبعث إدارة جهوية للعدل ووضعية محكمة مكثر، لكن لا إجابة.

السيد وزير الداخلية، بخصوص مشكل ترميم مقر معتمدية مكثر الذي تعطل منذ سنوات والاعتمادات مرصودة، كما نطالبكم بضرورة تعيين معتمد على رأس معتمدية كسرى.

السيد وزير الداخلية، نطالبكم لماذا لم يطبق السيد والي سليانة قرار السيد وزير الداخلية السابق بإسناد تراخيص استثنائية لإدخال عدادات الماء والكهرباء لعدة أحياء في مدينة الروحية.

السيد وزير الشباب والرياضة، متى تنطلق أشغال تهيئة الملعب البلدي بمكثر؟

السيدة وزيرة الصناعة، أين وصل ملف منجم الفسفاط بالروحية وبالقصور؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش، لها خمس دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة في رحاب البرلمان،

قبل أن أبدأ مداخلتي أود الترحم على عون النقل الذي لقي حتفه وهو السيد وليد الخصخوصي، وليد الخصخوصي قتله شخص مل وضاقت به الحياة فالتجأ إلى المخدرات ليعيش كما يقولون في" el mundo متاعو"، هذا الشخص له مشاكل في بيته وقال أول شخص سيعترضني في الشارع سأقتله، بقيت يومين بدون نوم، الشخص الذي تم قتله كان بالإمكان أن يكون ابني أو زوجي أو ابنتي قد لا يعودون، أو عندما يكونون عائدين إلى البيت ليلا يخرج شخص كهذا ويقول أول شخص سيعترضني سأقتله، كيف تطلبون منا أن نعيش في بلد كهذا البلد؟ الناس ضاق بها الحال وتعبت، لم تعد تجد ملجأ،

أمام المجلس تجد مواطنين يقولون لك أنا عاطل عن العمل ودرست bac+7 أو +6 واليوم تطلبون مني أن أبقى عاطلا عن العمل وهذا الشخص يكون قد تجاوز سن الأربعين ولم يعد له الحق في المشاركة في مناظرة، كيف تقول له اليوم لدينا تكافؤ الفرص، سنطبق اليوم مبدأ تكافؤ الفرص بينما هذا الشخص لم يعد له الحق في المشاركة في المناظرة، أقل شيء عندما يفتح باب مناظرة تقولون استثنائيا في مثل هذه الوضعية يمكن لمن تجاوز سنهم الأربعين أن

يشاركوا في المناظرة ولا يجب عند تمرير قانون أن يقال يجب إسناد تكافؤ الفرص بين جميع المشاركين ويمكن للجميع أن يشاركوا في المناظرة، بهذا تكون قد أقصيت مثل هذا الشخص وسيبقى طيلة حياته عاطلا عن العمل، كيف سيطلب من ابنه في المستقبل أن يدرس بينما يرى الطفل أباه وأمه عاطلين عن العمل ولديهم مستوى دراسي بكالوريا +7 ولا يمكنهم حتى أن يعملوا لتوفير قوت أبنائهم.

الأساتذة النواب، هناك اليوم أساتذة عملوا ولديهم ما يثبت أنهم اشتغلوا ولديهم وثائق تثبت تمتعهم بأجور العمل وبعد ذلك لا يتم إدراجهم ضمن المنظومة ولا يقع إدراجهم في قاعدة البيانات، ويطلبون منهم أن يصبروا إلى أن ينتهي الآجال وبعد ذلك يقولون لهم إن شاء الله المرة القادمة.

اليوم نجد أن أسعار المواد اشتعلت، أصبح الناس يشعرون بالاختناق، لقد ملوا، لقائل أن يقول أن الدولة في الفترة الحالية بصدد تسديد ديونها الخارجية، والديون الداخلية؟

اليوم نجد المؤسسات تستنجد من أجل ديونها، البلديات اليوم لا يتم تسديد مستحقاتها، المقاولون لا يتم دفع مستحقاتهم المالية، "CNAM"، الصيدليات، المؤسسات العمومية، ديوان التطهير لا يتحصل على مستحقاته من "SONEDE" التي تقدر بـ 40 مليار، إذا كانت المؤسسات لا تدفع ما عليها للمؤسسات الأخرى كيف يمكننا تحقيق التنمية في البلاد؟

نتحدث اليوم أيضا عن الزيت المدعم، أين الزيت المدعم؟ لم يعد موجودا، المواطن الفقير لا يجده ونجد بعض الأطراف تملأ الزيت المدعم في قوارير في أشكال مختلفة ويتم بيعه في المساحات الكبرى، إذا كان الزيت المدعم لا يتمتع به المواطن، أين الأموال التي يتم رصدها كل سنة للزيت المدعم؟ لماذا لا تتجه للانتدابات؟ لماذا لا ترصد لتوفير العيش الكريم للمواطن؟ عندما يكون لدي عيش كريم وأجر يصبح المواطن لا يطالب بالدعم.

أريد الحديث اليوم قليلا عن منطقتي، أنا نائبة عن دائرة منوبة، وزير السياحة يبرمج أكبر ملتقى بالسفراء في قبة النحاس التي تعد من أجمل المعالم الأثرية، ولكن قبة النحاس لا يمكننا إدراجها في المسلك السياحي، ألا يمكن للسياح من متحف باردو أن يدخلوا لمنوبة ليزوروا قبة النحاس وليزوروا القرية الحرفية؟ فجميع الرؤساء السابقين كانوا يأخذون أجمل الهدايا من القرية الحرفية بالدندان، اليوم عندما تدخل للقرية السياحية بالدندان لا تجد سوى الكلاب السائبة تتجول في القرية، فالقرية السياحية تبعث عن الحزن والتجار المساكين وضعيتهم سيئة، دكاكينهم فارغة لا يأتيها أحد بعد أن كانت تعج بالسياح.

اليوم لدينا مشروع المسبح البلدي، هذا المشروع كل يوم ترتفع التكاليف، لم نر منه سوى الحفرة، عندما تنزل الأمطار يمتلئ بالماء ويأتي الأطفال للعب فيه، المسبح البلدي كل يوم ينزل على "TUNEPS" ولا يتقدم إليه أحد.

دار الثقافة نفس الشيء، منذ مدة طويلة ونحن ننتظر بعث دار ثقافة، الأرض موجودة، عندما تقرر بناؤه قالوا لنبدأ بالمندوبية ونترك الثقافة، في الوقت الذي شبابنا في منوبة ينتظر الثقافة هاجروا والثقافة لم تأت.

المسلك السياحي كما ذكرنا لم يقع تفعيله إلى حد الآن، نحن كنواب ترشحنا لنوصل صوت المواطن ولنعمل مع الحكومة، عندما يأتي نائب للحكومة أفضل من أن يأتي ألفين مواطن وراءه، نحن سنعمل مع بعضنا ليجد على الأقل المواطن الإجابة لدى طرف معين، فالمواطن عندما يتجه للحكومة ولا يجد إجابة يتجه إلينا كنواب، ولكن نحن أيضا لا نجد جوابا عندنا.

صدقوني، أنا شخصيا كل يوم أحاول أن أنزل شيئا إيجابيا على مواقع التواصل الاجتماعي التابع لي لأقدم أملا للمواطنين، لم نعد نجد ما نقوله للمواطنين، أجيب 40 إرسالية ليلا لأعطي على الأقل شحنة إيجابية للمواطنين بالرغم من أنني غير مقتنعة بها، فالمواطن يطلب من النائب أن يمده بما هو موجود، ولا يريد تقديم وعود واهية.

قانون المناولة، لماذا لم يكن هناك استراتيجية من البداية لنعرف أنواع العقود التي كانت موجودة؟ اليوم هناك عقود لم نسمع بها سابقا، وضعيات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة إلى حدود الساعة العاشرة والنصف لمواصلة النقاش العام.

(كانت الساعة التاسعة والنصف ليلا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

النائب المحترم السيد مصطفى البوبكري، له خمس دقائق.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا،

شكرا للسيدة رئيسة الحكومة على عدم حضور هذه الجلسة،

شكرا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرين،

نحن اليوم أمام مشروع قانون مالية لسنة 2026 وميزان اقتصادي يفترض أن يجسد رؤية الدولة في التنمية والعدالة الاجتماعية، لكن للأسف الأرقام تؤكد أننا ما زلنا في نفس المنوال التنموي المركزي القديم، منوال الفشل الذي عمق التفاوت الجهوي وكرس التهميش بدل أن يرفعه. نسبة النمو المقدرة بـ 2,6% ليست مؤشرا على انتعاش اقتصادي، لأنها تقوم على الاستهلاك والتوريد لا على الإنتاج والاستثمار والميزانية العمومية تكشف استمرار تمركز الاستثمار العمومي في مناطق دون أخرى، فيما تبقى الجهات الداخلية وخاصة تطاوين خارج خريطة القرار التنموي.

أتحدث عن تطاوين، الولاية الغنية بالثروات الطبيعية: بترول، غاز وطاقة شمسية، لكنها تعيش الفقر والبطالة والتهميش، نسبة البطالة فيها حوالي 28% وبطالة أصحاب الشهادات العليا تتجاوز 45%، في حين لا تتجاوز نسبة إنجاز المشاريع العمومية 60% من الاعتمادات المرصودة سنويا، هذا هو الفشل الحقيقي للسياسات العمومية الحالية.

لقد آن الأوان للاعتماد على منوال تنموي جديد، منوال يقوم على العدالة في توزيع الثروات واللامركزية الفعلية لا الخطابية.

أولا: تفعيل الفصل 13 من الدستور لضمان نصيب عادل لتطاوين من عائدات ثرواتها الطبيعية، وإحداث صندوق جهوي للتنمية يمرر المشاريع المحلية بعيدا عن البيروقراطية المركزية.

ثانيا: تحويل تطاوين لقطب وطني للطاقات المتجددة، فالمساحات الصحراوية والإشعاع الشمسي العالي يمثلان ثروة نظيفة قادرة على خلق مئات مواطن الشغل، مع العمل على تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية في أقرب الآجال لدفع التنمية في جل المجالات.

ثالثا: تسوية وضعية العمال المطرودين من الشركات البترولية المنتصبة بصحراء تطاوين، وأيضا تسوية وضعية أعوان وإطارات شركة البستنة وتصنيفهم مع تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 لإنهاء المناولة والتشغيل الهش، لأن الكرامة الاجتماعية ليست منّة من أحد، بل حق دستوري.

رابعا: التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة بولاية تطاوين وعددها 19 مشروع، منها المستعجلة والحيوية وتستحق التدخل العاجل وصرف الاعتمادات اللازمة: الطريق السريعة تطاوين-قابس، محطة غاز الجنوب بالقرضاب ومشروع جلب المياه من بير عمية إلى تطاوين.

كما نطالب بتدعيم المستشفى الجهوي ليصبح مستشفى جامعيا جهويا يليق بمواطني الجهة وكذلك تعزيز مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني باختصاصات تكنولوجية تتماشى مع التحول الطاقي والاقتصاد الأخضر.

وأخيرا نطالب بتركيز هيئة جهوية لمتابعة استغلال الثروات الطبيعية بصحراء تطاوين، تكون آلية دائمة للشفافية والحوكمة وتضم ممثلين عن الدولة والسلط الجهوية، إلى جانب نواب الجهة بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لممارسة دورهم الرقابي والتعديلي، وربط عائدات الشركات البترولية والطاقية ببرامج ومشاريع تنموية فعلية معلنة للرأي العام.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، تطاوين لا تطلب امتيازات ولا صدقات، تطاوين تطلب حقها في التنمية، في الشغل وفي الكرامة.

ختاما، نريد رؤية وطنية جديدة تجسم على أرض الواقع وتجعل من تطاوين رمزا للعدالة الجهوية وللنمو المتوازن، لا مرآة لسياسات الفشل والتهميش المستمرة لعقود وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد صالح الصيادي، له خمس دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

يتمثل دور الحكومة أساسا في تنفيذ التوجهات والسياسات العامة والبرامج الاستراتيجية التي يضبطها السيد رئيس الجمهورية على أرض الواقع، ولكن المواطن التونسي مني بخيبة أمل كبيرة وطال انتظاره في إيجاد حلول جذرية وشجاعة لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي والصحي وفي جميع المجالات. فلا بد للحكومة من القيام بإصلاحات كبرى جذرية وشجاعة في كل القطاعات والمجالات وثورة تشريعية حقيقية وهذا لا يكون إلا بحكومة وطنية تقنية لا بحكومة تسييرية إدارية والعمل يقيم بالنتائج وبالأهداف لا بالعواطف وبالمحاباة والأداء الحالي للحكومة بعيد كل البعد عن تحقيق أماني وتطلعات الشعب التونسي.

السادة أعضاء الحكومة، مجلس نواب الشعب حسب الدستور التونسي له السيادة في الوظيفة التشريعية والرقابية، والنائب حامل لأمانة تجاه ناخبيه والذين يعتبرونه أقرب عنصر إليهم لحل مشاكلهم ومشاغلهم، إلا أنه يجد تقريبا رفضا لمقابلته أو التواصل معه بالهاتف من أغلب السادة الوزراء، وكأنها قطيعة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية ومن المفروض أن يكون هنالك تواصل وتفاعل وعمل تشاركي لما فيه خير للبلاد والعباد وهنا أقترح أن يحدد كل عضو حكومة يوما لمقابلة السادة النواب.

التشريع هو تجسيم السياسات والتوجهات العامة للدولة إلى قوانين، فلا بد من وجود توافق بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية ولا يمكن أن يكون القانون فئويا، لأن هذا لا يكون إلا في نظام برلماني ولا بد من وجود معادلة بين القوانين وتطبيقها ولا يمكن للقانون أن يقع تعطيله بعدم إصدار الأوامر الترتيبية، فالقانون النافذ هو الذي يخلق الحماية القضائية والاجتماعية.

الإصلاح التشريعي مسألة عميقة، فلمَ لا يقع إنشاء مثلا كتابة الدولة للإصلاح التشريعي مع ضرورة وجود منظومة إعلامية تشريعية.

السادة أعضاء الحكومة، المواطن التونسي أو المستثمر الذي يلجأ إلى الإدارات العمومية التي تعاني نقصا في الموارد البشرية، يواجه واقعا مريرا من البيروقراطية المعقدة والجمود والإجراءات البطيئة والاعتماد على أساليب بالية، مع ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارات المختلفة، مما أنجر عنه انخفاض في مستوى الأداء. فمن الضروري إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطويرها ورقمنتها ومراجعة التعينات ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب وتطوير المهارات القيادية، فلا بد من مراجعة قانون الوظيفة العمومية، وملف إصلاح المؤسسات العمومية ورقمنة الخدمات الإدارية ومراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية، وما هي نتائج أعمال اللجنة المكلفة بالتدقيق في الشهائد العلمية مع توسع العجز الطاقي، لماذا لا يقع إلزامية تفعيل الطاقات المتجددة عبر الإدارات العمومية وترشيد الاستهلاك وتعميم التجارب النموذجية؟

السادة أعضاء الحكومة، تعيش تونس اليوم في مفترق طرق، فإما أن تكون دولة القانون والانضباط، أو دولة الفوضى والانحلال، والرهان الحقيقي لا يكون بالشعارات والخطابات، بل يكون بالوطنية الصادقة والقانون النزيه والعمل الجاد، فلا بد من وجود عدالة اجتماعية وعدالة اقتصادية وعدالة جبائية وعدالة قضائية، لا بد من إصلاحات قانونية صارمة وشجاعة تعيد للمؤسسات هيبتها وللقضاء عدالته، فمن الضروري مصالحة اقتصادية شاملة، فلا يمكن بناء اقتصاد قوي في ظل مناخ يسوده الخوف والريبة، فالطمأنينة والتشجيع ووضوح الرؤية هي السبيل الوحيد لإحياء الدولة الاقتصادية وحتى يشعر رجال الأعمال بأن الدولة شريكة في البناء لا خصما في الجباية وبذلك تكون هناك مصالحة اقتصادية وطنية حقيقية تعيد الثقة بين الدولة والقطاع الخاص وتمنح للمستثمر الإحساس بالأمان القانوني والسياسي وننتقل من دائرة الاستهلاك إلى اقتصاد الإنتاج وتنطلق المشاريع الكبرى التي تخلق الثروة وتوفر مواطن الشغل وتفتح آفاق جديدة للشباب وبذلك تصبح تونس دولة أمن وأمان ويطيب فيها العيش، تخلق الثروة لا الديون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد سفيان بن حليمة، له خمس دقائق.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا السيد الرئيس،

(انقطع الصوت نظرا إلى عطب تقني)

...لقد أصبح الخوف من المبادرة هو القاعدة والتهرب من المسؤولية هو السلوك الغالب، المسؤولون في مختلف المستويات يعيشون حالة من التردد والانتظار، وكأن القرار أصبح خطرا وكأن الجرأة في اتخاذ القرار أصبحت تهمة، هذه الحالة من الشلل الإداري عطلت المشاريع وأرهقت المواطنين ونفرت المستثمرين، حين تتوقف مشاريع تنموية بسبب إمضاء أو إذن إداري، فإن المشكل لم يعد في القوانين، بل في ثقة إدارية في ثقافة إدارية تعاقب المبادرين وتكافئ المترددين.

الدولة لا تدار بالخوف ولا تبنى بالانتظار، نحتاج إلى مسؤولين يملكون الشجاعة في اتخاذ القرار وتحمل تبعاته، لأن القرار الشجاع هو جوهر القيادة وبدونه تبقى كل الخطط والأرقام مجرد حبر على ورق.

في ولاية سوسة وخاصة في دائرتي حمام سوسة وأكودة، الوضع أصبح لا يطاق، تراجع الاستثمار العمومي وشبه توقف للاستثمار الخاص، وكثرت المشاريع المعطلة، مشاكل النقل حدث ولا حرج مع غياب "STS" ونأمل أن نناقش هذا مع السيد وزير النقل، هناك كوارث بيئية ومشاريع التطهير متعطلة، وانعدام الأمن وتفاقم الجريمة وليس ذلك لتقصير من الأعوان، والحق يقال، بل لقلة ذات اليد، الإمكانيات والأعوان الموجودون على ذمة الإطارات الأمنية في ولاية سوسة لا تكفي لإدارة معتمديتين وليس 16 معتمدية.

أصبح المواطن في هذه الجهات يشعر بالتهميش رغم مساهمتنا الفعالة في الدورة الاقتصادية، مثلا من المشاريع المعطلة -ونستغل فرصة وجود أعضاء الحكومة معنا- مشروع المجمع الإداري في شط مريم، والذي خصصت له منذ سنة 2022 بالأمر الرئاسي عدد 22/950 إقامة مؤسسات حيوية كمدرسة إعدادية ومعهد ودار ثقافة ومجمع أمني ومركب شبابي وقصر مالية، ثلاث سنوات مرت ولم يتحقق أي شيء على أرض الواقع، القرار الإداري موجود لكن الإرادة التنفيذية غائبة.

وإذا أردنا أن نرى في نفس الدائرة كيف تهدر الفرص ننظر إلى الوضعية الكارثية للمحطة السياحية المرسى القنطاوي، رمز وطني للسياحة أصبح اليوم عنوان إهمال: تدهور في البنية التحتية، عجز مالي، إغلاق للمرافق، وضع اجتماعي صعب لأعوان شركة الدراسات والتنمية المشرفة على هذا المرفق، كل هذا في وقت نحتاج فيه إلى كل نقطة ضوء لإنعاش الاقتصاد وتمويل الميزانية خاصة بالعملة الصعبة.

وما زاد الطين بلة نقابة المالكين المشتركين لديار البحر، يتصرفون في المرفق وكأنه "syndic" لعمارة في النصر أو سهلول، هذا المرفق تابع للدولة، الفساد الذي يعتمدونه والإرادة لتدمير هذا المرفق لكي يباع بأرخص الأثمان والجلسات العامة لهذه النقابة كلها تدليس والمشتركون ليسوا حاضرين وقضايا في المحاكم تصرف فيها الملايين، وأفضل المحامين في سوسة يأتون ويربحون القضايا، السلطة الجهوية لم تتدخل، وبعثنا برسائل للوزارات، هناك اعتداء على الملك العمومي البحري، وتخصيص ديار البحر لتتحول إلى أوكار للدعارة والمخدرات.

للأسف، ليس لدي ما أقوله ولا بد من التحرك، هذه دولة وهذه أملاك دولة وحصلوا عليها من أجدادنا منذ السبعينات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد المعز بن يوسف، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد المعز بن يوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالوفد الوزاري، والسيدة رئيسة الحكومة الغائبة "إن شاء الله المانع خير"،

كنا نتمنى أن تحضر معنا لأن ما نراه اليوم ومن خلال مداخلات يوم أمس أن هناك تشنج، الشعب يشاهد ذلك أمام انحصار قضايا البلاد في كل ما لم نستطع به تحسين حياة التونسيين، المسألة ليست ميزانية ولا توجهات كبرى نسمع عنها منذ سنوات، ليس منذ ثلاث أو أربع سنوات، بل منذ عشرات السنين، هذه الدولة الاجتماعية التي تربينا عليها ودرستنا وأنشأت المستشفيات والنقل العمومي تعاني اليوم من أبنائها، تعاني من كوادر البلاد، تعاني منا جميعا أمام فشلنا في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي نعيشها.

اليوم من يتحمل المسؤولية أكثر؟ لسنا في مجلس نواب عسكر من الكرتون، لسنا في مجلس نواب جاؤوا بنا من بلاد أخرى أو من مجتمعات أخرى، بل نحن أبناء الشعب وانتخبنا الشعب، ولنا حق أن نوصل صوت الشعب، ويا ليت وضعنا اليوم بعد ثلاث سنوات في هذا البرلمان كان أفضل، اليوم وضعنا سيء جدا، فهي ليست مسألة سياسة ولا مسألة نظام ولا مسألة من يحكم ومن لا يحكم ومن عنده القرار ومن ليس له القرار، اليوم هي مسألة العقل التونسي السياسي الذي لم يستطع الخروج من هذه الأزمة منذ 2011، منذ الثورة التونسية بكل مكونات العائلات السياسية بتونس،

هذا الفشل موجود اليوم في المجتمع نشهده في حياتنا اليومية وفي علاقتنا بالمواطن، لا يوجد أحد أفضل من أحد، ولا يوجد وزير أفضل من نائب، ولا يوجد نائب أفضل من وزير، اليوم كلنا في نفس السلة وكلنا في نفس المركب، ونريد لهذه البلاد أن تكون أفضل من أجل أولادنا، لكننا في بعض الأحيان نرى وضعيات وحالات في علاقتنا اليومية مع الناس المسؤولة عن البلاد تحزننا، أحيانا لا تجد حلا، مما جعلنا في علاقة مباشرة مع المواطنين، لأننا اليوم السادة الوزراء أحببتم أم كرهتم نحن في علاقة مباشرة مع المواطنين، فاليوم المواطن عندما يغلق الطريق لأجل حافلة السيد وزير النقل، فهذا لن يجعله يأتي إلى مكتبك بل سيذهب أولا إلى المعتمد ثم إلى الوالي أو لنائب الشعب ويأتي حتى لأمام منزله.

السيد وزير النقل،

سأبدأ بالنقل لأن ما يقع في ولاية سوسة أحيانا توصيفه لا نريد أن نقول عنه فضيحة، ولكنها فضيحة إلى أين؟ السيد وزير النقل، نريد أن نعرف ما هي حكايتك مع سوسة؟ الولاية التي لم تعطها أي حافلة ومنذ 15 سنة دخلتها ست أو سبع حافلات، الولاية التي مات فيها التلميذ من أبنائنا من أنجب أبناء سيدي بوعلي، ولاية سوسة عمر المؤدب، وهو كان مؤدباً جدا في حياته وحتى في موته، ولكن نحن لم

نكن مؤدبين لأنه سقط من حافلة الدولة وهو من أفضل التلاميذ والولد الوحيد الذي نجح تقريبا في سيدي بوعلي في مناظرة السنة السادسة للدخول إلى المدارس النموذجية والدولة كانت غائبة غير موجودة، والسيد وزير النقل تقع عليه المسؤولية اليوم، أبناء سيدي بوعلي يعيشون نفس الشيء هناك مشهد، السيد وزير التربية، نخجل منه في تونس، لأن من أغلق الطريق هم التلاميذ والسيد وزير النقل غير موجود ويرمي بالكرة للسيد الرئيس المدير العام لشركة النقل بالساحل، فماذا سيفعل هذا السيد؟ لديه 28 حافلة على ولاية سوسة، القلعة الكبيرة، كذلك والكندار وسيدي بوعلي كل معتمديات سوسة تعاني من النقل والسيد وزير النقل غير موجود والسيد وزير النقل يعاقب ولاية سوسة بطريقة لا تحترم تاريخ هذه الولاية ولا تحترم تاريخ الدولة ولا تحترم تلاميذنا ولا تحترم العملة.

اخرج وشاهد يا سيدي الوزير، شاهد الآلاف من العمال، الآلاف من الطلبة، الآلاف من التلاميذ الذين يعانون في ولاية سوسة، التي أحببت أو كرهت ستبقى الولاية التي تعتبر من الولايات المنتجة في البلاد، ولكن اليوم كل موقع إنتاج نكسره، اليوم قطار صفاقس تونس يعيد المواطنين إلى المحطة في تونس والذي يمر من سوسة، لا نتحدث عن قطار سوسة إلى آخره... لا يوجد حلول، ولكن هناك حلول لتونس الكبرى وهناك حلول لعدة ولايات، ولكنك يبدو أنك بصدد مواصلة معاقبة ولاية سوسة وشكرا لك السيد الوزير.

بالنسبة إلى السيد وزير الداخلية، اليوم هناك مطلب مؤكد من أهالي القلعة الكبرى ببعث منطقة للأمن العمومي بالمدينة وهذا الأمر على ما يبدو أصبح ضروريا لأن الناس في القلعة الكبرى السيد الوزير وأنت تعرف القلعة الكبرى جيدا وأنت ابن ولاية سوسة، المدينة التي كثرت فيها كل مظاهر الجريمة وخاصة ظاهرة المخدرات بين أبنائنا والمخدرات التي تؤدي كذلك إلى الجريمة.

نعرف أن الإمكانيات في ولاية سوسة منقوصة كثيرا أمنيا، ونعرف أن الأعوان في القلعة الكبرى في مركزين منهم أقل من 15 عونا ليس لديهم سيارات، حتى الأمن السياحي في سوسة وهي مدينة سياحية أيضا الفرقة كلها تعمل بسيارة واحدة.

فرجاء السيد الوزير ورغم النجاحات الأخيرة في كل ما له علاقة بالمخدرات، فالولاية اليوم أصبحت مصبا لهذه المادة التي أثرت في كل ما له علاقة بحياة شبابنا.

السيد الوزير، حاول مراجعة بعض التعيينات التي قامت على الولاءات، وفي الأخير، أذكر بعض النقاط الإيجابية، خاصة في ما له علاقة بقطاع الصحة في بعث الاستعجالي في سيدي بوعلي والكندار، ولكن يبقى النقص كبيرا في المعدات.

السيد وزير الصحة، نأمل اليوم أن تفكروا في القلعة الكبرى ومحاولة ترسيم مستشفى الحبيب بيار كمستشفى جهوي، لأنها مسألة مؤكدة بالنسبة إلى معتمدية سوسة وما تبقى، إذا كنا سنتحدث عن ولاية سوسة ككل فكل المشاريع معطلة، ليس لدينا أي مشروع كبير اليوم، لدينا ميناء النفيضة، إذا كنتم تودون تغيير صبغته وأن تقيموا ملاعب كرة لأولادنا، كذلك لدينا مسرح لا يعمل منذ سنتين وملعب إلى الآن لم يقع فض مشكلته.

الولاية بأكملها اليوم في حاجة إلى كل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة السيدة مهى عامر، لها ثماني دقائق، تفضلي

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة،

نرحب بالزملاء،

في الحقيقة نحن اليوم في مناقشة مشروع الميزان الاقتصادي وقانون المالية وميزانية الدولة، السيدة رئيسة الحكومة، ذكرت البارحة إثر دخلها أن مشاريع الميزان الاقتصادي وقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 غايتها توجيه المالية العمومية لخدمة الأهداف الاستراتيجية لمخطط التنمية للفترة 2026-2030، لكن كيف نصادق على ميزانية تسير وفق مخطط تنموي 2026-2030 لا نعرف عنه شيئا؟ لم نشارك فيه ولم نحضر في جلسات العمل وكنا مغيبين عنه تماما، كيف نصادق على ميزانية لا نعرف الأهداف الأساسية التي في المخطط؟ وعلى أي أساس وقع العمل به؟ هذا بالنسبة إلى النقطة الأولى.

النقطة الثانية: ذكرت السيدة رئيسة الحكومة، أن الأسباب التي تعيق الشركات الأهلية وقاموا بتنقيح المرسوم للحد من الإعاقة، وهنا أقول لها أن المشكل الحقيقي هو غياب نصوص تشريعية تتماشى مع هذه الشركات، مثلا شركات النقل التي تحدثنا عنها منذ سنتين على سبيل المثال شركة نقل بين المنهلة وحي تضامن وهي شركة جهوية والإشكال فيها تشريعي بأتم المعنى.

خمس دقائق السيد الرئيس لا تكفي لطرح كل النقاط، ولكن سأتحدث في نقاط مهمة، نحن نطالب من هذا المنبر بإضافة فصل إضافي تخصص فيه اعتمادات لانتداب أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، نقول اليوم يكفي ونطالب بأن تضم ميزانية 2026 الدفعة الأولى منهم ونطلب من السيدة رئيسة الحكومة والسيدة وزيرة المالية العمل على التشاركية معنا في إضافة هذا الفصل.

كما ذكرت السيدة رئيسة الحكومة استمرار العجز في الميزان التجاري، حيث يمثل العجز الطاقي نسبة 50% منه، وهذا دعم الدولة تحصلت على قرض في جويلية للغاز الطبيعي وليس للطاقة، فلماذا لا يكون هناك استثمار في الطاقات البديلة والمتجددة؟ هناك لزمات، ولماذا لا تعرض هذه اللزمات على مجلس النواب في إطار الشفافية؟ يجب أن نستثمر في جميع الميادين.

بالنسبة إلى الدكاترة هناك حوالي 1350 خطة للدكاترة وهذا ليس بالجديد، منها 800 منذ سنة 2021 و150 منذ سنة 2019، وشهادات الدكتوراه أعلى رتبة في هرم شهائد الدولة التونسية، وإذا كنا نقول اليوم أنها تتطلب تقييما فلماذا انتدبتم الأساتذة والمعلمين النواب الأقل منهم رتبة بدون تقييم؟ في الحقيقة هذا يتطلب مراجعة.

كما نلاحظ أن توجه الدولة كله نحو المناطق الداخلية، بينما ضواحي العاصمة تعاني من نقص في الماء والكهرباء والصرف الصحي والنقل وبدون طرقات، يجب أن يكون التوجه عادلا بين جميع الجهات.

تراخيص الربط بالشبكات العمومية للماء الصالح للشراب والكهرباء، المنشور يحتاج إلى مراجعة، السيد الوزير، منذ سنة 2023 وأنا أطالب بمراجعة المنشور فقد تسبب في إشكالات كبيرة.

في الحقيقة المشاريع المعطلة طالت، من قبل دخولنا إلى مجلس نواب الشعب طريق 20x وطريق 4x لم تنته أشغالها بعد،

البلديات، تعبيد الطرقات وصيانتها، هناك أحياء بمنطقة المنهلة اهترأت وأخرى لم يقع إنجازها بعد، هناك أحياء تعاني مثل حي الصنهاجي الذي بقي منذ أكثر من أربعين سنة بدون " LONAS" وعندما نتحدث عن البيئة والانتقال الإيكولوجي والأهداف والتغيرات المناخية نجد أن التطبيق غائب خاصة عند تواجد الحشرات ومياه الصرف الصحي في الأنهج، يجب تفعيل القانون الأساسي للبلديات والانتخابات البلدية يجب أن تتم لأن هياكل الدولة ناقصة والبلديات لا تقوم بدورها كما يجب، لأن الهيكل غير متوفر، كيف يمكن محاسبتها وهناك نقص في الموارد البشرية والمعدات؟ منطقة المنهلة تعاني، صحيح أن البلدية تعمل، ولكن المشكل ليس في البلدية، بل في نقص الموارد البشرية والتجهيزات.

كما نحتاج إلى مراجعة رخص التبغ، لا أحد يحصل على رخصة الآن إلى أن تقع مراجعة الرخص السابقة، لم يعد هناك متسع من الوقت، الناس تموت وأخرى تولد، يجب أن تجد حقها في الحياة الكريمة، هناك من يأكل من القمامة،

التلاميذ يدرسون بكتب غير صالحة، ابني يدرس في السنة الثامنة أساسي قال لي أنه في درس الجغرافيا قيل له أن أوروبا دولة عظمى اقتصاديا فأجاب ابني لا، الصين هي دولة عظمى اقتصادية، فكان ردها أنها ستدرسهم وفق ما جاء به الكتاب، أما تلاميذ الباكالوريا اقتصاد وتصرف فيدرسونهم في الاقتصاد أنها الصين وفي الجغرافيا هي أوروبا، بالله عليكم كيف يمكن لهم أن يدرسوا ويجروا الاختبارات؟ فالمناهج التعليمية لم تعد يتماشى مع هذا الجيل.

البحث العلمي لا يستفاد منه كما يجب، رغم أن العالم يستفيد من أبحاثنا. لماذا لا يوظف في الدولة؟ لدينا مراكز بحث علمي تعمل على تحلية المياه والأملاح يجب استغلال البحث العلمي، كل العالم يستفيد منه إلا بلادنا، ونحن نصرف عليه الكثير، لماذا لا تكون لدينا خطة كاتب دولة للبحث العلمي.

كنت أتمنى أن تكون السيدة رئيسة الحكومة موجودة معنا اليوم، هناك أمراض جديدة مثل التوحد وفرط الحركة التي لا يوجد في شأنها أي تشريع، والأولياء والمربون والتلاميذ أيضا أرهقتهم هذه المسألة، لأن الإدماج تسبب في مشكل كبير، الإدماج لا يكون بتلك الطريقة، فمن يعاني من هذا الإشكال لن يتحسن ولن يتمكن من الحصول....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عصام شوشان، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا الرئيس.

نرحب مجددا بالوفد الحكومي والساده الوزراء.

في الحقيقة، في المداخلة الأولى أتمنى أن يجلس السادة الوزراء في مقاعد السادة النواب ليعلموا ما هي الأسئلة التي يجب أن توجه إلى السيدة رئيسة الحكومة، يجب أن ننظر إلى طبيعة الأسئلة التي يمكن توجيهها للسيدة رئيسة الحكومة، نحن نتحدث عن الميزان الاقتصادي وعندما نتحدث عن الميزان الاقتصادي في حضور السيدة رئيسة الحكومة سنتحدث عن استراتيجية الدولة وبرنامجها للسنوات المقبلة، هذه هي الفلسفة للميزان الاقتصادي.

السيدة رئيسة الحكومة، أعتقد أن ما عرضه السيد وزير الاقتصاد والتخطيط في لجنة المالية كان معمقا وأكثر تدقيقا من الميزان الاقتصادي الذي عرضته تحت قبة البرلمان، كيف تحضر السيدة رئيسة الحكومة تحت قبة البرلمان وتتحدث عن الميزان الاقتصادي دون الحديث عن المشاكل الاقتصادية الحقيقية؟ لم تحدثنا عن كيفية تعبئة موارد الدولة أو عن ارتفاع الدين العمومي وعن كيفية الحد منه، السيد رئيس الجمهورية أعطوه معلومات مغلوطة عندما قالوا أننا سددنا 125% بينما في الحقيقة هو 79%. أليس هذا هو التآمر الحقيقي؟ أن نمد السيد رئيس الجمهورية بمعطيات مغلوطة، كان من المفترض أن توضح لنا السيدة رئيسة الحكومة كيفية الحد من الدين العمومي.

عندما نتحدث عن الميزان الاقتصادي نتحدث عن جلسة في مفتتح قانون المالية، لا تحدثنا عن السياسات في المقدرة الشرائية للمواطن، لم تذكر شيئا عن ذلك، العرض الذي تقدمت به هو نسخة مطابقة للأصل لما قدمه السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، وأعتقد أنه كان أكثر دقة وناقشناه في لجنة المالية أكثر مما عرضته السيدة رئيسة الحكومة، نحن بحاجة إلى الحديث عن الأرقام والأسعار والتضخم والمشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن، لم تذكر أيا من ذلك، نتحدث أن الدولة ستقوم بكذا وكذا، ولكن الدولة لا تقول ذلك، بل تنجز وتقدم استراتيجية، ولكنها لم تقدم أي استراتيجية، وحتى إن قدمت ذلك فستكون خاطئة لأنها تتطلب وقتا محددا للتنفيذ، ومن سينفذها وما هي التكلفة.

السيدة رئيسة الحكومة لم تقدم أي شيء ملموس وعندما نتحدث عن الميزان الاقتصادي، هذه هي الأمور الأساسية وسنناقش المهمات مع بقية السادة الوزراء وسنطرح الإشكاليات، ولكن أن تقدم محتوى دون إعطاء أرقام صحيحة أو رؤية، ثم بعد ذلك تقولون أن المشاريع معطلة وسنطمح إلى ما هو أكثر، زد على الأرقام أنا اقتصادي وبإمكاني مناقشة أي رقم تقدمه وبالحجة، فنحن صوت المواطن، فعندما نقارن خطاب السيدة رئيسة الحكومة بالسنوات الفارطة نجد أنه نفس الخطاب.

تقول أن لدينا أقوى عملة في إفريقيا، هل هذا الكلام يمكن أن يقال تحت قبة البرلمان؟ وفي الأصل هناك جمعية إفريقية صرحت بهذا الرقم فتبنيناه وبأن الدينار التونسي أصبح يمثل أقوى عملة، ألا تعتبر هذه مغالطة للسيد رئيس الجمهورية؟

بالنسبة إلى نسبة النمو، علميا عندما نتحدث عن نسبة النمو هناك تداعيات إيجابية على أرض الواقع تمس المواطن في العمق، وهنا نتحدث عن 2.6% لهذه السنة، ولكن المواطن لا يزال ينتظر وسائل النقل على قارعة الطريق، ولا يتمكن من الذهاب إلى السوق، ويبقى يومين أو ثلاثة أيام في بالمستشفيات ولا يستطيع توفير مستلزمات أبنائه للسنة الدراسية.

عندما نتحدث عن 2.6%، يقول المواطن: "مبروك عليكم أرقامكم، لكن ما هو تأثيرها علي؟" هل وصلني شيء من هذه الأرقام أم أنها مجرد شعارات نرفعها؟ السيدة الوزيرة ورئيسة الحكومة، هل سنواصل الاستمرار في هذا المنهج ونتحدث عن الأرقام فقط ثم نتحاسب بعد ذلك؟ فنحن نتحدث عن ميزان اقتصادي وعن رؤية وعن استراتيجية، أعتقد أن الجميع لاحظ أن خطاب السيدة رئيسة

الحكومة هو الحديث عن الشركات الأهلية التي لا تبني الاقتصاد منطقيا وعلميا....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير للحضور الكريم،

نرحب مجددا بالسادة أعضاء الحكومة في رحاب مجلس نواب الشعب،

حقيقة، أعتبر أن الأزمة اليوم ليست اقتصادية ولا اجتماعية، الأزمة الحقيقية اليوم هي أزمة سياسية بالأساس ولو نريد أن نغير هذا الواقع ونتخطى هذه الأزمة ونفك رموز هذه الأزمة، فهذا يكون بالإرادة السياسية لا غير، وأتساءل اليوم أين هي الديبلوماسية الاقتصادية لهذه الحكومة ولكل الحكومات المتعاقبة؟ وأين دور السادة السفراء في جلب المستثمرين وفي بعث المشاريع وتنشيط الدورة الاقتصادية وتشغيل شبابنا؟ أين الإرادة السياسية اليوم حتى نستغل المناطق التي فيها ثروات طبيعية ومناظر خلابة ونحن قادرون أن نستثمر فيها ونشغل شبابنا ونوفر البعض من السيولة لهذه الدولة؟ أين الإرادة السياسية في استغلال بعض نقاط القوة الموجودة في هذه البلاد؟

تحدثت في مداخلة في السنة الفارطة على بعض نقاط القوة الموجودة في هذه الدولة، والتي استغلتها عديد الدول سابقا التي مرت بأزمات وهنا سأتحدث على المؤسسة العسكرية والمؤسسة السجنية التي من المفروض أن نستعين بها ونحن في عمق الأزمة اليوم وقادرون أن نعمل في الأراضي الدولية المهملة بسواعد عسكرية وبالمساجين ونزرعها ونوفر الاكتفاء الغذائي لشعبنا. أيضا لو توفرت الإرادة السياسية اليوم بالمؤسسة العسكرية والمؤسسة السجنية لكنا قادرين أن نشجر الصحراء اليوم ونجعل منها واحات منتجة. أيضا بهاتين المؤسستين نستطيع اليوم إرجاع نسق الإنتاج في المناجم.

اليوم، أريد أن أقول أن هذه الحكومة هي حكومة عاجزة على التغيير، مع احترامي لبعض الوزراء الذين يقدمون خدمة كبيرة، لكن لم تحل مشاكل هذه الدولة. اليوم أنتم عاجزون على حل إشكال البطالة مثلا وأيضا على استقطاب المستثمرين وبعث المشاريع التي من شأنها أن توفر بعض المداخيل لتعبئة الخزينة العامة للدولة، اليوم هذه الحكومة عاجزة على إيقاف نزيف الارتفاع المتزايد والانفلات الكبير في الأسعار.

كما عجزت هذه الحكومة أيضا عن توفير كل المواد الأساسية لشعبها، كذلك عجزت عن الترفيع في القدرة الشرائية للمواطن التونسي وبالتالي أمام هذا العجز، بل أكثر من ذلك نعتبر أن هناك تهاونا لأن تونس لم تكن أبدا دولة فقيرة، تونس دولة مفقرة بفعل فاعل، تونس قادرة أن تكون أفضل، تونس فيها كل مستلزمات الإقلاع والنهوض والتطور، تونس أراضيها منبسطة وخصبة وصالحة للزراعة من الشمال للجنوب، تونس محاطة بالبحار، تونس تتميز بمناخ معتدل ينجح فيه كل شيء، تونس تزخر بكفاءات نادرة الوجود في العالم، تونس أيضا تحتوي على مكونات جمالية وعلى مناطق خلابة، لكنها خارج اهتمام هذه الحكومة وخارج النسيج الاقتصادي والسياحي، أيضا تونس تفتح على أوروبا، لكنها بلد فقير وشعبها شعب مفقر.

وبالله عليكم أسطوانة تأثيرات الثورة فقد مر 15 عام على الثورة وتأثيرات الحرب الأوكرانية وتأثيرات الكوفيد وهذه الأسطوانة الأخيرة التي نسمعها ومخلفات العشرية السوداء أعتبرها كلها تعلات واهية وفي غير محلها ولنا بعض التجارب يمكن أن نستأنس بها ونرى ما تمكنت الشعوب من تغييره بعدما مرت عليها عديد الأزمات:

ساحل العاج سنة 2010 - 2011 يعني في نفس التوقيت وفي نفس الفترة التي كان لنا فيها ثورة، عاشت حروبا دامية ومات فيها العديد من المواطنين واليوم تطورت ونهضت وأنا زرت هذا البلد واشتغلت فيه سنة 2018 أناس خدموا أوطانهم وطوروه واليوم لا أثر يذكر لتلك الحروب. رواندا مساحتها تقريبا ربع مساحة تونس تضم حوالي 6 مليون ساكن، منذ 20 سنة قتل فيهم حوالي 1500 مواطن، اليوم بعثت قمرا اصطناعيا. أثيوبيا عدد سكانها 90 مليون ساكن، دولة داخلية تقريبا بلا بحر، عندها ميناء صغير تؤجره على ما أعلم، في الثمانينات الشوارع والأزقة في هذه الدولة تغص بالجثث واليوم تجاوزت محنتها وتجاوزت أزمتها واليوم هي دولة يطيب فيها العيش وبالتالي نرى اليوم أن هذه الحكومة لم تغير شيئا ولم تقدم شيئا لشعبها ولم تقدم شيئا للعالم. سياراتكم مستوردة، هواتفكم مستوردة، حواسيبكم مستوردة حتى بعض المواد التي شيدتم بها منازلكم أقول لكم بأنها مستوردة.

بما أن هذه الحكومة لا خير يرجى منها، سأوجه كلامي إلى السيد رئيس الدولة رأسا ونحن اليوم في نظام رئاسي، السيد رئيس الجمهورية، المقود عندك وعندك اليوم كل الصلاحيات كي تغير نقاط القوة التي تحدثت فيها بقرار منك أنت، نستغلها اليوم ونغير هذا الواقع.

السيد رئيس الجمهورية، اليوم شعبك جائع والعائلات صغارا وكبارا يهاجرون ويموتون في البحر ويغادرون إلى إيطاليا، هذه إيطاليا التي يريدون أن يذهبوا إليها (عرض السيد النائب صورة) وأعتقد أن الهوارية يمكنها أن تكون هكذا وقربص أيضا والمنقع تاكلسة كذلك، لكن في غياب الإرادة السياسية لن نتغير.

السيد رئيس الجمهورية، اليوم نريد وزراء ومسؤولين على رؤوس هذه المؤسسات العمومية الذين يغيرون لا يسيرون، نريد مسؤولين يخرجوننا من هذه الأزمة، وطنيين ويتخذون قرارات جريئة تغير هذا الواقع التعيس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله، لها خمس دقائق.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء والإطارات المرافقة،

السيدة رئيسة الحكومة الغائبة،

السادة الوزراء،

أريد أن أعلمكم أن أغلب المواطنين غير راضين بالبيان الذي سمعوه البارحة، لأنه رغم ما ذكرت بأنه إيجابي فهو لم يذكر عدة أشياء تلبي حاجات المواطن فعلا اليوم. ما تحدثتم عنه في كفة والواقع في كفة، كأنكم لا تعيشون معنا حين صغتم هذه البرامج وحين تحدثتم على الميزان الاقتصادي، تضخم، ضعف المقدرة الشرائية، أسعار في

تزايد ومعاناة يومية في القطاعات الحيوية يعيشها المواطن ولن تتغير هذه المعاناة إذا واصلنا بنفس الرؤية.

حين تتحدثون عن الإصلاحات نريد أن نراها واقعا ملموسا لا مجرد عناوين تقولونها في كل بداية ميزانية، ثم نصوت على بعض الفصول وتبقى حبرا على ورق مثل بعض خطوط التمويل وصناديق دعم الفلاحين ومربي الأبقار والنساء الفلاحيات وصندوق الشغل، كفانا من الخطابات المنمقة الطويلة، تتحدثون عن تشجيع الاستثمار بينما لا يزال المستثمر يواجه صعوبات قانونية وإدارية لا تشجع لا الاستثمار الخارجي ولا الداخلي.

أما بخصوص التشغيل أعلمكم أن أغلب الشباب يعيش حالة من الإحباط وفقد الثقة في مؤسسات الدولة ولم تشهد الأوضاع تحسنا.

في ما يخص البنية التحتية أصبح الوضع أيضا لا يطاق في عديد الجهات، هناك عدة مشاكل: النفايات المتراكمة، المؤسسات التربوية والصحية المتدهورة وغيره، السياسات غير واقعية والخطابات لا تقنع المواطن ولا تغير واقعا.

وعندما نتحدث عن التنمية لا يمكن أن نتجاهل ما تعيشه جهة سوسة من تهميش في توزيع نفقات التنمية بين الفترة 21 و24.

سوسة التي تعد الرابعة وطنيا من حيث عدد السكان ظلت في أسفل الترتيب من حيث حجم الاستثمارات العمومية ونفقات التنمية، هناك محدودية تهيئة المسالك الريفية، مناطق سقوية استنزفت، مشاريع معطلة مثل محطة تحلية مياه البحر، ملاعب متداعية للسقوط، القاعات والملاعب متهالكة، أحياء شعبية غير مهيأة إلى حد الآن، وليست هناك برامج تجديد عمراني حثيثة على كامل الأحياء بولاية سوسة.

مشاكل النقل.

التربية، كثافة كبيرة جدا تفوق المعدل الوطني، نتحدث عن 20 تلميذ في القسم في المعدل الوطني، في سوسة نجد 45 تلميذ وأكثر، وصلنا حتى 60 في بداية هذه السنة الدراسية.

التفاوت في توزيع الموارد يعكس غياب رؤية عادلة وشاملة للتنمية بين الجهات.

من غير المعقول أن تظل سوسة بكل ما تمثله من ثقل سكاني، اقتصادي، حضاري في موقع المتفرج على مشاريع التنمية مثل كل السنوات الفارطة.

سوسة متوسط نصيب الفرد من الاستثمار فيها 420 دينار فقط، الأدنى وطنيا مقابل 3900 الأعلى وطنيا، الأرقام تتحدث بوضوح ولا يمكن تجاهلها.

ماهي المعايير التي اعتمدتموها في رصد الاعتمادات؟ هل راعت الكثافة السكانية؟ هل راعت المساهمة الجبائية؟ هل راعت الاحتياجات الفعلية لكل جهة؟ كيف للاستثمار الخاص أن يتطور وسوسة في ذيل الترتيب من حيث الاستثمار العمومي؟

تتحدثون عن تطور في الخدمات في الميزان الاقتصادي وستردنا مداخيل أكثر من السياحة، والبنية التحتية مهترئة بولاية سوسة، النتيجة والترجمة لكل ما ذكرته موجود في الحادثة الأليمة التي مست التلميذ عمر رحمه الله وقد نجح في النموذجي وفرحت عائلته كثيرا، لكن للأسف توفي وهو في طريقه للدراسة، هذا الحادث في سوسة والحوادث المماثلة في كل الولايات، دليل على فشل منظومة النقل ومنظومة التربية وعلى فشل البنية التحتية ككل وعلى فشل المنظومة.

وإذا لم تفعلوا إصلاحات كبرى لتحسين الاستثمار ولتحسين الفلاحة ولتحسين القطاع التربوي فلن ينجح أي برنامج اقتصادي تتقدمون به.

أين هي المخططات المديرية التي تفعل الاستراتيجيات الوطنية: مكافحة العنف، مكافحة المخدرات، الأمراض المعدية، برامج دعم الطاقة المتجددة، دعم التشجيع على الاستثمار، دعم التجارة والرقمنة والتكوين؟

في الحقيقة نرى أننا منذ سنوات ونحن ندور في نفس الحلقة المفرغة.

ختاما، في علاقة بالحكومة والبرلمان نتساءل عن سبب تأخر إجابات بعض الوزارات وعن امتناع البعض الآخر عن الإجابة، ما المقصود؟ أريد أن أذكركم السادة الوزراء أنه يجب عليكم احترام مقتضيات الدستور، وأن الأسئلة الكتابية هي جزء لا يتجزأ من مهامنا، كما أريد أن أسلط الضوء على علاقة السلط الجهوية والمركزية بالأعضاء المنتخبة التي هي في حاجة للمراجعة، وإذا كانت عندكم نية أخرى لتضييق العمل الرقابي على المجالس المنتخبة فإننا نقول لكم ما عليكم إلا مصارحة الشعب وتحمل مسؤوليتكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف طرشون، له سبع دقائق.

السيد يوسف طرشون

عشر دقائق، سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عشر دقائق، ولكن سأتثبت ممن تنازل لفائدتك.

السيد يوسف طرشون

ذلك موجود أعطيتك ثلاث أوراق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أعرف أن السيدة ضحى السالمي تنازلت لك.

السيد يوسف طرشون

ضحى وبثينة والسيد رضا الدلاعي وأعطيتكم الوثائق، سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أنت محظوظ، تفضل لك عشر دقائق.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة الأفاضل،

كل الاحترام،

سيدي الرئيس، أريد أن أتكلم اليوم سياسة، نحن ندرك جيدا أننا نعيش في وضع أزمة يتطلب فكر الأزمة الذي يفرض علينا

اختيارات مرتبطة بإكراهات، ندرك ذلك جيدا والشدائد والأزمات هي التي تعلمنا معدن الرجال:

كم شدةٍ كشفت معادنَ أهلها إنَّ الشدائد للورى غربالُ

في معارك التحرير الحقيقية تمتحن الإرادات بغربال الوفاء، الوفاء للمشروع، وغربال آخر مهم كذلك هو غربال الصبر، الصبر على تنفيذ المشروع.

نعلم جيدا أن هنالك من سيسقط في الطريق، هنالك حيث تهوي الإرادات الخائرة المتسرعة منذ أول امتحان وترتد على أعقابها لتقفز من السفينة طلبا لنجاة موهومة قد تأتي من وراء البحار على ظهور دبابات عملاء السفارات وأذنابهم، نعرفهم ونعرف خططهم، تفطنا لهم، هناك جماعة تعبت وطالت عليها حرب التحرير التي أعلناها ذات 25 جويلية وهناك جماعات أخرى خافت، فسيعلم الجمع ممن ضم هذا المجلس أننا مصرون على العبور بوطننا إلى عنان السماء، نحن مصرون على مواصلة حرب التحرير ولا ينكص على أعقابهم إلا الجبناء والانتهازيون.

سادتي الأفاضل، نحن اخترنا والشعب التونسي اختار الطريق الصعب وهو كما علمنا أجدادنا المحررون يتطلب تضحيات، عندما قلنا أننا نتمسك بالسيادة الوطنية ندرك جيدا أن عندها استتباعات وحين نقول السيادة الوطنية ونطرد من وطننا صندوق النهب الدولي، هذا يترتب عليه تبعات في مستوى الميزانيات، لأننا كنا نستطيع بسهولة تامة أن نأخذ 1.9 مليار دولار ونغدق على الناس ونوهمهم بأن الأمور جيدة إلى آخره، اخترنا الطريق الصعب وقلنا لا، لن نذهب لصندوق النقد الدولي، صندوق النهب الدولي، سنعتمد على ذواتنا، هذا يتطلب تضحيات، وندرك جيدا أن هذه الميزانية مرتبطة بجملة من الإكراهات وكل ميزانية مرتبطة بموارد، وحين نختار السيادة الوطنية سيقع التضييق على مواردنا، نعرف هذا ومستعدون له والشعب التونسي اختار هذا وهناك رهان آخر خلافا للخبز و"كذا"، هو الكرامة وحريتنا ولذلك صياغة الميزانية مرتبطة بهذه الإكراهات، ندرك ذلك جيدا ونحن اخترنا.

طريق التضحية كذلك يتطلب منا الضغط على النفقات، لأننا عندما نقول التعويل على الذات ومواردنا ضعيفة بالضرورة هذا يتطلب منا الضغط على النفقات، لن أطالب بشكل سطحي بالطعن في الموارد وكلهم يقولون لا نحب الاقتراض ولا الجباية، في نفس الوقت أريد أن أضخم حجم النفقات وأقول أريد قنطرة وكذا وكذا، لا أنا سأكون موضوعيا وإيجابيا في نفس الوقت.

ما هو دور الحكومة؟ ماذا علينا أن نفعل؟ وما الذي قدمناه؟

لكن سأتكلم في الممكن وعيا بأننا في وضع أزمة وهي التي تحدثت عنها منذ البداية، وإذا كنا سنقيم لا بد أن نقيم في إطار الممكن، ماذا فعلنا في الممكن؟

وعي اللحظة ليس وعي التاريخ، وعي اللحظة استغرقنا ميزانية 2026 بالذات وتونس ليست 2026، تونس هي التاريخ وعندما يقول البعض أن هنالك شعارات لا تتفق مع مضامين هذه الميزانية أقول له هناك فرق بين التكتيك والاستراتيجية.

الميزانية هي ميزانية اليوم، هي ميزانية هذه السنة والأهداف الاستراتيجية يمكن أن تأخذ أكثر من ذلك، لا يمكن أن أقول لك اليوم العدالة الاجتماعية، السيادة الوطنية، محاربة الفساد، لا، لكن يمكن أن أقول لك في وسط هذا التكتيك وهو حديثك اليوم على الميزانية أين الاستراتيجي، لم أقل حققنا العدالة الاجتماعية اليوم، ولكن هل أنني حين أقرأ الميزانية أجد هذه الشعارات والأهداف التي لن أطالب بها في الحين، لأنني أنا موضوعي وأعرف أن هناك إكراهات، فهل أن استراتيجياتنا في وسط الميزانية وهي حينية تعكس أهدافنا التي وضعناها كشعارات وتوجهات عامة للدولة والسياسات العامة للدولة، أعتقد أنه لا بد أن نجتهد أكثر، لأن في الممكن نستطيع أن نفعل أشياء كثيرة.

سادتي الأفاضل، في الممكن أتساءل، المؤسسات العمومية، المنشآت العمومية الأساسية الأربعة التي يمكن أن تكون وأنتم كلكم تعرفون أفضل مني، مصادر لإنقاذ الميزانية لسد الفجوة في الميزانية: فسفاط قفصة، المجمع الكيمياوي، التبغ والوقيد، "Tunisair" لماذا لا توجد استراتيجية تركز على هذه المؤسسات التي كانت خلال 15 سنة الفارطة في 2010 تمول ميزانية الدولة؟ لن أقول فسفاط قفصة سيتحول خلال عام إلى 10 مليون طن، ولكن هل هنالك اشتغال على وضع استراتيجية لإنقاذ المالية العمومية حتى لا نحتاج للاقتراض أم أننا نسير الأمور "le jour au jour"؟ هناك ميزانية التسيير الإداري.

سادتي الوزراء، أنتم لستم مدراء مع احترامنا للمديرين، طبعا نحتاج لهم، الوزير خطة سياسية يصنع المستقبل، يضع استراتيجيات لحلول، ولن نقول له اليوم لأن شؤون الإدارة يجب أن تدار بميزانية مثل هذه، ولكنها حلول لبعد ثلاث او أربع سنوات وحين أقدم تضحيات اليوم نجد الهدف الاستراتيجي والعدالة الاجتماعية وتكريس السيادة الوطنية على الثروات وعلى قرارنا الوطني وغيره وكذلك على محاربة الفساد والفاسدين، في الممكن ما فعلنا، نشرع بعض القوانين، ولكنها لا تطبق في حين أنها لا تكلف الدولة.

في العدالة الاجتماعية نأخذ مثالا: قانون الشغل عدد 9 لسنة 2025 ماذا فعلنا به؟ ولا يتطلب تمويلا ولا أن نرصد له ميزانية، قانون الشغل يقول السيد وزير الداخلية هناك الاعتمادات المفوضة وهناك الأعوان العرضيون للبلديات ويقول للسيدة وزيرة الطاقة هناك عمال مناولة ما زالوا إلى الآن يعملون بالمناولة في الشركات البترولية ويقول لها يجب أن تخوضي معركة حقيقية، سيدتي الفاضلة، مع الشركات البترولية الأجنبية التي تطرد العمال وهذا ممكن ليست فيه ميزانية، إلى الآن معطلون لا خبز ولا حليب لأطفالهم.

قانون الشغل هذا كذلك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد غسان يامون، له خمس دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة تحت قبة مجلس نواب الشعب،

أما بعد،

منذ الاستقلال عملت المنظومة السياسية الحاكمة على تهميش جزيرة جربة من برامج التنمية ومن الاستثمارات العمومية، فلقد دفعت جربة فاتورة باهظة باعتبارها مركز الحركة اليوسفية، ثم جاءت ثورة 2011 واستبشرنا فيها خيرا علها تنصف جزيرة جربة بعد عقود من التناسي والحرمان، لكن للأسف تواصلت حلقات الإقصاء ومن ذلك مبدأ التمييز الإيجابي في دستور 2014 والذي حرم بمعاييره المبنية على مؤشرات التنمية الجهوية جربة من عدة مشاريع وبرامج

ومنها برنامج مناطق التنمية ذات الأولوية وبرنامج الحوافز الجبائية للاستثمار وبرنامج التشغيل الجهوي.

أما حكومة ما بعد 25 جويلية فلم تنصف جزيرة جربة ولم نر عديد المشاريع التي سبق أن طالبنا بترسيمها بميزانية الدولة لسنة 2026 والتي تهم بالخصوص قطاعي التربية والنقل والبنية التحتية.

لعلمكم اليوم وزارة التربية مثلا غائبة عن جزيرة جربة بتاتا وخارج التغطية، اليوم في جزيرة جربة الأهالي ترمم المؤسسات التربوية.

اليوم التلميذ لا يجد كرسيا في جزيرة جربة.

اليوم الأهالي يشترون الحواسيب والمخابر.

وأخيرا أصبح الأهالي يشغلون عمال نظافة لفائدة المؤسسات التربوية وهذا للغياب التام لوزارة التربية عن جزيرة جربة.

كذلك غياب للنقل العمومي في جزيرة جربة، اليوم وسيلة النقل في جزيرة جربة هي الدراجة النارية في ظل اهتراء وضعف أسطول النقل.

منذ الاستقلال وإلى اليوم راهنت جميع المنظومات السياسية المتعاقبة على حكم البلاد فقط على نموذج اقتصادي وحيد وهو السياحة الشاطئية بجزيرة جربة وبرغم أهمية هذا القطاع في جربة إلا أنه أصبح قاصرا عن توفير فرص شغل لأهالي الجزيرة، زد عليه موسمية وهشاشة القطاع السياحي.

السادة أعضاء الحكومة الموقرون، إن ما نطلبه منكم هو تنويع النسيج الاقتصادي بجربة خاصة أننا مقبلون على مخطط التنمية 2026 - 2030 وقد قامت المجالس القاعدية بجربة باقتراح عديد المشاريع التي تستطيع النهوض بالواقع الاقتصادي بجزيرة جربة ونذكر منها بالأخص مقترح إحداث مركز دولي للمعارض والمؤتمرات بجزيرة جربة، إحداث مدينة تكنولوجية بجزيرة جربة " Technopôle Djerba"، مدينة رياضية متكاملة بجربة، منطقة صناعية ايكولوجية بجربة.

اليوم جزيرة جربة قادرة أن تكون قاطرة للتنمية في تونس.

مساحة مالطة هي 316 كم، مساحة جربة 514 كم، الناتج الداخلي الخام لمالطة 20 مليار دولار، يعني جزيرة أصغر من جربة تساهم بقرابة نصف الناتج الداخلي الخام في تونس وهو في حدود 49 مليار دولار، فما الذي يميز مالطة على جربة؟ طقسنا أفضل من طقسهم وسواحلنا أفضل من سواحلهم، هم ينوعون في منتوجهم الاقتصادي، لم يقتصروا على السياحة فقط ومالطة جزيرة سياحية فيها خمسة موانئ تجارية، اليوم لو أقترح ميناء تجاريا في جزيرة جربة يمكن أن يسخر مني بعض المسؤولين.

ضرورة تنويع النسيج الاقتصادي في جربة، فيها مطار وفيها نزل وقادرة أن تكون مركز أعمال متكامل وتنهض بالاقتصاد الوطني وجربة فيها الكثير من الإمكانيات، جربة مشروع مربح يجب على الدولة أن تستثمر فيها.

في الختام، نحن لا نطالب بامتياز لجربة، بل نطالب بالمساواة بين الجهات واستحقاقها لكافة حقوقها التنموية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي عشاري الغيلاني، له عشر دقائق.

السيد حمادي عشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير جميعا،

كل التقدير والاحترام للحضور،

في حقيقة الأمر ما بين دوري الوطني كنائب شعب في علاقة بمناقشة الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة وضغوطات ناخبي دائرتي وانتظاراتهم ومطالبهم، إن شاء الله يوفقني الله في الموازنة بينهم.

أبدأ مداخلتي انطلاقا من داخل المنظومة السياسية، عندي جملة من الرؤى في علاقة بالسياسات العامة، في علاقة بميزانية الدولة.

لا يمكن الحديث عن الدولة الاجتماعية دون التطرق إلى التنمية، يعني بكل وضوح لا يمكن بناء دولة اجتماعية بدون تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

التنمية في حقيقة الأمر هي مسألة معقدة لتعدد مستوياتها، تعدد مجالاتها، تعدد المتداخلين فيها وهي عملية يحكمها الصراع الاجتماعي حول الثروة والموارد وكيفية خلقها ومراكمتها وزيادتها وتوزيعها وهنا يجرني الحديث إلى كيفية التفكير في التنمية: كيف يفكر عقل الدولة في التنمية؟

التفكير في التنمية هو ضرورة للتفكير في سياقات جديدة ومنوال تنمية يقطع مع الماضي لاحتواء وإدماج المناطق والفئات المهمشة وخلق الثروة اعتمادا على الموارد الوطنية وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وتعزيز الرعاية الصحية والرفع من مستوى التعليم والتكوين وتعزيز التنمية الثقافية وحرية الإبداع والانفتاح.

هنا أتساءل على الأجهزة والمؤسسات التي تتقدم عن غيرها في بلورة السياسات وصناعة القرارات، حين نتبع المستجدات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نكتشف بدون عناء أن المجالس العليا القطاعية مثلا التربية والصحة في سبات.

مراكز الدراسات مثل المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وغيرهما، يبدو أنها تعمل بدون تنسيق وبدون أن تحدد توجها عاما لعملها.

أما الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها فإنها في شبه قطيعة مع ما يدور في مكاتب الدولة.

من الواضح أن البيروقراطية الإدارية وما يسمى بالتكنوقراط وخاصة في الوزارات المشرفة على تحديد الميزانية ومجلس إدارة البنك المركزي هي أهم الفاعلين في بلورة السياسات المالية والاقتصادية والتنموية في البلاد وتبعاتها على المستوى الاجتماعي وعلى الأسعار وعلى المعيشة وديمومة المرافق العمومية.

ومعلوم أن الحافز الرئيسي لعمل وزارات المالية خاصة في أي دولة هي معرفة أي نفقات يجب احتواؤها ومن أين يتم توفير الموارد المالية وتحديد نسبة التداين والمديونية، أما مجلس إدارة البنك المركزي فهو من ناحية تركيبته التي يغلب عليها وجود أغلبية أعضائه من غير الممثلين للقطاع الاقتصادي والاجتماعي العمومي، أما مهامه فتتمثل بالخصوص في ضبط استراتيجية وسياسات البنك في ميدان السياسة النقدية، الاستقرار المالي، إدارة الاحتياطي من العملة الأجنبية، أي أن ما يقرره بهم 12 مليون تونسي بمعزل عن الدولة وعن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لماذا نتحدث عن هذه المسائل بالذات؟ لأن التحكم في عجز الميزانية والمديونية وضبط السياسات النقدية والاستقرار المالي هي مجالات حقيقة أغلب نخبنا تشبعت في دراستها بوصفات جاهزة وموضوعة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من مؤسسات صنع السياسات في العالم.

ملخص الحديث: إن القرارات والسياسات التي تتخذها النخب لا تعي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي شرط ضروري لتحقيق الدولة الاجتماعية والنخب تحتكر السلطة والمعلومة والثروة هي في أفضل الأحوال تدابير وإجراءات جزئية وشكلية هدفها إعادة تسويق وصفات ومناويل أثبتت فشلها وعقمها وتبعيتها للغير ولذلك أغلب الملاحظات نقول أنه خطابات ورسم السياسات العامة للدولة التي يجتهد فيها السيد رئيس الجمهورية في مفارقة على مستوى الأرض وعلى مستوى تنفيذها.

هذا يجرني للحديث على المؤسسات العمومية وهي مؤسسات تعتبر رصيدا للاقتصاد التونسي وعنصرا هاما للضغط على الكلفة وعلى الأسعار للعديد من المواد والخدمات وهي مؤسسات نعرف جميعا ومنذ سنوات أنها في مرمى أطماع اللوبيات للاستحواذ عليها بأبخس الأثمان، أصبحت عبئا على المالية العمومية، أي على دافعي الضرائب ومديونيتها بلغت أرقاما فلكية وإنتاجها في تراجع ومردوديتها الاقتصادية في أدنى مستوياتها، وتشغل أعدادا من الأعوان يفوق طاقتها وتهدد ديمومتها والحقيقة التي يتغافل عنها الجميع أن العديد من المؤسسات العمومية أصبحت إقطاعيات تديرها المنظمات وريع الإقطاعيات يذهب أجورا ومنحا وامتيازات تمول بالديون والموارد المالية العمومية تحت ضغط وحيف جبائيين مقابل إنتاجية متدنية.

وقد انطلقنا في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي نرفض أن نتخلى عنها، ولكننا مطالبون أن نعتبر هذا الوضع شاذا وخطيرا وجب التحلي بالشجاعة الأخلاقية لمعالجته، حتى لو كانت مراجعات موجعة على قاعدة الحفاظ على مكاسب الشعب وتثمينها وتجاوز مصلحة الأقليات القطاعية والإقطاعية وفي هذا الإطار، أريد التحدث عن الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق ونحن أخذنا قروضا لإعادة هيكلتها وهي تستعيد توازناتها المالية وإن شاء الله في مرحلة متقدمة تلعب دورها الحقيقي في تعبئة الموارد ونحن نطلب أن تتمتع بالإعفاءات الجبائية في علاقة بتوريد العجائن والمواد الأولية والمعدات وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على الواردات والاقتناءات المحلية الضرورية، مواد أولية ومعدلات إنتاج الورق المدعم لفترة ظرفية محددة حتى تستعيد توازناتها المالية وتعود للعب دورها التنموي والاقتصادي ومساهمتها في تعبئة موارد الدولة، خاصة أن ثلثي مداخيلها في الكراس والكتاب المدرسي المدعم مرتبط بالدعم ويستخلص بعد الإنتاج وضبط سعر التكلفة وهو ما يؤثر سلبا على الوضعية المالية للشركة آليا ويحملها أعباء مالية هامة لتغطية أعباء الاستغلال في غياب سيولة متوفرة.

السيد وزير التجهيز، فيما تبقى من الوقت، الطريق المحلية 84 والطريق المحلية 761 الإشكاليات فضت وما زلنا ننتظر الإذن الإداري والمواطن يعاني كثيرا منذ سنوات، تقسيم "AFH" في سبيطلة منذ أكثر من عشر سنين.

مشروع حي الخضراء ما زال التعبيد فيه من 2009.

سيدي وزير الشباب والرياضة، القاعة الرياضية متعددة الاختصاصات وقع إسنادها، ولكن ما زالت لم تفتح الاعتماد وبهذا نخسر الوقت وهناك تضخم يؤثر على اعتماداتها.

المركب الشبابي، المبيت الشبابي رغم أنهم تسلموه لا يشتغل.

تعشيب الملعب البلدي في سبيطلة، السيد وزير الفلاحة، المسالك الفلاحية، مشروع جنوب الولاية، هناك مناطق مثل وجه الرخمات وأولاد خليفة، ما زال الناس يطلبون قطرة الماء، القلال، الطربخانة زاوية بن عمار ما زال الناس يطلبون مسلكا للخروج ولتسويق إنتاجها وذهاب صغارهم للمدرسة.

بالنسبة إلى السيدة وزيرة الصناعة، المنطقة الصناعية بسبيطلة، نتحدث على امتيازات جبائية ولم يصلها الغاز الطبيعي وجل مكوناتها أهدرت.

بالنسبة إلى الاستثمار كذلك في مناطق التنمية الجهوية، من غير المعقول أن يستثمر شخص في منطقة جهوية وعنده امتيازات جبائية ثم لا نعطيها له، معامل الخياطة أغلقت ومؤسسات فندقية تسير نحو الغلق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد أنور المرزوقي، له خمس دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم مجددا السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين ومرافقيكم،

السيد الرئيس، لدي ثلاث ملاحظات وتساؤلات سأسوقها بطريقة برقية، لن أطيل كثيرا، وسأتقيد بما ورد في بيان رئيسة الحكومة:

الملاحظة الأولى: ورد في هذا البيان أن الهدف الأساسي من ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2026 هو تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الدولة الاجتماعية "État-providence" هذه الكلمة تم تكرارها لأكثر من مرة، أريد أن أقول لك السيد الرئيس بأن هذا الهدف هو هدف نبيل جدا، يراود الجميع وله رمزية خاصة، تساؤلي السادة أعضاء الحكومة هو: ما هي الآليات وبأية كلفة وآجال سيتم تحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف سيتم تنزيل هذا الهدف؟ أي هل لدينا الإمكانيات لتحقيق ذلك أم لا؟ سأقدم لك مثالا بسيطا اخترته عمدا، أهم إشكال يتمثل في التعقيدات الإدارية وهذا يتطلب برمجة زمنية وآليات ويتطلب القضاء على كراسات الشروط التي أصبحت ملغمة اليوم وتتسبب في شلل المشاريع وليس من السهل القضاء على التعقيدات الإدارية.

الملاحظة الثانية تخص نسبة النمو المتوقعة والتي تقدر بـ 3,3% سنة 2026، هذه النسبة وإن كانت محترمة فإنها غير كافية لحلحلة مشكل البطالة، هذه المعضلة ولإحداث فرص جديدة للتشغيل قادرة على الاستجابة للطلبات الإضافية للشغل.

الملاحظة الثالثة هي أن سياسة التعويل على الذات هي في صميم تجليات السيادة الوطنية، لكن ذلك لا يجب أن يتم على حساب استدامة التوازنات المالية الهيكلية ونسب التضخم من ناحية والمساس من المقدرة الشرائية للمواطن من ناحية أخرى.

السيد الرئيس، ملاحظة أخيرة حتى لا أطيل، تخص الوضع الاقتصادي العالمي، نعلم جيدا أن هذا العالم عرف تقلبات متسارعة

وغير مرتقبة في السنوات الفارطة ويتجه اليوم نحو الاستقرار ونحو تحالفات جيوسياسية جديدة رغم وجود بعض مخاطر الحروب كالحرب في السودان وغيرها، هناك " des alliances locales, régionales et internationales" سؤال بسيط أتوجه به بحكم تكويني: أين تتموقع تونس اليوم من كل هذا؟ أين نحن من كل هذا؟ كما أن مؤشرات الأسواق العالمية اليوم وهذه في الحقيقة تعتبر إيجابية بالنسبة إلى عدد من المواد التي استنزف تعويضها ودعمها ميزانية الدولة في الفترة الأخيرة - وأنتم تعرفون ما أقصده هنا، أقصد أسعار البترول وغيرها- تنبئ بانخفاض ملحوظ في أسعارها وهو ما سيمكن اقتصادنا من مزيد التعافي ومجابهة التحديات، أهمها تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مواد أساسية والتجهيزات الضرورية للحركية الاقتصادية.

الوزراء المحترمون، أتقدم هنا ببعض المقترحات مزيد العمل على خلق الثقة، طمأنة المستثمرين ودعم المبادرة الخاصة، إعطاء نفس جديد للحركة الاقتصادية بالبلاد، حتى نتمكن من تسجيل نسبة نمو اقتصادية عالية، وخلق الثروة قصد توزيعها بصفة عادلة ومنصفة بين جميع الفاعلين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ضحى سالمي، لها خمس دقائق.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا مجددا،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

حضرات الزملاء والزميلات،

أود أولا أن أشير إلى أمر رمزي، تفصيل بروتوكولي لكنه بالغ الأهمية: رئيسة الحكومة غادرت القاعة إبان تلاوة مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي وغابت عن الجلسة البارحة واليوم، وكأن الحوار حول مصير البلاد لا يعنيها إلا في حدود تلاوة النصوص وهذا في حد ذاته يعكس طبيعة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، بل بين الحكومة والشعب، في كلمتين: السيدة رئيسة الحكومة، خسرناها كوزيرة للتجهيز، لكن لم نربحها كرئيسة للحكومة.

السادة الحضور،

قانون المالية ليس مجرد جداول وأرقام، بل هو رؤية دولة في مواجهة الأزمة، عندما نتمعن في تفاصيله نجد أن حجم المداخيل الجبائية يبلغ حوالي 47 ألف مليار في حين تبلغ المداخيل غير الجبائية حوالي 4000 مليار، أي أن الدولة تعيش من جيوب المواطنين وخاصة من الطبقة الضعيفة التي تستنزف يوما بعد يوم. وفي المقابل، بلغ حجم التداين 27000 مليار، منها 11000 مليار اقتراض مباشر من البنك المركزي، أي إننا نغطي عجزنا الداخلي بالاقتراض من أنفسنا في دورة مفرغة تقتل فكرة السيادة الاقتصادية.

نحن لا نعالج الأزمات، نحن نؤجلها ونصدرها إلى الحكومات اللاحقة، وكأننا نعمل بمنطق "أحيني اليوم واقتلني غدا" فكيف نتحدث عن استقلال القرار الوطني ونحن نمول الدولة بالديون؟ الاستقلال لا يستعاد بالشعارات، بل حين تكون الدولة منتجة، تبني الثروة بعقولها وبسواعدها، لا بديونها.

إن هذا القانون لا يقدم رؤية للإنتاج الوطني ولا للإصلاح الجبائي الحقيقي ولا لمعالجة الاستثمار، بل يواصل نفس المنطق المحاسباتي الضيق الذي يجعل اقتصادنا يرتهن لإملاءات الدائنين وخيارات لا تعبر عن حاجات المواطنين ولا عن أولويات الدولة الاجتماعية وهو قانون لا يسمح بتحقيق نسب نمو ترفع التحديات الكبيرة في البلاد، علما أن أغلب تقارير المؤسسات الدولية تقدر نسب النمو المتوقعة بين 1,8 و2,1% وهي نسب دون معدل النمو في الإقليم. لذلك نحن لا نناقش فصولا في المالية فقط، بل نناقش معنى السيادة الوطنية ذاته.

هل أن هذه المعطيات والتوجهات تجعلنا نمتلك قرارنا الاقتصادي؟

هل نضع قانوننا المالي وفق حاجياتنا أو وفق توازنات تفرض علينا؟

ماذا يعني قانون مالية يصاغ على وقع اتفاقية شراكة لا تزال نافذة مع الاتحاد الأوروبي؟

ماذا يعني قانون مالية يصاغ على قاعدة قانون للاستثمار أعده وفصله الفتيان الذهبيون؟

ماذا يعني قانون مالية مؤطر بقانون 1972 المنظم للاستثمار الأجنبي؟

ماذا يعني قانون مالية يصاغ على قاعدة مجلة صرف في عمر أجداد قصر باردو؟

ماذا يعني قانون مالية يصاغ على هدي هيكلة لمؤسسات دولة أقدم من قصر قرطاج؟

ماذا يعني قانون مالية يصاغ على جغرافية أراضي فلاحية محروسة في "fourrière" ديوان الأراضي الدولية؟

هل يعني ذلك أن القوانين أصبحت فوق الزمن، أم أن الإشكال لم يعد في النصوص فقط، بل في نموذج ولد تابعا وظل تابعا وفي قانون مالية لا يغير سوى ثوبه؟ يغير فقط الأرقام، ولكنه لا يغير فلسفة التبعية.

في مجال الإصلاح والتنمية، أين ذهبت وعود الإصلاحات الشاملة؟ أين الصندوق الوطني للإصلاح التربوي الذي صادقنا عليه في ميزانية 2024؟ لماذا تعجز الدولة عن تحويل ثرواتها الطبيعية إلى رافعة حقيقية للتنمية؟ نحن نمتلك أكبر مخزون للجبس مثلا في العالم، ولكننا لا نستفيد منها إلا في حدودها الدنيا، ما الذي قامت به الحكومة لحل مشاكل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني، له خمس دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الوزراء أعضاء الحكومة،

لن أخوض في تفاصيل الميزانية وأرقامها ونسبها لأنها ببساطة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها، عكس ما كنا نأمل وننتظر وخاصة فيما يتعلق بمسألة التعويل على الذات والسيادة الوطنية، لكن هذا لا يخفي بعض النقاط الإيجابية على قلتها، خاصة فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للدولة، رغم أن الآمال كانت أكبر على غرار مسألة العاطلين أو من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، هذا الوضع يعود في جزء كبير منه إلى العلاقة بيننا كسلطة تشريعية والسلطة التنفيذية، هذا الشرخ الكبير يعود في جزء كبير منه إلى سياسة الانغلاق والسياسة الأحادية التي انتهجتها الحكومة وتحديدا وزارة المالية في إعداد هذا المشروع وأيضا في عدة مسائل أخرى في علاقة بمشاريع قوانين نوقشت في اللجان.

السيدة رئيسة الحكومة،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

العمل في فريق واحد بيننا كسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية نريده فعلا وليس قولا وشعارا يرفع عند الضرورة وللأسف هذا لم نره في دعوات مكتب المجلس لكم كحكومة ولا لبعض أعضاء الحكومة حين تم استدعاؤهم للاستماع في اللجان وعليه، فاليوم لا يمكن لأحد أن يزايد علينا بالمصلحة العليا للوطن ولسنا أمام الأمر الواقع كما يقال، لدينا مقترحات وإضافات سيتم التصويت عليها في مشروع القانون المعروض علينا، ومن أدار ظهره ذات يوم للنواب تحت قبة البرلمان، محاولا إيهام الجميع أننا متحاملون وأننا نقدم مغالطات والحال أنه لا يوجد لدينا أي خلاف شخصي لا معه ولا مع غيره ولا نتكلم تحت إمرة أي طرف، لا من داخل المجلس ولا من خارجه، فقط تحت رقابة ناخبينا وأبناء جهاتنا ووطننا وننقل الواقع كما هو ولسنا مستعدين للتزيين أو التنميق.

حيث أنه من المفارقات العجيبة، وفي موسم فلاحي استثنائي، من حيث صابة التمور وقريبا زيت الزيتون، وزارة عاجزة عن إيجاد الحلول لقطاع يعتبر قاطرة الاقتصاد الوطني والسبيل الوحيد لرفع شعار السيادة الوطنية والأمن الغذائي.

أختم ببعض الملفات على المستوى الجهوي: السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والسيد وزير البيئة، أهلنا في معتمدية بني خداش غير مسؤولين عن الإشكال العقاري وعدم إيجاد حل لمشكل الأراضي الاشتراكية وحقهم في بيئة سليمة يكفله لهم الدستور وأنتما مطالبان كعضوي حكومة بإيجاد الحل لمحطة التطهير بالجهة.

السيدة رئيسة الحكومة، السيد وزير التجهيز، في علاقة باستمرارية الدولة وأيضا الإيفاء بتعهداتكم وهذا فيه جانب أخلاقي ومصداقية أصبحت على المحك، أتحدث عن إجابة عن سؤال كتابي بتاريخ 18 جوان 2024، أمضت عليها السيدة رئيسة الحكومة حينما كانت وزيرة للتجهيز وأتحدث هنا عن تدعيم الطريق الجهوية 113 بالخرسانة الإسفلتية الرابطة بين معتمدية بني خداش وولاية مدنين على مسافة 36 كلم، تعهد من وزيرة التجهيز قبل أن تسمى رئيسة للحكومة وهذه الإجابة مدرجة بمخطط التنمية 23-25 للتدعيم بالخرسانة الإسفلتية من النقطة الكيلومترية صفر إلى النقطة الكيلومترية 36، نتحدث عن مخطط 23-25 في إطار برمجة تدعيم الطرقات لسنة 2025، تمت برمجة تدعيم جزء أولي من الطريق الجهوية 113 على طول 20 كلم.

السيد وزير التجهيز، أنتم مطالبون بإيضاحات، أهلنا في الجهة ينتظرون التنفيذ وسنة 2025 أوشكت على النهاية وهم ليسوا مسؤولين عن تغيير لا وزيرة التجهيز ولا رئيسة الحكومة، هناك تعهد أخلاقي لا بد من الإيفاء به.

أخيرا، السيد وزير الداخلية والرئيس المدير العام للحماية المدنية، ملف طرحته منذ يومين ضمن لجنة الأمن والدفاع ورغم تفهمكم السيد الوزير للمطلب وتعهد ممثل الحماية بالتدخل قريبا، أريد إعلام سيادتكم بحادث جد صبيحة أمس بالجهة ومرة أخرى الحماية المدنية لم تتدخل للظروف التي ذكرناها عدة مرات، رجاء لا تجبروهم على التحرك لمثل هكذا مطالب وإن بعث هذا الفرع للحماية المدنية في الجهة الذي طال أمده وأصبحنا نخجل من إعادة طرحه تحت قبة البرلمان، فرجاء الإيفاء بتعهداتكم وشكرا.

السيدة سوسن المبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تحية مسائية للجميع.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رؤوف الفقيري، له خمس دقائق، تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

مرحبا بالجميع،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

نقف اليوم في لحظة فارقة من تاريخ وطننا، لحظة تختبر فيها تونس قدرتها على الصمود وعلى تجديد الثقة بين الدولة ومواطنها، هذه اللحظة التي لم تعد تحتمل التردد ولا مجال فيها للمسكنات ولا الشعارات.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

لقد حملتم على عاتقكم مسؤولية جسيمة وأقسمتم أن تخدموا تونس بكل إخلاص وشفافية وأن تكونوا صوت الشعب داخل قصر الحكومة، لا صدى السلطة داخل مجلس نواب الشعب.

ها نحن اليوم نسائلكم، لا خصومة ولا عداء، بل واجب مساءلة وطنية، واجب نابع من إيماننا بأن من تولى الحكم تولى خدمة الشعب لا غير، تونس اليوم تعاني وجعا لا يخفى: وجع شباب فقد الأمل وركب البحر بحثا عن كرامة ضاعت على اليابسة وجع عائلات تصارع الغلاء وموظفين على هامش الكفاف، وجع مؤسسات تتآكلها البيروقراطية، ومشاريع تعلن في الصحف ولا ترى النور على أرض الواقع.

نحن لا ننكر صعوبة المرحلة ولا نطلب معجزات، لكننا نطلب وضوحا في الرؤية وصدقا في القول وشجاعة في القرار، نطلب من حكومتكم أن تضع حدا للمحاباة وتعلن الحرب على الفساد وليس بالكلمات، بل بالإجراءات وأن تعيد للدولة هيبتها وللمواطن ثقته.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

لقد ضاق المواطن ذرعا بخطابات الوعود، وبالحديث عن الإصلاح بينما الواقع يتدهور، نحن نريد أفعالا لا أقوالا، نريد أن نرى أثر السياسات في حياة الناس: في المدرسة، في المستشفى، في السوق، في المصنع وفي المدرسة وفي الإدارة. نريد منكم خطة اقتصادية وطنية حقيقية تحرك الاستثمار وتفتح الآفاق أمام شعبنا وتكسر القيود التي كبلت الإدارة التونسية طيلة عقود، نريد منكم حكومة تحاسب قبل أن تحاسب، تصغي قبل أن تتحدث وتعمل قبل أن تبرر، فالثقة لا تمنح مجانا، بل تكتسب بالعمل الجاد وبالإصلاح الصادق وبالوفاء للعهد الذي قطعتموه أمام الله والشعب والدستور.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أنتم اليوم في موقع يحتم عليكم أن تكونوا حكومة لكل التونسيين، لا حكومة فئة أو جهة أو لحظة، كونوا على مسافة واحدة من الجميع وازرعوا الثقة لا الفرقة، والعدل مكان المحسوبية، إن تونس لا تحتاج إلى المزيد من الخلافات، بل إلى مشروع وطني اجتماعي جامع يضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار وإذ نخاطبكم من تحت قبة المجلس، فإننا لا نبحث عن مجد شخصي، بل فجر جديد لهذا الوطن. نريد أن نرى تونس تنهض من كبوتها كما فعلت مرارا في تاريخها، لأن هذا الشعب لا يموت ولأن إرادة الحياة فيه أقوى من كل الأزمات.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

إن التاريخ لا يرحم والتونسيون لا ينسون، فإما أن تكتبوا ولايتكم كمرحلة إنقاذ وجرأة وإصلاح وإما أن تسجل كفصل آخر من خيبات الأمل التي أثقلت ذاكرة الوطن، اختاروا أن تكونوا مع الشعب لا فوقه، اختاروا أن تكتبوا أسماءكم في صفحة المجد لا في هامش النسيان وتذكروا أن من يخدم تونس بإخلاص يخلده التاريخ قبل أن تخلده المناصب.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

بالعودة إلى خطاب السيدة رئيسة الحكومة وبالوقوف على مبدأ إرساء الدور الاجتماعي للدولة، أين نحن من هذا؟ إلى متى سيقتصر هذا المفهوم على الشعارات في ظل غياب تام لإجراءات عملية؟ الدولة الاجتماعية تتحقق بالعدل والإنصاف والتوازن بين الجهات.

السيد وزير الفلاحة،

السيد وزير التجهيز،

المناطق الداخلية والشريط الحدودي ليس لهم أي أثر لا في برامجكم ولا في المخططات المتعاقبة، شريط حدودي يمتد من منطقة الغرة بغار الدماء وصولا إلى منطقة فج حسين والغوايلية من واد مليز مرورا بفركسان، عين سلطان، الزرايبية، السرية وشتاتة، لا مسالك فلاحية، لا طرقات، قرى معزولة، غياب الماء الصالح للشراب، برامج منذ سنوات لم تراوح مكانها، على غرار طريق البلدة، الزرايبية، السرية، فج حسين والسلاطنية، رأس الكاف، أولاد عيار، هنشير الشارع، المدافعة، دوار الفايجة، الجلايلية من معتمدية وادي مليز.

الماء الصالح للشراب: مناطق تمر من أمامها القنوات وهم يعانون من العطش، على غرار البلدة الطارف، القوارص، الجلايلية، بوقصة، العرابة، الغربية، السليمية، المدافعة وعين أم هاني.

العديد من الوزارات لا نجد لها أي أثر في هذه المناطق، على غرار وزارة السياحة، الثقافة، الشباب والرياضة، والبيئة، في الحقيقة، باستثناء بعض الوزارات، البقية لا رؤية ولا استشراف.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

تحدث السيد رئيس الجمهورية في العديد من المرات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عمار عيدودي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عمار عيدودي

شكرا، بيان على بيان، تكملة ما لم يرد في بيان الأخ النوري جريدي.

بسم الله الرحمان الرحيم،

" أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ".

رئاسة الحكومة وفريقها،

طلبناكم للحضور منذ ما يقارب السنة ورفضتم، وجئتم اليوم تحت ضغط الميزانية وأقترح عليكم أن تعرضوها على استفتاء شعبي ودعوا الاختيار للشعب، فمجلس النواب تحول إلى عصا يساق بها الشعب الكريم رغم أنفه ويُحمل على ما لا يطاق، إنها ميزانية البيروقراطية والإدارة العميقة.

نعم، تحولت الحكومة إلى محلة الباي وتحول المجلس إلى عسكر جباية وتحول النواب إلى قبيلة مخزنية، إن ميزانية لا تتوفر على مطالب الشعب ومطالب الجهات هي إجحاف في حق الشعب ومحاولة اغتصاب صوت النواب وهي في الأخير ميزانية مرفوضة.

أيتها الحكومة الزائفة ذات الحاجيات الخصوصية، الحاضرة بعضا من كل يقول الشاعر:

مما يزهدني في أرض أندلس أسماء معتصم فيها ومعتضـد

ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسدِ

إن الحكومة التي تسخر وزارة الفلاحة لمنع حفر الآبار وغراسة الأشجار وتحجب البذور عن تالة والعيون وحيدرة وفوسانة المعتمديات الفلاحية بامتياز وتسخر وزارة التجارة لتمنع الفلاح من ترويج الإنتاج في سبيبة وفوسانة وتمنع التجار من توفير البضاعة وتسخر الأمن لقمع الفلاح والتاجر معا وافتكاك السلع وغض البصر عن مروجي المخدرات. إن حكومة تفعل كل هذا لهي حكومة غير وطنية.

حكومة تمنع آبار المياه عن الفلاحين المخلوقين من طين أراضيهم وفي المقابل تسخر وزارة الصناعة لفتح آبار البترول للشركات الأجنبية دون رقابة، هي حكومة لا وطنية، بل هي إنكشارية تعمل لصالح الشركات الاستعمارية.

إن حكومة غائبة في الجهات وتقصي ولاية القصرين من عهد البيات إلى قيس سعيد، هي حكومة تستحق لائحة لوم، حيث لا صناعة ولا فلاحة ولا تعليم ولا صحة ولا تجارة ولا نقل ولا تشغيل ولا عدالة في ولايتنا المنكوبة، مثل كل ولايات الجمهورية.

إن حكومة تعطل قانون من طالت بطالتهم، هي حكومة عاطلة ولا يمكن بأي شكل أن تقف حجر عثرة في وجه التشغيل وعلى رئيس الدولة أن يحسم هذه المعضلة ويحول أقواله ووعوده إلى فعل وإنجاز ولا يمكن يا سيادة الرئيس أن تصحر البلاد سياسيا ولا يمكن أيضا أن تهدم الاتحاد العام التونسي للشغل، صرحنا الوطني. أين الانتخابات البلدية يا سيادة الرئيس؟

إن شعار بونابارت "أنا الدولة والدولة أنا" شعار زائف رث، بال والدولة الحق هي الشعب والمؤسسات والرئيس وحكومته وإن شعار "التطبيع خيانة عظمى" أسقطه تساهل الحكومة المبطن في التعامل السياحي والتجاري مع الكيان الغاصب.

أخيرا، في علاقة الحكومة بالنواب ورفضها التعامل معهم، أستحضر قول شاعرنا الناقد الساخر:

ومن باعني بالفول يوما فإنني

لذاك بقشر الفول سوف أبيعه

ولست على هذا البغيض مسلما

لأني بقشر الفول قلت أبيعه

واستثني بلا خجل السيد وزير الصحة لصرامته كعسكري ولإنسانيته كطبيب والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام دحماني، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

بسم الله،

مرحبا بالجميع في خطاب بعد منتصف الليل،

لن أتحدث في الأرقام والنسب والإحصائيات ولن أنشغل بالمقاربة التحليلية للميزانية، استمعت إلى خطاب الحكومة وتساءلت: هل ما تم عرضه في مشروع قانون الميزانية لسنة 2026 يتحدث عما قامت به الحكومة وما تعتزم القيام به وماذا عن الذي يعانونه يوميا في كل المجالات، هل هي تخيلات، هل هي أوهام؟

كل المشاريع تبنى في ضوء شرطين أساسيين: وضوح الأفكار وقابليتها للتنفيذ من جهة، وفريق عمل يستطيع تحويل الأفكار إلى منجز من جهة أخرى، أي حكومة وطنية تنهي نفوذ العائلات المتنفذة وتحقق رهان السيادة، وتتصدى لأذرع الاستعمار في الإدارات والوزارات.

للأسف لا نرى في الواقع إلا حالة من الشلل والعجز والتلاشي، وظيفة تنفيذية تعزل نفسها عن الوظيفة التشريعية، استجابة لبيروقراطية متواطئة وتنقسم إلى وزارات معزولة عن بعضها، حتى إن مطلب تغيير صبغة عقار لغايات استثمارية يتطلب أشهرا والحال أن الوزارة بجانب الوزارة والإدارة بجانب الإدارة والمكتب بجانب المكتب.

نعرف أن البيروقراطية العنيدة تقاتل من أجل البقاء وأنها تكاد تنتصر في معركة الوقت. حتى إنها استطاعت والى حد كبير أن تحول مجلسنا إلى حديقة خلفية للوظيفة التنفيذية.

السادة الحضور،

يبدو أن رسالة الغفران للمعري وقسم الرحلة يتماثل إلى حد كبير مع خطاب رئاسة الحكومة، الفارق أن قسم الرحلة كان استطرادا وسخرية بينما يراد لخطاب الحكومة أن يكون مدخلا إلى قانون المالية والميزان الاقتصادي وهنا تكمن المأساة.

خروجا من قسم الرحلة ورجوعا إلى قسم الرد، مرحبا بكم من جديد في الواقع، هل من العدل أن نؤجل انتظارات المعطلين عن العمل من الذين طالت بطالتهم، لمجرد أن يكونوا موضوع وعودكم في قانون الميزانية؟ أين مشاريع القوانين التي قالت وزاراتكم منذ أواخر سنة 2023 إنها سترد مجلسكم قريبا، مجلة الصرف والاستثمار، والمياه، والغابات، وغيرها؟

السيدات والسادة الحضور،

هل من المنطق ألا ينشغل خطابكم بالجريمة البيئية المستمرة في ولاية قابس إلى حد الساعة؟ لعلمكم فقط، إن الأبشع من الجريمة هو الصمت عنها والتعامل معها باستخفاف، صمتكم غير مبرر ويثير الاستغراب ويضاعف الحرقة والغضب.

لعلمكم أيضا إن الأبشع من الجريمة والصمت عنها اعتبار ما يعيشه أهالينا مسرحية يتفننون فيها بالتمثيل وأداء دور المتضرر من التلوث، سجلوا إذن أن أمراضنا وأمواتنا وأشجارنا التي تيبّست جذوعها ومقابرنا المكتظة وخوف أبنائنا واختناق شيوخنا، مشاهد في مسرحية كاذبة عنوانها التلوث وندعوكم أنتم وعائلاتكم إلى الحضور بيننا ومتابعة العرض لمدة أسبوع واحد، يكفيكم أسبوع واحد.

ثم، هل من العدل ألا نجد حضورا لولاية قابس في مخططاتكم؟ لا مستشفى جامعي إضافي ولا دراسات لإنجاز كلية الطب في قابس، لا وجود لشواطئ قابس ولا لواحاتها ومنتوجها الفلاحي في خرائط وزاراتكم، لا وجود لنا في مخططاتكم، فقط فائض من الشعارات الرنانة تحشر في الفراغات، من الدولة الاجتماعية إلى الفئات الضعيفة، للإيهام بأن الميزانية وطنية شعبية عادلة والحال أنها ليست كذلك.

وعليه فإننا ندعو الزملاء إلى رفض الميزانية ويبدو أنكم تدفعوننا أيضا أمام إمعانكم في مخالفة الاختيارات الأساسية للدولة إلى التفكير في تفعيل الفصل 115 من الدستور، توجيه لائحة لوم.

أخيرا، نذكركم أن الشعب التونسي في ولاية قابس صاحب السيادة الآن وهنا وأبدا، من حقه أن يريد والشعب يريد تفكيك الوحدات وأن عليكم أن تتفاعلوا على نحو جدي ومسؤول مع ما يريده في أقرب الآجال، حتى لا تتجاوز الآجال وأعتقد أنها بدأت تتجاوز...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين بوصندل، لها خمس دقائق، تفضلي.

الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن بن علي، له خمس دقائق.

الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي، له عشر دقائق بعد أن تحصل على تنازل من السيد الزميل المحترم أحمد بنور، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسادة والسيدات أعضاء الحكومة في هذه الجلسة لمناقشة ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2026.

في البداية في 20 أوت 2025 صفحة رئاسة الحكومة نزلت خبرا عن زيارة السيدة رئيسة الحكومة لليابان وأن السيدة رئيسة الحكومة في لقاء مع أعضاء البرلمان الياباني تحدثت معهم على المشاريع الكبرى في تونس ونحن كنواب برلمان تونسي لا نعرفهم أصلا واليوم وبالأمس تتغيب على حضور جلسة مناقشة الميزانية والاستماع لنقاشات النواب وهذا ما يجسد التكامل الحقيقي والتشارك بين الحكومة والبرلمان.

ما أردت قوله أننا قد فتحنا العديد من الملفات في السنوات الفارطة، أغلقنا أغلبها والبعض ما زال، مثل الأملاك المصادرة، الشهادات المدلسة والتي لم نسمع عنها شيئا بعد ذلك، الصلح الجزائي المعطل، العديد من المجالات التي كان قد تعهد بها السيد رئيس الحكومة السابق في هذا المكان: مجلة الصرف، مجلة الاستثمار، مجلة أملاك الدولة، الطاقات المتجددة، وكلها لم تأت للبرلمان إلى حد اليوم.

لا يمكننا الحديث عن دولة اجتماعية دون أن تكون دولة تنموية ناجحة، محفزة للاستثمار، نترك الناس تعمل ونسهل عليهم الإجراءات، سيعملون وسيستثمرون وسيدفعون ما عليهم للدولة وسيدفعون الجباية.

إن منجز سنة 2025 هو المسح الديموغرافي والتعداد السكاني ونتائجه كانت مفزعة، تونس البلد الإفريقي الوحيد الذي بدأ يدخل في

التهرم السكاني، العائلات تكتفي بطفل واحد إن تزوجت، والدولة التي ترفع شعار الدولة الاجتماعية لا بد أن تعيد النظر في المنحة العائلية للطفل الأول، فعند إنجاب العائلة للطفل الأول يتم إسناده سبعة دنانير ويتم إسناد ستة دنانير كمنحة للطفل الثاني وخمسة دنانير للطفل الثالث، أمام نتائج التعداد السكاني علينا أن نقطع مع التناقض بين الدراسات والملموس وبين الواقع والقرارات.

السيدة رئيسة الحكومة ذكرت بأن سنة 2026 ستكون سنة الانطلاقة الحقيقية لتونس، وهذا يفترض أنه خلال الخمس سنوات لم تكن لدينا إنجازات، إذن لماذا كلما أردنا أن نقول كأعضاء مجلس النواب وكلما أردنا القيام بدورنا وننبه ونقول بأن الاقتصاد يعاني، يقال لنا بأننا نهول ونبالغ، نتمنى أن نراك السيدة رئيسة الحكومة السنة القادمة إن حالفك الحظ وحافظت عن منصبك ولم يتم جعلك شماعة للفشل كمن سبقوك ونرى مؤشرات الانطلاقة الحقيقية، لأننا حقيقة نحب بلادنا ونريدها أن تكون أفضل مما هي.

قانون المالية لسنة 2026 هو قانون المالية الثالث على التوالي الذي تعطى فيه امتيازات للشركات الأهلية، بالإضافة للمراسيم، متى ستمدنا الحكومة بنتائج هذه الامتيازات التي أعطتها للشركات الأهلية؟ ماذا حققت في التشغيل، في النمو وفي تحريك عجلة الاقتصاد؟ كل سنة نتحدث عن إكراهات الميزانية، فالمطلوب توجيه موارد الدولة إلى ما هو أنفع للاقتصاد الوطني، من مفروض أن يذهب كل دينار إلى مكانه.

ما إحساس المواطن التونسي الذي لديه شركة صغيرة أو متوسطة ويعاني من مشاكل كبرى ولا يمكنه الحصول على تمويل أو على قرض من البنك، لأن نسبة الفائدة لا يتحملها والضغط الجبائي خلال السنوات الأخيرة أثقل كاهله وهو المنتج الحقيقي الذي يخلق الشغل ويحقق النمو في القيمة المضافة، كيف تتصورون إحساسه، السادة أعضاء الحكومة، عندما يرى أن كل جهود الدولة موجهة للشركات أهلية ولم نر أي واحدة منهم قد حققت المأمول، والأغرب من ذلك أني كنت قد توجهت بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية، حول القوائم المالية ونسخة من القوائم المالية للشركات التي استفادت من القروض من البنك التونسي للتضامن، وجدت 90% وأكثر منها لم تقدم قوائمها المالية لسنة 2024 في الآجال.

كل قوانين المالية للسنوات الأخيرة كان هدفها الرئيسي الحصول على الموارد المالية مهما كان الثمن وبعض الفصول كانت للمكياج، فأين النمو وأين الاستثمارات والمشاريع الكبرى؟ ما الذي تغير؟ لم يتغير شيء، لا مشكل في ذلك، أعطونا رؤية واضحة للمستقبل وتوجهات واضحة للدولة.

المشاريع الكبرى في تونس توقفت مع جسر وملعب رادس، مؤسف جدا أنه بعد ربع قرن لم يتم بعث أي مشروع كبير، لا ملعب جديد، لا مطار جديد، لا ميناء مياه عميقة، لا قطار فائق السرعة. والأخطر لا يوجد أفق واضح لذلك، هذا موضوع ليس للمزايدات، يوجد إشكال كبير داخل مؤسسات الدولة والأجهزة البيروقراطية التي لا تعمل ولا تدع أحدا يعمل.

تونس بلد المتناقضات، من جهة نقول لنا موارد وطاقات بشرية ذات كفاءة عالية جدا وتستأنس بخبراتها العديد من الدول ومن جهة أخرى لنا إدارة ثقيلة ومشلولة أو نعين مسؤولين ومديرين عامين ووزراء، ثم نتهمهم لاحقا بالفشل.

نعود إلى المشاريع الكبرى، لا يوجد أي دولة في العالم غيرت وجهتها وأعطت رجة إيجابية من غير إنجازات كبرى. الإنجازات الكبرى هي القادرة على تغير وجهة البلاد ومعيشة التونسيين وضمان مستقبل الأجيال القادمة. المشاريع الكبرى هي التي تخلق نسب النمو وتخرجنا من الفقر والبطالة.

بن علي عندما أصدر الورقة النقدية بخمسين دينار، وضع عليها جسر رادس، لنا 15 سنة لو قمنا بإصدار ورقة نقدية في المستقبل أو طابع بريدي سوف نبحث عن أحد من التاريخ لنضع صورته عليها.

رؤساء الحكومات المتعاقبة، كل منهم قال سددنا الديون، هو يسدد الديون القديمة ويخلق ديونا أثقل ويترك التركة أكبر مما وجدها. لذا ليس إنجازا خلاص الديون التي نقوم بتسديدها من عهد الدولة الحسينية ولم نتخلف على تسديدها.

السيدة رئيسة الحكومة، تحدثت عن قيمة الدينار ونفترض أن الدينار أموره جيدة ومحافظ على قيمته وأحسن عملة في إفريقيا. ما الأمر الذي يخيفنا لكي نقوم بتحويرات في مجال التصرف؟

لقد قدم السادة النواب مقترح قانون وإن شاء الله تحضر الحكومة لمناقشته، لأننا سمعنا من جانبها أن تنقيح قانون الصرف يعد أمرا أخطرا وقد يؤدي إلى تعويم الدينار.

السيدة رئيسة الحكومة، ذكرت بأن قيمة التسمية للدينار التونسي "Taux nominal" ليس مؤشرا اقتصاديا، أريد أن أقول لها نعتمد عليه وهي على علم بذلك وإن لم يكن كذلك، في هذه الحالة نعتبر اقتصادنا أحسن من اقتصاد قطر والإمارات. قيمة التسمية للدينار أعلى من قيمة التسمية لعملتهم. ألف ريال سعودي يعادل 800 دينار تونسي، أي أن اقتصاد تونس أحسن من اقتصاد السعودية؟ المؤشر الحقيقي هو عندما نتحدث عن قيمة العملة هو الـ " Taux de charge en PPA" المرتبط بالقدرة الشرائية.

خلال الخمس سنوات الماضية فقد الدينار التونسي حوالي 40% من قيمته بالقدرة الشرائية "PPA" مقارنة "بالأورو، في الوقت الذي كان حافظ فيه الدرهم المغربي على نفس المستوى، إن لم يتحسن فهذا مؤشر نستطيع التحدث عليه.

السادة والسيدات أعضاء الحكومة، لقد تفاعل الشارع والرأي العام إيجابيا عندما شاهدوا رجال الأعمال قدموا ضمانات مالية وخرجوا من الإيقاف، بعد سنوات من المحاكمة العديد من رجال الأعمال، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي خوّنا رأس المال الفاسد والوطني والشريف وكل الناس وضعناهم في نفس الكيس فما هي سياسات الحكومة للسنة المقبلة لكي نعيد الثقة مع رأس المال الوطني، مع رجال الأعمال ونشجعهم على الاستثمار؟ لأنهم لا تنقصهم امتيازات جبائية ولا ينتظرون في امتيازات إدارية، تنقصهم الثقة في الدولة والدليل أن عددا منهم غادر البلاد والبقية ينتظرون الصلح الجزائي. إما أن يمدوا أياديهم للصلح الجزائي ويتصالحوا مع التونسيين وإما القضاء. الأشخاص الذين قدموا أياديهم للصلح الجزائي، ما هو مآلهم؟

تحدثت السيدة رئيسة الحكومة عن الفلاحة بإطناب، أريد أن أقول عندما نرغب في مساندة الفلاح والوقوف إلى جانبه وتيسير حياته ولا نمنحه رخصة "sondage" ولا رخصة بئر، بماذا سيسقي زرعه؟ بالماء "صافية" أو بماء "مروة"؟

جهة نابل في ذروة الموسم الفلاحي وهي جهة منتجة للقوارص، تقع هرسلة الفلاح كل يوم، لدينا 19 ألف هكتار من القوارص و300 ألف طن، كنا نصدر 27 ألف طن، أصبحنا اليوم لا نصدر سوى 5 آلاف طن فقط، ننتظر إجراءات حقيقية للفلاح التونسي الذي عندما تسانده وتأطره فهو الرأسمال الحقيقي عندنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة للسيد زميل المحترم معز الرياحي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للشعب التونسي الأبي،

تحية لأبناء دائرتي بمجاز الباب، تستور، سلوقية، قبلاط من ولاية باجة،

مرحبا بكم السادة أعضاء الحكومة،

بعد مناقشة مشروع الميزانية ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026 والقراءات التي نجمت عنه، لمسنا محاولة تركيز على أهم النقاط التي تهم الشعب التونسي. هناك محاولة في الحقيقة، وبالرجوع إلى المؤشرات الاقتصادية وتقديرات الميزانية المخصصة للقطاعات مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي وبالنظر إلى نسبة العجز ونسبة النمو وخدمة الدين العمومي والمداخيل الجبائية، لاحظنا زيادة في الحجم ونلاحظ أيضا محاولة لإيجاد نوع من التناغم بين خيارات الدولة والمخطط التنموي 2026-2030 الرامية لتحقيق التوازن بين أسس الدولة الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي بما يلبي إلى حد ما تطلعات فئات المجتمع، تكريسا للعدالة الاجتماعية التي نهدف إلى تحقيقها وتماشيا مع إمكانيات الدولة الحقيقية.

أريد القول أنه ما زالت هناك فرصة لمراجعة هذه النسب في الميزانية في إطار عمل تشاركي مع السادة أعضاء مجلس النواب، نطلب من الحكومة التعاون والتشاركية في هذا المجال لتصحيح المعدلات والمؤشرات وكذلك يمكن التصحيح على مستوى الميزانيات الاستثنائية. لا بد أن ننظر إلى الأولويات ونحددها: التنمية، الاستثمار، الفلاحة، الصحة، التعليم، التشغيل.

نبدأ بالمستوى الاجتماعي، ثمة زيادة مسجلة بنسبة 7.7% للتدخلات الاجتماعية الموجهة لدعم الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، لكن هناك إشكال هنا. سأتحدث عن قطع منحة 260 دينار للعائلات المعوزة الذي أضر ببعض المواطنين في دائرتي الانتخابية. هذا القرار سيدتي رئيسة الحكومة، السيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيدة وزيرة المالية، قد أضر فعلا بالمواطنين، أتحدث هنا عن شيخ طاعن في السن 72 سنة مصاب عفانا وعفاكم الله بالسرطان، يبكي لأنه حرم من هذه المنحة وهو غير قادر على شراء دواء السرطان وولده الموظف الذي بسببه سحبت منه المنحة غير قادر على أن يوفر له المبلغ الخاص بعلاجه. نطالب هنا بمراجعة هذه الوضعية. هذا الأمر يخص أيضا مواطنة في تستور، لا بد من مراجعة هذه الوضعية ودراسة هذا الموضوع حالة بحالة حتى لا نظلم أحدا.

نحن اليوم ساعون إلى تركيز الدولة الاجتماعية، نرجو منكم إعادة النظر في هذا الموضوع وقد قدمت لسيادة رئيس الجمهورية، في مصالح رئاسة الجمهورية ملفا استنجادا به في هذا الموضوع.

ثانيا، التشغيل، هناك محاولة من الدولة أو الحكومة لمراجعة هذا الموضوع لكنه غير كافي. أنا أطالب بإعطاء الأولوية للمعطلين عن العمل خاصة من طالت بطالتهم ودمجهم مباشرة في القطاع العمومي خاصة بدون مناظرات، وتمكينهم من الرسكلة لمدة ثلاثة أشهر خالصة الأجر، كما نطالب بمنحة بـ 200 دينار لمن لم يسعفه الحظ للدخول للقطاع العمومي أو القطاع الخاص.

ثالثا، السكن الاجتماعي، الحكومة مطالبة بتوسيع نطاق تدخلها لتوفير السكن الاجتماعي وخاصة العمودي والاستئناس بالتجربة الجزائرية في هذا الموضوع وأرفع لكم إشكالية سنوية تقع اليوم بجهتي في مجاز الباب وقبلاط، حيث أن معلوم خلاص الكراء المملك ليس في مقدور الناس لأنهم معوزون، لذا طالبت بتوحيد هذا المبلغ بـ 65 دينار وجدولة الديون أي بما قيمته 100 دينار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بأعضاء الحكومة،

ومرحبا برئيسة الحكومة الغائبة،

أيها الحضور الكرام،

أذكركم وأذكر نفسي بأنه لولا دماء شهداء ثورة 17 ديسمبر المجيدة، ثورة المفقرين والمظلومين والمعطلين لما كنتم وكنا نجلس على هذه الكراسي.

أيها الحضور الكرام، اليوم المهام المنوطة بعهدتنا هي تكليف ولا ننسى أن هذا التكليف جاء تبعا لثورة قام بها الشباب ودفع الدم ورفع شعاراته التي بقيت إلى حد الآن في قائمة الانتظار وعليه أقول أن كل الحكومات التي لم تلتزم بهذه الشعارات هي حكومات خانت دماء الشهداء، حكومات خانت تطلعات وثورة المناطق الداخلية على الظلم، حكومات خانت كل المناضلين السابقين النقابيين والسياسيين.

بكل وضوح، إلى الحكومة الموقرة اليوم، لم يعد هناك أي تردد وعلى رئيس الجمهورية أن يسدي أمره القاطع بإيجاد اعتمادات لتشغيل من طالت بطالتهم ولا يجب التعلل بأن الميزانية رصدت أو بالإخلالات، هذا كله مرفوض، يجب أن تتوفر الاعتمادات للمعطلين وغير ذلك فهو تآمر.

السادة أعضاء الحكومة، اليوم حين يقف المعطل في ساحة القصبة أو أمام رئاسة الحكومة أو قصر قرطاج أو أمام البرلمان علينا أن نصغي إليه ونتجاوب مع تسوية الوضعيات وأي ممارسة بوليسية مرفوضة وهي خيانة لدماء الشهداء أيضا.

هل أنه بعد ثورة 17 ديسمبر حين يتقدم الشباب اليوم في مشروع أو يتنقل إلى إدارة لتسمعه فتغلق دونه الباب؟ هل أن الحكومة اليوم بتتالي مشاريع ميزانية الدولة بعثت الأمل في شعبنا؟ هل أنها بعثت الأمل في الفلاح؟ هل كفكفت دموع اليتامى والمفقرين؟ هل أنجز اليوم في القصرين التي دفعت الثمن غاليا إبان الثورة أبسط الأشياء؟

اليوم شبابها معطل وشعبنا مفقر ومظلوم ومهمش وتتوالى الزيارات والوعود الكاذبة.

إن بناء الدولة والمسؤولية لا تصنعها الأيادي المرتجفة والغير قادر على تحمل المسؤولية وخدمة الشعب التونسي فليرحل أشرف له والسلام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني، له خمس دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي،

مرحبا بالسيدات والسادة الحاضرين المحترمين من أعضاء الحكومة ومرافقيهم ومن نواب الغرفتين ومساعديهم،

قبل أن أتحدث عن مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي، اسمحوا لي أن أذكر ببعض الملاحظات التي أراها ضرورية:

أولها، نحن شئنا أم أبينا فريق واحد، الوظيفة التشريعية بمجلسها والوظيفة التنفيذية بمختلف تفريعاتها وطنيا وإقليميا وجهويا ومحليا، كلنا يجمعنا مسار واحد وهدف واحد ومركب واحد يضمنا مع أبناء وطننا على اختلافنا واختلافهم، فنجاحنا واحد وفشلنا أيضا واحد.

ثانيا، كل تثمين لمجهود طرف أو لنجاح مسعى ليس تزلفا وكل نقد ليس تجريحا وتشهيرا.

قليلة هي المحطات التقييمية التي نقف عندها أو تجمعنا على الرغم من المتغيرات الهيكلية الجوهرية في عديد المجالات والقوانين.

سادتي الكرام، في الجو العاصف والأعاصير بقاء السفينة طافية يعد إنجازا، وما أكثر العواصف حولنا والأعاصير التي مرت بنا، ولكن من حقنا أيضا، بل من واجبنا أن نسعى إلى الوصول بسفينتنا إلى مرفأ آمن، ومن حقنا، بل من واجبنا أن نحلم بالتحليق في سماء التميز وهذا ليس بعزيز على شعبنا وعلى أبنائنا وكفاءاتنا ونحن ورثة آلاف السنين من الحضارة والريادة والتألق. إذن أرى أنه من واجبي تثمين الجهود المبذولة من كل الأطراف في الوظيفتين رغم اختلافنا في تقييم المنجزات، لأننا تجاوزنا معا محطات صعبة.

سادتي الكرام، التقطنا من بيان الحكومة ومن المشاريع المقدمة مؤشرات إيجابية منها نسبة النمو للثلاثي الثاني، التحكم في نسب التضخم والحفاظ على قيمة عملتنا، فتح باب الانتدابات في الوظيفة العمومية بعد سنوات عجاف وتسوية وضعيات عالقة في التشغيل.

تكريس خيارات استراتيجية منها الأمن الغذائي والانتقال الطاقي والعدالة الاجتماعية.

التوجه نحو الرقمنة وتبسيط الإجراءات لمقاومة الفساد إلى غير ذلك، ولكن هذه البرامج الطموحة لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر الإرادة الحقيقية والبرامج الواقعية ومحطات واضحة للتقييم والتعديل وكل ذلك يتطلب أيضا مصارحة الشعب بحجم التحديات والصعوبات التي تعترض التنفيذ، لأن ما يراه يوميا من كم المشاكل في النقل المدرسي والعمومي والتراخيص والمقدرة الشرائية والتشغيل وما يراه من الاعتصامات وما يصلنا من وفود تطالب بالشغل والكرامة، وما يتابعه من احتجاجات على الكوارث والجرائم البيئية وما يراه من خراب البنية التحتية في الطرقات والمدارس، كل ذلك يجعله لا يهتم بنسبة النمو أو بقوة الدينار.

لذلك نحتاج جميعا رؤية واضحة متناغمة تحدد الأولويات، وتقترح الحلول الممكنة وآجال تنفيذها وتضع المشاغل العاجلة والتحديات الكبرى على الطاولة ومنها بالإضافة إلى ما ذكره الزملاء تحدي التشغيل ومقاومة البطالة، بما في ذلك تسوية وضعيات التشغيل الهش، إن المنجزات على أهميتها لا تخضع لمعالجة منظومية تؤسس لسياسة تشغيل مدروسة عادلة وحتى الأمر الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية مشكور في علاقة بالنواب يحل مشكلة آلاف النواب، لكنه لا يحل مشكل النيابة.

كذلك وضعية المدرسين النواب خالصي الأجر الذين تم إسقاطهم من قاعدة البيانات لأخطاء إدارية، وضعية الأساتذة الذين تضمهم القائمات المؤشرة، وضعية أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم، وضعية الدكاترة، وضعية المرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير المعترضين، وضعية موظفي الهيئات الدستورية التي تم تعليق نشاطها، وضعية المتضررين من قانون عدد 9 وخاصة أعوان الحراسة في الهيئات الدولية، وضعية مدرسي تعليم الكبار، كل هذه الوضعيات تحتاج معالجة واضحة عاجلة.

التحدي الثاني هو تحدي مقاومة الفساد والحقيقة أننا ما زلنا لم نتبين طريقة التعامل مع هذا الملف الحارق بعد حل الهيئة وإحالة كل الملفات على رئاسة الحكومة وخلايا الحوكمة.

اليوم وإن كان بعض من تعلقت بهم شبهة الفساد في السجون فإن أغلب المبلغين يعانون من البطالة والهرسلة والاحتجاز، وحتى إن أنصفهم القضاة فإن خصومهم يجدون سبلا عديدة لعرقلتهم وإطالة أمد معاناتهم، لذلك نحتاج رؤية جديدة وهيكلا مستقلا في رئاسة الحكومة أو الجمهورية لمتابعة هذه الملفات.

تحدي تحقيق العدالة في التنمية بين الجهات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة منال بديدة لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة أعضاء الحكومة،

ما هو دور الدولة في أي مجتمع كان؟ دور الدولة هو خدمة المواطن، دور الدولة هو توفير الرفاه للمواطن ماديا وجسديا وقبل ذلك نفسيا.

السادة أعضاء الحكومة، هل قامت حكومتكم الموقرة يوما بدراسة الصحة النفسية للمواطن التونسي؟ أو بلغة أخرى هل قيمتم يوما مدى سعادة الشعب التونسي؟ مدى رضى المواطن عن الدولة عن السلطة وعن الحياة في بلادنا بشكل عام؟ قطعا لا، ولم تفعل ذلك أي حكومة سابقة قبلكم.

الشعب التونسي شعب منهك نفسيا ونحن نتفحص وجوه الناس صباحا لا نرى سوى البؤس والعبوس، الشعب التونسي في أغلبه اليوم

غلبته الحياة، بطالة، فقر، غلاء مشط في الأسعار، ضعف الأجور، تفشي الجريمة والمخدرات.

المواطن التونسي اليوم يمضي نصف وقته في النقل سواء بسيارته الخاصة أو في وسائل النقل العمومية أو الخاصة.

متى سيعيش المواطن التونسي الرفاه؟ متى سيمارس المواطن هواياته؟ يطالع، يمارس الرياضة؟ متى سيتمتع المواطن بمحيط نظيف وجميل؟ متى سيعيش المواطن التونسي الحياة؟

نحن نعلم أن هذا الوضع لم تتسبب فيه الحكومة الحالية، بل هو تراكم لسياسات سابقة لم يكن الإنسان من بين أهدافها، لكن هذه الحكومة الحالية لم تعمل على اتخاذ الحلول المناسبة لعلاج المشكل.

شعب منهك نفسيا لا يمكن أن يكون منتجا ولا نافعا ولا فاعلا، لذلك يجب العمل على غرس الأمل والأمان لدى المواطن التونسي واليوم الحل لا يمكن أن يبدأ إلا من خلال تنقية المناخ الاجتماعي ولن يكون ذلك إلا من خلال ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى تسوية كل الوضعيات العالقة، اليوم كل ملف نطلب تسويته تقع إجابتنا بأن الملف بصدد الدرس لدى رئاسة الحكومة، من نطلب بتسوية وضعيتهم هم أناس تعرضوا للظلم في حكومات سابقة ولا يمكن أن يكونوا ضحايا لتغير السياسات وعلى رأس هذه الوضعيات من طالت بطالتهم، من خلال ضرورة رصد الاعتمادات اللازمة في قانون المالية 2026 طبقا للقانون الذي سوف نصادق عليه يوم 16 ديسمبر 2025 ثم تسوية وضعية المرشدين غير المتعاقدين والمعترضين. المعلمين والأساتذة النواب الذين قدموا تظلمات واعتراضات. تسوية وضعية كل العقود الهشة المتعاقدين مع وزارة الثقافة، مع الداخلية، مع وزارة التعليم العالي، العملة العرضيين بالبلديات، عمال الحظائر، عملة المدارس الابتدائية الذين أمضوا سنوات في خدمة المدارس دون مقابل، المتعاقدين مع المؤسسات البترولية، المتعاقدين مع ديوان الأراضي الدولية وغيرها، الوقت لا يسمح بذكرها كلها.

الخطوة الثانية، ضرورة تنقيح الفصل الثاني من قانون الوظيفة العمومية لجعله أكثر مرونة في خصوص إصدار بعض الأنظمة الأساسية لأعوان الدولة وعلى رأسهم جنود المالية العمومية أعوان وزارة المالية.

الخطوة الثالثة، اليوم مجتمعنا في حاجة إلى مهن عمومية جديدة لها علاقة بالصحة النفسية للمواطن وبتطوير الكفاءات داخل الأسرة داخل الفضاء التربوي وداخل فضاءات العمل، على غرار مهنة مستشار أسري، مستشار تربوي، مدرب كفاءات، تحدث في كل عمادة وليس في كل معتمدية أو ولاية.

السادة أعضاء الحكومة، نحن اليوم مهددون بفشل قطاع زيت الزيتون، هل سيستمر ذبح الفلاح التونسي لفائدة بارونات الفلاحة على مرأى ومسمع الدولة؟ متى سيقع إنقاذ الفلاح التونسي؟ متى سيقع ضخ ما يلزم بديوان الزيت حتى يتمكن من منافسة المتغولين؟

السادة أعضاء الحكومة، البئر الاستكشافية الشعال في بر علي بن خليفة، من المحتمل أن تكون أكبر حقل نفط وغاز في بلادنا، لم يكلف أي مسؤول نفسه بزيارته للوقوف على العوائق التقنية واللوجستية وحتى السياسية التي أخرت الأشغال فيه.

في خصوص التعيينات، رجاء يكفينا من تسمية الغرباء على الميدان، بلادنا تزخر بالكفاءات، أعطوا الفرصة لأصحاب الخبرة والمختصين.

اليوم تحرير الاقتصاد لا يجب أن يبقى مجرد شعارات، إلغاء التراخيص في كل القطاعات ما عدا المتعلقة بالأمن والتعليم والصحة، أيضا يجب وضع آليات لتشجيع أصحاب الشهائد العليا لبعث المشاريع الخاصة من خلال تمكينهم من قروض بدون ضمانات ولا فوائض.

الشركات الأهلية، نحن مسرورون جدا بالتنقيح الأخير، لكن بودنا إعطاؤهم أكثر فرص في التمويل خاصة من خلال سرعة دراسة الملفات وإعطاء التمويلات الكافية لبعث هذه الشركات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم شكري بن البحري، له خمس دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا،

السادة الوزراء،

مساء الخير والمحبة والتقدير،

وشكرا على صبركم وسعة صدركم،

حين يكون الإصلاح عنوانا بلا مضمون وتصبح الأهداف شعارات بلا أفعال، وتتحول السياسات العمومية إلى أرقام تخدر، وقتها نتأكد أن هذا القانون مجرد علبة "Panadol" يسكن ولا يداوي ويرقع ولا يبني.

تتحدثون عن الاستراتيجيات والمخططات الجديدة، أين هي؟

كيف نترجم السيادة الوطنية؟ نتحدث عن التعويل على الذات ومن جهة أخرى تلغم البلاد بالقروض، نتحدث عن التنمية والدولة الاجتماعية ونحن ما زلنا ننتظر الإنصاف في معتمدية.

عقارب وكل المناطق المنسية والمهمشة، كل عام نفس الخطاب، نفس الأرقام، ميزانيات ومهمات نسخ متطابقة كل عام، نبدل الأرقام ونزين الشعارات ونزيد الضرائب والاقتطاعات، لكن الإشكاليات هي نفسها، باقية تتمدد تتعدد والإجراءات غير كافية يا حكومة.

هذا القانون "Panadol" قرص أبيض دون مفعول، جرعة تسكن تسكت، لكن لا تبدل شيئا ولا تبني بلادا ولا مستقبلا، قانونكم "Panadol" لتصريف أعمال بلا روح وبلا رؤية وبلا فكرة، نفس الطَّعم والطُّعم، نفس اللون، نفس النتيجة، أثر مؤقت، أزمة مستمرة، بلادنا لا تستحق قانون "Panadol" لأنها لا تنقصها إمكانيات وسواعد وعقول ينقصنا الفكر والإرادة، وإدارة تكون جزءا من الحل وليست جزءا من المشكل. شعبنا لا يستحق قانونا كله ترقيع وجباية كلها مسكنات "Panadol".

السادة أعضاء الحكومة، لنتفق هل نريد اقتصادا قائما على الاستهلاك أو اقتصادا قائما على الإنتاج؟ إذا أردنا اقتصادا قائما على الاستهلاك، هل عندنا مقومات اقتصاد الاستهلاك؟ هل عندنا فائض في المحروقات وفائض عملة صعبة؟ هل أنتجنا الفسفاط كما يلزم؟ طبعا ما زلنا ندور "الماكينة" التي أكلها ونخرها السوس. إذن ليس لدينا أي حل، فقط أن نعتمد على أنفسنا ونبني اقتصادا قائما على الإنتاج.

قانون المالية الذي أمامنا فيه فلسفة ورؤية إنتاج وحلول؟ لا، فقط أقراص "Panadol" وما هو الإنتاج الذي نريده؟ لا نريد إنتاجا

قائما على "SMIG" و"sous-traitance" وعلى الأجور الضعيفة، يلزمنا إنتاج ذو قيمة مضافة عالية تخلق الثروة، لا يمكننا أن نمول الدور الاجتماعي للدولة.

هل أن قانون المالية الذي أمامنا فيه فصول تدفع الاقتصاد ذي قيمة مضافة عالية؟ لا، إذن القانون مجرد "Panadol".

مثلما نحرص على قفة المواطن ونحافظ على المقدرة الشرائية، فيجب أن نفكر في "جيب" المواطن ومسكين المواطن صابر يعاني "يجري ما يلحق" وما زال عنده قليل من الأمل والثقة، وحتى يتحسن جيب المواطن تلزمنا تنمية واستثمارات ويلزمنا حل.

قانون المالية الذي أمامنا فيه فصول تشجع وتدفع الاستثمارات بخلاف أصول المكياج والشعارات؟ لا، يوجد إذن قانون "Panadol".

الاقتصاد المنتج والقيمة المضافة العالية والاستثمار يلزمها رؤى اقتصادية، صناعية، لوجستية، فلاحية، صحية، خدماتية، الوقت لا يسمح حتى أفصلها وأفسرها نقطة نقطة، ولكن هذه نقاط انتظرناها ولم تتحقق، فقط أتيتمونا بقانون "Panadol".

يا حكومة، هناك عدة آليات في قانون المالية حتى تطبقي بعض التوجهات الاقتصادية مثل التوازنات بين "TVA" والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ومداخيل الصناديق الاجتماعية والأداءات الديوانية والاستهلاكية وغيرها، هي تعطيك آليات ليس فقط تعبئة الموارد، بل توجه الاقتصاد حسب الأهداف.

نمر إلى الأهداف، لو نريد أن يكون هدفنا تشجيع مبدأ وقيمة العمل، كان بإمكاننا أن نتوجه مثل عديد الدول إلى تعبئة موارد الصناديق الاجتماعية بأداء على القيمة المضافة الاجتماعية ولا نثقل كاهل العمال والموظفين بالاقتطاعات التي تنطلق ظرفية وتصبح دائمة.

لو نريد أن يكون هدفنا تشجيع الاستثمار، كان يمكننا أن نقدم "dégrèvement fiscal" ونوجه الشركات لتوظيف أرباحها في الاستثمار ولا نركنها، كما يمكننا أن نخفض الضريبة على الشركات ونرفع في الأداء على الأرباح الموزعة حتى نشجع المستثمرين لدمج أموالهم في الاقتصاد، لا أن يرسلوها للخارج...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم بدر الدين القمودي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد بدرالدين القمودي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

ككل سنة ينتظر شعبنا ما سيأتي به قانون المالية من إجراءات من شأنها أن تحسن أوضاعهم المادية، تطلعات المواطنين تتجه أساسا إلى الصحة والتعليم والنقل والأمن الغذائي والتحكم في الأسعار إلى غير ذلك، بالنظر إلى مشروع قانون المالية نلاحظ أنه باستثناء بعض الإجراءات الإطفائية لم نجد بمشروع قانون المالية إجراءات حقيقية، من شأنها تحسين أداء الحكومة في علاقة بهذه المحاور، ولا توجد إجراءات موجهة إلى التنمية العادلة والمستدامة.

بعض الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية تثير الريبة والتساؤل في وقت ترفع فيه الحكومة شعارات هامة على غرار العدالة الجبائية والتعويل على الذات وغيرها، ففي مجال العدالة الجبائية سأكتفي بالتعليق على أحد الإجراءات التي جاءت لخدمة جهة محظوظة لاعتبارات نجهلها، عوض أن تتخذ هذه الإجراءات لفائدة عامة الشعب.

في خصوص تخفيف جباية العربات السيارة المجهزة بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن وأجهزة شحن السيارات، وذلك بالإعفاء من المعلوم على الاستهلاك والتخفيف في الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى 7%، والتخفيض في المعاليم الديوانية إلى 0%. هذا الإجراء يبدو أنه على القياس لتستفيد منه جهة محددة ولإقصاء جهات أخرى. هذا ونشير لماذا تم حصر هذا الإجراء في العربات السيارة الواردة من قبل الموزعين المعتمدين فقط، ولم يتم السماح للمواطنين بصفة فردية من توريد هذه السيارات والانتفاع بهذا الامتياز؟

نأتي إلى الشعار الثاني وهو الاعتماد على الذات وسأختار في هذا المجال المجال الطاقي وأرجو أن تنتبه السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم إلى ما سأقوله من معطيات:

أشير في البداية إلى حقل البرمة، هذا الذي تم اكتشافه سنة 64 وبدأ في الاستغلال سنة 66 عن طريق شركة إيطالية "ENI" حسب مجلة المحروقات والاتفاقيات والعقود والضوابط العامة الدولية للصناعة النفطية، هذه الشركة مطالبة بدفع تعويضات هجر الآبار وصيانة المنشآت عندما ينتهي عقد الاستغلال. كذلك هي مطالبة بدفع تعويض عن كل إخلال بالالتزامات التعاقدية. كذلك مطالبة باسترجاع الحقول والآبار من قبل الدولة ممثلة في "ETAP" وكذلك يجب إعداد تقارير فنية ومالية حول فترة الاستغلال والمصادقة على كمية المخزون الحقيقي وما وقع استغلاله والكمية المتبقية.

حقول النفط بالبرمة غير مراقبة من طرف الدولة، أين "ETAP" من هذا؟ وهي مؤهلة لهذه المهمة؟

سنة 2019 - 2020 يتم تجديد استغلال حقل البرمة في ظروف غامضة ومريبة عن طريق السيد حازم اليحياوي مدير عام المحروقات بالوزارة في صفقة مشبوهة وغير قانونية، ليكلف بعد ذلك مديرا عاما على الشركة البترولية الإيطالية "SITEP" في تضارب مصالح ومكافأة على التفريط في حقل البرمة لفائدة "ENI" عوض استعادة الحقل من قبل الدولة، حقل البرمة عنوان للتفريط في الثورات الوطنية لمدة ستين سنة للشركة الإيطالية، فأين الاعتماد على الذات من هذا؟

نأتي الآن إلى حقول جهة صفاقس وأقصد حقل قرمدة والرامورا والحاجب وسيرسينيا وقبيبة، في عملية كذلك غير قانونية تم الاستيلاء على رخصة الاستغلال من قبل شركة "Panoro" من أموال الشعب التونسي وشركة "OMV"خرجت بدون أن تدفع تعويضات للدولة، لأن الرخص أوشكت على النهاية.

شركة "Panoro"، شركة مفلسة وعديمة الخبرة في البترول وتحوم حولها شبهات تبييض أموال، تحيلت على الدولة التونسية بمساعدة إطارات سامية بالوزارة لا زالت تشرف إلى اليوم على قطاع النفط والسيدة الوزيرة تدرك ذلك، قامت برهن نصيب تونس من النفط لأخذ قرض مليارين اشترت به أسهم "TPS"، "من لحيته يفتلو شكال"...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد زميل محترم حسن الجربوعي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكل الحضور،

سأبدأ مداخلتي بالفصل 111: "تسهر الحكومة على تنفيذ السياسات العامة للدولة طبق التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية". بدأت بهذا الفصل لأنني سأنطلق بتساؤل، حين يأتي عضو حكومي للعمل أو وزير فهناك برنامج أهداف أو عقد أهداف بين السيد رئيس الجمهورية الساهر على هذا الوطن وبين أعضاء الحكومة، هل توجد استراتيجية أم لا؟ لأنه بعيدا عن كل ما يقال الأزمة الحقيقية التي تعيشها البلاد التونسية وتقريبا القضية الأساسية التي نعيشها اليوم هي أزمة الثقة، حيث انعدمت اليوم الثقة بين رئيس مجلس نواب الشعب وبين النواب، كما لا توجد الثقة اليوم بين رئيس الجمهورية والحكومة ولا بين الحكومة والوزراء وهذا هو الموجود اليوم، هذا ما ينقص تونس اليوم، هذه هي الأزمة الحقيقية اليوم.

اليوم نعيش مع بعض في البلاد لنتكامل وتونس تعيش في ضائقة ونرى أغلبية إطارات الحكومة ما شاء الله قضاة والسادة الزملاء منهم الدكتور والباحث والمهندس، فكفاءات الدولة موجودة اليوم تحت القبة، اليوم يجب أن نتناقش في قضية تونس حتى نخرج، قضيتنا هي انعدام الثقة فيم بيننا وحتى حسن النية ما عاد موجودا، يوجد التخوين مع بعضنا، اليوم إذا لم "نثن الركبة" جميعا ونجتهد ونضع ثقتنا في الجميع ويكون العمل جماعيا، فلن نحقق شيئا.

لا يمكننا اليوم أن نتقدم إذا كان كل طرف يعمل لوحده وكل قطاع يفكر على حدة وإذا كان كل مسؤول يريد بذل مجهود لشخصه، فالبلاد لا تبني هكذا، بل يجب توفر الظروف وتمنيت اليوم حتى رئيسة الحكومة، فلا نريد أن نتهم وهم يبررون، لنا مشكلة نعيشها في البلاد، صحيح المشكلة اليوم حين أقرأ عن دول أخرى، نحن نلنا استقلالنا سنة 56 وماليزيا استقلت سنة 59 وعاشت حروب أهلية ومشاكل وانظروا أين وصلت؟ انظروا إلى هولاندا ومساحتها الجغرافية مساوية لقبلي وتطاوين، ثاني دولة في العالم تصدر المنتوجات الفلاحية.

الصين واليابان في الصباح يستفيقون على الزلزال وفي الليل ينامون على بركان، انظروا أين هم، ليس عندهم فسفاط ولا ملح ولا غاز ولا عندهم المادة الشخمة التي نملكها ولا عندهم الكفاءات التونسية التي تخرج إلى أوروبا وإفريقيا، أولادنا وبناتنا يعملون هناك، لماذا بقينا حتى بعد العشرية السوداء وبعد 23 سنة من النظام البائد نتهم بعضنا؟

اليوم يجب بناء رؤية جديدة وعلى رئيس الجمهورية وعلى الحكومة وعلينا نحن كبرلمان خطاب طمأنة، فالدولة لا تتحمل كل التجاذبات السياسية التي نراها، فلا توجد وراءنا ولا وراء الحكومة أحزاب ولا وراء رئيس الجمهورية حزب، نحن اليوم في سلة واحدة، يجب علينا أن نبحث عن الحلول مع بعضنا ونسمع بعضنا ونتناقش، فاليوم نختلف مع وزراء في قرارات وفي مسائل، ولكن لا أكرهك، إذا أخطأت أطلب منك السماح، إذا كنت أنت المخطئ تطلب مني السماح وننهض ببلادنا ونبحث عن الحلول، فقد ضاعت محاصيل الزيتون والتمور وترون وضعية محاصيل الرمان وقطاع الصيد البحري.

اليوم هناك قضايا أساسية يجب أن نبني عليها واتخاذ قرارات موجعة حتى يعيش الجيل الآخر حياة الرفاهية.

منظومة الدعم، هل من المعقول أن تدعم الدولة التونسية اليوم مواد لا توجه لمستحقيها؟ اليوم عندك "plateforme" موجودة، من يملك بطاقات العلاج المجانية ومن راتبه الشهري أقل من ألفي دينار والمعطل يوجه له الدعم وارفعوه حتى يعيش الناس، فغير معقول اليوم أن تقتني النزل والمصحات الخاصة الخبز والحليب والغاز والبنزين وندعمه، هذه هي القضية التي أريد أن أتحدث فيها اليوم، اليوم ليست قضيتنا قانون المالية، قانون المالية 90% جباية، لأننا نمارس نفس الحلول التي ستحملنا إلى نفس المشاكل، اليوم هناك مسائل يجب على الجميع، صدقوني من البارحة لليوم وأنا أسمع نفس الحديث تهم نوجهها لبعضنا، حكومة فاشلة، مجلس لا يؤدي مهامه وغير ذلك، فلنجتمع للدراسة، إذا صدر الخطأ منا سنصلح كبرلمان وإذا ورد الخطأ من الحكومة فلتستمع إلينا حتى نصلحه وإذا رئيس الجمهورية هو الذي يسهر اليوم يلزمنا خطاب طمأنة، تونس قادرة على جمع كل الناس وتونس في حاجة إلينا اليوم.

وأريد أن أقول في الأخير، الملح أرخص مادة عند التاجر وأغلى مادة عند أبناء الأصول، اليوم نحن كلنا أولاد أصول في هذه البلاد، لأننا بقينا فيها في حين أن الخونة خرجوا منها، على الأقل لحم أكتافنا من خير هذه البلاد، اليوم تونس بحاجتنا من غير شعبوية حتى "نثني الركبة " ونعمل ونبث الثقة ويكون الخطاب مطمئنا، على الأقل نعطي الثقة لبعضنا ونعطي حسن الظن في بعضنا حتى تنهض بلادنا، هذه هي الغاية الأساسية وشكرا. (تصفيق)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم بلال بن المشري، له عشر دقائق بعد أن تنازل له السيد الزميل المحترم رياض جعيدان عن عدد دقائقه، تفضل.

السيد بلال بن المشري

شكرا، مرحبا بالوفد الحكومي ومرحبا بالسيدة رئيسة الحكومة الغائبة دوما وليس ذلك بجديد علينا.

سأبدأ بما قرأته وبما سمعته، السيدة رئيسة الحكومة، أول ما وصلني قانون المالية، طرحت نفس السؤال الذي طرحته عند وصول قوانين المالية السابقة: هل الذين كتبوه يعيشون معنا؟ هل أن وزارة المالية تعيش معنا؟ هل أن الحكومة تعيش معنا فعلا؟

بعد خطاب السيدة رئيسة الحكومة اكتشفت الإجابة تماما ولا مجال للشك، فهم لا يعيشون معنا، خطاب بـ 92 دقيقة، ولأول مرة أقيم خطابا لم أستطع سماعه كاملا، ولم تكن لدي الأعصاب الكافية لأستمع لـ 92 دقيقة من المهاترات والحشو البلاغي والكلام والمغالطات والأرقام المزيفة والإنجازات الوهمية.

هل أصبح الدينار أقوى عملة في افريقيا؟ هل زارت السيدة رئيسة الحكومة إفريقيا؟ هل تعرف ماذا حققت كينيا وجنوب افريقيا ورواندا؟ هذه الدول تجاوزتنا بينما كانت تعيش في حروب، وللأسف تجاوزتنا عندما كانت تحلم بالوصول إلى ما حققته تونس.

في الستينات الماضية عندما أقرأ عن الدولة الاجتماعية ولا أجدها إلى غير ذلك، في تلك الفترة حفر عمر شاشية بئرا وطلب من بورقيبة أن يقوم بتدشينه، حفر عمر الشاشية كثيرا ولم يجد الماء، وقد طلب من الرئيس بورقيبة تدشينه، فقام بجلب 2 صهاريج من الماء وقام

بسكيهما في البئر وقال له: "السيد الرئيس، الماء ينبع". تقريبا هذه هي الدولة الاجتماعية في قانون المالية الحالي، إجراءات تصبيرية ستجف بعد يومين، لا توجد دولة اجتماعية في قانون المالية؟ بورقيبة في وقت ما اكتشف هذا الكذب، وخرج واعتذر من الشعب التونسي على تعيين عمر شاشية وأمثاله،" واليوم لدينا العديد من هذه الأمثلة نعيشها، كم لدينا من أشباه "عمر الشاشية" في الولايات وفي الحكومة؟

اليوم نقول دولة اجتماعية، أين الدولة الاجتماعية؟ إجراءات ذر رماد على العيون، ترتقي إلى درجة التحيل على الشعب التونسي، 10ملايين دينار قالوا إنها إجراءات لدعم صغار الفلاحين، 10 ملايين دينار في 10 آلاف دينار تكفي ألف فلاح، في بلاد فيها 670 ألف فلاح، وكل سنة تقومون بنفس العملية، وفي جهتي، آلاف المواطنين يسجلون في "BTS"، وفي الأخير لا يحصل على ذلك سوى 10 أشخاص فقط من الناس، لأنه فعلا لألف فلاح سيحصل 10 فلاحين في كل معتمدية على ذلك ، وبعض الأشخاص يقومون بتقديم ملفاتهم وطبع الأوراق ويقومون بكل الإجراءات الإدارية وفي الأخير لا يحصل عليها سوى 10 فلاحين من أصل 2000 أو 3000 مواطن؟ ما جدوى هذه الفصول؟

اليوم بحثت عن الدولة الاجتماعية فلم أجدها، ليست هناك دولة اجتماعية، ما عدا الإجراء الوحيد الذي أثمنه وهو زيادة العائلات المعوزة فقط، لا يوجد أي إجراء آخر، كلها مماطلات.

العدالة الجبائية ليست موجودة، الشركات في قانون المالية الحالي وفي قانون المالية الفارط تقوم بدفع 32% أو33% من الضرائب، بينما المواطنون والموظفون "personne physique" يدفعون 67%. عدلتم قانون الجباية في العام الماضي وزدتم 5% في ضريبة الشركات، فأين هي الـ 5%؟ من المفروض أن نجد ارتفاعا بـ 5% في الضريبة على الشركات، لكن نجد أن الضريبة على الشركات انخفضت، هل بإمكانكم أن توضحوا لنا ذلك؟ أين العدالة الجبائية في هذا؟

الجباية يدفعها المواطن الزوالي، بينما الذين يملكون الأموال لا يقومون بذلك، 1% من الشعب التونسي من الأثرياء يكتسبون أكثر من ربع الثروة في تونس أكثر من 26% و10% من المواطنين التونسيين يملكون أكثر من 56% من الثروة في تونس، لماذا لا يقومون بدفع الضرائب؟ فقط الموظفون والمواطنون والفلاحون يقومون بذلك.

بحثت عن المعطلين عن العمل الذين طالت بطالتهم فلم أجدهم ولن نمرر قانون مالية فارغ بهذا الشكل، التشغيل استحقاق، هؤلاء الناس وقع العبث بهم كل مرة يأتون إلى المجلس ويذهبون إلى رئاسة الحكومة، لا يستمعون إليهم، نحن من سيسمعهم وسيتم تعطيل القانون مرة أخرى.

اليوم أين الشباب في قانون المالية؟ لا وجود للشباب في قانون المالية، الشباب فقد الأمل أصلا من هذه الحكومة. الحكومة التي خضت معهم الحركات الاجتماعية وأنا ابن الحركة الاجتماعية وابن الشارع في الحكومات المتعاقبة الفاشلة وهذه الحكومة لا تختلف عنها، وآخر احتجاج قمت به معهم كان يوم 25 جويلية 2021 واليوم يحاكمون الناس على احتجاجات 25 جويلية وعلى الاحتجاجات ضد الحكومات السابقة المشروعة وحتى الآن مشروعة، ولا أعلم ما هي مشروعية وجودكم ووجودنا إذا وقعت محاسبتهم اليوم؟

اليوم نرى سياسة التبعية تكرس في الفلاحة وفي غير الفلاحة، لأنه لا توجد سيادة وطنية بدون سيادة غذائية وهم السيادة الوطنية دون سيادة غذائية، نجد بعض مؤسسات الدولة تتآمر على مؤسسات دولة لكي تتآمر على الدولة، شركة البذور الممتازة التي كانت تنتج 70% من البذور في تونس تم إفلاسها، مؤسسة تابعة للدولة تفلس مؤسسة أخرى تابعة للدولة وتقوم مؤسسة "CNSS" بعقلتها.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية لم يتجاوب ورفض جدولة ديونها، اليوم النتيجة لدينا أقل من ثلث البذور موجودة في تونس، بنزرت وما أدراك ما بنزرت وماطر لا توجد بهما بذور وغيرهما، حتى إذا هطلت الأمطار فلن تصبح لدينا صابة لأنه لا توجد بذور ممتازة ومن المتسبب في ذلك؟ مؤسسة من مؤسسات الدولة قامت بعقلة على مؤسسة دولة، هذا هو التآمر الحقيقي، لأنه لا يراد لتونس أن تحقق سيادة غذائية وهناك مسؤولون متورطون في المسألة، لا يراد لها أن تحقق اكتفاء ذاتيا من القمح لكي تتسول 4000 مليار لتأكل بهم قمحا بـ 3000 مليار حسب ميزانيتكم، 400 مليار وضعت في هذه الميزانية لدعم الزيت النباتي في حين أن التونسيين محتاجون لدعم زيت الزيتون بـ 400 مليار لا أن نستورد ذلك من فلاح أجنبي.

قاموا بالقضاء على منظومة الحبوب ومنظومة الألبان والحليب والحكومة والسيد وزير التجارة لم يتصدوا للوبيات الأعلاف التي تعتبر السبب في منع التونسيين من شراء أضحية العيد، فالفلاح لم يمنعهم، بل يشتري الأعلاف بأثمان باهظة لأن هناك أربع عائلات تتحكم في القطاع وترفع الأسعار ووزارة التجارة غائبة والحكومة بأكملها غائبة ورفضتم الترفيع في سعر الحليب، النتيجة أنهم باعوا أكثر من 50% من القطيع في عامين فقط، هذه هي إنجازات الحكومة.

الشباب اليوم يقوم بالهجرة غير الشرعية، الشباب الذي احتج معي لم يعد موجودا الآن، حتى من لديهم قضايا القليل منهم موجود، هاجروا وماتوا واختفوا منذ 28 أفريل أهاليهم يسألون عنهم، أجيبوهم عن ذلك، لأنهم فقدوا الأمل، خرجوا بأمل كبير في 25 جويلية 2021، هذه الحكومة أعدمت حتى أحلام الشباب، لم تبدع إلا في الفشل، نفس سياسات التبعية في الغذاء والطاقة.

السيدة وزيرة الطاقة، أعتقد أنها غفت، تم البيع والتفريط في ثروة وطنية بشكل مخالف للقانون، وتقدمنا بشكاية ووقع تعطيلها، لماذا؟ ألم يقل السيد رئيس الجمهورية "لا أحد فوق المحاسبة"، حتى إن كان وزيرا أو رئيس جمهورية أو نائبا كلهم سواسية، لكن الأمر ليس كذلك، اشتكينا في حق الدولة التفريط في الرصيد الكربوني، تفريط في ثروات الطاقة الشمسية والمتجددة بأشكال مخالفة للقانون.

اليوم وصلنا إلى مسؤولين ووزراء ومديرين عامين يخالفون القوانين، فمن سيطبق القانون؟ مسؤول الدولة، رجل الدولة، هو أول من يجب أن يطبق القانون لا أن يخالفه، نجد المنشآت العمومية تطرد العمال ويقع ابتزازهم بما يخالف الأمر الرئاسي وبما يخالف القانون عدد 9 قانون مجلة الشغل.

بالنسبة إلى مسألة النقل، لا يوجد لا نقل ولا تربية ولا تعليم، الكل يتساءل عن الخارطة السيد الوزير، أنت لا تتجاوب ووزارتك لا تتجاوب.....

السيد نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد الزميل المحترم، لو سمحت تحصلت على عشر دقائق وعبرت بشكل حر واستغليت كل التوقيت. الرجاء احترام التوقيت.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

مرحبا بالزملاء الأفاضل من الغرفتين ومرحبا مرة أخرى بالسيدة وزيرة العدل،

ونحن نناقش مشروعي الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026، يأتينا بتاريخ 5 نوفمبر خبر الإفراج عن رجال أعمال تونسيين بضمان مالي باركه كل الشعب التونسي وأعتبره شخصيا بداية الانفراج الاقتصادي التونسي المنشود لدفع بالاستثمار وتحقيق النمو ونطمح في صلح جزائي، سيدتي الوزيرة، ما لم يتعلق الجزاء بأمن الدولة أو بملف إرهاب، لنذكر بتاريخ تونس غير البعيد مع الجمهورية الأولى في الستينات والسبعينات وتكرر الموضوع مع الجمهورية الثانية في سنة 98 عندما وضعت الدولة أمامها رجال الأعمال والمستثمرين التونسيين وخلقت الثروة ودفعت الاستثمار وتحقق الأمن والسلم الاجتماعيين، في ذلك الوقت كان الدينار التونسي يقارع العملة الأجنبية الند للند.

ثم أذكر أن أهالينا وعائلة الشايب وموضوع مقاطع الرخام في مكثر بولاية سليانة، بني حازم أناس يمدون أيديهم للصلح والعمل والإيفاء بكل الالتزامات، ولم تكن هناك نية مبيتة للخطأ الذي حصل، فهو سوء تقدير فقط والعائلة كلها بالسجن وراء قضبان السجن، لنصل إلى المتعسرين في قضية إصدار شيك دون رصيد، والعقوبة السالبة للحرية وتحجير السفر والتصنيف البنكي والعقلة القاصفة للعائلة التونسية التي شردت، 41،412،411، فأين وصلنا؟ عديد نقاط الاستفهام، أين وصلت الحجة العادلة؟ عديد نقاط الاستفهام، وهل نجحت حتى الحجة العادلة في تحريك الاقتصاد الوطني وحل الأزمة؟ وعديد نقاط الاستفهام.

ورسالة مباشرة لرئاسة الدولة: "الحل عندك سيادة الرئيس"، الحل عندكم يا سيادة الرئيس. لأن دار لقمان بقيت على حالها ولم يتحرك الاقتصاد وعديد المتربصين بوطننا ينتظرون كبوة الجواد وللأسف في "الدورة"، الكورونا، الركود الاقتصادي العالمي والوطني والعشر العجاف كانت السبب المباشر في حال "دار لقمان" أوهن الديار أو أوهن البيوت، وننتظر يا سيادة الرئيس عفوا من لدنك إذا مع حفظ حق المستفيد، ما دون هذا، المجلس الموقر السادة الوزراء، جندوبة تحييكم وتقول لكم:

وزارة التجارة: نرجو التسريع في إجراء إتمام منحة الدعم 2023 لمعمل السكر.

وزارة المالية: رفع التصنيف البنكي لمعمل السكر جندوبة من قبل البنك المركزي.

وزارة الفلاحة: الماء الصالح للشراب لأهالينا بجندوبة والفلاح يستحق "DAP".

وزارة التجهيز: جسر الرحايمية واستكمال الطريق السيارة بوسالم حمام بورقيبة.

وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة: تزويد صيدلية الأدوية الخاصة بالأدوية الكيميائية والتي تسمى بـ " les médicaments chimiques injectables les photos les labiles et thermolabiles" ونحن في حاجة إلى الزاد البشري في هذه الصيدلية.

وأذكر طبعا كونها "لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا" وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد بنور له عشر دقائق بعد أن تحصل على تنازل من السيدين الزميلين المحترمين ماهر الكتاري وطارق المهدي، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالوفد الوزاري المتبقي بعد 16 ساعة متواصلة وخاصة تحية كبرى للسيد وزير الداخلية ووزير الدفاع وهذه رسالة طمأنينة للشعب التونسي أن لدينا رجالات يحمون البلاد والعباد .إلا أن تغيب السيدة رئيسة الحكومة، نقول: هل كتب علينا تنقيح جدول العقوبات وإضافة عقوبة تكميلية تتمثل في ردع عدم الاستماع لمجلس نواب الشعب المنبثق من رحم الشعب، أحب من أحب وكره من كره؟ خاصة أن وضع البلاد يشبه مسلسل "شوفلي حل" وكما يقول المثل "من مرقته يبان عشاه" وبقينا بدون حل.

كذلك أود أن أسأل رئيسة الحكومة المتغيبة: هل هناك تعليمات أو توصيات من رئيسة الحكومة للسادة الوزراء بعدم قبول النواب؟ وهذا خطير جدا ويجب أن يعلم الشعب بذلك خاصة في تصريح وزيرة مؤخرا باستشارة رئيسة الحكومة عند استقبال نائب ولن نقوم بعرض هذا المجال الآن، ما زالت جلسات أمامنا خاصة لكي تعرف سيادتها إذا بعثنا إليها مستثمرا لا تجمع حوله 11 مديرا عاما ويقومون بهرسلته ولا ينقص سوى استدعاء الشرطة له وهذا ضد سياسة الدولة ويجب أن تحاسب.

لاحظنا تأزرا بين بعض الوزارات باستثناء البعض منهم، لا للصالح العام، بل تضامنا في عدم الإصغاء لمطالب الشعب عبر نوابه إلى درجة عدم قبول النواب من قبل بعض الوزراء، نقول لهم ستحاسبون كما حاسبتم من قبلكم "وما يعجبك في الدهر كان طوله ."

بداية أيها السادة، هل أتاكم حديث وحدة المنشآت برئاسة الحكومة؟ هي تستهتر بالقانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بالقطع مع شتى أشكال التشغيل الهش، حيث تم التعاقد مع عشرات الأعوان لفائدة المؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية والتابعة لوزارة الثقافة بعضهم منذ 2018، يشملهم أيضا القانون المشار إليه أعلاه في الفصل 8 منه والذي يحسب للرئيس قيس سعيد.

وبعد الفرحة العارمة في صفوف مناضلات ومناضلي قطاع الثقافة بعد صدور القانون الكافل لكرامتهم، نتفاجأ بهذه الوحدة المارقة، إذ بها وفي ضرب صارخ للتوجهات الوطنية، تراسل مختلف المؤسسات العمومية الثقافية لتدعوهم لتجاهل العمل بمقتضيات القانون الملزم بالترسيم، وعدم ترسيم الأعوان بتعلة أن الأصل في الانتداب هو المناظرة وهنا سأزيدكم من الشعر بيتا: "إذا كان رب البيت للطبل طارقا فلا تلومن الصغار وهم يستهترون" فهل أصبحت رسالة رئاسة الحكومة عائقا أمام التوجهات الرئاسية والتوجهات الوطنية؟ لا بد من محاسبة أشباه المسؤولين ومنهم الإدارة العامة لوحدة المنشآت برئاسة الحكومة، حيث أصبح السادة المديرون العامون بالمؤسسات الثقافية بين مطرقة تعليمات رئيس الدولة وتوجهات مجلس النواب من جهة ومن جهة أخرى بين سندان رفض هذه الوحدة المارقة عن القانون وحتى من اجتهد قوبل بالرفض.

أيضا هناك عدة مشاريع تنقيح مركونة في رفوف رئاسة الحكومة، أذكر منهم المقترح لتغيير الأمر المتعلق بتنقيح الأمر 1847 خاصة

الفصل 23 منه المتعلق بالانتصاب على الشريط الساحلي، في رد من رئيس الحكومة السابق قبل عام قال نحن : "en cours". أود أن أذكر الإخوة ورئاسة الحكومة أن الانتصاب في الشواطئ هو واجهة ومرآة تعكس السياحة والسيد وزير السياحة معنا، لذا نطلب من السيد وزير البيئة الأخذ بزمام الأمور حتى تتكرم علينا رئاسة الحكومة وتصدر هذا القانون، "جينا نعاونوا فيه على قبر بوه هربلنا بالفاس."

في مجال الحقوق والحريات، السيدة وزيرة العدل، حيث يروج حاليا وبقوة أن الحالة الصحية لبعض السجناء متدهورة أمثال جوهر بن مبارك، الأستاذة الدهماني، الأستاذة عبير وغيرهم، هنا نطالبكم بزيارتهم وطمأنتنا على صحتهم ونحملكم المسؤولية الكاملة ونطالب بتقرير مفصل وبزيارة شخصية منكم، كذلك لا بد أن تتوفر ظروف محاكمة عادلة وأن ترتقي ملفاتهم أصلا إلى مقاضاتهم حيث على سبيل الذكر ومن دون التدخل في شؤون القضاء الذي هو أيضا مسؤول على قراراته وليس في نأي عن المحاسبة، نتساءل مثلا عن التهم الموجهة للمواطن التونسي ريان الحمزاوي الذي اتفق منتسبو مسار 25 مع المعارضة على نقاوة سلوكه، بل بالعكس، فأفعاله تنم على روح وطنية خالصة.

كذلك هل يمكن الحديث عن قضاء عادل في ظل واقع قضائي يتجسم في حركة نقل وتغيير وتجميد وعزل بمجرد مذكرة عمل للسادة القضاة من قبل وزارة العدل، حيث أن الأصل في الشيء هو المجلس الأعلى للقضاء المجمد حاليا؟ وهنا نتساءل عن نفسية السادة القضاة العاملين تحت ضغط كبير وليس لهم سوى الاستكانة والخنوع والخضوع للإملاءات مما يؤدي حتما إلى قضاء غير مستقل.

كذلك بالنسبة إلى ذوي الإعاقة أصحاب الهمم، قانون المالية لا يكفل حقوقهم ونعتبره إقصائيا، حيث نراهم ذوي أولوية في التشغيل خاصة الحاملين للشهادات العليا، كذلك نطالب بمجانية العلاج لهم بلغة أوضح، تكون كافة مؤسسات الدولة منخرطة في تشغيلهم بنسبة مجزية ولا تقتصر على وزارة الشؤون الاجتماعية.

قانون الشيكات: هنا أترحم على روح الزعيم الحبيب بورقيبة واستحضر قولة له وهي: "نرجعوا كيما كنا" وهنا لا بد من التراجع عن قانون الشيكات وإلغائه، فالاقتصاد والسياحة والتجارة شلت وكبلت، مما ينم عن فشل هذا القرار، ولنعترف بخطئنا حماية للاقتصاد.

اليوم اتصلت بمبلغة عن الفساد هاتفيا ولم تجبني، فهاتفت زميلها فقال لي: "الدايم ربي" فالمبلغون عن الفساد الذين ساعدوكم بالملفات أين مآلهم؟ وهنا أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية ليقف سدا منيعا أمام هرسلة المبلغين عن الفساد ولمَ لا إصدار قرار يقضي بإعادة عملهم فورا.

كذلك أين وصلنا في إلغاء التراخيص وتعويضها بكراس الشروط؟ أين وصلنا في حل إدارات عمومية "تشرب الماء وتضيق على الجر"، لا فائدة منها، بل تثقل كاهل ميزانية الدولة؟ والله عندما جئنا إلى تونس، لأول مرة علمنا أن البحر لديه مدير عام والفولة لديها مدير عام وبكل زاوية مدير عام والمسؤولون أكثر من العمال، كذلك ما هو مآل العملة والأعوان الذين انتدبوا للعمل في هيئات وطنية كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة النفاذ للمعلومة وغيرها، "كليناهم لحم ورميناهم العظم"، فإذا كان الرأس فاسدا فهذا لا يعني أن الأعوان فاسدين. نطلب إدماجهم وتطبيق القانون عليهم في الترسيم.

هل ما زلنا نطمع في المتقاعدين؟ وكلنا للتقاعد سائرون، أفنوا أعمارهم في العمل، "يزي، سيب صالح"، يكفينا اقتطاعا من أجورهم وهم آباؤنا وأمهاتنا.

سابعا: حول قضايا الشيكات وقضايا النفقة، التونسيون والتونسيات هاربون، نتعامل معهم كأعداء وكمطلوبين لدى العدالة، متناسين كونهم أبناء جلدتنا. ولا بد من حلول وهنا أقترح على الدولة أن تكون وتحل محل المتضررين في نظرية سريعة أستطيع تفسيرها لأهل الذكر، تتدخل وتتعهد الدولة بالخلاص ثم تقوم بالاستخلاص منهم عبر جدولة مريحة، أي أن الدولة تقوم بخلاص الدائن سواء صاحب الشيك أو المرأة المطلقة إذا ثبت تعسر الدائن في إطار مصلحة اجتماعية وتيسير إعادة الاندماج في الدورة الاقتصادية، مع إيقاف كل تتبع لهم بما فيها بطاقة تفتيش.

ستسألونني: من أين سنأتي بالموارد وبالمال؟ الموارد موجودة إذا كانت الدولة تحب مواطنيها، تخرج كل الناس من السجن ويقع كف التفتيش عنهم، وتقوم الدولة بخلاص النفقة والشيكات، في نظرية هناك حوالي 23000 مفتش عنهم في الشيكات، قضايا الشيكات: 18 مليارا وقضايا النفقة12 مليارا، لدينا 20....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الوزراء،

تقريبا الساعة الثانية بعد الصباح، إذن صباح الخير.

نفس الخطاب سمعته من السيدة رئيسة الحكومة، تقريبا هذه السنة الثالثة في البرلمان، لكن يختلف فيهم فقط رؤساء الحكومة.

منذ بداية السنة وأنا أتابع أعمال الحكومة على أساس أن يكون لدينا هذه السنة مشروع قانون مغاير، مشروع قانون ثوري مبني على الميزان الاقتصادي الذي تحدثتم عنه سيادتكم منذ بداية السنة، وكذلك مبني على مخطط التنمية 2026-2030. لكن للأسف ما زلنا نتعامل مع الموجود ولم نرد تغييره.

ميزان الاقتصاد الحالي الذي عرضته السيدة رئيسة الحكومة من خلال الوثيقة التي أمامنا يوزع في الفقر تقريبا، المفروض أننا جئنا اليوم لكي نوزع التنمية على الجهات.

الخطاب الحكومي الموجود في كل الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي أو على مستوى صفحات الوزارة هو تكريس الدور الاجتماعي للدولة، السيدة رئيسة الحكومة البارحة تتحدث عن العدالة الاجتماعية، لا يمكن أن نتحدث عن عدالة اجتماعية وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة وإلى اليوم لا يوجد أي إجراء في علاقة بالمنح الاجتماعية للعائلات المعوزة التي تعاني الويلات: 280 دينار، هناك من مازال يعيش بها اليوم في تونس، 180 دينار منحة شيخوخة أو جراية شيخوخة، ولا نعرف ماذا نسميها.

الكارثة الإحصائية الأكبر هي أننا اليوم نتحدث عن تثبيت الفقر، نسبة الفقر تبلغ 16.6% في تونس، هذا الرقم مأخوذ من سنة 2021

واليوم بعد ست سنوات، قمنا بكل الإصلاحات الجبائية والإصلاحات التشريعية والإجراءات العاجلة والاستثنائية، ولكن لم نخرج أي تونسي من الفقر، حكومة بأكملها تعمل ولم تخرج أي تونسي من الفقر، إذا كانت العدالة الاجتماعية مجرد شعار دون انتشال أي تونسي من الفقر أعتبرها كارثة.

تجميد الأجر الأدنى سنة 2025 ونفسه سنة 2026، معدل تضخم بلغ 5% ولا أعلم على أي أساس السيدة وزيرة المالية، قمنا باحتساب نسبة التضخم لهذه السنة؟

السيدة رئيسة الحكومة، النمو الهش، تتحدث عن النمو عن طريق الفلاحة والسياحة، كيف تحقق هذا النمو؟ اليوم، أعرف أن هذه وظائف موسمية، ليست وظائف دائمة على مدار السنة مثل الصناعة أو الخدمات، لم أفهم كيف نتحدث عن النمو بفضل السياحة والفلاحة، وهو نمو لا يمكن أن يكون دائما.

التشغيل وتكريس العمل الهش، تقريبا منذ سنوات وأنتم تتحدثون عن تسوية الوضعيات، هو جهد ضروري ولسنا ضده، لكن لا نريد أن يكون المنجز الوحيد للحكومة هو تسوية الوضعيات، نريد حكومة تخلق مواطن شغل قارة وذات قيمة عالية، اليوم الشباب التونسي لم يعد يرغب في وظائف هشّة في الحكومة، بل يرغب في وظائف ذات قيمة عالية، أتحدث عن مديرين عامين وعن أشخاص يجدون مواقع في الإدارات العامة، كل هذا غير موجود.

السيد وزير الاقتصاد، التنمية الجهوية، ذكرت أن لديك أكثر من 580 مشروعا وهي مقترحات المجالس المحلية، لكن كالعادة، أنا أسأل السؤال الجوهري: ما الذي سيضمن تنفيذ هذه المشاريع؟ اليوم هناك أكثر من 23 مليار خدمة دين، ودائما الميزانية تقريبا في السداسي الأول تكون مجمدة، إذن السؤال واضح: ما هي عوامل النجاح لكي تتبلور هذه المشاريع وتتحقق على أرض الواقع ولا تبقى حبرا على ورق مثل كل مشروع، ونعلم اليوم ما يحدث في المشاريع العمومية المعطلة؟

المؤسسات العمومية وأتحدث عن المنشآت العمومية اليوم التي تأخذ من أموال التونسيين على حساب النقل والصحة والتعليم الجيد، إلى متى سنواصل الإنفاق على مؤسسات مفلسة؟

أحدثتم مجالس وزارية وقلتم ستقع إعادة هيكلة وهيكلة جديدة سنبث فيها الروح وفيها ما سيتم إنقاذه وما سيتم الاستغناء عنها، متى سنرى هذا البرنامج واضحا ومفعلا؟ على الأقل تصبح الأموال التي تصرف على هذه المؤسسات موردا لخزينة الدولة، بدل أن يصرف التونسيون أموالهم على حساب التعليم والصحة والنقل، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

نأذن برفع الجلسة مؤقتا لمدة نصف ساعة من أجل تمكين الحكومة من إعداد الردود. نصف ساعة، ثلاثون دقيقة.

(كانت الساعة الثانية إلا خمس دقائق بعد منتصف الليل)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد منتصف الليل)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة.

زميلاتي، زملائي الأعزاء من المجلسين، أسعد الله أوقاتكم بكل خير، نستأنف أشغالنا لنستمع إلى ردود الحكومة على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين.

الكلمة للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

شكرا السيدات والسادة النواب المحترمون،

اسمحوا لي بداية أن أؤكد على أن تكليفي بالتفاعل مع تدخلات السيدات والسادة النواب هو دليل على أن الحكومة تعمل في انسجامٍ وتكامل وتضامنٍ بين أعضائها فيما بينهم، وبينهم وبين السيدة رئيسة الحكومة.

إن البيان الذي قدمته السيدة رئيسة الحكومة في افتتاح جلسة يوم أمس كان ثريا جدا بشهادة عديد النواب، نظرا لما تضمنه من معطيات حول النتائج المسجلة خلال سنة 2025 وأهم البرامج والمشاريع المقترحة لسنة 2026 والمضمنة بمشاريع الميزان الاقتصادي وقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 وهي مشاريع وبرامج تهدف إلى تجسيم سياسة الدولة التي يضبطها سيادة رئيس الجمهورية.

وستكون مختلف الجلسات المبرمجة مع السيدات والسادة الوزراء الذين حضروا أشغال هذه الجلسة والذين تعذر عليهم الحضور سواء لأسبابٍ صحية أو لالتزامات مهنية مؤكدة ومبرمجة مسبقا بالخارج، ستكون إذا لهذه الجلسات فرصة لمزيد التحاور حول المقترحات المقدمة والتي ستمكن حتما من الاستجابة لانتظارات التونسيات والتونسيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفاعلا مع تدخلاتكم سنتناول أهم المواضيع التي تطرقتم إليها والتي تمحورت خاصة حول المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال البيئي والتنمية الجهوية والنصوص التشريعية.

ففي المجال الاقتصادي مهم جدا أن نثمن ما حققه الاقتصاد التونسي خلال الفترة الأخيرة من نتائج إيجابية إجمالا وقد تم التذكير بها بالأمس وتمثلت أساسا في تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية ونأمل أن ننهي سنة 2025 بنسبة 2.6% على مستوى كامل السنة. أيضا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 21.3 %خلال السداسي الأول، تحسن هام لنوايا الاستثمار المصرح بها بنسبة 41.5% إلى موفى سبتمبر 2025، تحسن نسق إنجاز المشاريع العمومية الممولة بموارد خارجية وهو ما يتأكد من خلال ارتفاع نسبة السحب خلال سنة 2025 لتبلغ 46 % مقابل 38 % سنة 2024، انخفاض نسبة البطالة لتبلغ 15.3% خلال الثلاثي الثاني من هذه السنة والتوفق في التحكم في نسبة العجز الجاري والمحافظة على مستوى مقبول من العملة الأجنبية بما يعادل 106 يوم توريد يوم أمس بتاريخ 6 نوفمبر 2025 ومواصلة التحكم في عجز الميزانية مقارنة بقانون المالية الأصلي في حدود 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي وتؤكد المنحى التنازلي للتضخم حيث تم تسجيل

نسبة 4.9 % خلال شهر أكتوبر 2025. كل هذه النتائج الإيجابية ساهمت في تحسين الترقيم السيادي المسند لتونس.

تمثل هذه النتائج منطلقات إيجابية داعمة للارتقاء بنسبة النمو إلى حدود 3.3 %سنة 2026 إن شاء الله خاصة من خلال إنجاح الموسم الفلاحي، تحدث الكثير من السادة النواب عن ضرورة إنجاح صابة الزيتون، أكيد تابعتم المجلس الوزاري المنعقد يوم السبت قبل الفارط وتم التطرق من خلاله إلى ضرورة إنجاح صابة زيت الزيتون.

أيضا ضرورة إنجاح صابة التمور وعديد الإجراءات تم اتخاذها من قبل وزارة الفلاحة وستكون لكم الفرصة إن شاء الله عند لقاء السيد وزير الفلاحة للتعمق أكثر حول مجمل الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاح صابة التمور وأيضا تفعيل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وهي أمثلة للاستعداد لإنجاح الموسم الفلاحي.

أيضا ضروري دعم القطاع السياحي وقد ثمن العديد من السيدات والسادة النواب المجهود الكبير الذي قامت به وزارة السياحة في عديد جهات الجمهورية خاصة لتشجيع السياحة في مناطق الجنوب الغربي.

الترفيع في نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي عبر تحسين مناخ الأعمال، أشاطر عديد السيدات والسادة النواب الإشكاليات التي ما زالت موجودة في مناخ الأعمال وأذكر بما قلته يوم تقديم مشروع الميزان الاقتصادي أمام اللجنة المشتركة للمجلسين، قلت أن موضوع تحسين مناخ الأعمال هو موضوع متواصل في كل البلدان، لا يجوز في أي بلد مهما كان تطوره أن ينهي تحسين مناخ الأعمال، بل هو عمل مستمر وهذا ما نقوم به.

صحيح، الإنجازات لا تكون بالنسق المطلوب لعديد الإكراهات، لكن الجميع يعمل على تجاوز هذه الإكراهات لتحسين مناخ الأعمال من خلال مثلا مراجعة كراسات الشروط، تبسيط منظومة ممارسة الأنشطة الاقتصادية وسنتهي منها هذه السنة إن شاء الله على الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال فض الصعوبات المتعلقة بالمشاريع المعطلة سواء كانت في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص ونحن جميعا في تواصل مع العديد من السيدات والسادة النواب وقد وردتنا شهادات حتى على المستوى الجهوي تفيد بحلحلة العديد من المشاريع على المستوى الجهوي في الفترة الأخيرة.أيضا بالنسبة إلى القطاع الخاص كل أجهزة الدولة مجندة لحل إشكاليات هذا القطاع باعتباره قطاع مهم جدا للاقتصاد التونسي ونحن مقتنعون بضرورة تيسير كل السبل لدعمه.

تبقى النسبة التي سنحققها سنة 2026 أو التي نهدف إلى تحقيقها سنة 2026 بالنسبة إلى النمو نسبة غير كافية للاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، بمثل هذه النسب لسنا قادرين على الحد وبصفة كبيرة مثلا من نسبة البطالة، وجب العمل والعمل والعمل بأكثر جد حتى نرتفع بنسب النّمو بأكثر ما يمكن لخلق مواطن الشغل.

مثلما عبر السادة النواب على هذا وقالوا أن هذه النسب لا نراها على أرض الواقع، أحد الأسباب قد تكون أن هذه النسب -وهو سبب ممكن جدا- غير كافية لِملامستها على أرض الواقع ولملامستها على أرض الواقع وجب العمل بنسق أكبر لتحقيق نسب نمو أكبر.

تم التطرق إلى تمويل الميزانية وعديد السيدات والسادة النواب أكدوا على جملة الإكراهات، الإكراهات موجودة، خياراتنا واضحة ونحن ملتزمون بها ونعمل على المضي فيها قدما.

عجز الميزانية يمر أساسا عبر ثلاثة موارد: التداين الداخلي، التداين الخارجي أو التسبيقات من قبل البنك المركزي التونسي. أي اقتصادي في العالم سيقول لكم كل واحدة من هذه السبل فيها إيجابيات وفيه سلبيات، إذا ليس ضروريا القول أن اللجوء إلى تسبيقات البنك المركزي سيكون كارثيا على الاقتصاد التونسي، هو خيار كالخيارين الآخرين له سلبيات وله إيجابيات، اللجوء أيضا إلى التداين الداخلي بصفة كبيرة له سلبيات، لأن لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي جاء في السنوات الفارطة على حساب تمويل القطاع الخاص وعديد البنوك وعديد الفاعلين بصفة عامة في القطاع المالي خيروا تمويل ميزانية الدولة على تمويل القطاع الخاص. إذا نلجأ إلى الاقتراض الداخلي، ولكن هذا اللجوء يجب أن يكون محسوبا لأن فيه آثار سلبية وبالنسبة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي أيضا له آثار سلبية ونعمل على ديمومة الدين حتى نكون قادرين على الخلاص أو سداد ديوننا.

هذه ثلاثة مصادر وكل مصدر له إيجابياته وسلبياته ويبقى الخيار اقتصاديا، ولكن بالأساس سياسي واختيارنا اليوم سياسي يقوم على تنويع مصادر التمويل والاعتماد بالأساس على مواردنا الداخلية، التداين الداخلي في حدود معقولة وأيضا البنك المركزي موجود لتمويل عجز الميزانية إذا احتاجت الدولة إلى ذلك.

فعلنا هذا في قانون المالية لسنة 2025 بفصل استثنائي وقع إدراجه في قانون المالية وتمت المصادقة عليه هنا في البرلمان، 7 آلاف مليون دينار، هذه السنة اتجهنا إلى 11 ألف مليون دينار حتى نستجيب لإحداث أكبر على مستوى الدور الاجتماعي للدولة. هو خيار سياسي للمحافظة خاصة على استقلالية القرار الوطني.

قال أحد السادة النواب -أعتقد السيد يوسف- استقلالية القرار لها ثمن، نحن مستعدون لهذا وأكدنا استعدادنا ونجحنا في السابق ونواصل النجاح وبحول الله سننجح بصورة أكبر وأكبر، لكن يجب التحكم في العجز ولا ينبغي أن نستسهل تحميل الميزانية عجزا ونبحث عن تمويل العجز في الميزانية، للتحكم في العجز وجب أولا التحكم في العجز الأولي أو في النتيجة الأولية وهو الفارق بين موارد الدولة الجبائية والغير جبائية ومصاريف الدولة، دون الأخذ بعين الاعتبار مصاريف الفائدة المستوجبة على الديون.

للحد من عجز ميزانية الدولة وجب الحد من عجز الميزان الأولي وللحد من عجز الميزان الأولي أو لتحقيق نتيجة أولية إيجابية وجب دعم الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية. دعم الموارد الجبائية يكون أساسا بتوسيع القاعدة وليس بالترفيع من النسب ودعم الموارد غير الجبائية يكون أساسا بإصلاح المؤسسات العمومية وإصلاح المؤسسات العمومية اليوم ضرورة قصوى لأن العديد منها كما ورد في التدخلات كان يحقق أرباحا، أما اليوم فقد أصبحت نتائجها عبئا على ميزانية الدولة.

الاستراتيجيات موجودة وسيكون لكم أكيد لقاء مع بعض الوزارات القطاعية وإذا أخذنا على سبيل المثال وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، شركة فسفاط قفصة لديها برنامج إلى سنة 2030 بأهداف كمية.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز تمضي في برنامج إصلاحي هام وقد تحصل هذا البرنامج على تمويلات في شكل برنامج حسب الأهداف، تمويلات مهمة جدا إن شاء الله سنجلبها إلى البرلمان للمصادقة عليها، لأننا تحصلنا على ما يقارب400 مليون دولار من البنك الدولي للشركة التونسية للكهرباء والغاز بغية إصلاحها.

إذا، الاستراتيجيات موجودة. وقد أخذت هنا فقط قطاع الصناعة، ولكن في كل القطاعات الأخرى مثلا في ديوان الحبوب بالنسبة إلى وزارة الفلاحة فقد بدأنا في برنامج منذ سنتين وحقق نتائج إيجابية. هذا لأبين أنه من المهم جدا أن نتحكم في العجز الأولي أو نحقق نتيجة أولية إيجابية، حتى نتمكن من الحد من عجز ميزانية الدولة وحتى نبتعد أكثر فأكثر عن كل ما هو تداين داخلي وكل ما هو تداين خارجي وكل ما هو تسبيقات من البنك المركزي التونسي.

تم أيضا التطرق من قبل عديد السيدات والسادة النواب إلى مشروع قانون المالية واعتباره وثيقة محاسبية والإجابة نعم، هو وثيقة محاسبية بالرجوع إلى القانون الأساسي للميزانية، في القانون الأساسي للميزانية، في قانون المالية يجب وضع المداخيل والمصاريف ويجب أن نجد في النهاية التوازن، من هذا المنطلق نعم هو وثيقة محاسبية، ولكن ليس فقط وثيقة محاسبية، لأنه أيضا وثيقة تكرس سياسة الدولة من توجهات وخيارات تترجمها في مشاريع وتدخلات واعتمادات وإجراءات وهذا لاحظه العديد من السيدات والسادة النواب في تدخلاتهم حين قالوا أن هذه الميزانية فيها طابع اجتماعي، إذا ليست فقط وثيقة محاسبية. مشروع قانون المالية هذا فيه خطوط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ويتضمن كذلك بعض الفصول لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي وهذا موجود في المشروع الذي بين أيديكم. إذا وثيقة محاسبية، نعم وهذا ما يقوله القانون الأساسي للميزانية، ولكن أيضا هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

توجه تعزيز الدور الاجتماعي للدولة هو توجه واضح في خيارات سيادة رئيس الجمهورية وهو توجه عملنا على تكريسه من خلال ما أنجز سنة 2025 ومن خلال ما نسعى إلى إنجازه عبر ميزانية الدولة، على سبيل المثال في مجال التشغيل، تعددت الإجراءات للتقليص من البطالة خاصة من خلال برمجة انتدابات هامة في القطاع العمومي وتسوية الوضعيات الهشّة وقد أشرتم إليه في عديد المناسبات وثمنتموه.

التشجيع على تشغيل حاملي الشهائد العليا في القطاع الخاص، من خلال خاصة إقرار إجراءات تحفيزية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة لدعم الانتداب المباشر من خلال تكفل الدولة بالمساهمات الاجتماعية لمدة خمس سنوات ومن خلال أيضا مراجعة برامج التربص للإعداد للحياة المهنية تماشيا مع توجهات مجلة الشغل الجديدة باحتساب مدة التربص كفترة خبرة ومن خلال أيضا إطلاق البرنامج الوطني للتكوين التكميلي وإعادة التأهيل والبرنامج الوطني للإشهاد لدعم فرص العمل، هذه بعض الإجراءات في مجال التشغيل.

فيما يتعلق بجانب آخر من المجال الاجتماعي وهو جانب مهم جدا وتطرق إليه السيدات والسادة النواب وهو تطوير الخدمات الصحية، بالنسبة إلى تطوير الخدمات الصحية يتواصل العمل على تحسين البنية التحتية الصحية وتقريب الخدمات من خلال التقدم في إنجاز عديد المشاريع الجهوية صنف "ب" على غرار مستشفى سبيطلة، نفطة، بئر علي بن خليفة، بوحجلة، إلى آخره.

العمل على تغطية كل الجهات الصحية بالاختصاصات الطبية الأساسية، تقريب الخدمات من خلال إعطاء الصبغة الجامعية لـ 18 قسم استشفائي إلى موفى سنة 2025، تحسين الخدمات الاستعجاليّة عبر تشغيل وحدات جديدة للطب الاستعجالي بعدة جهات مثل المظيلة، أم العرايس، سبيبة، قصر هلال وسيتم تشغيل ست وحدات أخرى بكلٍّ من قرمبالية، الفحص، جبنيانة، نفطة، غار الدماء وبن قردان ونضيف إن شاء الله السيد وزير الصحة، مستشفى الملك سلمان في القريب العاجل والابتداء في التنفيذ إن شاء الله، أيضا انطلاق استغلال مشروع المستشفى الرقمي وهو الأول في تونس حيث يعتمد على أحدث التكنولوجيات ويمكن من تقديم خدمات صحية عن بعد وتقريبها من المواطن بالجودة المستوجبة وبأقل تكلفة ممكنة.

مجال آخر وهو مجال التربية، أين سيتم العمل على استكمال النصوص المنظمة للمجلس الأعلى للتربية والتعليم، إلى جانب مواصلة برنامج صيانة المؤسسات التربوية وتزويدها بالماء الصالح للشراب وتطوير الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التربوية ودعم منظومة النقل المدرسي والعناية بحاملي الإعاقة وفاقدي السند وتطوير المرافقة النفسية والاجتماعية والصحية لهم بالوسط المدرسي ومواصلة رقمنة الخدمات المدرسية. ليست شعارات، ستلاحظونها بالأرقام عند الحوار وعند المصادقة على ميزانيّة وزارة التربية.

بالنسبة إلى قطاع المرأة وكبار السن سيتم إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 والانطلاق في إنجاز الخطة التنفيذية ذات الصلة إلى جانب إعداد البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار في مرحلته الثانية "رائدات 2" ومواصلة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030 والمصادقة على الخطة الوطنية للتماسك الأسري في أفق 2035 والانطلاق في تنفيذ مكوناتها، هذا إلى جانب الانطلاق في إنجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن.

فيما يهم قطاع الشباب والرياضة ستتجه العناية إلى إعداد البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 والعمل على تنزيلها قطاعيا، وإحداث أكاديمية وطنية للشباب وشبكة وطنية لنوادي المواطنة وإحداث 20 فضاء دامج متعدد الخدمات للشباب بالمناطق الداخلية، فضلا عن تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي واعداد خطة وطنية للنهوض بالتنشيط في الوسط الريفي وإحداث مؤسسات شبابية دامجة بالمناطق الريفية. كما ستتظافر الجهود لتطوير الإطار التشريعي في المجال الرياضي من خلال إصدار قانون الهياكل الرياضية وإعداد قانون يتعلق بمكافحة أعمال العنف والشغب في المجال الرياضي.

في نفس المجال أكيد لاحظتم في الأيام الفارطة اللقاء بين سيادة رئيس الجمهورية والسيد وزير الشباب والرياضة الذي تمحور حول مشروع الملعب الأولمبي بالمنزه، هناك تقدم في هذا المشروع مع شركائنا وإن شاء الله كما ذكر في بلاغ رئاسة الجمهورية ستكون بداية سنة 2026 بداية الأشغال.

كما سيتم العمل على توسيع نطاق الضمان الاجتماعي من خلال إحداث نظام حماية اجتماعية للعاملات الفلاحيات وإرساء نظام جديد للإحاطة الاجتماعية بالعمال الذين يفقدون شغلهم لأسباب اقتصادية، فضلا عن إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية ونظرا إلى أهمية الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي، فقد تولت الحكومة إدراج هذا الملف ضمن الإصلاحات الأولوية المزمع القيام بها للمحافظة على ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي واشكاليات ديمومة الضمان الاجتماعي، أكيد منفتحون على ما يحدث في العالم وهي إشكاليات ليست موجودة في تونس فقط، بل موجودة في عديد الدول في العالم بسبب التغير في الهيكلة الديمغرافية للسكان.

وسيتم في هذا الإطار تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية، لديكم فصول في مشروع قانون المالية حول هذا العنصر وهذا دائما أربط به، قانون المالية ليس فقط وثيقة محاسبية، لكن أيضا أداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إذا تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم حساب تنويع الضمان الاجتماعي، لكن هذا غير كافي، يجب مراجعته وهذا ندرسه، مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها في القطاعين العمومي والخاص وأيضا إصدار مجلة إجراءات خاصة بالاستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي.

دائما في المجال الاجتماعي وبخصوص الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة فسيتمّ العمل على وضع تصور جديد للنهوض بهم خاصة من خلال تبني استراتيجية وطنية شاملة وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ الانطلاق في مراجعة القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 لإعادة النظر في تصنيف الإعاقة، ومزيد تعزيز الآليات العملية بما يتلاءم مع الدستور والمعايير الدولية، كما يتم العمل على اعادة النظر في هيكلة المؤسسات المتداخلة في القطاع بما يستجيب لتطلعات هذه الفئة من ذوي الإعاقة.

بالنسبة إلى السكن الاجتماعي، فينتظر أن تتدعم تدخلات مختلف البرامج الوطنية السكنية خاصة بالجهات التي تشهد ضغطا عمرانيا إلى جانب تعزيز الآليات الداعمة للسكن الاجتماعي على غرار إدراج آلية الكراء المملك وآلية البيع بالتقسيط ضمن الآليات التي يمكن اعتمادها من قبل الباعثين العقاريين العموميين.

دائما في المجال الاجتماعي وفي عنصر النقل، تعمل الدولة على بناء وتأهيل المرفق العمومي للنقل البري من خلال اقتناء 300 حافلة سنة 2025، تشاهدونها في شوارع تونس العاصمة وتأثيرهم محسوس على الخدمة المقدمة للمواطنين، إذا من خلال اقتناء 300 حافلة سنة 2025 لفائدة شركة نقل تونس إلى جانب اقتناء 418 حافلة أخرى لفائدة شركات النقل العمومي موزعة كالآتي: 260 حافلة مزدوجة لفائدة الشركات الجهوية، 118حافلة لفائدة شركة نقل تونس من بينها 58 عادية و60 مزدوجة و40 حافلة رفاهة لفائدة الشركة الوطنية للنقل بين المدن.

هذا إلى جانب التقدم في برنامج، أقصد أن التمويلات وقعت المصادقة عليها سابقا وهي موجودة وتقدمنا في كل ما يهم إعلان طلب العروض في برنامج الاقتناء 14 عربة لخط TGM و30 عربة مترو جديدة بقيمة 450 مليون دينار ومواصلة إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة، هذه أهم العناصر على مستوى المجال الاجتماعي.

بالنسبة إلى المجال البيئي، السيدات والسادة النواب تطرقوا خاصة إلى ضرورة تثمين النفايات الصلبة والسائلة وفي هذا السياق سيتم إنجاز وحدات تثمين نفايات نموذجية بكل من سوسة وجربة وباجة، هذا إلى جانب إعداد كراس شروط لوحدة تثمين النفايات بصفاقس في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكراس الشروط لوحدات بولايات تونس وبن عروس وأريانة ومنوبة وسيتم الإعلان عن طلبات العروض قبل موفى سنة 2025.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إنجاز أول وحدة لاستخراج الطاقة من نفايات محطات التطهير لإنتاج الكهرباء وفي علاقة بإشكالية شغلت الرأي العام في المدة الأخيرة وهي التلوث الصادر عن المجمع الكيميائي التونسي بقابس، تم التطرق إلى هذا الموضوع في رحاب هذا المجلس في جلسة عامة وبدأ تنفيذ بعض الإجراءات التي تم الإعلان عنها وهو محل متابعة مستمرة من قبل سيادة رئيس الجمهورية الذي في اتصال مباشر بالأهالي في قابس وبكفاءاتها والعمل الجاري لحل كل الإشكاليات.

وقع التطرق إلى عنصر التنمية الجهوية وتقريبا تحدث كل النواب من المجلسين عن جهاتهم وعن الإشكاليات التنموية فيها، كل الجهات معنية بالتنمية، كل الجهات معنية بتدخلات الدولة، كل مواطن تونسي في أي شبر من تراب الجمهورية معني بتدخل الدولة لتنمية جهته.

إذا ضروري أن نؤكد على هذا التوجه وضروري أن نؤكد -وقد قلتها سابقا عديد المرات والرأي العام يتابعنا- أن نبتعد على "التعصب" الذي نلتمسه في بعض الخطابات. تونس دولة واحدة، تونس موحدة، الشعب التونسي شعب واحد.

في باب التنمية الجهوية تمثل البرامج الجهوية الخصوصية وهي أساسا البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة أهم أدوات التدخل الداعمة والمكملة للمشاريع القطاعية التي تهدف بالأساس إلى تنمية المناطق الريفية والحضارية والمساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة عبر فك العزلة وتحسين ظروف عيش المتساكنين. ووزارة الاقتصاد والتخطيط هي تقريبا في اتصال مباشر مع كل الجهات في إطار البرنامج الجهوي للتنمية وفي إطار برنامج التنمية المندمجة.

وبالنسبة إلى البرنامج الجهوي للتنمية فقد ساهم هذا البرنامج خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2021 وسنة 2025 في إنجاز قرابة 802 كلم من الطرقات والمسالك وتزويد 35000 عائلة بالماء الصالح للشرب وربط 1262 منزل بالتيار الكهربائي وتحسين 6800 مسكن وبالتوازي مكن برنامج التنمية المندمجة من إحداث أكثر من 14000 موطن شغل منها 2160 لفائدة حاملي الشهائد العليا. هذه أرقام تبقى أقل من المؤمل، لأننا دائما نجد بعض الاشكاليات على مستوى إنجاز المشاريع خاصة على المستوى الجهوي ولهذا السبب ننظر في مراجعة الإطار القانوني المنظم لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وطرق حوكمته

ومتابعة المشاريع المنجزة في إطاره بهدف ضمان مزيد من النجاعة والرفع من أثر البرنامج في مجال تحسين ظروف عيش المواطنين والاستجابة إلى حاجيات جميع المواطنين بناء على المقترحات الأولية المضمنة بالمخططات المحلية.

كما ينتظر أن يتم إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية بما من شأنه إعطاء دفع للعمل البلدي والمساهمة في تحسين الخدمات البلدية وجودة الحياة، والحفاظ على الصحة العامة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتت جملة من التدخلات والتساؤلات على الصبغة التشاركية ومنهجية إعداد المخطط التنموي 2026- 2030 وكذلك إدراج جملة من مقترحات المجالس المحلية بميزانية الدولة لسنة 2026، لتكن الإجابة مباشرة: لا يوجد أي هدف في تجاوز المسار القانوني والمسار الدستوري لإعداد مخطط التنمية، من قال يوجد مخطط جاهز نقول له غير صحيح، من يظن أن المخطط تم الانتهاء منه بمجرد رفع التقارير المحلية والتقارير الجهوية وتقارير الأقاليم إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، غير صحيح، لأنه مع هذه التقارير يوجد أيضا تقارير قطاعية تأتي من الوزارات المعنية، يوجد أيضا تقارير أفقية وهي تمثل السياسات العمومية.

كل هذا جمعناه على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط ونحن الآن في مرحلة التأليف والتنسيق بين كل البرامج المحلية والجهوية والإقليمية والبرامج القطاعية والبرامج الأفقية والمشاريع، حتى نأتيكم إن شاء الله في آخر السنة أو في مفتتح السنة المقبلة بمشروع المخطط ليناقش أمام السيدات والسادة النواب في مجلس نواب الشعب وفي المجلس الوطني للجهات والأقاليم ويصادق عليه في شكل قانون عادي.

وجب التوضيح في هذا الشأن والتأكيد على أن الإطار القانوني أقر ضرورة إعداد المخطط التنموي بصفة تصاعدية وتشاركية وحدد الأدوار بصفة واضحة، هذا الإطار القانوني من خلال تكليف المجالس المحلية والمجالس الجهوية ثم مجالس الأقاليم ببلورة مشاريع المخططات المحلية والجهوية والإقليمية في إطار تصاعدي تآلفي يراعي خصوصيات المجالات الترابية مرجع النظر ويحرص على التكامل والترابط بين الجهات والأقاليم وبين الأقاليم فيما بينها تجسيما لمبدأ وحدة التراب الوطني.

تكليف السلط العمومية بمرافقة المجالس المنتخبة في كافة مراحل إعداد المخطط التنموي وهو ما قمنا به على مختلف الوزارات ورافقنا المجالس بدون وصاية، لم نكن أوصياء على اختياراتهم، المجالس هي التي اختارت مشاريعها وبرامجها والإدارة كانت للمرافقة وللإرشاد وللمد بالمعطيات الإحصائية وما ورد على وزارة الاقتصاد والتخطيط، لأنه وردت علينا العديد والعديد من الفرص للقاء بمختلف ممثلي المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. ما ورد علينا من معطيات ومعلومات تبين أن الأمور تمت على أحسن ما يرام، قد تكون هناك بعض الإشكاليات الخاصة في بعض المجالس أو مع بعض الإدارات، لكن بصفة عامة كان هناك رضا على الأقل ونحن نصدقهم، هذا ما حصلنا عليه من رؤساء مجالس الأقاليم، من أعضاء مجالس الأقاليم، من أعضاء المجالس الجهوية ورؤسائها ومن أعضاء المجالس المحلية.

تكليف السلط العمومية بمرافقة المجالس المنتخبة في كافة مراحل إعداد المخطط التنموي وفي هذا الإطار تم القيام بعدة دورات تكوينية لفائدة السيدات والسادة أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية، لتقديم وتبسيط المنهجية التصاعدية.

كما تم التركيز على أهمية التناسق والتكامل بين تقارير ومقترحات مختلف المجالس وفي العديد من هذه الندوات والاجتماعات كان السادة والسيدات النواب من مجلس نواب الشعب ومن المجلس الوطني للجهات والأقاليم حاضرين وشاهدوا العملية أمامهم.

ثم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط -هذا ما ذكرته قبل قليل- بعملية التأليف الفني بين التقارير المجالية وتقارير السياسات العمومية وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد ثلاثة أدلة خاصة بكل مجلس إلى جانب دليل خاص بالسياسات العمومية بهدف توحيد هيكلة التقارير، ثم ترسل للمجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب -كما ذكرنا- لدراسة محتوى مشروع المخطط والتعديل والمصادقة.

لا يوجد مخطط حاضر، لكن هذا إيجابي وإيجابي جدا جدا مقارنة بما كان يقع في السابق، مخطط لسنة مثلا يبدأ في سنة 2026، لا تقع المصادقة عليه إلا في أواسط السنة أو في آخرها، كي يبدأ الإنجاز في السنة التي تليها، لتجاوز مثل هذه الوضعيات، شدد سيادة رئيس الجمهورية وفي لقاءات مع سيادته بحضور السيدة وزيرة المالية والسيدة رئيسة الحكومة، على ضرورة الأخذ باهتمامات المجالس المنتخبة من خلال إعداد المخطط والندوات التي قمنا بها جميعا وسمعنا اهتماماتهم والتي هي اهتمامات لا تختلف كثيرا على الاهتمامات التي عبر عليها السادة النواب في المجلس، اهتمامات اجتماعية خاصة اهتمامات مرافق وخدمات عمومية، إذن شدد سيادة رئيس الجمهورية على ضرورة الأخذ باهتمامات المجالس المنتخبة بداية من قانون المالية 2026. وتجسيما لهذا التوجه ونظرا إلى الإكراهات الزمنية عملت الحكومة على إدراج جزء من مقترحات المجالس المحلية، لم نصل إلى المقترحات الجهوية ولم نصل إلى مقترحات الأقاليم.

عملت الحكومة على إدراج جزء من مقترحات المجالس المحلية ضمن مشروع الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026 كرسالة سياسية، رسالة للإعلان عن الانطلاق في تنفيذ المخطط بداية من سنته الأولى من جهة والأخذ بمشاغل المواطنين من جهة أخرى وفي هذا الإطار تم اعتماد منهجية موضوعية مبنية أساسا على الأولويات المحددة من المجالس المحلية في قائمة الخيارات التي مددناهم بها والتي يحددون على أساسها كل مشروع يقترح، نقول له ما هي درجة الأولوية.

إذن بناء على الأولويات المقترحة منهم، على جاهزية المشاريع، تم اعتماد منهجية موضوعية مبنية أساسا على الأولويات المحددة من المجالس وعلى جاهزية المشاريع للتنفيذ ابتداء من سنة 2026، مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المالية للدولة.

وهذا ما توصلنا إليه مع كل المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، أكدنا في كل كلمة ألقيناها على أننا سنتوصل بالمقترحات والبرامج، لكن يوجد اعتباران مهمان يجب احترامهما والعمل في إطارهما، هما وحدة الدولة والإكراهات المالية للدولة ومكنت المنهجية المعتمدة من اختيار 583 مشروع بكلفة ناهزت 940 مليون دينار وبدون المس من المسار الدستوري المخطط. نحن نعمل عليه، عندما

نحضر المشروع نجلبه للمجلسين للنقاش حوله وكما أكدت لعدد من السادة النواب وأيضا للسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، أؤكد هذا أيضا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب، وزارة الاقتصاد والتخطيط مستعدة لكي تحضر في جلسة أكاديمية وفي جلسة حوارية لنتحدث على المنهجية المعتمدة وعلى ما وصلنا إليه اليوم في إطار الإعداد للمخطط.

بالنسبة إلى نصوص الإصلاحات التشريعية وهي إصلاحات تعتبر رافعة مهمة لدعم المجهود التنموي، يتواصل العمل في مختلف الوزارات بالتنسيق بينها لاستكمال النصوص المتعلقة بقانون الاستثمار ومجلة التهيئة الترابية ومجلة الصرف ومجلة الغابات وغيرها، لإحالتها إلى مجلس نواب الشعب.

نتفهم في بعض الأحيان غضب السيدات والسادة النواب على التأخر الحاصل في إحالة هذه المشاريع، توجد عديد الأسباب التي ربما تحول بين الرزنامة الأولية وما نمارسه في العمل اليومي حول هذه المشاريع، لكن العمل متواصل وسنحيل إن شاء الله في القريب جملة من هذه المشاريع التي ذكرت يوم أمس في بيان السيدة رئيسة الحكومة والتي ذكرها السيدات والسادة النواب، إلى مجلس نواب الشعب ونحن نثمن حقيقة استعداد المجلس للعمل عليها وهنا لا توجد مشاريع هذه القوانين فقط، أكيد سنعود بمشاريع قوانين لتمويلات القروض الموجهة لمشاريع تنموية، إن شاء الله سنأتي بها أيضا للمجلس ومعها إن شاء الله -كما ذكرت من قبل عديد السيدات والسادة النواب- مشاريع القوانين الخاصة بلزمات إنتاج الطاقة المتجددة.

اليوم هذا خيار استراتيجي لتونس، إذا كان نريد أن نحد من العجز الطاقي ومن العجز التجاري، يجب أن نحد من حاجتنا للتمويلات الأجنبية، وجب علينا العمل على تحقيق مشاريع في الطاقة المتجددة، مشاريع فيها امتيازات كبيرة لتونس إن شاء الله، مشاريع القوانين: أعتقد خمس لزمات إن شاء الله جاهزة سنأتي بها لمجلس نواب الشعب وإن شاء الله سنتناقش حولها وتقع المصادقة عليهما لأنها مشاريع مهمة جدا للاقتصاد التونسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم،

في الختام أذكر بما قالته السيدة رئيس الحكومة يوم أمس في كلمتها، قالت نحن على يقين أن العمل التشاركي بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية سيثري مضامين هذه المشاريع، يعني المشاريع المبرمجة، بما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات نحو مستقبل أفضل، أسطر على العمل التشاركي بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب تحدث في كلمته عن إطار جامع من التعاون والتكامل، السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم تحدث في كلمته وهنا عندما نقول في كلمته نفتح ظفرين أي دونهم، المرحلة تتطلب توحيد الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، نقول بمثل هذه الروح، نتقدم بحول الله بخطى ثابتة على درب مسار جعل له سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد شعار البناء والتشييد، ربي يوفق الجميع، بالتوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ولكافة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا على كل هذه البيانات والإفادات التي أتت على مجمل المواضيع والمسائل التي تمت إثارتها وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نشكر السيد وزير الاقتصاد على ما تفضل به من توضيحات وإجابات على بعض الأسئلة والإشكاليات التي طرحها السادة النواب مشكورين والتي بينت من خلال تدخلاتهم التزامهم بقضايا شعبهم ودفاعهم عن حقوقهم المشروع.

نشكر الجميع، نشكر أيضا السيد رئيس مجلس نواب الشعب على مواصلة التنسيق الفعال مع الغرفة الثانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وحرصه على مواصلة العمل المشترك في الجلسات المشتركة في مستوى اللجان أو الجلسات العامة المشتركة.

غدا إن شاء الله ينطلق العمل على الساعة الثانية بعد الزوال وستكون هناك جلسة مشتركة إن شاء الله لمناقشة المهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب ثم المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إن أردتم الاستئناف بمهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم إن حبذ السادة النواب ذلك، موافقون على ذلك، ليس لدينا مشكل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

غدا ننطلق إن شاء الله في مناقشة المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب بداية ثم المجلس الوطني للجهات والأقاليم في مرحله ثانية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

يهمنا أن نثمن عاليا الأهمية البالغة لهذه الجلسة العامة المشتركة التي تجسد التعاون المثمر بين مؤسسات الدولة وضرورة تكاملها من أجل الارتقاء بالأداء على جميع المستويات ونحن أمام مناسبة هامة لتأكيد الحرص المشترك على المضي قدما من أجل توحيد الجهود ومضاعفتها لأجل تحقيق انتظارات المواطن، هذا المواطن الذي ينتظر من المؤسسات الرسمية للدولة أن تنهض بأوضاعه لا فقط بواسطة القوانين، بل وعلى وجه الخصوص بثورة متعددة الأبعاد ومكتملة الأهداف تضع ضمن أولوياتها: إيجاد السبل المثلى للتطوير والتجديد ووضع الخطط والبرامج الواقعية والعملية القادرة على بلوغ النجاعة المطلوبة وعلى تحسين الأداء المؤسساتي ومزيد تجويده.

فالدولة بمؤسساتها هي التي تعبر عن إرادة صاحب السيادة وهو الشعب التونسي وهي المسؤولة أمامه على اختياراتها وعلى النتائج التي تحققها على أرض الواقع.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

باسمكم جميعا، أتوجه في ختام أشغالنا بالشكر الموصول إلى السيدة رئيس الحكومة على البيان الذي تم تقديمه والشكر وبالغ التقدير إلى كافة أعضاء الحكومة على الأجوبة والتوضيحات وستكون لنا لقاءات بمناسبة مناقشة المهمات خلال الفترة المقبلة.

جزيل الشكر أيضا للسيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا في هذا الجزء، على أن نشرع بداية من الغد وخلال الأيام القادمة من هذه الجلسة العامة المشتركة المتواصلة في مناقشة المهمات والمهمات الخاصة تباعا ووفقا للرزنامة التي تم إعلامكم بها، فقط هناك تحوير بسيط نبتدئ على الساعة الثانية مثل ما تفضل بذكره زميلي رئيس مجلس الوطني للجهات والأقاليم.

والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثالثة صباحا وأربعين دقيقة)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025:

النوري جريدي بتاريخ 27 جوان 2025، بدر الدين القمودي بتاريخ 27 ماي 2025، جلال الخدمي بتاريخ 23 جوان 2025، حليم بوسمة بتاريخ 30 ماي 2025، شفيق عز الدين الزعفوري بتاريخ 27 ماي 2025، صابر المصمودي بتاريخ 29 ماي 2025، عادل ضياف بتاريخ 17 جوان 2025، عبد السلام الحمروني بتاريخ 25 جوان 2025، أسماء الدرويش بتاريخ 3 جوان 2025، هالة جاب الله بتاريخ 20 جوان 2025، يثينة غانمي وضحى السالمي وعبد السلام الحمروني ومحمد علي بتاريخ 27 ماي 2025 وضحى السالمي وبثينة غانمي وعبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور بتاريخ 29 ماي 2025.

وتقدم السيدات السادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025:

النوري جريدي بتاريخ 2 جوان 2025، أيمن المرعوي بتاريخ 24 جويلية 2025، عبد السلام الدحماني بتاريخ 13 ماي 2025، مختار عيفاوي بتاريخ 7 جويلية 2025، مصطفى البوبكري بتاريخ 14 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير السياحة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025:

النوري جريدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 16 أكتوبر 2025، رمزي الشتوي بتاريخ 6 فيفري 2025، رؤوف الفقيري بتاريخ 2 جويلية 2025، سفيان بن حليمة بتاريخ 15 نوفمبر 2024، محمد أحمد بتاريخ 29 أكتوبر 2024، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 2 جويلية 2025، نور الهدى سبائطي بتاريخ 20 ديسمبر 2024.

وتقدم السيدات السادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025:

ضحى السالمي بتاريخ 28 جويلية 2025، زينة جيب الله بتاريخ 22 جويلية 2025، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 5 ماي 2025، محمود العامري بتاريخ 21 جويلية 2025، فتحي المشرقي بتاريخ 26 سبتمبر 2025، هالة جاب الله بتاريخ 3 جويلية 2025.

كما تقدم كل من السيدة النائبة آمال المؤدب بتاريخ 30 جويلية 2025 والسيد النائب سفيان بن حليمة بتاريخ 1 سبتمبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقيا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025.

وتقدم كل من السيد النائب فخر الدين فضلون بتاريخ 24 جوان 2025 والسيد النائب سفيان بن حليمة بتاريخ 30 جوان 2025 والسيد النائب رياض بلال بتاريخ 19 ماي 2025 والسيد النائب أيمن نقرة بتاريخ 28 جويلية 2025 وأعضاء كتلة الأمانة والعمل بتاريخ 15 أفريل 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025.

وتقدم السيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 1 سبتمبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير النقل وتلقى الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة عواطف الشنيتي بتاريخ 7 أكتوبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتقلت الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

وتقدم السيد النائب محمد علي فنيرة بتاريخ 29 جويلية 2025 بسؤال كتابي إلي السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقى الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 24 سبتمبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقت الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

وتقدم السيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 1 سبتمبر 2025 بسؤال كتابي إلي السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقى الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول جملة من المسائل الوطنية والجهوية والمحلية المتعلقة بقطاع التربية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير التربية بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال 1: متى تستأنف المفاوضات حول القانون الأساسي لموظفي وزارة التربية (الإداريون) المتعطلة منذ 2013 ضمانا للحقوق وحرصا على حسن سير العملية التربوية في مختلف أبعادها؟

السؤال <u>2</u>: لماذا لا تحرص وزارة التربية على تثمين الإرث التربوي لهذه الوزارة الهامة من وثائق إدارية وآلات قديمة وكتب مدرسية قديمة وآلات مختلفة ووسائل اكل وطبخ وتدفئة وهواتف قارة وآلات رقن وطباعة وصور وسجلات ذهبية للمدارس والإعداديات والمعاهد في مبادرة يطلق عليها "كنوز المؤسسات التربوية " في متحف في كل ولاية ومتحف وطني؟

السؤال 3 : إلى متى يتواصل إهمال أطنان من الخشب والحديد والبلاستيك في مختلف المؤسسات التربوية؟ أما آن الأوان لجردها والتفويت فيها لصالح ميزانيات المؤسسات أو للمشاريع التربوية الوطنية؟

السؤال 4: يرجى من الوزارة التسريع في انجاز تعهداتها بالترميم والإحداث والتوسعة واعادة التهيئة في مختلف المؤسسات التربوية في القطار وبلخير والسند ومدنا بقائمة مفصلة في مدى التقدم في انجاز هذه المشاريع وأسباب تعطلها في أقرب الآجل والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002116 بتاريخ 04 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد،

تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد النوري جريدي

الموضوع: حول جملة من المسائل الوطنية والجهوية والمحلية المتعلقة بقطاع التربية .

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، يشرفني إفادتكم بما يلي :

1. **السؤال عدد 1:**

تخضع الأنظمة الأساسية لأسلاك التربية إلى التنقيح بهدف تطوير الأداء والارتقاء بجودة العملية التربوية، وذلك في إطار التراتيب والتشريع الجاري به العمل .

2. **السؤال عدد 2:**

تتم عمليّة حفظ الوثائق الإدارية بوزارة التربية عبر تطبيق برنامج التصرف في الوثائق والأرشيف وذلك من خلال القيام بالعمليات التالية التي تتم على المستويين الوطني والجهوي الوطنية .

- تحويل الأرشيف من المكاتب الإدارية إلى مقر حفظ الأرشيف،
- تطبيق جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية والمشتركة
- ترحيل الأرشيف التاريخي إلى مؤسسة الأرشيف الوطني لحفظ الذاكرة الوطنية

كما يتم القيام بالسلسلة التوثيقية في مجال التوثيق من جمع الوثائق فمعالجتها المادية والفنية ثمّ إتاحتها للباحثين عبر الوسائط المتوفرة (الاستغلال الحيني، التوثيق عبر الصور ....)

وبالنسبة إلى المتحف الوطني للتربية فإنه يحتوى على وثائق ووسائل تعليمية وبيداغوجية قديمة تم استغلالها في العقود السابقة، ويعدّ حافظا لذاكرة التربية في البلاد وتعمل الوزارة على تثمينه من خلال تنظيم رحلات دراسية لفائدة الجمهور التلمذي للتعرف على محتوياته والاطلاع على تاريخ المنظومة التربوية التونسية .

3. **السؤال عدد 3:**

تم تجاوز الاشكال بصدور الأمر عدد 423 لسنة 2025 بتاريخ 24 سبتمبر 2025، وهو يتعلق بضبط أحكام إحالة المنقولات التي تحتوي على مادة الحديد ولم تعد صالحة للاستعمال لفائدة الشركة التونسية لصناعة الحديد" الفولاذ ."وينطبق هذا الأمر على الهياكل العمومية .وقد شرعت مصالح وزارة التربية مركزيا وجهويا في إجراء جرد لهذه المنقولات وإحالتها مجاناً إلى" الفولاذ "لعمليات التفكيك والقص .مع إحالة نسخة من تقرير الجرد إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

4. **السؤال عدد 4:**

بالنسبة لمشاريع تأهيل البنية التحتية المدرسية بمعتمديات القطار والسند وبلخير عملت وزارة التربية خلال الخمسة سنوات الأخيرة على برمجة 56 مشروع بين تهيئة وصيانة وتوسعة باعتمادات جملية ناهزت 11.6 مليون دينار.

وفي هذا الإطار نوافيكم بقائمة في المشاريع المرسمة بالنسبة للمؤسسات التربوية التابعة لمعتمديات القطار والسند وبلخير وفق المعطيات التالية:

مشاريع مكتملة أو في طور الإنجاز أو بصدد الانطلاق

ع/ر	المعتمدية	طبيعة التدخل	المؤسسة التربوية	طور الانجاز	نسبة تقدم الاشغال
01	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية القطار	تمت الاشغال	%100
02	القطار	بناء قاعات عادية	المدرسة الإعدادية بالقطار	تمت الاشغال	%100
03	القطار	بناء أسيجة	المدرسة الإعدادية بالقطار	تمت الاشغال	%100
	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية العمايم	بصدد الانجاز	% 80
05	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية العمايم	بصدد الانجاز	% 80

06	القطار	صيانة عامة	معهد القطار	انطلقت الاشغال	10 %
07	السند	صيانة عامة	معهد العليم	انطلقت الاشغال	60 %
08	السند	بناء (02 قاعات)	المدرسة الابتدائية الثلايجية	بصدد الانجاز	%100
09	السند	بناء أسيجة	المدرسة الابتدائية الثلايجية	تمت الاشغال	%100
10	السند	بناء قاعة	المدرسة الابتدائية هنشير الافراح	تمت الاشغال	%100
11	القطار	تهيئة وصيانة	معهد القطار	بصدد الانجاز	20 %
12	القطار	تهيئة وصيانة وتوسعة	المدرسة الابتدائية أولاد بوعمران 2	تمت المصادقة من طرف لجنة الشراءات وبصدد انتظار موافقة الوحدة	

مشاريع بصدد إعداد ملف طلب العروض

ع/ر	المعتمدية	طبيعة التدخل	المؤسسة التربوية	طور الإنجاز
01	السند	بناء فضاء تحضيري	المدرسة الابتدائية باطن زانوش	بصدد إعداد ملف طلب العروض
02	السند	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية المحطة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
03	القطار	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية ببئر سعد	بصدد إعداد ملف طلب العروض
04	السند	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية المحطة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
05	بلخير	بناء مكتب مدير	المدرسة الابتدائية العياشة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
06	القطار	بناء قاعة مراجعة	معهد الفرابي بالقطار	بصدد الإعلان عن طلب العروض
07	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية بوعمران 2	بصدد إعداد ملف طلب العروض
08	بلخير	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية زيتونة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
09	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية سعد	بصدد إعداد ملف طلب العروض
10	القطار	بناء فضاء تحضيري	المدرسة الابتدائية القطار	بصدد إعداد ملف طلب العروض
11	القطار	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية عرباطة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
12	السند	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية ابن خلدون	بصدد إعداد ملف طلب العروض
13	القطار	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية أولاد بوعمران 2	بصدد إعداد ملف طلب العروض
14	السند	بناء أسيجة	المدرسة الابتدائية ابن خلدون	بصدد إعداد ملف طلب العروض
15	القطار	بناء قاعات عادية	المدرسة الإعدادية القطار	بصدد إعداد ملف طلب العروض
16	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية عرباطة	بصدد إعداد ملف طلب العروض
17	السند	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية ابن خلدون	بصدد إعداد ملف طلب العروض
18	القطار	دراسات	المدرسة الابتدائية حي العمالي	بصدد إعداد ملف طلب العروض
19	السند	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية المناصرية	بصدد الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية
20	بلخير	بناء قسم تحضيري	المدرسة الابتدائية أولاد بالحاج بالخير	بصدد إعداد ملف طلب العروض
21	بلخير	تهيئة وصيانة	المدرسة الابتدائية 02 مارس حوال الواد	بصدد إعداد ملف طلب العروض
22	القطار	تهيئة وصيانة	المدرسة الابتدائية الحي العمالي	بصدد إعلان طلب العروض
23	بلخير	بناء فضاء	المدرسة الابتدائية 02 مارس حوال الواد	بصدد إعداد ملف طلب العروض

		تحضيري		
24	بلخير	بناء قاعة إعلامية	معهد سيدى بوبكر	بصدد إعداد ملف طلب العروض
25	القطار	بناء فضاء تحضيري	المدرسة الابتدائية القطار	بصدد إعداد ملف طلب العروض

مشاريع في مرحلة الدراسات التمهيدية

ع/ر	المعتمدية	طبيعة التدخل	المؤسسة التربوية	طور الإنجاز
01	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية العمايم	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
02	السند	بناء وحدات صحية	المدرسة الابتدائية الذكارة	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
03	القطار	صيانة عامة	المدرسة الابتدائية العمايم	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
04	السند	دراسات	مبيت معهد السند	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
05	القطار	دراسات	معهد بوعمران	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
06	السند	بناء قاعة	المدرسة الابتدائية هنشير الافراح	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
07	القطار	دراسات	المدرسة الابتدائية أولاد بوسعد	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
08	بلخير	تهيئة وصيانة	معهد بلخير	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
09	القطار	دراسات	معهد بوعمران	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
10	السند	دراسات	معهد السند	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
11	السند	تهيئة وصيانة	معهد السند	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
12	بلخير	بناء مطعم مدرسي	المدرسة الابتدائية العيايشة	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
13	القطار	بناء قاعة عادية	المدرسة الإعدادية القطار	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
14	القطار	بناء قاعة مراجعة	معهد الفرابي	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
15	بلخير	بناء قاعة اختصاص	معهد العيايشة	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
16	بلخير	بناء قاعة اعلامية	معهد العيايشة	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
17	السند	بناء قاعة اختصاص	معهد عليم	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
18	القطار	تهيئة وصيانة	مطبخ ومطعم معهد بوعمران	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية
19	السند	تهيئة وصيانة	مطبخ ومطعم ومبيت الإعدادية السند	بصدد إعداد الدراسات التمهيدية

السؤال الكتابي

للنائب بدر الدين القمودي

الموضوع: سؤال كتابي عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي .

اثيرت في الآونة الأخيرة تساؤلات جدية واستنكارات واسعة في صفوف المترشحين لمناظرة التفقد للتعليم الابتدائي، وذلك بسبب ما رافق هذه المناظرة من تجاوزات وإخلالات أثرت سلبا على مصداقيتها، وهددت مبادئ الشفافية والنزاهة التي من المفترض أن تؤطر كل مناظرة وطنية منها النقاط التالية :ا

- الإقصاء المسبق لبعض المترشحين الوزارة أقصت مترشحين لعدم توفر خمس سنوات أقدمية في الرتبة، في حين قبل مترشحون آخرون لا تتوفر فيهم نفس الشروط . كيف تفسرون هذا التناقض؟ أليس ذلك ضربا لمبدأ تكافؤ الفرص؟ اختيار لجان الإصلاح :ما هو الأساس المعتمد في تعيين أعضاء لجان الإصلاح؟ وكيف تم ذلك في ظل مقاطعة نقابة المتفقدين لهذه المناظرة؟ وهل الوزارة على علم بأن من قاموا بتكوين المترشحين بمقابل مادي شاركوا لاحقاً في عملية الإصلاح؟ ألا يشكل ذلك تضارب مصالح واضح؟

- الشفافية في الإصلاح :لماذا لم تنشر الوزارة كالمعتاد شبكة إصلاح موحدة وتفصيلية تبين المعايير المعتمدة في التقييم؟ وهل صحيح أن الإصلاح تم دون قص الأسماء، كما ورد في تصريحات منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي؟ أليس في ذلك إخلال بمبدأ عدم التحيز وفتح لباب الشبهات؟

- شبهات الغش :كيف ترد الوزارة على ما ورد في تدوينة أحد إطارات الوزارة (ر .م) والتي أكد فيها وجود حالات غش موثقة بالأسماء نالت أعدادًا بين 6 و7.5 ؟ وهل تم فتح تحقيق إداري في هذه التجاوزات؟ ولماذا لم تتخذ أي إجراءات ردعية إلى الآن؟ تصريحات المتفقدين حول الذكاء الاصطناعي ما موقف الوزارة من تصريحات متفقدين أكدوا أن بعض المترشحين خدموا بالذكاء الاصطناعي؟ وهل قدموا تقارير

رسمية توثق شبهة الغش؟ وإن لم يفعلوا، فكيف تأكدوا؟ وماذا لو ظلموا المترشحين؟ هل أصبحت الاتهامات تطلق بلا دليل؟ وهل يُقبل أن تدار مناظرة بهذا الحجم بهذا القدر من الفوضى والتسيب؟

- تسريب النتائج ما مدى صحة الأخبار المتداولة بخصوص تسريب النتائج قبل إعلانها الرسمي بأسبوع؟ ولماذا تم نشر النتائج على منصات التواصل الاجتماعي قبل الموقع الرسمي للوزارة؟ منذ متى أصبحت" فايسبوك "منصة رسمية لنشر نتائج مناظرة وطنية بهذا الحجم؟

- الرابط المتداول (lien) والتلاعب بالأعداد :ما حكاية الرابط الذي تم تداوله قبل صدور النتائج رسميا؟ كيف تم تسريبه ؟ وهل تأكدت الوزارة من مصدره؟ وهل وُجد تلاعب بالأعداد؟ وهل فتحت الوزارة تحقيقا رقميًا في الغرض؟ الموقع الرسمي لا CNTE : ماذا تعني تدوينة "قراصنة الموقع " التي ظهرت في الصفحة الرسمية للمركز الوطني للتكنولوجيات التربوية؟ إن صحت قرصنة الموقع فذلك يُعد كارثة حقيقية تمس مصداقية المناظرة وتفتح باب الشك في النتائج المنشورة والمعالجة المعلوماتية للمعطيات .

- إن ما رافق هذه المناظرة من إخلالات وشبهات يضرب في العمق مصداقية المناظرات الوطنية، ويُضعف ثقة الإطار التربوي في مؤسسات الدولة، ويهدد مبدأ الاستحقاق الذي يعد إحدى دعائم الارتقاء في المسار التربوي لذا نطالب بفتح تحقيق إداري عاجل وشامل وتحديد المسؤوليات، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة .كما نطالب في حال ثبوت هذه التجاوزات بإعادة المناظرة أو إعادة إصلاحها تحت إشراف لجان كفؤة ومستقلة، مع ضمان الشفافية الكاملة في كل مراحل العملية .والسلام

إجابة السيد وزير التربية

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان 2025

<u>المصاحيب</u>: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي، والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور(01) .

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيد بدر الدين القمودي

<u>الموضوع</u>: حول مناظرة التفقد للتعليم الابتدائي .

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1. **بخصوص الإقصاء المسبق لبعض المترشحين وعدم اعتماد شرط أقدمية 5 سنوات في الرتبة للمشاركة في المناظرة والسماح لمن ليست لهم هذه الأقدمية بالمشاركة**، فإن لجنة المناظرة ارتأت اعتماد الفصل 16 من الباب الثاني الفقرة" أ "من الأمر الحكومي عدد 297 لسنة 2017 المؤرخ في 13 فيفري 2017 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك التفقد البيداغوجي للمدارس الابتدائية بوزارة التربية والتي تنص على: "... **والمتوفر فيهم على الأقل خمس سنوات أقدمية في الرتبة وعشرة سنوات أقدمية في التدريس على الأقل "** وهو ما تم تطبيقه عند مرحلة قبول المترشحين .
2. **بخصوص اختيار لجان الإصلاح** فقد تمت عملية الاختيار بناء على عناصر الكفاءة والاستعداد والاختصاص والنزاهة واحترام واجب التحفظ ولم يتم تسجيل أي تململ أو مقاطعة من قبل المشاركين في عملية الإصلاح، بل بالعكس فقد عبروا عن اعتزازهم وعن شعورهم الكامل بالمسؤولية وبالاستعداد التام لإنجاح المهمة الموكولة إليهم وبالتقيد والالتزام التام بجملة التوصيات التي تسلموها كوثيقة مرفقة لتكاليفهم .

وقد تم التفطن من قبل المصالح المعنية بالوزارة إدارة المناظرات المهنية والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية إلى مجموعة من المتفقدين الذين قاموا بدورات تكوينية لفائدة مدرسي مدارس ابتدائية في إطار استعدادهم للمشاركة في المناظرة وقد قامت هذه المصالح بالتحري الكامل والتشاور وعدم اقتراح المتفقدين الذين ثبتت مشاركتهم أو تنشيطهم لحلقات تكوين، وتم التأكد من خلو قائمة المقترحين في عملتي إعداد المواضيع وإصلاح الاختبارات الكتابية من مسدي هذه الخدمات مجانا أو بمقابل مالي.

3. **بخصوص الشفافية في الإصلاح لم تقم الوزارة بنشر إصلاح الاختبارات في أي دورة من الدورات السابقة وهي عملية غير منصوص عليها بقرار تنظيم المناظرة**، غير أنه بالإمكان نشر الإصلاح والمقاييس التي تم اعتمادها عند الانتهاء من جميع مراحل المناظرة التي ما تزال جارية .

وللملاحظ فإنه عند الانتهاء من اجتياز الاختبار الكتابي وقبل عرض أوراق التحارير على المصححين، هنالك عمليات ضرورية وأساسية جدا يتم انجازها استعدادا لمرحلة الإصلاح وهو ما يعرف بتهيئة أوراق التحارير وتتضمن :

- التأكد من الغيابات ومن الحضور حسب قائمات الحضور وتصاميم القاعات وأسماء الغائبين المسجلين على ظروف جمع التحارير

- قص طوالع أوراق التحارير وإلصاق لصوقة بها اسم المترشح ولقبه على الطالع الذي يبقى لدى الإدارة، وإلصاق الرقم السري فقط على جميع الأوراق التي ستقدم إلى الإصلاح .

4. **بخصوص شبهات الغش**، تم التفطن إلى تدوينة قام بنشرها متفقد بيداغوجي مكشوف الاسم والهوية وهذا نصها :

"الي مشى في بالو أن chat Gpt باش يعاونو

ها هو يلقى روحو على بره بعدد لا يتجاوز 6.5 أو 7 من 20

والحالات موجودة ومعروفة"

والوزارة ترفع عن مثل هذه التدوينات التي لا سند لها ولا أساس لها من الصحة خاصة بعد التأكد من أن من قام بنشرها ليست له أي علاقة بلجنة المناظرة ولم يشارك لا في صياغة المواضيع ولا في

إصلاح التحارير وتحتفظ الوزارة باتباع كامل الإجراءات القانونية والإدارية في الغرض .

5. **بخصوص تسريب النتائج**، لا يمكن الحديث عن نتائج أي مرحلة من مراحل المناظرة إلا بعد التداول فيها من قبل لجنة المناظرة وإمضاء الوزير على قائمة المقبولين وبالتالي فمن غير المنطقي أن يكون هنالك تسريب لنتائج قبل إعلانها الرسمي .

وبالنسبة الى طريقة الإعلان عن النتائج فيتم نشرها عبر الموقع الرسمي للوزارة www.edunet.tn وهو نفس الموقع الذي تم اعتماده لعملية التسجيل في المناظرة عند الترشح .

هذا وإن طريقة الاعلام تكون شخصية باعتماد المترشح على معرفه الوحيد .

كما أن عملية نشر النتائج يسبقها بلاغ ينشر بدوره على نفس الموقع الرسمي للوزارة وعلى صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي" فايسبوك "إذ يتم دعوة جميع المترشحين من خلال البلاغ إلى اعتماد الرابط للولوج والاطلاع على النتائج وبالنسبة الى المقبولين منهم سحب الاستدعاءات الخاصة بالاختبار التطبيقي .

6. **بخصوص الرابط المتداول والتلاعب بالأعداد :تنشر نتائج المناظرات على الشبكة التربوية على الموقع الرسمي للوزارة دون سواه وهو www.edunet.tn** ، غير أنه يتم الاعتماد على بلاغ ينشر بدوره على موقع الوزارة المذكور وعلى صفحتها الرسمية على "الفايسبوك "وذلك حرصا على الوصول السريع للمعلومة والتقليل من انتشار الشائعات حيث يصبح المصدر الموثوق متاحا لجميع الشرائح والاعتماد على المواقع الرسمية للتواصل الاجتماعي يندرج ضمن تفعيل الاعلام الحكومي وموثوقيته.

والوزارة لم تسجل أي حالة من نوع التلاعب بالأعداد ولم يصل أي اعتراض من مترشح مفاده الحصول على نتيجة ثم تم التراجع فيها .

7. **بخصوص الموقع الرسمي للـ cnte** ، بالإمكان مراجعة مصالح المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بخصوص نص البلاغ والذي تعلق بمستعملي البريد الالكتروني وليست له أي علاقة بالمناظرة .

ولم تسجل الوزارة أي حالة من هذا النوع ولم يصل أي اعتراض من مترشح مفاده الحصول على نتيجة ثم تم التراجع عنها وبالتالي فإن المعلومة أو الملاحظة تندرج ضمن الإشاعات مثلما تم التعبير عنه ولا يمكن أخذها بعين الجدية

ومن خلال جملة هذه النقاط، تؤكد الوزارة السير العادي لهذه المناظرة، علما وأنّه تمّ الإذن إلى لجنة مرافقة تتكون من فريق من المتفقدين الإداريين والماليين يترأسهم السيد المتفقد العام الإداري والمالي وتضم الإدارة العامة للامتحانات والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية وإدارة المناظرات المهنية لمرافقة الإدارة والإحاطة بمختلف أعمالها الخاصة بمناظرتي التفقد ابتدائي وإعدادي وثانوي وفي مختلف مراحلها بدءً من الاستعدادات لتنظيمها مرورا بمختلف مراحل إجرائها وصولا إلى عمليات الإصلاح والتقييم ونشر النتائج وقد باشرت اللجنة مهام تدقيق الملف وحوكمته قصد تأطير المناظرة وفق الإجراءات الإدارية والقانونية المطلوبة .

إضافة إلى تكليف لجان متابعة من الإدارة المركزية لسير المناظرة بمختلف مراكز الاختبارات، ولم يتم تسجيل ما من شأنه الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والإنصاف بين المترشحين .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

تحية طيبة،

نظرا لأهمية مادة التربية المدنية خاصة وأنها ترسخ التواصل الإيجابي والفعال بالإضافة إلى تكريس جملة من القيم منها الحق في الاختلاف، التضامن والتعاون، لذا نتساءل عن إمكانية الترفيع في ضارب مادة التربية المدنية وتعميمها على كافة الشعب .

وتفضلوا السيدة الوزيرة، فائق الاحترام والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002116 بتاريخ 04 جويلية 2025

المصاحيب: عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) ، وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد جلال خدمي

الموضوع :حول إمكانية الترفيع في ضارب مادة التربية المدنية وتعميمها على كافة الشعب .

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول إمكانيّة الترفيع في ضارب مادة التربية المدنية وتعميمها على كافة الشعب أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

* تحتلّ مادة التربية المدنيّة منزلة هامة في المنظومة التربوية إذ تطمح إلى المساهمة في إنتاج وعي يكرّس قيم المواطنة وممارستها وكلّ ما تشير إليه تلك القيم والمفاهيم من معان تتصل بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كما هو معترف بها في التشريعات الوطنية والدولية، الأمر الذي يمكن المتعلّمين من توظيف التّواصل للعيش مع الآخرين ومن فهم أفضل للعالم الذي ينتمون إليه، وتفاعل أرقى مع العصر

الذي يعيشون فيه .كما تسعى مادّة التربية المدنيّة إلى بلورة القيم والمبادئ الواردة خاصة في العنوانين الأول والثاني من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (23) جويلية (2002 من خلال أهدافها العامة التالية :

- اعتزاز المتعلّم بذاته تجسيدا لانتماءاته الثقافية والحضاريّة في أبعادها العربية والإسلامية والإنسانية الكونية .

- تبني قيم المواطنة والمدنيّة وحقوق الإنسان استعدادا للمشاركة في الحياة العامة .

- اكتساب السلوكات والممارسات المدنيّة المتفاعلة مع المحيط الاجتماعي .

- بناء موقف إيجابي مستقل في ضوء ممارسة الفكر النقدي

* تتجلّى مكانة هذه المادة من خلال تعميم تدريسها في كافّة المراحل العمرية للتلميذ بداية من المرحلة الابتدائيّة (الدّرجة الثالثة من التعليم الأساسي) وكامل المرحلة الإعداديّة وفي السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي والسّنة الثالثة شعبة الآداب وهي المحطات الهامة في التكوين السلوكي والاجتماعي للناشئة واستبطان المنظومة الفكرية والقيميّة التي تتأسّس عليها التربية المدنيّة والتي تنتمي إلى مصادر عديدة ومتداخلة تستقي مضامينها من مجالات معرفية متنوّعة فهي توظف المعارف القانونية والتاريخية والاجتماعية وكذلك الأفكار ذات الصبغة الفلسفيّة والمنتوجات الأدبيّة وكلّ ما ينمّي الإدراك ويهذب الذوق والسلوك ويمنح العقل القدرة على الفهم والنّقد وبناء المواقف الإيجابية والمستقلة .

* إن مسألة الترفيع في ضارب المادّة وكذلك تعميم تدريسها في كافة الشعب هي من بين المسائل المطروحة ضمن ملفات الإصلاح التربوي في إطار تصور متكامل يراعي العملية التربوية من السنة الأولى ابتدائي إلى البكالوريا ومراجعة لمنظومة التقييم والعناية بالبعد التكويني وتنويع أشكال التقييم والتقليص بين ضوارب المواد التعليمية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

على إثر فاجعة" المزونة "التي راح ضحيتها 3 من أبنائنا رحمهم الله، من الواجب اليوم سيدي الوزير تقديم جرد لهذه المؤسسات التربوية المهددة بالسقوط .

* فماهي آخر مستجدات جرد المؤسسات ذات الأولوية؟

* وماهي المؤسسات المبرمجة لإعادة تهيئتها قبل السنة الدراسية القادمة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان 2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيّد حليم بوسمة

الموضوع:حول جرد المؤسسات التربوية ذات الأولوية .

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

السؤال عدد 01 : ماهي آخر المستجدات حول جرد المؤسسات ذات الأولوية؟

تعمل وزارة التربية سنويا في إطار الاعداد لمشروع مهمة التربية لتأهيل البنية المدرسية على تحيين الجرد وضبط الأولويات بهدف إعداد برنامج تدخل سنوي وفقا للأهداف الاستراتيجية المضبوطة بالمخطط الحالي، وخلال هذه السنة تم وبصفة استثنائية إعادة كامل عمليات الجرد بداية من شهر أفريل 2025 بالتنسيق مع مختلف المتدخلين مركزيا وجهويا من خلال فرق عمل مشتركة شملت كافة المؤسسات التربوية .

في ذات السياق وبناء على ما تم تحديده من أولويات وبالتوازي مع البرنامج السنوي انطلقت الوزارة في تنفيذ برنامج خصوصي للتدخلات العاجلة لفائدة 682 مؤسسة تربوية تعلقت أساسا بهدم وإعادة بناء أسيجة وصيانة فضاءات تشكل خطرا على رواد المؤسسات التربوية.

السؤال عدد : 02 ماهي المؤسسات المبرمجة لاعادة تهيئتها قبل السنة الدراسية القادمة؟

عملت الوزارة على تأهيل البنية التحتية المدرسية للمؤسسات التربوية وفق ما تم تحديده من مشاريع صلب نفقات الاستثمار وفق آليات تنفيذ مختلفة، حيث في هذا الاطار إضافة للبرنامج الخصوصي للتدخلات العاجلة الذي انطلقت فيه الوزارة تم استكمال عمليات التعهد والصيانة في أكثر من 325 مؤسسة تربوية موزعة على كافة مناطق البلاد كانت جاهزة خلال مفتتح العودة المدرسية . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب شفيق عز الدين الزعفوري

الموضوع: سؤال كتابي حول تسوية وضعية المرشدين التطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين دورة .2017 التالية :

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم الأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص الوضعية الحالية لمجموعة من الناجحين في مناظرة انتداب المرشدين

التطبيقيين من الناجحين في مناظرة انتداب المرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير لسنة2017 ، هذه المناظرة التي شابتها عديد الإخلالات والتجاوزات وهو ما أكدته تقارير لجان التدقيق .ورغم كل هذه المعطيات لا يزال هؤلاء الناجحون الذين غير متعاقدين من دورة 2017محرومين من حقهم في الانتداب .

إن إعادة النظر في هذا الملف ليس مجرد إجراء بسيط، بل هو خطوة أساسية لاستعادة ثقة المتضررين .

1. ماهي الخطوات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإنصاف هؤلاء المتضررين وتمكينهم من الحصول على حقهم الشرعي والقانوني في الانتداب؟

2. ماهي الخطوات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإنصاف هؤلاء المتضررين وتمكينهم من الحصول على حقهم الشرعي والقانوني في الانتداب؟

3. هل تمتلك الوزارة قائمة بأسماء المتضررين من دورة 2017؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان .2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي، والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيّد شفيق عز الدين الزعفوري

الموضوع: حول تسوية وضعية المرشدين التطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين دورة .2017

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص تسوية وضعية المرشدين التطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين دورة 2017 ، أفيدكم أنّه تم عقد جلسات في الغرض مع مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية في أواخر سنة 2024 حول سبل تسوية وضعية هذه الشريحة .كما نفيدكم علما مصالح إدارة المناظرات المهنيّة لديها قائمة اسمية تتضمن كافة البيانات الخاصة بهم . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع :بخصوص صيانة وتسوية عقارات مدارس ابتدائية بمعتمدية صفاقس الغربية .

المرجع :إجابتكم تحت عدد- ص-2025-07-0999-0000252 بتاريخ 9 ماي 2025

تحية طيبة،

في إطار دورنا الرقابي فإننا نثمن مجهودات الوزارة في إيجاد الحلول المناسبة للتدخل لصيانة المؤسسة التربوية، إلا أنه وإثر تواصلنا مع بعض الأطراف الجهوية تبين لنا أنه لا يوجد أي تطورات ولم تتخذ إجراءات عاجلة في ملف مدرسة الخليل بن أحمد طريق المحارزة من معتمدية صفاقس الغربية .

وتجدر الإشارة أنكم ذكرتم أن القضية المرفوعة لدى المحكمة الإدارية تحت عدد 1/34361 والقائم بها ورثة مالك العقار منذ سنة 2007حول استرجاع العقار، لا تزال إلى حد هذا التاريخ موضوع نزاع قضائي، وبمتابعتنا للموضوع تبين لنا أنه صدر حكم ابتدائي بتاريخ 21 نوفمبر 2009 وحكم استئنافي بتاريخ 29 مارس 2012 في القضية لفائدة وزارة التربية .

فالرجاء الحرص على تسوية ملف إحالة العقار على ملكية الدولة الخاصة والإسراع بالتدخل للقيام بالصيانة اللازمة لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل بن أحمد من كارثة وشيكة .كما نحيطكم علما أنه يمكن أن نقع في نفس الإشكال في حالة عدم تسوية ملف إحالة عقار المدرسة الابتدائية التحرير بمعتمدية صفاقس الغربية لفائدة ملك الدولة الخاصة .

فالرجاء الحرص على تسوية ملف إحالة العقار على ملكية الدولة الخاصة

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص 0001828-3000-26-2025- بتاريخ 12 جوان 2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور .(01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيد صابر المصمودي

الموضوع: بخصوص صيانة وتسوية عقارات مدارس ابتدائية بمعتمدية صفاقس الغربية .

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي :

نقطة عدد 01 : في خصوص تسوية ملف إحالة العقار المقام عليه المدرسة الابتدائية الخليل بن احمد والتدخل بالصيانة اللازمة؟

في إطار تسوية الوضعية العقارية للمدرسة الابتدائية الخليل بن أحمد الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 1 تواصل الوزارة القيام بكل الإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة لتخصيص كامل العقار لصالح ملك الدولة الخاص وذلك بالتنسيق المباشر مع مختلف الهياكل المختصة بما في ذلك مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .واعتبارا لنتائج القضايا المرفوعة ضد وزارة التربية أمام المحاكم التونسية ونظرا لوضعية البنية التحتية للمدرسة، فقد تم برمجة مشروع لتعهد وصيانة المؤسسة وفق مقاربة التهيئة الشاملة ضمن مشروع ميزانية التنمية لسنة 2026.

نقطة عدد 02 : في خصوص تسوية ملف الوضعية العقارية للمدرسة الابتدائية التحرير الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 1؟

في إطار تسوية الوضعية العقارية للمدرسة الابتدائية التحرير الراجعة بالنظـر للمندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 01 تم إعداد جميـع الوثائق الإدارية والفنية والادلاء بها لدى مصالــح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد إتمام إجراءات اقتنــاء العقار وترسيمه بملــك الدولة الخاص بعد تمكين مصالـح وزارة التربية من القيمة الشرائية للعقار طبقا لتقرير الاختبــار الصادر عن الإدارة العامة للاقتناء والتحديد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية

الموضوع : حول وضعية الأساتذة المدرجة أسماؤهم ضمن قائمة سد الشغورات .

وبعد،

- متى تعتزم وزارة التربية تسوية وضعية الأساتذة المدرجة أسماؤهم ضمن قائمات سد الشغورات وذلك إما بإدراجهم ضمن قائمة النواب المباشرين أو عن طريق انتدابهم على دفوعات على غرار قائمات النواب المباشرين؟
- متى سيتم إدراج الأساتذة النواب الذين قاموا بنيابات قبل سنتي 2006 و2008 ضمن قائمات النواب المعنيين خاصة وأن عددهم محدود؟

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002116 بتاريخ 04 جويلية 2025

المصاحيب: عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيد عادل ضياف

الموضوع: حول وضعية الأساتذة المدرجة أسماؤهم ضمن قائمة سد الشغورات

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي :

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بإفادتكم بأنّ وزارة التربية والتزاما بمقتضات الأمر الحكومي عدد 21 لسنة 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية والذي اقتضى الفصل الأول منه أن يتمّ إدماج جميع المعلمين والأساتذة النواب المباشرين بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية وذلك في تاريخ نشر الأمر .

كما اقتضى الفصل الثاني من ذات الأمر المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة غير المباشرين للتدريس في تاريخ نشر الأمر، في فقرته الثانية أن تعتمد قاعدة بيانات وزارة التربية للمكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية .وحيث أن قاعدتي البيانات المتوفرة لدى وزارة التربية ضبطت الفترة بالنسبة إلى المرحلة الابتدائية من 2006/09/14 إلى 2024/06/30 وبالنسبة إلى المرحلة الإعدادية والمعاهد من 2008/09/14إلى 2024/06/30 وقد مثلت قاعدتي البيانات المذكورة موضوع تحيين دائم وفق بلاغات صادرة عن وزارة التربية في الغرض .

وعليه فإنّ المعنيين بالأمر غير مدرجين بقاعدة البيانات ولا يمكن بالتالي لوزارة التربية تسوية وضعيتهم .

في خصوص الأساتذة الواردة أسماؤهم بمحاضر جلسات سدّ الشغور غير المدرجين ضمن قاعدة البيانات نفيدكم أنّ جميع المندوبيات الجهوية للتربية دأبت في مفتتح السنة الدراسية 2020/2019إلى السنة الدراسية 2024/2023 على نشر بلاغات

جهوية لفتح باب الترشح لتسديد الشغورات المتوفّرة وعلى إثر ذلك يتم إعداد محاضر جلسات ممضاة من أعضاء اللجنة الجهوية تتضمّن أسماء المترشحين مرتبين حسب الاختصاص ويتم تعيينهم حسب الشغورات المتوفّرة وفق الترتيب وحسب الحاجة .لذلك أدرجت أسماؤهم في المحاضر ولم يتسنّ تعيينهم لعدم توفّر شغور .علما وأنّ قاعدة البيانات لا تتضمن إلا من قاموا بفترات نيابية .وحيث لم تربط المعنيين بالأمر أي علاقة تعاقدية بوزارة التربية وبالتالي فإن وضعيّتهم تخرج عن مجال تطبيق النّص .

تم عقد جلسة مع مصالح رئاسة الحكومة حول هذه الشريحة (المدرجة أسماؤهم ضمن محاضر الجلسات ولم يتم استدعاؤهم لسد الشغورات) كما تمت مراسلة رئاسة الحكومة في الغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الحمروني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

الموضوع:طلب إحداث إعدادية تقنية بمعتمدية بني خداش

تحية وبعد،

طلب كنا اثرناه سابقا مع وزراء تداولوا على وزارة التربية ولاقى تجاوبا واستحسانا ولكن مازلنا ننتظر التفعيل باعتباره أصبح مطلب ملحا في ظل عدة معطيات وخاصيات تهم الشأن التربوي في هذه المعتمدية بالذات التي تبعد عن مركز الولاية 37 كلم وعن مراكز تكوين وإعداديات تقنية في باقي معتمديات الولاية أضعاف هذه المسافة .تضم المعتمدية عدد 04 مدارس إعدادية (قصر الجديد، إعدادية بني خداش الفاضل بن عاشور، إعدادية طريق غمراسن) وقد بلغ عدد المنقطعين عن الدراسة في المستوى الإعدادي سنويا 75 تلميذا ونجاح بالاسعاف في حدود 250 تلميذ .

الطلب القديم الجديد يتمثل في دمج إعداديتي الفاضل بن عاشور وإعدادية طريق غمراسن واستغلال هذه الأخيرة كإعدادية تقنية لاستعاب هذا العدد الكبير من التلاميذ المنقطعين سنويا وحمايتهم من مسارات أخرى وأيضا لعدم قدرة الأغلبية للتنقل والإقامة في مؤسسات أخرى بعيدة ومراعاة الوضعية الاجتماعية .

سيدي الوزير نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل بأخذ قرار لإحداث هذه الإعدادية التقنية لحماية أبناءنا التلاميذ المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة .والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-000216 بتاريخ 04 جويلية 2025

المصاحيب: عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عبد السلام الحمروني

الموضوع :حول طلب إحداث إعدادية تقنية بمعتمدية بني خداش

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

لقد اقترحتم دمج المدرسة الإعدادية الفاضل بن عاشور والمدرسة الإعدادية طريق غمراسن من معتمدية بني خداش في إعدادية واحدة (إعدادية الفاضل بن عاشور) وتحويل اعدادية طريق غمراسن إلى إعدادية التقنية، وبناء على ذلك تمت دراسة هذا المقترح بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتربية بمدنين وأفضت إلى ما يلي :

- صعوبة توفير النقل المدرسي اللازم لتلاميذ المدرسة الإعدادية طريق غمراسن (168) تلميذا في صورة توجيههم إلى إعدادية الفاضل بن عاشور .
- يتجه في الوقت الراهن عدم فتح اعدادية تقنية بالمنطقة باعتبار أن عدد التلاميذ المتوقع التحاقهم بهذه الإعدادية التقنية ضعيف جدا (في حدود 20 تلميذا).

وبناء عليه فإنّ المندوبية الجهوية للتربية بمدنين بصدد إجراء مراجعة شاملة للخارطة المدرسية للجهة ضمن المخطط الجهوي للتربية 2026-2030 بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية ووفق أولويات الجهة وفي صورة توفر العدد الكافي من التلاميذ مستقبلا سيتم إدراج ذلك في المخططات القادمة للتربية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء درويش

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: حول وضعية شعبة الفنون

تحية طيبة وبعد،

سبق وان أعلنت الوزارة على بعث شعبة الفنون بمعدل قسم عن كلّ جهة وبدأ العمل بها فعليا ولكن ليست كشعبة اختصاص مع زيادة في زمن الدراسة بستة (06) ساعات على الأقسام الأخرى في الأسبوع، مع العلم أنّ كلّ اختصاص ضارب واحد، وهذه الاختصاصات موسيقى مسرح ورسم

ولكن الى حدّ هذه اللحظة لا أثر لهذه الشعبة وحتى الإدارة والمسؤولين ليست لهم اي معلومة مما شكل هاجسا لدى التلاميذ والأولياء على مصير أبنائهم .

نطلب من سيادتكم توضيح الإجراءات المتخذة او المنتظرة بخصوص هاته الشعبة ضمانا لحقوق التلاميذ الذين التحقوا بها والمجهودات المبذولة من خلال الاطار التربوي.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان 2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01) بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي، والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور .(01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيدة أسماء الدرويش

الموضوع: حول وضعية شعبة الفنون .

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به يشرفني إفادتكم بما يلي :

- اتخذ قرار إحداث سنة أولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2025-2024 كتجربة نموذجية في أغلب المندوبيات الجهوية للتربية خاضعة للتقييم طيلة السنة الدراسية وهو ما قامت به هياكل الوزارة (الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي الإدارة العامة للتقييم والجودة الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمرّ، والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية) بالتنسيق مع إطار التفقد البيداغوجي والمستشارين في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي .
- محدودية عدد التلاميذ في الأقسام المحدثة بالسنة أولى ثانوي فنون وعدم وجودها في بعض المندوبيات وتراجع العديد من التلاميذ عن التسجيل فيها وضعف تحصيلهم الدراسي خلال الثلاثي الأول من السنة الدراسية الحالية .
- مواصلة هذه التجربة للسنة الثانية تجعل الوزارة أمام حتمية إدراجها كمسلك ثم كشعبة ضمن النظام التوجيهي الحالي وهذا ما يستدعي تغيير البرامج والمناهج ونظام التقييم والامتحانات الوطنية وتكوين المدرسين وتهيئة الفضاءات وتجهيزها، الأمر الذي يستوجب رؤية شاملة للنظام التربوي مما يجعل الوزارة تؤجل النظر في جدوى إحداث هذه الشعبة إلى حين انطلاق الإصلاح التربوي .

وبعد القيام بالاستشارات اللازمة وعدد من الجلسات مع بعض المندوبين الجهويين للتربية ومنسقي متفقدي المواد الفنية الذين يمثلون سلك التفقد في المواد الفنية والمستشارين في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي وبعض مديري المؤسسات التربوية الحاضنة لقسم السنة أولى ثانوي فنون صدرت المذكرة تحت عدد د-1007-000319-2025-07بتاريخ 25 جوان 2025 مفادها أن التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2024-2025 والمرتقين إلى السنة الثانية ثانوي وكذلك الراسبين منهم، والراغبين في الالتحاق بالمعاهد التي تدرس الاختصاصات الفنية (معهد راضية الحداد بالعمران، معهد أحمد السنوسي بقفصة، ومعهد بورقيبة بالمنستير) بداية من مفتتح السنة الدراسية2026/2025 ، بإمكانهم تقديم مطالب في الغرض إلى المؤسسات التربوية الراجعين اليها بالنظر .

علما وأن كافة التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2024- 2025 المرتقين إلى السنة الثانية تم توجيههم إلى مختلف مسالك التوجيه المتوفرة . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

تحية طيبة،

أولا : في إطار الإعداد لمهمة وزارة التربية من ميزانية الدولة لسنة 2026وأمام الوضع المتردي للبنية التحتية لمختلف المؤسسات التربوية وطنيا .

ونظرا لما تم اعتماده في السنوات الفارطة فيما يخص الميزانية المتعلقة بمهمة التربية والمتمثل في تخفيض في نفقات الدولة المتعلّقة بمهمة التربية من 15.9 سنة 2010 إلى 10.2% فقط سنة 2024 والتي سجلت زيادة تقدر بـ 1.6% فقط سنة 2025 في حين توصي منظمة اليونيسكو بتخصيص ما بين 15 و20% من الانفاق العام للتعليم وما زاد من عمق أزمة المؤسسات التربوية هو ضعف ميزانية الاستثمار التي لم تتجاوز 5.5% من اجمالي نفقات الاستثمار العمومي بين 2016 و 2023، ممّا حدّ من قدرة الدولة على تحسين البنية التحتية والنهوض بجودة التعليم، وهذا ما لاحظناه من تدخلات أغلب السادة النواب الذين نقلوا الوضعية من كل الجهات و ما لامسناه عند قيامنا بمعاينات بجهتنا ومؤخرا بعد سلسلة الحوادث التي أودت بحياة شبان وأطفال تونسيون (مثال حادثة مزونة والقصرين)

كما أن ميزانية المدارس الابتدائية تقدر سنويا بمنحة تعهد لا تتجاوز 150 دينار دون أن يكون لديها ميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات أخرى .

- فهل ستقوم وزارة التربية بطلب ترفيع سقف الاعتمادات المخصصة لها، كما هو معمول به حسب المعايير الدولية وبما يتماشى مع حساسية المرحلة والحاجة العاجلة الى الإصلاح؟

ثانيا : جهة سوسة من أكثر الجهات الجاذبة فقرابة 3 آلاف تلميذ سنويا يأتي إلى ولاية سوسة في المقابل نلاحظ أن نسبة الإنتدابات هي الأقل وطنيا ومؤشر تكلفة التلميذ في ولاية سوسة هو الأضعف وطنيا وهذا دليل على النقص الكبير في إطار التدريس والبنية التحتية والتجهيزات واليوم لدينا نقص في عدد الاطار التربوي يناهز على سبيل المثال 330 أستاذ تعليم ثانوي و200 عامل و80 إداري و 80قيم كما أنّ نسبة الاكتظاظ هي الأعلى وطنيا وتعد 30.7% في مرحلة التعليم الابتدائي .

- فمتى ستقوم الوزارة بتوفير الإطار التربوي المناسب بالمؤسسات التربوية على كامل تراب الجمهورية ولولاية سوسة خاصة والقيام بالإصلاحات اللازمة وإحداث قاعات ومؤسسات جديدة تفي بحاجة المنطقة؟

ثالثا: محليا رغم العديد من الزيارات والمداخلات والأسئلة الكتابية إلا أننا لم نر تدخلا فعليا لوزارة التربية الحلحلة الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسات التربوية بمعتمدية سوسة الرياض رغم الحاجة العاجلة للتدخل

- فمتى ستقوم وزارتكم باستكمال أشغال صيانة المدارس الابتدائية بمعتمدية سوسة الرياض؟ والإذن لمصالحكم المختصة بالقيام بزيارات معاينة ميدانية حقيقية وشاملة؟ والإذن بالقيام بطلب عروض للعقود التي تم فسخها؟ **والسلام**

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص 2025-26-3000-0002116- بتاريخ 04 جويلية .2025

المصاحيب : عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

للنائب الشعب السيدة هالة جاب الله

الموضوع :حول عدد من المسائل التربوية بجهة سوسة .

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، يشرفني إفادتكم بما يلي :

السؤال عدد 01 : هل ستقوم وزارة التربية بطلب الترفيع في سقف الاعتمادات المخصصة لها كما هو معمول به حسب المعايير الدولية وبما يتماشى مع حساسية المرحلة والحاجة العاجلة للإصلاح؟

الإجابة:

تعمل الوزارة في اطار تنفيذ الاهداف الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية المدرسية وخلق فضاء امن وجاذب يستجيب لحاجيات المتعلم والاطار التربوي وفي هذا الاطار تقوم الوزارة سنويا خلال اعداد ميزانية مهمة التربية بضبط برنامج دقيق وطموح وفق الحاجيات الفعلية بما يحقق الترفيع في الطاقة الاستيعابية من جهة وتهيئة وصيانة المؤسسات القائمة وتدعيمها بالفضاءات الخاصة بالأنشطة والارتقاء بالحياة المدرسية داخل المؤسسة التربوية وتعميم مكونات الفضاء الدامج بها من جهة أخرى

هذا وتعتبر سنة 2026 أول سنة ضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030حيث تم الاتفاق خلال مناقشة ميزانية التنمية لمهمة التربية في مجال تأهيل البنية التحتية المدرسية مع مصالح وزارة المالية على الترفيع في الاعتمادات الى حدود 20 إضافي الا ان حاجيات الوزارة تبقى تحتاج مزيد من الموارد المالية والإمكانيات البشرية اللازمة لدفع نسق التعهد بمشاريع تطوير البنية التحتية المدرسية خلال المخطط الحالي .

حيث وفي هذا الاطار انطلقت الوزارة منذ سنوات بوتيرة تصاعدية في تأهيل البنية التحتية المدرسية عبر برامج سنوية وأخرى خصوصية على غرار البرنامج الخصوصي للتدخلات العاجلة لفائدة 540 مؤسسة كقسط اول متعلق ببناء الاسيجة وصيانة الفضاءات التي تشكل خطرا وشيكا بهدف تأمين سلامة التلاميذ وكافة رواد المؤسسات التربوية وسيتواصل العمل بهذا البرنامج خلال سنة 2026 بالإضافة الى عديد البرامج الأخرى الممولة عن طريق هيئات التمويل الدولية ومختلف مكونات المجتمع المدني.

السؤال عدد 2 : متى ستقوم الوزارة بتوفير الإطار التربوي المناسب بالمؤسسات التربوية على كامل تراب الجمهورية ولولاية سوسة خاصة والقيام بالإصلاحات اللازمة وإحداث قاعات ومؤسسات جديدة تفي بحاجة المنطقة؟

الجواب على مستوى تحسين البنية التحتية تشهد جهة سوسة تطورا ملحوظا على مستوى احداث مؤسسات تربوية جديدة لفك الاكتظاظ وتحسين العملية التربوية، حيث تمت برمجة جملة من الإحداثات وأدرجت ضمن ميزانيات وزارة التربية نذكر منها ما تمت برمجته من سنة 2020 إلى 2026 على النحو التالي :

* 09 مدارس ابتدائية

* 06 مدارس إعدادية

* 05 معاهد ثانوية

هذا إلى جانب ما يتم تخصيصه سنويا ضمن برنامج التوسيعات والتعهد والصيانة.

بالنسبة للموارد البشرية تبعا لصدور لأمر عدد 21 لسنة 2025 بتاريخ 08 جانفي 2025 والمتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية، تم إدماج في دفعة أولى حوالي 10 آلاف مدرس إضافي وذلك طبقا لقاعدة البيانات الخاصة بالمدرسين وسيتم في مرحلة ثانية إدماج الدفعة الثانية بداية من جانفي 2026.

السؤال عدد03 : متى ستقوم وزارتكم باستكمال اشغال صيانة المدارس الابتدائية بجهة سوسة الرياض و الاذن لمصالحكم المختصة بالقيام بزيارات معاينة ميدانية حقيقية وشاملة والاذن بالقيام بطلب العروض للعقود التي تم فسخها؟

الإجابة : تم القيام، خلال هذه السنة، بجرد شامل لكافة المؤسسات التربوية من قبل فرق عمل فنية جهوية مشتركة تحت اشراف السلط الجهوية والمحلية وتم تشخيص وضعية البنية التحتية لمختلف المؤسسات التربوية وضبط أولويات التدخل لبرمجتها صلب البرنامج السنوي لتأهيل البنية التحتية المدرسية لسنة 2026 والسنوات اللاحقة بالإضافة الى أنه تم الترخيص في الوضعيات

المستعجلة منها ضمن ميزانية سنة 2025 للانطلاق في اعداد الدراسات الفنية اللازمة ومن ثم الانطلاق في الإنجاز .

كما نفيدكم علما أن مصالحنا الفنية بالمندوبية الجهوية للتربية بسوسة قد قامت بالاجراءات الخاصة بمشاريع التوسعة والصيانة المتعلقة بالمؤسسات التالية وفق الاتي :

- المدرسة الابتدائية طارق ابن زياد سوسة الرياض تم إعادة طلب العروض بعد فسخ الصفقة والملف بصدد تقييم العروض حاليا .
- المدرسة الابتدائية المعرفة تم إعادة طلب العروض بعد فسخ الصفقة وحاليا الاشغال بصدد الإنجاز وبلغت نسبة تقدم الإنجاز30%
- المدرسة الابتدائية النجاح تم فسخ الصفقة ومن المتوقع إعادة اعلان طلب العروض في موفى شهر أكتوبر 2025.

هذا ويتواصل اعداد الدراسات الفنية والمعمارية اللازمة ببقية المشاريع المبرمجة حيث تم خلال الخمس سنوات الأخيرة برمجة 21 تدخل بين توسع وتعهد وصيانة لفائدة المؤسسات التربوية الراجعة بالنظر لمعتمدية سوسة الرياض باعتمادات جملية بلغت 6 مليون دينار. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنواب: بثينة غانمي ضحى السالمي

عبد السلام الحمروني، ومحمد علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع حول تسوية وضعية الأساتذة النواب المدرجة أسماؤهم في محاضر جلسات لسدّ الشغورات منذ سنة 2020 حتى سنة 2024 والمؤشرة من قبل وزارة التربية .

تحية احترام وتقدير،

وبعد،

في إطار توجهات الدولة الاجتماعية العادلة وامتثالا للشعار الذي يرفع لتحقيق الكرامة الإنسانية والحق في الشغل، نرفع لكم سيدي الوزير هذه الأسئلة الكتابية المتعلقة بوضعية الأساتذة النواب المذكورين أعلاه .

- هل تعتزم وزارتكم إلحاقهم بقاعدة البيانات؟
- هل للوزارة خطة واضحة تهدف إلى تمكينهم من سد الشغورات الموجودة بالمندوبيات الجهوية على مراحل أملا في تسوية وضعيتهم مستقبلا؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان 2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور (01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي مشترك

لنواب الشعب السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي

والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي

الموضوع حول تسوية وضعية الأساتذة النواب المدرجة أسماؤهم في محاضر جلسات لسد الشغورات منذ سنة 2020 حتى سنة 2024 والمؤشرة من قبل وزارة التربية .

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بأنّ وزارة التربية والتزاما بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 21 لسنة 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية والذي اقتضى الفصل الأول منه أن يتم إدماج جميع المعلمين والأساتذة النواب المباشرين بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية وذلك في تاريخ نشر الأمر .

كما اقتضى الفصل الثاني من ذات الأمر المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة غير المباشرين للتدريس في تاريخ نشر الأمر، في فقرته الثانية أن تعتمد قاعدة بيانات وزارة التربية للمكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية .وحيث أن قاعدتي البيانات المتوفرة لدى وزارة التربية ضبطت الفترة بالنسبة إلى المرحلة الابتدائية من 2006/09/14 إلى 2024/06/30 . وبالنسبة إلى المرحلة الإعدادية والمعاهد من 2008/09/14إلى .2024/06/30 وقد مثلت قاعدتي البيانات المذكورة موضوع تحيين دائم وفق بلاغات صادرة عن وزارة التربية في الغرض .

وعليه فإنّ المعنيّين بالأمر غير مدرجين بقاعدة البيانات ولا يمكن بالتالي لوزارة التربية تسوية وضعيتهم .

في خصوص الأساتذة الواردة أسماؤهم بمحاضر جلسات سدّ الشغور غير المدرجين ضمن قاعدة البيانات نفيدكم أنّ جميع المندوبيات الجهوية للتربية دأبت في مفتتح السنة الدراسية 2020/2019إلى السنة الدراسية 2023/2024 على نشر بلاغات جهوية لفتح باب الترشح لتسديد الشغورات المتوفّرة وعلى إثر ذلك يتم إعداد محاضر جلسات ممضاة من أعضاء اللجنة الجهويّة تتضمّن أسماء المترشحين مرتبين حسب الاختصاص ويتم تعيينهم حسب الشغورات المتوفّرة وفق الترتيب وحسب الحاجة .لذلك أدرجت أسماؤهم في المحاضر ولم يتسنّ تعيينهم لعدم توفّر شغور .علما وأنّ قاعدة البيانات لا تتضمن إلا من قاموا بفترات نيابية .وحيث لم تربط المعنيين بالأمر أي علاقة تعاقدية بوزارة التربية وبالتالي فإن وضعيّتهم تخرج مجال تطبيق النّصّ.

والسلام

السؤال الكتابي

للنواب ضحى السالمي بثينة غانمي،

عبد السلام الحمروني، محمد علي والطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

أمام تظلّم العديد من المترشحين لاجتياز مناظرة متفقدي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي من وجود إخلالات في الإجراءات ارتبطت بها عديد الشبهات التي تحتاج إلى توضيح من وزارتكم خاصة منها الموضوعة أمام أنظار المحكمة الإدارية للبت فيها على سبيل الذكر ما يتداول من :

- تسريب النتائج قبل تنزيلها في الصفحة الرسمية،
- عدم تطبيق القانون القاضي بإقصاء المترشحين الذين تعلقت بهم تقارير في الغش في المناظرة .
- إسناد عملية الإصلاح في مناظرة التعليم الابتدائي لغير المتفقدين باعتبارهم في وضعية اضراب .
- عدم التوازن بين الجهات في عدد الناجحين في المناظرة بشكل لافت (المراوحة بين صفر في ولاية و37 في ولاية أخرى)
- عدم التطابق بين العدد المطلوب في بلاغ المناظرة وعدد الناجحين المصرح به فعليا (128) . ما يشاع من قرصنة للموقع نتج عنه تغيير في الأعداد أدى إلى تغيير في النتائج والترتيب .

السؤال :

- ماهي نتائج الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتصحيح وضع مناظرة التفقد؟
- هل هنالك ما يمنع إعادتها لتخليص المناظرة مما شابها تتعارض مع مبدأ الشفافية؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001828 بتاريخ 12 جوان .2025

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية .

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء الدرويش (01) والسادة شفيق عز الدين الزعفوري (01)وصابر المصمودي(01)، بدر الدين القمودي (01) وسؤالين مشتركين أولهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسيدين عبد السلام الحمروني ومحمد علي (01) وثانيهما من السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي والسادة عبد السلام الحمروني ومحمد علي والطاهر بن منصور .(01)

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام .

بطاقة حول سؤال كتابي مشترك

لنواب الشعب السيدتين بثينة الغانمي وضحى السالمي،

والسادة عبد السلام الحمروني

ومحمد علي والطاهر بن منصور

الموضوع: حول تظلم العديد من المترشحين لاجتياز مناظرة متفقدي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي .

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1. **بخصوص تسريب النتائج**: لا يمكن الحديث عن نتائج أي مرحلة من مراحل المناظرة إلا بعد التداول فيها من قبل لجنة المناظرة وإمضاء الوزير على قائمة المقبولين، وهو ما تم تطبيقه .فمباشرة بعد انتهاء اللجنة المشرفة من المداولات تم عرض المحضر مرفقا بقائمات في المترشحين المقبولين وتم الإذن بنشر النتائج في حينها (أي مباشرة بعد الإمضاء على مختلف الوثائق)، وبالتالي فمن غير المنطقي أن يكون هنالك تسريب لنتائج قبل إعلانها الرسمي .

وقد أرسلت إدارة المناظرات المهنية يوم 7 ماي 2025 على الساعة 16و48 دق إلى الادارة العامة للإعلامية والادارة الالكترونية بتمام التثبت من الموقع والإذن بنشر النتائج على الشبكة التربوية .

وبالنسبة الى طريقة الإعلان عن النتائج فيتم نشرها عبر الموقع الرسمي للوزارة www.edunet.tn وهو نفس الموقع الذي تم اعتماده لعملية التسجيل في المناظرة عند الترشح .

هذا وإن طريقة الاعلام تكون شخصية باعتماد المترشح على معرفه الوحيد .

كما أن عملية نشر النتائج يسبقها بلاغ ينشر بدوره على نفس الموقع الرسمي للوزارة وعلى صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي" فايسبوك "إذ يتم دعوة جميع المترشحين من خلال البلاغ إلى اعتماد الرابط للولوج والاطلاع على النتائج وبالنسبة الى المقبولين منهم سحب الاستدعاءات الخاصة بالاختبار التطبيقي

2. **عدم تطبيق القانون القاضي بإقصاء المترشحين الذين تعلقت بهم تقارير في الغش في المناظرة .**

يتعرض الفصل 12 من قرار تنظيم المناظرة إلى حالات الغش وفيما يلي نصه: يترتب "عن كل غش أو محاولة غش يتم التفطن إليها في أي مرحلة من مراحل المناظرة إلغاء اختبارات المترشح .

كما يمكن منعه من المشاركة لمدة أقصاها خمس (5) سنوات في المناظرة الخارجية وذلك بناء على قرار يصدر في الغرض عن الوزير المكلف بالتربية ."

وقد تم تسجيل حالة غش بمعهد ابن الجزار بالقيروان تخص مترشحة تم اعتماد جميع الإجراءات الإدارية والقانونية بشأنها كما تم تطبيق ما ورد بالفصل 12 من قرار تنظيم المناظرة وتم اقتراح تسليط عقوبة إلغاء اختبارها ومنعها من المشاركة لثلاث سنوات في المناظرة الخارجية كما تم تدوين الحالة بمحضر المداولات وعرضها على عناية السيد الوزير الذي صادق على مقترح اللجنة.

3. **بخصوص إسناد عملية الإصلاح في مناظرة التعليم الابتدائي**: فقد تمت اعتمادا على الفصل 7 من قرار تنظيم المناظرة حيث تم ضبط تركيبة اللجنة الفرعية المكلفة بعملية إصلاح أوراق التحارير وهي كالآتي بالنسبة إلى المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية (دورة 2025).

ع/ر	الاختصاص	الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	المندوبية الجهوية للتربية
01	العربية	بوبكر الحرزالى	رئيس	متفقد عام مميز للتربية	تونس 2
02		منصف مسلمى	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	جندوبة
03		على سعيدى	عضو	متفقد عام مميز للتربية	قفصة
04		جميلة يحياوي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	جندوبة
05		منجي الشوايشي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	بن عروس
06		عمر بن صالح	عضو	متفقد عام مميز للتربية	صفاقس 2
07		نجيب جراد	عضو	متفقد عام مميز للتربية	قفصة
08		منجي حمدى	عضو	متفقد عام مميز للتربية	المنستير
09		فتحي بن يحيى	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
10		سالم بلغيث	عضو	متفقد أول للمدارس الابتدائية	تونس 1
11		نجوى القادري	عضو	متفقد عام مميز للتربية	المنستير
12		أحمد الهمامي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	سليانة
13		محمد رقاد	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	اريانة
14		عبد الستار الربيعي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	نابل
15		عماد العبيدى	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
16	الفرنسية	رجاء السوسى	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	نابل
17		نادرة الصيد	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 2
18		آمال عمايدية	عضو	متفقد عام مميز للتربية	ففصة
19		لمياء بن فائزة	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
20	الانقليزية	شكيب مناعي	عضو	متفقد للتعليم الاعدادى والثانوي	باجة
21		رشيد روافي	عضو	متفقد أول للتعليم الاعدادي والثانوي	تونس 2

وقد تمت عملية الاختيار بناء على عناصر الكفاءة والاستعداد والاختصاص والنزاهة واحترام واجب التحفّظ .ولم يتم تسجيل أي تململ أو مقاطعة من قبل المشاركين في عملية الإصلاح بل بالعكس فقد عبروا عن اعتزازهم وعن شعورهم الكامل بالمسؤولية وبالاستعداد التام لإنجاح المهمة الموكولة إليهم وبالتقيد والالتزام التام بجملة التوصيات التي تسلموها كوثيقة مرفقة لتكاليفهم.

يبقى التقيد بمبدأ النزاهة والشفافية أهم ضامن لنجاح المناظرة ولتحقيق العدالة بين المتناظرين .وبالتالي فإنه من غير المقبول أن يتم الأخذ مسبقا بعدد الناجحين حسب كل ولاية بل أن مبدأ التناظر يحتم أن تكون الأولوية للأجدر والأقدر، إضافة الى ذلك يبين الجدول الموالي توزيع المقبولين في مرحلة الاختبار الكتابي على جميع الولايات بالنسبة إلى المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية :

4. **بخصوص عدم التوازن بين الجهات في عدد الناجحين في المناظرة بشكل لافت (المراوحة بين صفر في ولاية و37 في ولاية أخرى)**

ع/ر	المندوبية	عدد المترشحين	عدد المقبولين
01	تونس 1	108	07
02	تونس 2	104	14
03	اريانة	122	17
04	بن عروس	176	17

05	زغوان	44	03
06	منوبة	113	06
07	بنزرت	122	06
08	باجة	92	03
09	جندوبة	136	04
10	الكاف	90	06
11	سليانة	100	06
12	القصرين	199	03
13	سيدى بوزيد	240	12
14	ففصة	199	08
15	توزر	40	02
16	قبلى	58	03
17	تطاوين	40	04
18	مدنين	129	06
19	قابس	103	11
20	صفاقس 1	191	19
21	صفاقس 2	160	12
22	القيروان	194	10
23	المهدية	124	11
24	المنستير	157	08
25	سوسة	159	07
26	نابل	161	07
المجموع		**3361**	**212**

والجدول يبيّن أن عدد المقبولين في مرحلة القبول الأولي هو 212 وعدد المقبولين في هذه المرحلة يستند إلى ما جاء بالفصل 13 من قرار تنظيم المناظرة والذي ينص على أنه" تتولى اللجنة ضبط قائمة في المترشحين المؤهلين لاجتياز الاختبار التطبيقي - الشفوي للقبول النهائي حسب كل اختصاص وذلك على أساس عدد الخطط المراد سد شغورها في كل اختصاص وعدد إضافي لا يتعدى 50% من عدد الخطط المذكورة .علما وأن عدد الخطط التي فتحت بعنوانها المناظرة يقدر ب 166 خطة .

كما يبيّن الجدول أن جميع الولايات ممثلة في الاختبارات الشفوية التطبيقية وذلك بأعداد تتراوح بين عدد أدناه 2 مترشح (مندوبية توزر) وعدد أقصاه 19مترشح (مندوبية صفاقس1) وبنسب متقاربة وهذا راجع أساسا إلى عدد المترشحين الذين اجتازوا الاختبار حسب كل ولاية .

إضافة إلى ذلك فإنّه من المنطقي أن ترتفع نسبة الناجحين بمقتضى ارتفاع نسبة المترشحين بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية، فكلما ازداد عدد المترشحين ترتفع بالتالي فرص النجاح .

وأما عن ارتفاع عدد الناجحين بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية، فذلك قد يرجع إلى كونها تستقطب كفاءات المدرسين من ذوي التجربة والأقدمية في التدريس والذين ليسوا بالضرورة أصيلي تلك المندوبيات الجهوية للتربية وإنما الانتماء الجغرافي لهذه المندوبيات يعود إلى الاستقرار المهني وليس إلى الانتماء الأصلي للمترشح .

5. **بخصوص عدم التطابق بين العدد المطلوب في بلاغ المناظرة وعدد الناجحين المصرح به فعليا (128)**

يبيّن الجدول أن عدد المقبولين في المرحلة الأولى عددهم 212 مترشحا وليس 128 مثلما تم ذكره .

6. **بخصوص قرصنة الموقع نتج عنه تغيير في الأعداد أدى إلى تغيير في النتائج والترتيب .**

لم تسجل الوزارة أي حالة من هذا النوع ولم يصل أي اعتراض من مترشح مفاده الحصول على نتيجة ثم تم التراجع عنها وبالتالي فإن المعلومة أو الملاحظة تندرج ضمن الإشاعات مثلما تم التعبير عنه ولا يمكن أخذها بعين الجدية .

ومن خلال جملة هذه النقاط، تؤكد الوزارة السير العادي لهذه المناظرة، علما وأنّه تمّ الإذن إلى لجنة مرافقة (الوثيقة عدد9) تتكون من فريق من المتفقدين الإداريين والماليين يترأسهم السيد المتفقد العام الإداري والمالي وتضم الإدارة العامة للامتحانات والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية وإدارة المناظرات المهنية لمرافقة الإدارة والإحاطة بمختلف أعمالها الخاصة بمناظرتي التفقد ابتدائي وإعدادي وثانوي وفي مختلف مراحلها بدءً من الاستعدادات لتنظيمها مرورا بمختلف مراحل إجرائها وصولا إلى عمليات الإصلاح والتقييم ونشر النتائج .

وقد باشرت اللجنة مهام تدقيق الملف وحوكمته قصد تأطير المناظرة وفق الإجراءات الإدارية والقانونية المطلوبة .إضافة إلى تكليف لجان متابعة من الإدارة المركزية لسير المناظرة بمختلف مراكز الاختبارات، ولم يتم تسجيل ما من شأنه الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والإنصاف بين المترشحين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول تثمين المخزون الثقافي في القطار وبلخير والسند ودعم المهرجانات الصيفية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- ما هو برنامج وزارة الشؤون الثقافية في القطار وبلخير والسند في دعم المهرجانات الصيفية ماديا وفرجاويا بتخصيص عروض فنية تليق بهذه المهرجانات؟
- إلى متى يتواصل تعطل مشروع دار الثقافة بالقطار وماهي الإجراءات العملية لتسريع إنجاز هذا المشروع الذي ينتظر الأهالي في القطار؟
- ما هو برنامج وزارة الثقافة لتثمين المخزون التراثي الثقافي التاريخي الحضاري في القطار وبلخير والسند والحال أن هذه المعتمديات تزخر بمخزون ثقافي متنوع مادي ولا مادي يمكن أن يكون رافدا الحركة ثقافية سياحية بديلة؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد النوري الجريدي بخصوص تثمين المخزون الثقافي في القطار وبلخير والسند ودعم المهرجانات الصيفية .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 16 جوان 2025

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد النوري الجريدي بخصوص تثمين المخزون الثقافي في القطار وبلخير والسند ودعم المهرجانات الصيفية بها، وبعد التنسيق مع الإدارات والمؤسسات المعنية،

أتشرف بموافاتكم مرفقا، لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيد النوري الجريدي

السؤال: حول تثمين المخزون الثقافي في القطار وبلخير والسند ودعم المهرجانات الصيفية بها .

الإجابة:

- **بخصوص دعم المهرجانات الصيفية:**

تكتسي المهرجانات الصيفية أهمية استراتيجية بارزة ضمن السياسة الثقافية التي تنتهجها الوزارة باعتبارها تُساهم في إبراز مقومات الثقافة الوطنية والتعريف بالخُصوصيات الجهوية المتنوعة في تونس والتنوع الحضاري الغني الذي يُميز بلادنا .

وتعمل الوزارة عن طريق المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية ولجان الدعم العمومي للجمعيات التابعة لمؤسساتها المركزية والجهوية، على دعم تنظيم المهرجانات بمختلف الجهات وفق معايير مضبوطة ووفقا للاعتمادات المرصودة.

وفي هذا الإطار انتفعت المهرجانات الصيفية بكل من القطار والسند وبلخير سنة2025 بدعم مباشر من قبل الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر سواء بمنح مالية أو بعروض فنية مدعومة كالآتي :

المهرجان	المنح المالية	العروض المدعومة وقيمتها	القيمة الجملية للدعم
المهرجان الصيفي بالسند	* 20 أد من المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية * 8 أد من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية	- عرض موسيقي من الوزارة بقيمة 20 أد .	48 أ د
مهرجان الفستق الثقافي بالقطار	* 15 أد منحة مالية من الوزارة	- عرض موسيقي مدعوم من الوزارة بقيمة 5 أد . - عرض موسيقي مدعوم من المندوبية بقيمة 6 أ د . - 02 عروض مسرحية مدعومة	41.1 أ د

		منا لوزارة بقيمة 5.1 أد . - عرض مسرحي مدعوم من المندوبية بقيمة 10 أد .	
مهرجان سيدي منصور السعيدي ببلخير	-	- عرض موسيقي مدعوم من المندوبية بقيمة 1.5 أد .	1.5 أد

➢ **بخصوص مشروع دار الثقافة بالقطار:**

- تم اقتراح عقار من قبل المصالح الجهوية بقفصة لإنجاز مشروع دار الثقافة القطار وعملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية الذي نص بالفصل 12 منه على أن يخضع وجوبا كل مشروع بناية مدنية إلى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع"،
- تبين أن العقار المقترح غير وظيفي .
- رغم ذلك، تم اقتراح وبرمجة المشروع من قبل وزارة الشؤون الثقافية ضمن مخطط التنمية القادم 2030/2026 وستعمل الوزارة على التنسيق مع السلط الجهوية لتوفير عقار وظيفي يمكن أن يستوعب المشروع ومن ثم إتمام إجراءات التخصيص وإدراج الاعتمادات اللازمة ضمن مشروع ميزانيّة وزارة الشؤون الثقافية .

➢ **بخصوص تثمين المخزون التراثي والحضاري:**

تؤكد الوزارة حرصها الثابت على حماية المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وصونها وتثمينها، وذلك رغم ما تواجهه من صعوبات مرتبطة بتعدد وتنوع هذه المواقع في كامل تراب الجمهورية ومحدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة .

وفي هذا الإطار تحرص الوزارة على تعزيز التنسيق مع مختلف الهياكل التي لها علاقة بقطاع التراث وتشريك مكونات المجتمع المدني لبلورة وتنفيذ التصورات والبرامج الرامية إلى النهوض بقطاع التراث وتثمينه .

وتعمل الوزارة في إطار استراتيجيتها الجديدة الخاصة بإعادة هيكلة قطاع التراث على تنويع خطط وبرامج تثمين وتسويق التراث (المادي والغير المادي) وإدماجه في المشاريع والخطط التنموية بما يمكن من دفع قطاع السياحة الثقافية ومن أهم الإجراءات المبرمجة خلال سنة 2026.

- تعزيز التثمين الرقمي للتراث
- تطوير منظومة الأمن والسلامة بالمواقع والمعالم والمتاحف
- جرد وتوثيق الأدوات والمهن التقليدية
- إتمام الخارطة الوطنية للمعالم والمواقع الأثرية
- تحديد ورسم المواقع الأثرية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن المرعوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية طيبة،

تعتبر معتمدية طينة بولاية صفاقس من المعتمديات ذات الكثافة السكانية المرتفعة (حوالي 90 ألف ساكن) الا أنها تفتقر الى الفضاءات والأنشطة الثقافية بها حيث بقي مشروع احداث دار ثقافة معطلا الى اليوم وتشهد المكتبة العمومية عديد الصعوبات كغياب الصيانة وقلة الأنشطة بها

1- فماهي أسباب تعطل مشروع احداث دار ثقافة المدرج ضمن المخطط التنموي 2020/2016 بمعتمدية طينة وماهي خطة الوزارة للتسريع في انجازه؟

2- ما هو برنامج الوزارة لصيانة المكتبة العمومية بطينة وتعزيز الأنشطة الثقافية بها؟

3- ماهي الجمعيات الثقافية المرخص لها بالنشاط في معتمدية طينة؟

4- ما هو برنامج الوزارة في تدعيم الأنشطة الثقافية خلال هذه الصائفة؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد أيمن المرعوي بخصوص الوضع الثقافي بمعتمدية طينة .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 22 سبتمبر 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد أيمن المرعوي بخصوص الوضع الثقافي بمعتمدية طينة، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيد أيمن المرعوي

موضوع السؤال: بخصوص مشروع دار الثقافة طينة صبانة المكتبة العموميّة طينة، الجمعيات المرخص لها بالنّشاط في معتمدية طينة، برنامج الوزارة في تدعيم الأنشطة الثقافية خلال الصائفة .

الإجابة:

➢ **بخصوص أسباب تعطّل مشروع إحداث دار ثقافة بمعتمدية طينة :**

تمّ موافاة الوزارة من قبل المصالح البلديّة بطينة بتاريخ 11 ماي 2022بمقترح عقار يمسح 3000 م م ومشمول بالرسم العقاري عدد 55صفاقس، إلاّ أنّ هذا العقار يوجد خارج مثال التهيئة العمرانيّة

لبلدية طينة، ومصنّف كمنطقة خضراء و هو ما يتعارض مع الفصل 12من الأمر عدد 967 لسنة 2017 المتعلّق بتنظيم إنجاز البنايات المدنيّة و الذي يشترط أن يكون العقار مشمولا بمثال التهيئة العمرانية للمنطقة التي سيتم تركيز المشروع بها ولذلك لا يمكن لوزارة الشؤون الثقافيّة الانطلاق في إنجاز المشروع المذكور الا بعد تغيير صبغة العقار من قبل بلدية طينة وفقا لمشمولاتها وتبعا لتعهداتها ، أو توفير عقار وظيفي آخر من قبل المصالح الجهوية (الولاية، الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، المصالح البلدية)

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم العديد من المقترحات آخرها قطعة أرض على ملك الدولة الخاص وشملته مراجعة مثال التهيئة العمرانية .وقد تمت مراسلة الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية طينة الذي تعهد بتمكيننا من مثال التهيئة العمرانية الجديد بعدما تمت المصادقة عليه ونشره، كما تمّت مراسلة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تخصيص الأرض المذكورة على ألا تقل المساحة عن 3000 متر مربع لتكون المؤسسة ذات وظيفية وتتلاءم مع الكثافة السكانية بالمنطقة .

ختاما تجـدر الإشارة إلى أن الوزارة حريصة على إحداث دار ثقافة بمعتمدية طينة علما أنه تمت إعادة إدراج هذا المشـروع ضمن المخطط 2026-2030.

- **<u>بخصوص صيانة المكتبة العمومية طينة:</u>**

تتولّى وزارة الشؤون الثقافيّة الإشراف على تهيئة وصيانة المؤسّسات الراجعة إليها بالنظر في كامل تراب الجمهوريّة، وفي هذا الصدد تمّت صيانة وتهيئة المكتبة العمومية طينة وتمثلت هذه الأشغال أساسا في تهيئة ودهن وتعلية السور الخارجي بكلفة جمليّة قدرت بـ 25 أد، وتم استلام الأشغال في سنة2022 .

أما بخصوص الأنشطة الثقافية فقد سجّلت المكتبة العمومية بطينة إلى موفّى شهر أوت 2025 عدد 335 مشترك .وقد شاركت خلال سنة 2025 من خلال الرواد المنخرطين فيها في التظاهرات التي تشرف على تنظيمها إدارة المطالعة العمومية وهي البطولة الوطنية للمطالعة، ومسابقة الإبداعات الأدبية للأطفال واليافعين، ومصيف الكتاب الذي نظمت خلاله المكتبة عروضا مسرحية وعرض حكواتي وورشات متنوعة فضلا عن احتضان المكتبة لنادي المبدع الصغير الذي ينشط من جانفي إلى ماي من كلّ سنة والذي تنتظم خلاله ورشات في الرسم والبراعات اليدوية والكتابة ومسرحة القصّة .

وستعمل الوزارة على مزيد تكثيف الأنشطة بكل المؤسسات الثقافية وفقا لرؤيتها الاستراتيجية 2026-2030 بما يمكن من الارتقاء بالشأن الثقافي بالجهات وإبراز الخصوصيات الثقافية واحتضان الناشئة وتنمية مهاراتهم .

- **<u>بخصوص النسيج الجمعياتي الثقافي في معتمدية طينة :</u>**

يعدّ النسيج الجمعياتي شريكا أساسيا في تعزيز الأنشطة الثقافية الجهوية والمحلية إلا أنّ معتمدية طينة تفتقر إلى الجمعيات الثقافية حيث من خلال التظاهرات التي تم تنظيمها بالمعتمدية خلال الموسم الثقافي السابق والحالي لم نسجل إلاّ مشاركة عدد من المنظمات على غرار الاتحاد المحلي للمرأة بطينة والمكتب المحلي بطينة للمنظمة الوطنية للطفولة التونسية المصائف والجولات والكشافة التونسية فرع طينة وجمعية المستقبل الرياضي بطينة وجمعية أولمبيك سيدي عبيد .

هذا وترحب الوزارة بكل المبادرات الرامية إلى إحداث جمعيات ثقافية بمعتمدية طينة بما يمكن من توحيد الجهود للارتقاء بالشأن الثقافي بالجهة .

- **<u>بخصوص المهرجانات والتظاهرات الثقافية :</u>**

خلال سنة 2024 تمّ الاختيار على الموقع الأثري بطينة لتنظيم اليوم الجهوي للتراث بصفاقس وذلك يوم 18 ماي 2024 بالشراكة مع المعهد الوطني للتراث والتفقدية الجهوية للتراث بالساحل الجنوبي والسلط المحلية بمعتمدية طينة .أمّا خلال سنة 2025 فقد ساهمت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس في تنشيط الحياة الثقافية بمعتمدية طينة في أكثر من مناسبة نظرا لعدم وجود دار ثقافة بالمنطقة، ومن أبرز الأنشطة والتظاهرات المنجزة نذكر :

- <u>الأيام المفتوحة بالمنتزه الحضري بطينة:</u> انتظم يوم 16 فيفري 2025 يوم مفتوح في إطار تثمين المخزون الثقافي والتعريف بالقطب الطبيعي والبيئي المنتزه الحضري بطينة والمسلك السياحي والمنطقة الرطبة والمنطقة الأثرية، وقد ساهمت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بعرض موسيقي لطبال قرقنة بقيمة700 د .
- <u>ليالي رمضان بطينة</u> :انتظمت بإشراف معتمدية وبلدية طينة من 12 إلى 23 مارس 2025 وساهمت المندوبية في إثراء برمجتها بعرض موسيقي مدعوم من وزارة الشؤون الثقافية للفنان مرشد بوليلة بقيمة 8 آلاف دينار .
- <u>مهرجان طينة للتراث والفنون</u>: تمّ تنظيم الدورة الثالثة من المهرجان بطلب من السلطة المحلية والمجتمع المدني في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 أوت 2025 حيث أنجزت 09 عروض من بينها 06 عروض موسيقية وعرض مسرحي .وقد تم دعم المهرجان بعرضين موسيقيين من وزارة الشؤون الثقافية وعرض مسرحي من إدارة الفنون الركحية بقيمة مالية جملية ناهزت 13 ألف دينار .

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الشؤون الثقافية والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر ستظل داعما لكلّ فعل ثقافي جاد بمعتمدية طينة التي تزخر بالمبدعين والمثقفين على غرار الشاعرين سالم الدلنسي والجيلاني العامري والأديب خليفة الدريدي ومجموعة طبال قرقنة لحافظ الشرمي الذين يتمّ تشريكهم في جلّ المناسبات المحلية والجهوية بولاية صفاقس.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول المساهمة في تثمين بعض المناطق التاريخية والأثرية بمعتمدية مارث

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

تحتوي معتمدية مارث على آثار عديدة تشهد على حقبات تاريخية مهمة ويمكن استثمارها في الجانب الثقافي ويجب الحفاظ عليها شأن "الكازمات "أو التحصينات الحربية على طول وادي زقزاو من شط العوامر ببلدية الزارات إلى المنطقة الجبلية بمعتمدية دخيلة توجان مرورا بمارث والتي تؤرخ لفترة الحرب العالمية الثانية، هذا إضافة إلى موقع " المدينة " بشط العوامر والآثار التي تم العثور عليها بالقرب من برج " تريوليه "بالزارات وغيرها كثير

- فما هي خطة الوزارة للمساهمة في تثمين هذه المواقع وحمايتها من التلاشي؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص المساهمة في تثمين بعض المناطق التاريخية والأثرية بمعتمدية مارث .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 26 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل عبد السلام الدحماني بخصوص المساهمة في تثمين بعض المناطق التاريخية والأثرية بمعتمدية مارث . وبعد التنسيق مع المعهد الوطني للتراث أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب عبد السلام الدحماني

السؤال: بخصوص المساهمة في تثمين بعض المناطق التاريخية والأثرية بمعتمدية مارث .

الإجابة :

- في إطار مشروع الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية تم جرد وتوثيق المعالم والمواقع التاريخية بمنطقة مارث والزارات وهي محمية ضمن قرار إحداث الخارطة الوطنية .
- يتطلب تثمين المواقع الأثرية وجود برنامج علمي يتم تقديمه من أحد الباحثين للقيام بحفريات قصد الدراسة والتثمين وفي هذا الإطار، تعمل مصالح الوزارة والمعهد الوطني للتراث على تحفيز الباحثين المختصين على تقديم برامج علمية لإبراز وتثمين هذه المواقع كما تشجع على البرامج ضمن التعاون الدولي .
- بخصوص خط مارث الدفاعي فإن اللجنة الوطنية للتراث قامت بتصنيفه كتراث وطني ضمن قرار الحماية المؤرخ في 2022/12/26، وهي منشآت تعود ملكيتها إلى وزارة الدفاع الوطني.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: تسوية وضعية أعوان وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية .

تحية طيبة وبعد،

يعاني قرابة 120 عون يعملون بوكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية من العمل بعقود هشة محددة المدة بل وصل الأمر إلى إيقافهم عن العمل في 31 ديسمبر 2024 من أجل تسوية وضعيتهم إلا أنه إلى حدّ الآن لم يتم حل هذا الملف .

- لماذا لم يتم إرجاعهم إلى سالف نشاطهم في انتظار استكمال ملف تسوية وضعيتهم؟
- متى يتم تسوية وضعيتهم المهنية وترسيمهم؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مختار عيفاوي بخصوص تسوية وضعية أعوان وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 14 جويلية 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مختار عيفاوي بخصوص تسوية وضعية أعوان وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، وبعد التنسيق مع المؤسسة المذكورة، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيد مختار عيفاوي

موضوع السؤال: بخصوص تسوية وضعية أعوان وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية .

الإجابة :

- بصدور القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرّخ في 21 ماي 2025 والمتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وعلى إثر جلسات العمل التي التأمت مع تفقدية الشغل وبعد القيام بالإجراءات اللازمة تمّ ترسيم 10 أعوان توفّرت فيهم الشروط اللازمة .
- سعيا إلى تسوية وضعية باقي الأعوان البالغ عددهم 111 اقترحت الوكالة في إطار جلسة مناقشة الميزانية مع الهيئة العامة للميزانيّة بوزارة المالية المنعقدة بتاريخ 05 أوت 2025 تخصيص اعتمادات من مواردها الذاتية لتأجير الأعوان المعنيين للفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2025 وقد وافقت وزارة المالية على هذا التمشي، شريطة الحصول على الموافقة من مصالح رئاسة الحكومة .
- الوكالة في انتظار الحصول على التراخيص اللازمة من وحدة متابعة تنظيم المنشآت والمؤسسات العمومية برئاسة الحكومة لإتمام الإجراءات وتسوية وضعية باقي الأعوان.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع :سؤال كتابي حول الوضع الثقافي بولاية تطاوين والمهرجانات الوطنية والمهرجانات الصيفية والمهرجان الدولي للقصور الصحراوية وميزانية المندوبية الجهوية منذ سنة .2011

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

تبقى ولاية تطاوين رغم ثرائها الثقافي والتاريخي والحضاري في موقع التهميش من حيث دعم البنية التحتية الثقافية وتوزيع الاعتمادات والبرامج، وهو ما انعكس سلبا على الأنشطة الثقافية المحلية والجهوية والمهرجانات الوطنية والمهرجان الدولي للقصور الصحراوي وجودة العمل الثقافي الجهوي بصفة عامة .

وعليه، ألتمس منكم مدنا بالتفاصيل التالية :

- تقييم الوزارة للوضع الثقافي بولاية تطاوين من حيث البنية التحتية المؤسسات الثقافية، الإطار البشري والبرمجة الثقافية خلال السنوات الأخيرة .

- قائمة المهرجانات الصيفية المدعومة من طرف الوزارة أو المندوبية الجهوية بولاية تطاوين منذ سنة 2011 مع ذكر طبيعتها وقيمتها المالية السنوية مفصلة ومدققة لكل العروض المنجزة؟

- الميزانية السنوية المرصودة للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين منذ سنة 2011 إلى اليوم؟

- التحويلات المختلفة *لدعم* النشاطات الثقافية محليا وجهويا من المجلس الجهوي والبلديات وغيرها؟

- الاعتمادات المخصصة من الوزارة إلى المندوبية الجهوية بتطاوين سنوياً منذ2011 ؟ وتفاصيل الصرف حسب البرامج والمشاريع والإنجاز؟

- هل هناك مشاريع مبرمجة أو محميكلة لدعم العمل الثقافي بالجهة خلال الفترة القادمة(2026-2025) ؟

- ما هو توجه الوزارة وبرامجها واستراتيجياتها ومن *خلالها* المعهد الوطني للتراث في ترميم القصور الصحراوية والجبلية في ولاية تطاوين لصيانتها والمحافظة على هذا الموروث الحضاري المتميز؟

- ما مدى الخراط وزارة الشؤون الثقافية في تشجيع المبادرات المحلية ودعم الجمعيات الثقافية والنوادي الناشطة في تطاوين؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق الاحترام والتقدير .

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مصطفى بوبكري بخصوص الوضع الثقافي بولاية تطاوين .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 17 جويلية 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مصطفى بوبكري بخصوص الوضع الثقافي بولاية تطاوين، وبعد التنسيق مع الإدارات والمؤسسات المعنية أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب مصطفى بوبكري

السؤال: بخصوص الوضع الثقافي بولاية تطاوين .

الإجابة:

❖ **تقييم الوزارة للوضع الثقافي بولاية تطاوين من حيث البنية التحتية، المؤسسات الثقافية الموارد البشرية والبرمجة الثقافية**

➢ تتوفر ولاية تطاوين على شبكة من المؤسسات الثقافية تغطي مختلف المعتمديات وتتكون من:

-06 دور ثقافة موزعة على تطاوين البئر الأحمر، غمراسن الصمار، ذهيبة ورمادة .

- معهد عمومي للموسيقى والرقص

- مركز فنون درامية وركحية

- مكتبة جهوية

- 13 مكتبة عمومية قارة، وعدد 2 مكتبة متنقلة تؤمن التغطية بالمناطق الريفية والنائية .

(1)البنية التحتية والتجهيزات :

- تم خلال السنوات الأخيرة تنفيذ عدد من مشاريع الصيانة والتهيئة وتجهيز المؤسسات الثقافية بالجهة مثل ما هو مبين في الوثيقتين المصاحبتين (الملحق عدد1)

- تم إحداث مكتبة عمومية" تملست "وافتتاحها تحت إشراف السيد والي تطاوين بتاريخ 25 جوان 2024 بالإضافة لقرار إحداث نواة مكتبة عمومية بالمدرسة الابتدائية قرماسة وبرمجة مشروع إحداث مؤسسة ثقافية جديدة بمعتمدية رمادة دعما للتنمية الثقافية بالمناطق الحدودية فضلا عن تهيئة شاملة لدار الثقافة غمراسن فور الانتهاء من إجراءات تخصيص العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافية بالإضافة إلى العمل على التنسيق مع المجلس الجهوي لتوفير عقار خاص لإحداث دار الثقافة بني مهيرة وأيضا انطلاق الدراسات الفنية لتهيئة دار الشعب وفق برنامج وظيفي يشمل معهد عمومي للموسيقى و مركز فنون ركحية ودرامية باعتمادات 2.7 مليون دينار و المشروع في مرحلة تعيين مصممين

(2)الموارد البشرية:

يباشر العمل بهذه المؤسسات عدد من الأعوان والإطارات الإدارية والفنية، موزعين حسب المؤسسات (الملحق عدد2) غير أن الجهة تُسجل نقصا واضحا في أعوان التنفيذ حراسة - تنظيف، إضافة إلى نقص في الإطارات التنشيطية المختصة موسيقى - مسرح - فنون تشكيلية ... وستعمل الوزارة حال فتح باب الانتداب على سد هذه الشغورات بداية من سنة 2026.

(3)البرمجة الثقافية:

انطلاقا من الإحصائيات والمؤشرات المتوفرة يتم تقييم الأنشطة على المستوى الجهوي وأيضا المركزي من قبل الإدارات والهياكل المعنية على غرار مكتب الشؤون الجهوية والإدارة العامة للعمل الثقافي والمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية و يتم رسم خارطة عمل وفق استراتيجية الوزارة وأهدافها وأخذا في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الجهوية بما يمكن من تطوير العمل

الثقافي بالجهة بالتنسيق مع المصالح المعنية بالبرمجة حيث تعمل المندوبية على إعداد برامج ثقافية سنوية موجهة لمختلف الشرائح العمرية بدعم من الوزارة، وتشمل أساسا العروض الفنية والورشات والأنشطة التربوية والثقافية بتنفيذ من المؤسسات الثقافية الراجعة بالنظر والجمعيات الثقافية الناشطة وفق الاعتمادات المرصودة في الغرض.

(4) نوادي الاختصاص:

كما تعتبر المؤسسات الثقافية حاضنة لفئة كبيرة من الهواة الناشطين بالنوادي الثقافية ولإبراز هذه المواهب والتعريف بالمنجز الثقافي الذي يقومون به تعمل وزارة الاشراف على تنظيم تظاهرات وطنية لنوادي الاختصاص تمر عبر مراحل مرحلة جهوية تنظمها المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية وتشارك فيها المؤسسات الثقافية بالولاية ومرحلة إقليمية تنظمها الإدارة العامة للعمل الثقافي بإحدى ولايات الإقليم وتشارك فيها دور الثقافة المتحصلة على الجوائز الأولى جهويا .وفي الأخير مرحلة وطنية تنظمها الإدارة العامة للعمل الثقافي بإحدى ولايات الجمهورية وتشارك فيها الأعمال الفائزة إقليميا .

وفي هذا الإطار تعمل هذه النوادي كحاضنة لتأطير المواهب من الشباب والأطفال وابراز انتاجاتهم والتعريف بها جهويا، إقليميا ووطنيا وقد كانت مشاركات المؤسسات الثقافية بولاية تطاوين مشرفة ومميزة خلال السنوات الأخيرة .

- **نوادي الابداع بالمؤسسات الثقافية:**

مشروع نوادي الإبداع لنشر ثقافة احترام حقوق الملكية الأدبية والفنية، هو برنامج للتحسيس والتوعية بالملكية الأدبية والفنية لفائدة الناشئة واليافعين من خلال برامج بمؤسسات العمل الثقافي يشرف عليها منشطو نوادي الاختصاص .وهو برنامج يشمل 24 ولايـة وأكثر من 260 منطقة ونادي اختصاص في مجالات الموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية والسينما والأدب والتراث والتعبير الجسماني والاعلامية ...وقد استندت اللجنة الاستشارية المركزية المكلفة بدراسة الملفات وضبط مبلغ التمويل المسند خاصة إلى جملة من المعايير مع إعطاء الأولوية للمبادرات التالية :

- التجارب والمبادرات الإبداعية والشبابية .

- الأعمال ذات المنحى التجديدي والأساليب والصياغات الفنية الحديثة .

- البرامج التي تهدف إلى إبراز الخصوصيات الثقافية المحلية .

- المشاريع القابلة للاستمرار وتحقيق الأثر المتواصل .

- المشاريع الفنية التي تندرج ضمن ثقافة الأطفال وتراعي خصوصياتهم العمرية .

- مدى ارتباط المشاريع المقترحة بنوادي الاختصاص بمؤسسات العمل الثقافي كحاضنة للمشاريع .

- المشاريع التي تهدف إلى مساعدة رواد المركبات الثقافية ودور الثقافة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال وعلى استيعاب مختلف المفاهيم المتصلة بمجال الملكية الأدبية والفنية وقد شمل هذا المشروع جل النوادي الثقافية الناشطة بدور الثقافة بولاية تطاوين وذلك بالحصول على منح دعم من المؤسسة الوطنية الحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لإنجاز مشاريع تعنى بالناشئة والشباب **(الملحق 3: أنشطة النوادي ومشاركاتها والجوائز المتحصل عليها بما فيها نوادي الإبداع الرقمية)**

(5)دعم المبادرات الخاصة وتشجيع الاستثمار في المجال الثقافي:

تحرص الوزارة على دعم المبادرات الثقافية الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية المجال الجغرافي .ولعل أهم إنجاز تم في هذا المجال هو بعث شركة للإنتاج السمعي البصري 404 برود بتطاوين وشركة صوت الموقف للموسيقى والرقص بتطاوين كما تحرص المندوبية على حث الشباب على الاستثمار في المجال الثقافي من خلال الأيام الإعلامية التي تنظمها للتعريف بالمجالات التي يمكن الاستثمار فيها ولأجل ذلك تم بعث وحدة الاستثمار الجهوية بالمندوبية الجهوية، هذا وتبقى المجهودات متواصلة لبعث مركز ثقافي خاص بوسط الولاية .

كما تعمل المندوبية الجهوية على مساعدة الفاعلين الثقافيين والإحاطة بهم وخاصة الفنانين الشبان حيث يتم تشجيع الفرق الموسيقية الجهوية وتشريكها في الأنشطة التي تنظمها المندوبية وتشجيع الفنانين التشكيليين من خلال تنظيم صالون جهوي يعرض أعمالهم الفنية وشراء بعض الأعمال من قبل إدارة الفنون التشكيلية حيث تم خلال الصالون الجهوي للفنانين التشكيليين الذي انتظم يوم 06 نوفمبر 2024 شراء مجموعة من اللوحات التشكيلية من قبل وزارة الثقافة لفناني الجهة .

(6)توظيف الفضاء العام:

تم العمل على أن يكون الفضاء العام من شوارع وساحات وحدائق وفضاءات ترفيهية عمومية مكانا للإبداع وفضاء للقاءات الفنية، فاحتضنت كل هذه الفضاءات سهرات فنية وعروض موسيقية ومعارض صناعات تقليدية

(7) الثقافة المندمجة والتضامنية وتكريس ثقافة القرب :دعم متنوع:

تم التركيز خلال إعداد البرامج الثقافية في السنوات الأخيرة على العمل الثقافي الذي يمس أغلب شرائح المجتمع ومختلف الأنماط الثقافية (مسرح ، موسيقى سينما، فنون تشكيلية وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية ذات العلاقة مع السعي إلى الوصول إلى بعض المناطق الريفية والنائية والأحياء ذات الكثافة السكانية التي تفتقر الفضاءات ثقافية ومن بين هذه الأنشطة القافلة التنشيطية بالأرياف والأحياء ذات الكثافة السكانية بولاية تطاوين التي حطت الرحال بمنطقة بئر، 30 تلالت قصر أولاد بوبكر والغرياني بالشراكة مع مندوبية التربية لفك العزلة الثقافية على هذه المناطق وقد تكرر نشاط هذه القافلة في دورة ثانية خلال النشاط الصيفي بولاية تطاوين لسنة 2025 فحطت الرحال بمغني العشوش بئر 30 المزطورية المرة ،الغرباني قصر المرابطين الفرش قرماسة، وادي الخيل قراقر، قصر أولاد بوبكر، العرقوب بني بلال تلالت و غرغار كما تحيي المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر المحطات النضالية الوطنية وتعرف بها لتتوارثها

أجيال بعد أجيال ومن بين هذه المحطات إحياء ذكرى جلاء المستعمر الفرنسي عن تونس وذكرى ثورة 17 ديسمبر 2010

إن المساحة الهامة لولاية تطاوين حوالي 28% من مساحة الجمهورية التونسية جعل لها حدودا جنوبية كبيرة شرقا وغربا مع الجزائر وليبيا واعتمادا على هذا المعطى تعمل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين على تعزيز العمل الثقافي بدور الثقافة والمكتبات العمومية بالمناطق الحدودية بمعتمديتي رمادة وذهيبة بتظاهرات نوعية مسرح على الحدود، كتاب على الحدود (....تحمل مضامين ثقافية متجذرة في بعدها الوطني التونسي ومنفتحة على بعدها العربي المغاربي مبرزة للمشترك الثقافي بين تونس وجيرانها .

ان التزام المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بالبرامج الوطنية والانخراط فيها يجعلها تفكر في خلق برامج تعتني بالبيئة ضمن أنشطة النوادي وفي المبادرات التي تقدمها المؤسسات الثقافية دعما للبرنامج الوطني سنة النظافة من هذا المنطلق تعمل المؤسسات الثقافية على تنظيم حملات ميدانية تعتني بالبيئة بدور الثقافة وبمحيطها وحملات تحسيسية في أنشطة نواديها كما بعثت المندوبية الجهوية استنادا للبرنامج الوطني للإدارة العامة للعمل الثقافي مسابقة لأحسن دار ثقافة صديقة للبيئة.

وضمن نفس الإطار وفي المجال الصحي تساهم المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين في الحملات التحسيسية للوقاية من الأمراض بالشراكة مع الإدارة الجهوية للصحة كم تعمل من خلال المؤسسات الراجعة لها بالنظر على استقطاب أكثر عدد ممكن من الرواد من خلال الانفتاح على محيط المؤسسات الثقافية وتفعيل الشراكات وتشبيك العمل مع المؤسسات المرتبطة بالمؤسسة الثقافية وفي هذا الإطار تعمل دور الثقافة والمكتبات العمومية بتنظيم انشطة داخل الوسط المدرسي وفي محيط المؤسسات الجامعية كما تعمل المكتبات العمومية في برامجها خلال الرباعي الأخير من سنة 2024 إلى مواصلة التعريف بالكتاب في الوسط الريفي من خلال نشاط المكتبات المتجولة في تطاوين ضمن فعاليات البطولة الوطنية للمطالعة.

❖ **بخصوص قائمة المهرجانات الصيفية المدعومة من الوزارة والمندوبية منذ سنة 2011:**

تجدر الإفادة أنه إلى حدود سنة 2015 كان تنظيم المهرجانات الصيفية يتم من قبل اللجان

الثقافية الجهوية والمحلية، بدعم لوجستي من المندوبيات دون إشراف مباشر على التمويل أو البرمجة وقد تم حل هذه اللجان بمقتضى الأمر الحكومي عدد 733 لسنة 2014 مع منحها سنة لغلق الملفات المالية والإدارية، الأمر الذي حال دون إمكانية الرجوع إلى أرشيف رقمي مفصل أو تقارير مالية دقيقة حول المهرجانات التي نظمت في تلك الفترة .

انطلاقا من سنة 2015 أصبحت المندوبية تلعب دورا مباشرا في دعم وتنسيق العمل الثقافي حيث تم إسناد تنظيم المهرجانات إلى هيئات يعينها والي الجهة ثم لاحقا إلى الجمعيات الثقافية النشيطة بدعم مباشر من الوزارة ومن المندوبية وقد تم خلال هذه الفترة دعم عدد من الجمعيات المشرفة على تنظيم المهرجانات وفق التراتيب الجاري بها العمل، وتختلف قيم الدعم من سنة إلى أخرى حسب طبيعة التظاهرة وعدد العروض المقدمة ومطابقة المشروع للمعايير الفنية والاعتمادات المرصودة للغرض (الملحق عدد 4)

❖ **بخصوص الميزانيات المرصودة للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين:**

تجدون في المرفق (ملحق عدد 5 كشفا مفصلا في الاعتمادات ومآل صرفها منذ سنة 2020)

❖ **بخصوص التحويلات المختلفة لدعم الأنشطة الثقافية من المجلس الجهوي والبلديات وغيرها:**

جدير بالذكر أن المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر لم تتحصل على أي تحويلات من المجلس الجهوي تطاوين أو من البلديات وفي المقابل تحصلت على دعم تمثل في تحويلات عينية من قبل كل من الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية وذلك بتجهيز دار الثقافة البئر الأحمر والمركب الثقافي بتطاوين في إطار برنامج معا والمنظمة النمساوية هلفز ورك Hilfswerk في إطار الشراكة مع وزارة الشؤون الثقافية تمثل في تهيئة وتجهيز مختبر الابداع بدار الثقافة الصمار وذلك وفق الجرد المصاحب الملحق الخاص بالتجهيزات

❖ **بخصوص برامج الوزارة في ترميم القصور الصحراوية والقرى الجبلية:**

- تدخلت الوزارة فيما سبق في ترميم وصيانة القصور بجهة تطاوين في إطار المشاريع الرئاسية وتولت الفرق المختصة بالمعهد الوطني للتراث تصنيف وحماية أغلب القصور بولاية تطاوين ومدنين ضمن التراث الوطني .
- تنفيذا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل، أصبح تدخل المعهد الوطني للتراث يقتصر فقط على القيام بأعمال الصيانة والترميم التي تخص العقارات المرسمة ضمن الملك العمومي الأثري أو تلك التي تم تخصيصها لفائدة وزارة الشؤون الثقافية (المعهد الوطني للتراث)
- وحيث أن كافة هذه القصور والقرى الجبلية راجعة بالملكية للخواص، فإن تمشي وزارة الثقافة قائم على قبول ملفات ترميم يقدمها مالكوا العقارات عن طريق البلديات لإبداء الرأي وتكون الاشغال في حال الحصول على الترخيص تحت رقابة الفريق العلمي والفني للمعهد الوطني للتراث حسب ما تنص عليه الفصول من 28 الى 32 من مجلة حماية التراث الاثري والتاريخي.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول دعم بلدية القطار من ولاية قفصة باعتبارها بلدية سياحية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير السياحة بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال: ما هي خطة وزارة السياحة لدعم قطاع السياحة في بلدية القطار من ولاية قفصة التي أقرتها وزارة السياحة بلدية سياحية وكي لا تظل قرارات الوزارة حبرا على ورق وهذا ما يشعر يه المواطنون في بلدية القطار وكي لا تبقى هذه البلدية رغم ثراء معطياتها السياحية التراثية والدينية (تتوفر على أقدم معبد في التاريخ) مفتقرة إلى أبسط مقومات المدن السياحية؟

وعليه، فإن تخصيص دعم مالي مجز وبرمجة مشاريع سياحية فيها وتوفير التجهيزات والبنى التحتية والأنشطة أمر ضروري لدفع التنمية في هذه البلدية، بلدية القطار من ولاية قفصة والتي ظلت محرومة لعقود من تنمية فاعلة تنشط دورتها الاقتصادية وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

مع الشكر الجزيل والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري جريدي

الموضوع :سؤال كتابي حول دعم بلدية السند من ولاية قفصة باعتبارها بلدية سياحية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم الى السيد وزير السياحة بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :ماهي خطة وزارة السياحة لدعم قطاع السياحة في بلدية السند من ولاية قفصة التي أقرتها وزارة السياحة بلدية سياحية وكي لا تظل قرارات الوزارة جبرا على ورق وهذا ما يشعر به المواطنون فى بلدية السند وكي لا تبقى هذه البلدية رغم ثراء معطياتها السياحية الجبلية والأثرية مفتقرة إلى أبسط مقومات المدن السياحية،

وعليه، فإن تخصيص دعم مالي مجز وبرمجة مشاريع سياحية فيها وتوفير التجهيزات والبنى التحتية والأنشطة أمر ضروري لدفع التنمية فى هذه البلدية، يلدية السند من ولاية قفصة والتي ظلت محرومة لعقود من تنمية فاعلة تنشط دورتها الاقتصادية وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني

مع الشكر الجزيل والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد النوري جريدي .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 08 نوفمبر 2024

المصاحيب: مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد النوري جريدي، أتشرف بان أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة . والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم

السيد النوري جريدي

حول دعم كل من بلديتي السند والقطار من ولاية قفصة باعتبارهما بلديتين سياحيتين

جوابا على سؤالكم حول دعم كل من بلديّتي السند والقطار من ولاية قفصة باعتبارهما بلديتين سياحيتين، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1- بخصوص بلدية القطار:

تم إدراج بلدية القطار ضمن قائمة البلديات المصنفة سياحيًا والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية بمقتضى الأمر عدد 483 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ماي2012 ، وقد تحصلت البلدية المذكورة منذ سنة 2012 على اعتمادات جملية قدرها 1.051 م د من موارد صندوق حماية المناطق السياحية بعنوان تمويل.

- مشروع تركيز أعمدة تنوير عمومي بشارع الواحة بالقطار بمبلغ قدره508 أد
- إقتناء معدات نظافة (شاحنة ضاغطة سعة13 م 3، جرار ومجرورة، عدد(30) حاويات حديدية سعة 770 لتر) بمبلغ قدره 288 أد..
- عدد 06 برامج لتدعيم تدخلات النظافة بالمناطق والمسالك السياحية بعنوان 2013 ,2014 ,2015 ,2016 ,2018 ,2019.

هذا وقد تم خلال سنة 2025 رصد اعتمادات مالية قدرها 50 أد لفائدة بلدية القطار بعنوان المساهمة في تمويل برنامج تدعيم تدخلات النظافة بالمناطق والمسالك السياحية، وحيث تم توجيه مراسلة للبلدية المعنية قصد دعوتها لتقديم ملف الاستشارات في الغرض وذلك حتى يتسنى لمصالحنا القيام بإجراءات تحويل الاعتمادات طبقا للتراتيب الجاري بها العمل .

وللإشارة فأنّ صندوق حماية المناطق السياحية المحدث بمقتضى القانون عدد 112 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة1993 ، يتولى المساهمة في تمويلات التدخلات التالية :

- مشاريع التهيئة السياحية،
- اقتناء معدات النظافة لدعم جاهزية الأسطول البلدي المخصص للنظافة والعناية بالبيئة،
- تدعيم تدخلات النظافة بالمناطق السياحية .

وتبعا لما تقدّم، فإنّ كل تمويل من موارد صندوق حماية المناطق السياحية يقتضي تقديم ملف فنّي من البلدية السياحية المعنيّة تحت إشراف وزارة الداخلية لعرضه على اللجنة الفنية المختصة .وفي هذا الإطار تقدمت بلدية القطار بتاريخ 18 جويلية 2025 بملف فني لطلب تمويل مشروع تنوير وتعبيد جزء من المسلك السياحي بالقطار وفي هذا الإطار سيتم التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية للنظر في كافة الطلبات الواردة لعرضها على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية للصندوق لدرسها والبت فيها وبرمجتها على ميزانية سنة 2026.

2-بخصوص بلدية السند :

تم إدراج بلدية السند ضمن قائمة البلديات المصنّفة سياحيا والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية بمقتضى الأمر عدد 53 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي .2023

وبمقتضى محضر اتفاق ممضى من السيدين وزير السياحة ووزير الداخلية بتاريخ 23 جوان 2023 تمت المصادقة على تخصيص اعتمادات مالية قدرها 50 أد لفائدة البلدية المذكورة من حساب موارد صندوق حماية المناطق السياحية للمساهمة في برنامج تدعيم تدخلات النظافة بالمناطق والمسالك السياحية، وقد وتم تحويل القسط الأول من الاعتمادات بتاريخ 14 أفريل 2025 ولم تتوصل الوزارة إلى حدّ هذا التاريخ بملف المؤيدات الصرفية والثبوتية للقسط الأول حتى يتسنى تحويل بقية الاعتمادات .

وتجدر الإشارة إلى أنّ كل تمويل من موارد صندوق حماية المناطق السياحية يقتضي تقديم ملف فنّي من البلدية السياحية المعنية تحت إشراف وزارة الداخلية لعرضه على اللجنة الفنية المختصة .وحيث تقدمت بلدية السند بتاريخ 25 سبتمبر 2025 بملف فني لطلب تمويل مشروع تعبيد وإنارة الطريق المؤدية لقرية جبل السند وفي هذا الإطار سيتم التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية للنظر في كافة الطلبات الواردة لعرضها على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية للصندوق لدرسها والبت فيها وبرمجتها على ميزانية سنة 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع:تسهيل إجراءات اعتماد السائقين في القطاع السياحي .

تحية طيبة،

في إطار دعم قطاع السياحة والنقل السياحي، نود لفت انتباهكم إلى بعض التحديات التي تواجه السائقين الراغبين في العمل ضمن هذا المجال وأبرزها :

1. عدم إمكانية حصول السائقين الحاملين لرخص سياقة مسبقة على شهادات التكوين في مدارس التكوين المعتمدة، مما يحرم القطاع من خبرات وكفاءات قادرة على تلبية الطلب المتزايد على النقل السياحي .

2. صعوبة تنقل السائقين بين الشركات في إطار العمل الظرفي، حيث لا يحق لهم قيادة المركبات السياحية إلا لصالح الشركة المسجلة في بطاقاتهم المهنية مما لا يتناسب مع الطبيعة المتغيرة لحاجيات القطاع السياحي .

نأمل من وزارتكم النظر في هذه المسائل وإيجاد حلول تسمح بمرونة أكبر في توظيف السائقين، بما يدعم النشاط السياحي ويضمن جودة الخدمات، مع العلم أننا قمنا بمراسلة وزارة النقل ووزارة التشغيل والتكوين في نفس الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع : حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد رمزي الشتوي .

المرجع : مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 14 فيفري .2025

المصاحيب :مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد رمزي الشتوي أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيدة النائب المحترم بالإجابة المصاحبة ..

والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم

السيد رمزي الشتوي

حول تسهيل إجراءات اعتماد السائقين في القطاع السياحي

جوابا على سؤالكم حول تسهيل إجراءات اعتماد السائقين في القطاع السياحي، وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكـم بما يلي :

1- عدم إمكانية حصول السائقين الحاملين لرخص سياقة مسبقة على شهادات التكوين من مدارس التكوين المعتمدة :

يمثل العنصر البشري أحد الركائز الأساسية للقطاع السياحي باعتباره قطاعا خدماتيا .وتولي الوزارة أهمية خاصة لهذا المجال قصد توفير يد عاملة كفأة بهدف توفير خدمات سياحية ذات جودة .ويجدر التذكير بخصوص هذه النقطة أنّ المركز القطاعي للتكوين والنقل واللوجستيك ببرج السدرية يوفّر برنامجا تكوينيا في الغرض.

2- صعوبة تنقل السائقين بين الشركات في إطار العمل الظرفي :

إنّ إسناد البطاقات المهنية لسواق النقل السياحي تبقى من مشمولات المصالح المختصة بالولاية مرجع النظر وتقوم مصالح وزارة النقل بمهمة المراقبة .

أما بخصوص تجديد البطاقات المهنية لسائقي عربات النقل السياحي، وبعد التنسيق مع وزارة الداخلية بخصوص هذه المسألة، فقد تقرر منحهم وصل وقتي يقوم مقام البطاقة المهنية ويكون صالحا لمدّة ثلاثة أشهر (03) من تاريخ إيداع مطلب التجديد .كما تم دعوة الولاة الى التعهد بمضمون مكتوب السيد وزير النقل المتعلق بدراسة مطالب تجديد البطاقات المهنية لقيادة عربات النقل السياحي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع:سؤال كتابي

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

1- متى يتم ادراج بلدية غار الدماء ضمن البلديات السياحية علما وأن البلدية اعدت ملف في الغرض يتضمن جميع الخصائص والميزات مدعوما من السلط المحلية والجهوية؟ والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد رؤوف الفقيري .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 14 جويلية .2025

المصاحيب: مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد رؤوف الفقيري، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيدة النائب المحترم بالإجابة المصاحبة .والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم

السيد رؤوف الفقيري

حول إدراج بلدية غار الدماء ضمن قائمة البلديات السياحية

جوابا على سؤالكم حول إدراج بلدية غار الدماء ضمن قائمة البلديات السياحية، وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكم أنّ إدراج بلدية ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية يتم بمقتضى أمر بعد موافقة كل من الوزراء المكلفان بالداخلية والسياحة والمالية .

وتقتضي إجراءات إدراج بلدية جديدة ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحيّة تقديم مطلب في الغرض عبر التسلسل الإداري للبلدية المعنية مضمنا بموافقة سلطة الاشراف (وزارة الداخلية) وذلك على أساس توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج استغلالها من قبل البلدية المترشحة وذلك حتى يتسنّى تمويل صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نصّ عليها قانون إحداثه (القانون عدد 112 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة1993) والمتأتية من محصول معلوم النزل والمدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة الى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى، وبالتالي ينبني كل إدراج لبلدية ضمن قائمة البلديات السياحية بالأساس على المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة .

مع العلم أنّه لم يرد على مصالح وزارة السياحة ملف يتعلق بطلب إدراج بلدية غار الدماء من ولاية جندوبة بقائمة البلديات السياحية حسب الإجراءات المذكورة أعلاه. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: إدراج بلدية" شط مريم "ضمن جدول البلديات السياحية

تعتبر مدينة "شط مريم "امتداد للمنطقة السياحية" القنطاوي " كما تملك" شط مريم "شريط ساحلي رملي يمتد على طول سبعة كيلومترات كما نحيطكم علما أن ثلث مساحة مثال التهيئة العمرانية لمدينة" شط مريم "هي منطقة سكنية سياحية مختلطة UTM اضافة الى تواجد نزل وعديد الإقامات السكنية السياحية و الاستضافات العائلية و الإقامات الريفية السياحية إلى جانب مشاريع سياحية أخرى بصدد الإنجاز، وسعياً من بلدية" شط" مريم "لتنويع المنتوج السياحي ومزيد جذب الاستثمارات وتحقيق تنمية اقتصادية جديدة في المنطقة قامت بتقديم مطلب لدى مصالح الوزارة لتكون هذه البلدية بلدية سياحية رسميا سنة 2020 والى هذه الساعة لم يصلها ردّ منكم .

فالرجاء منكم تسريع الاجراءات وتكليل مطلب البلدية وهي بلدية محدثة بالموافقة وتسهيل انخراط" شط مريم" في النسيج السياحي بالجبة

مع جزيل الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد سفيان بن حليمة .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 15 نوفمبر2024

المصاحيب :مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد سفيان بن حليمة، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة .والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم

السيد سفيان بن حليمة

حول - إدراج بلديّة "شط مريم"ضمن قائمة البلديات المصنفة سياحية، - فتح ملف أرض سياحية مسندة لمستثمرمن قبل الوكالة العقارية السياحية

جوابا على أسئلتكم، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1- إدراج بلديّة "شط مريم "ضمن قائمة البلديات المصنفة سياحية :

تبعا لتعدد المطالب المقدّمة من قبل البلديات لإدراجها ضمن قائمة البلديات المصنفة سياحية للانتفاع بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية، فإنّ وزارة السياحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بصدد دراسة مدى توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج استغلالها من قبل البلديات المترشحة للانضمام إلى قائمة البلديات السياحية وذلك حتى يتسنّى تمويل صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نص عليها قانون إحداثه) القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993والمتأتية من المعلوم على النزل المدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة الى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى .وبالتالي فإنّ إدراج بلدية ضمن قائمة البلديات السياحية يقتضي :

- تقديم البلدية المعنية للملف في الغرض عبر التسلسل الإداري متضمنا لموافقة سلطة الإشراف (وزارة الداخلية)،
- توفر مقومات سياحية بالمنطقة،
- اعداد مشروع أمر واستشارة مصالح كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية بخصوص مضمونه وذلك حتى يتسنى استكمال الإجراءات اللازمة

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

سيدي الوزير،

لقد سجلنا باستغراب شديد خلال جلسة عمل في سوسة، الاصرار غير المفهوم للوكالة السياحية في تعطيل مثال التهيئة العمرانية الجديد لمدينة سوسة والرجوع به إلى الوراء وكأنها تريد الإبقاء على المنطقة السياحية المهجورة والمنكوبة لمدينة سوسة منذ العشرية السوداء .رغم تأكيد رئيس الجمهورية على ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات البالية إلا أن الوكالة العقارية السياحية مازالت لم تعدل أوتارها على عقارب 25 جويلية وهو أمر أصبح يستوجب المسائلة .

سيدي الوزير،

يعتبر مثال التهيئة العمرانية لمدينة سوسة الفرصة الأخيرة لإعادة إحياء وسط مدينة سوسة السياحي التاريخي .

فرجاء من سيادتكم أخذ التدابير اللازمة لكي يكون التفاؤل إجابي من طرف مختلف الوكالات التابعة لوزارتكم من أجل المساهمة الفعالة في مرحلة البناء والتشييد الجديدة التي تعهدنا بالعمل على إنجاحها .

- ما هو سر عدم تحمل الوكالة العقارية السياحية لمسؤوليتها التاريخية من أجل التغيير المنشود من خلال المراسلة الأخيرة التي تقدمت بها لبلدية سوسة في إطار مراجعة مثال التهيئة العمرانية وإن تعللها بأن التشريعات الموجودة تمنعها من ذلك وهي تعلّة مرفوضة للهروب فقط من تحمل المسؤولية التاريخية الموكلة لها وإن كان لديها غايات أخرى نود معرفتها؟ والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمد أحمد

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 08 نوفمبر 2024

المصاحيب: مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد محمد أحمد، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة.

والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به

النائب المحترم السيد محمد أحمد

حول تعطيل الوكالة العقارية السياحية لمثال التهيئة العمر انية لمدينة سوسة

جوابا على سؤالكم وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكم أن تدخل الوكالة العقارية في مجال أمثلة التهيئة العمرانية يخضع الى الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020 المؤرخ في 25 نوفمبر 2020 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها .

هذا وتبدي الوكالة العقارية السياحية رأيها باعتبار سياسة الدولة المعتمدة في المنطقة من خلال ما تم اقراره سابقا في أمثلة التهيئة والمخططات المديرية وباعتبار المشاريع الاصلية المصادق عليها، ويكون رأي الوكالة معلّلا طبقا للتشريع الجاري به العمل.

وبخصوص مثال التهيئة العمرانية لبلدية سوسة، وخلافا لما تم ذكره فإن الوكالة العقارية السياحية لم تقم بتعطيل مثال التهيئة العمراني، حيث شاركت في مختلف الاجتماعات المنعقدة وأبدت رأيها في إطار القانون وكان الرفض لبعض الاقتراحات معللا للحفاظ على صبغة ونمط المنطقة السياحية (فندقية سياحية) وتفاديا للمضاربات العقارية خاصة بعد إدخال المكوّن السكني على حساب المشاريع السياحية ومع لفت انتباه البلدية الى أن انجاز المكونات السكنية من قبل الوحدات السياحية يكون في حدود نسبة معينة من القاعدة العقارية وذلك طبقا لمقتضيات الامر الحكومي عدد 335 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016

كما يجدر التأكيد الى ان الوكالة العقارية السياحية ملزمة بالحفاظ على الصبغة الأصلية للمنطقة باعتبار أن التحكم العقاري للعديد من الوحدات السياحية تم في نطاق أوامر انتزاع للقطع المكونة لها وذلك لإنجاز مشاريع سياحية ذات مصلحة عامة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزيق شعباني

الموضوع:سؤال كتابي.

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

1- متى يتم ادراج بلدية تلابت من معتمدية فريانة ضمن البلديات السياحية علما وأن البلدية اعدت ملف في الغرض يتضمن جميع الخصائص والميزات مدعوما من السلط المحلية والجهوية؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمد بن رزيق الشعباني .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 14 جويلية .2025

المصاحيب: مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد محمد بن رزيق الشعباني، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيدة النائب المحترم بالإجابة المصاحبة . والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به

النائب المحترم السيد محمد بن رزيق الشعباني

حول إدراج بلدية تلابت ضمن قائمة البلديات السياحية

جوابا على سؤالكم حول إدراج بلدية تلابت ضمن قائمة البلديات السياحية وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكم أنّ إدراج بلدية ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحيّة يتمّ بمقتضى أمر بعد موافقة كل من الوزراء المكلفان بالداخلية والسياحة والمالية .

وتقتضي إجراءات إدراج بلدية جديدة ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحيّة تقديم مطلب في الغرض عبر التسلسل الإداري للبلدية المعنية مضمنا بموافقة سلطة الاشراف (وزارة الداخلية) وذلك على أساس توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج استغلالها من قبل البلدية المترشحة وذلك حتى يتسنى تمويل صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نص عليها قانون إحداثه (القانون عدد 112لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993) والمتأتية من محصول معلوم النزل والمدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة الى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى، وبالتالي ينبني كل إدراج لبلدية ضمن قائمة البلديات السياحية بالأساس على المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة .

مع العلم أنّه لم يرد على مصالح وزارة السياحة ملف يتعلق بطلب إدراج بلدية تلابت من ولاية جندوبة بقائمة البلديات السياحية حسب الإجراءات المذكورة أعلاه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

- ما مدى تقدم الملف الخاص بطلب تصنيف بلدية وذرف من ولاية قابس كبلدية سياحية خاصة إذا ما اعتبرنا القيمة التاريخية التي تحظى بها في علاقة بإنتاج" المرقوم "وما لهذا المنتوج من رمزية وإشعاع ليس في تونس فقط، بل في كافة أنحاء العالم بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز؟ والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة المحترمة السّيدة نور الهدى السبائطي .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 14 جانفي 2025.

المصاحيب :مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّمت به النائبة المحترمة السيدة نور الهدى السبائطي، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيدة النائبة المحترمة بالإجابة المصاحبة . والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدمت به

النائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي

حول مدى تقدم الملف الخاص بطلب تصنيف بلدية وذرف من ولاية قابس كبلدية سياحية

جوابا على سؤالكم حول مدى تقدم الملف الخاص بطلب تصنيف بلدية وذرف من ولاية قابس كبلدية سياحية، وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكم أنّ إدراج بلديّة ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية يتمّ بمقتضى أمر بعد موافقة كل من الوزير المكلف بالداخلية والسياحة والمالية

.وتقتضي إجراءات إدراج بلدية جديدة ضمن قائمة البلديات السياحية والمنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحيّة تقديم مطلب في الغرض عبر التسلسل الإداري للبلدية المعنية مضمنا بموافقة سلطة الاشراف (وزارة الداخلية) وذلك على أساس توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج استغلالها من قبل البلدية المترشحة وذلك حتى يتسنّى تمويل صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نص عليها قانون إحداثه (القانون عدد 112 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة1993) والمتأتية من محصول معلوم النزل والمدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة الى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى، وبالتالي كل إدراج لبلدية ضمن قائمة البلديات السياحية ينبني بالأساس على المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة .

مع العلم أنّه لم يرد على مصالحنا ملف يتعلق بطلب إدراج بلدية وذرف من ولاية قابس بقائمة البلديات السياحية حسب الإجراءات المذكورة أعلاه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: حول الوضعية المتدهورة للبنية التحتية بعدد من أحياء برج السدرية من معتمدية حمام الشط من ولاية بن عروس.

تحية تقدير وبعد،

فرغم مرور زمن طويل على نشأة هذه الأحياء، فإنها ما زالت إلى اليوم تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الحضرية الكريمة، حيث تغيب التهيئة الأساسية، وتحديدًا تعبيد الطرقات والإنارة العمومية، كما تنعدم كليًا شبكة التطهير، مما جعل المواطنين يعيشون ظروفا غير لائقة، أشبه بالأوضاع البدائية.

وأخص بالذكر في هذا السؤال الأحياء التالية:

- حي علي بلفالح بتقسيماته الثلاثة (تقسيم 1، تقسيم 2، تقسيم 3)
- برج السدرية 4،
- حي الفطناسي،
- حي 18 جانفي، نهج علي بن عياد،
- حي البرج، حي البلدية، حي الملعب.
- حي الكعبي 1 والكعبي 2،
- حي الواد وخاصة منطقة - قلت الأحمر -
- حي الولاية، بما فيه نهج مراكش والذي يعاني بشكل خاص من غياب تام لأي شكل من أشكال التطهير.

إن هذه المناطق التي تضم آلاف المواطنين أصبحت رمزًا للتهميش العمراني، حيث تتراكم الأوحال والروائح الكريهة، وتتكرر الفيضانات

مع كل أمطار، وتنتشر الحشرات والأمراض الجلدية والتنفسية، وسط شعور عام بالإقصاء وغياب الدولة.

وعليه ألتمس من سيادتكم توضيح ما يلي:

1. ما هي أسباب هذا التأخير المزمن في إدراج هذه الأحياء ضمن مشاريع التهيئة والتطهير؟

2. هل توجد برامج أو اعتمادات مخصصة لتحسين أوضاع هذه المناطق؟ وإن وجدت، ما هي آجال تنفيذها؟

3. ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها وزارتكم للتدخل الفوري على الأقل في النقاط الأكثر هشاشة؟

كما أحيطكم علماً أنني سأعود لاحقاً لتقديم سؤال ثان بخصوص أحياء أخرى تعاني من أوضاع مشابهة في برج السدرية، وهي كثيرة.

وتفضلوا، سيدي الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الأنف - حمام الشط

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18 سبتمبر 2025 حول تدهور البنية التحتية في أحياء برج السدرية.

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية بن عروس حول تساؤلكم عن تدهور البنية التحتية ببرج السدرية موافاتكم بما يلي:

- في إطار تعزيز البنية التحتية ودعم التوزيع العادل للتنمية المحلية حظيت عمادة برج السدرية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية ما بين سنوات 2015 و2025 فقد استأثرت العمادة بما يناهز 60% من اعتمادات التنمية ومن جملة مشاريع البنية الأساسية،
- بالنسبة للأحياء العشوائية والبناءات الفوضوية على غرار برج السدرية 4 أرض الفطناسي، حي الملعب، حي علي بالفالح (نهج توزر) وهي أحياء ذات صبغة فلاحية أو خضراء طبيعية أو مناطق تحجير فهي غير مشمولة بالهيئة العمرانية،
- تم التدخل لتعبيد الطرقات ومدّ الأرصفة ومدّ قنوات التطهير وتصريف مياه الأمطار في العشرية الأخيرة بعمادة برج السدرية حيث تم تعبيد حي علي بالفالح 2 بما قيمته 1000 ألف دينار وأهم الطرقات الرئيسية ومداخل الاحياء مثل شارع أحمد التليلي وشارع محمد علي الحامي وجزء من شارع الشباب وأهم الطرقات الرئيسية (حي 18 جانفي، حي سعيد السعداوي حي 20 مارس وحي المستقبل...)
- تمّ تبليط أكثر من 2000 م2 وصيانة شبكات التنوير العمومي من الأرصفة بكل من شوارع أحمد التليلي ومحمد علي الحامي والشباب أمام المعهد الثانوي والمركزين القطاعيين للميكاترونيك ولوجستيك النقل وممر المترجلين الرابط بين المدرسة الابتدائية بحي الرياض (الكعبي 2) وحي حنان،
- تم العمل على ربط أحياء علي الفالح والمستقبل ومراكش بشبكة التطهير في إطار برامج تطهير الأحياء الشعبية بالشراكة مع الديوان الوطني للتطهير والمجلس الجهوي بولاية بن عروس بكلفة تناهز 900 أ.د (3 مشاريع).
- تمّ التدخل لمدّ شبكات تصريف مياه الأمطار بأحياء برج السدرية في إطار حمايتها من الفيضانات بالشراكة مع إدارة المياه العمرانية بما قيمته 1500 أ.د.

وتعكس هذه المشاريع التوجه التنموي الذي عرفته الجهة والذي يهدف الى النهوض بالبنية التحتية ورفع جودة الحياة للمواطنين من خلال استهداف المناطق ذات الكثافة السكانية والنمو العمراني المتسارع وقد أنتج النمو العمراني ظهور العديد من الأحياء العشوائية والبناءات الفوضوية على غرار برج السدرية 4، أرض الفطناسي، حي الملعب، حي علي بالفالح (نهج توزر) ... وهي أحياء ذات صبغة فلاحية أو خضراء طبيعية أو مناطق تحجير فهي بالتالي غير مشمولة بالتهيئة العمرانية، إلا أنه تم ادراجها ضمن الإشكالية الأساسية للتهيئة في مراجعة مثال التهيئة العمرانية الذي هو بصدد الانجاز لتسوية وضعية صبغتهم (تقرير مبررات المراجعة) حتى يتسنى لبلدية حمام الشط التدخل فيها.

هذا وتسعى السلط الجهوية والمحلية ممثلة في بلدية حمام الشط على مواصلة تحسين شبكة الطرقات بالأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتوسيع شبكة التطهير لتشمل المناطق المستحدثة وغير المهيكلة إلى جانب بعث فضاءات خضراء وملاعب أحياء لخلق متنفسات حضرية وترفيهية للمواطنين كما سعت إلى اعداد قائمات ترتيبية حسب عملية التشخيص الفني والمالي للتباحث فيها مع المواطنين وجميع مكونات المجتمع المدني وتحديد جلسات وورشات تشاركية واعلامهم بها ودعوتهم للتشاور وأخذ القرار على البرامج المزمع إنجازها وفي حالة وجود اعتراضات جوهرية على المقترحات والنتائج يتم اللجوء الى التصويت بالاعتماد على قائمة الحضور للحصول على الصيغة النهائية لقائمة المشاريع التنموية . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية

الموضوع: حول الحريق المتكرر بشركة الملابس المستعملة بجبل الوسط.

يتواصل نشوب الحريق بالشركة الخاصة للملابس المستعملة كل عام وبنفس التوقيت تقريبا في ظروف غامضة ومستراية تدعو إلى التثبت والوقوف عند أسبابه خاصة وأنه أصبح يمثل خطرا على سلامة العاملين فيه والمؤسسات المجاورة لها.

1. فهل تستجيب هذه المؤسسة لكافة شروط السلامة المهنية؟

إذا كانت هذه المؤسسة لا تقدر على توفير بيئة عمل آمنة تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف الى الوقاية من الحوادث،

2. فماهي الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذا الخطر الذي يحدق بالمؤسسات المجاورة وسلامة الجهة؟

3. فهل الحريق المتتالي هو مجرد إهمال لشروط السلامة المهنية وعدم تطبيقها أم هو حريق متعمد يراد منه التستر على العديد من التجاوزات؟

4. فهل يمكن للمصالح الراجعة بالنظر لكم فتح تحقيق في شأن هذه المؤسسة للوقوف على الأسباب الحقيقية للحريق الناشب بالمؤسسة تقريبا كل سنة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "زينة جيب الله "

عن دائرة زغوان-الزريبة

يتمثل موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/09/18 حول الحريق المتكرر بشركة الملابس المستعملة بجبل الوسط في:

- ❖ هل تستجيب هذه المؤسسة لكافة شروط السلامة المهنية؟
- ❖ ماهي الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذا الخطر الذي يحدق بالمؤسسات المجاورة وسلامة الجهة؟
- ❖ هل الحريق المتتالي هو مجرد إهمال لشروط السلامة المهنية وعدم تطبيقها أم هو حريق متعمد يراد منه التستر على العديد من التجاوزات؟
- ❖ هل يمكن للمصالح الراجعة بالنظر لكم فتح تحقيق في شأن هذه المؤسسة للوقوف على الأسباب الحقيقية للحريق الناشب بالمؤسسة تقريبا كل سنة؟

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط المركزية والجهوية والمحلية حول تساؤلكم موافاتكم بما يلي:

- ➢ **بخصوص استجابة الشركة لشروط السلامة المهنية:**

- إن الشركة الإفريقية للصناعات وتفكيك فواضل المنسوجات SAFIEF المتمثلة في وحدة لخزن وتحويل الملابس تنشط دون الحصول على التراخيص اللازمة في الغرض والمتمثلة في قرار ترخيص من الوزير المكلف بالمؤسسات المرتبة تبعا لمقتضيات الأمر عدد 2687 لسنة 2006 المؤرخ في 2006/10/09 وشهادة وقاية مسلمة من الإدارة الجهوية للحماية المدنية بزغوان،

مع العلم أنه تم القيام بزيارات وقائية لهذه المؤسسة من قبل الإدارة الجهوية للحماية المدنية بزغوان بتاريخ 2024/09/09 تم على إثرها رفع جملة من الاخلالات والنقائص ترتبط بالسلامة لحماية المؤسسة وشاغليها واجوارها من أخطار الحريق والفزع والانفجار أبرزها:

- إتمام الحصول على قرار تصنيف مؤسسة مرتبة،
- إتمام تركيز الجهاز والوقائي المنصوص عليه بدراسة الأخطار المصادق عليها،
- إخضاع الشبكة الكهربائية للمراقبة الدورية من قبل هيكل مراقبة مختص ومصادق عليه،
- إتمام تركيز منظومة التهوئة وتصريف الدخان،
- تركيز مخزون مائي إضافي سعة 120 م3،
- عزل المواد المخزونة داخل المستودعات عن السقف وعن الشبكات الفنية وعن معدات الإنارة،
- عدم إستغلال الساحة الأمامية والممرات الجانبية لخزن الملابس الغير صالحة والتي قد تساعد على إنتشار الحريق مما يهدد سلامة كامل المنشأة وأجوارها،
- إحداث فريق سلامة من بين إطارات وعملة المؤسسة وتكوينه في مجالي الإطفاء والاسعافات الأولية....

وتم القيام بزيارة ثانية بتاريخ 2025/07/29 إثر اندلاع حريق 20 جويلية 2025 حيث تبين أن المؤسسة المذكورة تباشر نشاطها في المستودع المتضرر في بعض مرافقه من جراء الحريق وتقوم بأشغال دون اتباع الإجراءات المستوجبة الجاري بها العمل وقد تم التنبيه على الممثل القانوني للشركة لتفادي الاخلالات والنقائص لما تمثله من خطر على سلامة المؤسسة وأجوارها والعاملين بها والعمل على الحصول على التراخيص اللازمة قبل الشروع في النشاط.

- ➢ **بخصوص الإجراءات المتخذة للحدّ من المخاطر المحدقة بالمؤسسات المجاورة:**

- تمت دعوة الشركة المذكورة للحصول على قرار ترخيص في مزاولة النشاط من إدارة السلامة بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم وعلى شهادة الوقاية من مصالح الحماية المدنية بالجهة.

- ➢ **بخصوص هل الحريق متعمد أم راجع لاهمال شروط السلامة المهنية؟**

- إن عدم توفر متطلبات السلامة والتدخل الأولي ساهم في سرعة إنتشار النيران وتفاقم الخسائر كما أن التحقيقات المنجزة ستحدد الأسباب لاندلاع الحريق المذكور.

- ➢ **بخصوص فتح تحقيق في الغرض:**

- تعهدت مصالح الحرس الوطني بالجهة بالموضوع وتم التحري في أسباب اندلاعه وهي تعمل حاليا على إكمال التحقيقات ليتسنى على ضوئها تحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية عليها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: بخصوص حصص رخص اللواج المسندة لكل معتمدية بولاية مدنين

تولت اللجنة الجهوية الاستشارية للنقل بولاية مدنين تنظيم عملية اسناد رخص سيارات أجرة لواج حيث تم اسناد لكل معتمدية عدد معين من الرخص وكان نصيب كل معتمدية كالأتي معتمدية بن قردان 16 رخصة/ مدنين الشمالية عدد 11 رخصة/ مدنين الجنوبية عدد 12 رخصة / معتمدية سيدي مخلوف عدد 03 رخص/ معتمدية بني خداش 04 رخص/ معتمدية جرجيس 07 رخصة / معتمدية حومة السوق عدد 06 رخص / معتمدية أجيم عدد 01 رخصة/ معتمدية ميدون 03 رخص.

حيث تخضع عملية الاسناد لمعايير قانونية دقيقة منها عدد سكان بالمعتمدية وعدد المطالب المقدمة بها والحركية الاقتصادية والعرض والطلب على مختلف الخطوط ذهابا وايابا ولقد بلغتنا عديد

التشكيات من المهنيين والمواطنين بجزيرة جربة حول تقلص عدد الرخص المسندة في نصيب معتمديات جربة الثلاثة

وحيث بالاطلاع على عدد الرخص المسندة لكل معتمدية يستشف منه وجود تفاوت غير مفهوم في حصة معتمديات جزيرة جربة مقارنة ببقية معتمديات ولاية مدنين

أمثلة من التفاوت في الحصص بين المعتمديات بناء على اخر معطيات المعهد الوطني للاحصاء:

1. معتمدية حومة السوق بها 75 ألف ساكن تحصلت على عدد 06 رخص فقط. في حين أن معتمديتي مدنين الشمالية ومدنين الجنوبية بهم حوالي 54 ألف نسمة لكل منهما وتحصلتا على عدد 11 رخصة للشمالية و12 رخصة للجنوبية.
2. معتمدية ميدون يقدر عدد سكانها بحوالي 63 ألف نسمة تحصلت على عدد 03 رخص فقط في حين معتمدية سيدي مخلوف تعد 25 ألف نسمة تحصلت على عدد 03 رخص لنصف الكثافة السكانية لمعتمدية ميدون.
3. معتمدية أجيم تعد حوالي 25 ألف ساكن تحصلت على عدد 01 رخصة فقط في حين أن معتمدية بني خداش تتساوي معها في الكثافة السكانية وتحصلت على عدد 04 رخصة.

هذا ما يطرح عديد التساؤلات حول معايير وطريقة احتساب الحصص المستحقة لكل معتمدية وبالتالي وحرصا منا على ضمان مبدأ العدل والانصاف درءا للوقوع في أي تمييز محتمل بخصوص هذا الاسناد وقادم الاستحقاقات نطرح عليكم الأسئلة التالية:

1) ما هو معيار اسناد عدد رخص اللواج بالنسبة لحصة كل معتمدية بولاية مدنين؟
2) ما هي أسباب تفاوت حصص معتمديات جربة الثلاثة مقارنة ببقية معتمديات الولاية؟
3) ما سبب اسناد معتمدية حومة السوق عدد 06 رخص من جملة 24 مطلب ترشح تقدم في الغرض في حين أنه أسند المعتمدية مدنين الشمالية عدد 11 رخصة من مجمل 14 مطلب فقط؟

واسناد معتمدية أجيم رخصة وحيدة من أصل 05 مطالب مقدمة في حين أنه أسند لمعتمدية بني خداش 04 رخص من أصل 06 مطالب مقدمة؟

واسناد معتمدية ميدون عدد 03 رخصة من أصل 06 مطالب مقدمة في حين معتمدية سيدي مخلوف تحصلت على عدد 03 رخص من أصل 04 مطالب مقدمة؟

4) أمام هذا التوزيع غير العادل لرخص اللواج بين معتمديات ولاية مدنين ماهي الاجراءات التي ستتخذونها لانصاف جزيرة جربة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائبين " باديس بالحاج على "

عن دائرة جربة ميدون - جربة أجيم

"غسان يامون" عن دائرة جربة حومة السوق (ولاية مدنين)

ملخص السؤال: بخصوص حصص رخص اللواج المسندة لكل معتمدية بولاية مدنين.

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية مدنين حول سؤالكما المتعلق بحصص رخص اللواج المسندة لكل معتمدية بولاية مدنين أتشرف بإفادتكما بالبيانات التالية:

في ظل غياب التشريع القانوني المنظم لتسليم حصة رخص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص بين المعتمديات فإن اللجنة المصغرة للنّقل اعتمدت المعايير التالية:

- عدد الرخص الناشطة في كل معتمدية
- تقرير الإدارة الجهوية للنقل والمتعلق بمدى حجّة كل معتمدية الى رخص إضافية
- عدد السكان بكل معتمدية
- عدد البطاقات المهنية المسندة بكل معتمدية عدد السواق

مع الإشارة وأن جزيرة جربة بمختلف معتمدياتها تحصلت على عدد 13 رخصة (في إطار حصة وتعويض) من جملة 63 رخصة وبالتالي فهي تفوق جميع المعتمديات باستثناء مدينة مدنين تحصلت على عدد 23 رخصة علما وأن جميع سيارات اللواج بمعتمديتي حومة السوق وأجيم لهما نفس المحطة.

كما نفيدكم أن جزيرة جربة بمختلف معتمدياتها يتوفّر بها حاليا عدد 79 رخصة ناشطة، ويجري التنسيق صلب مصالح وزارة النقل قصد ضبط مقاييس علمية وقانونية لتوزيع حصص المعتمديات من رخص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص قصد اعتمادها خلال الإسناد القادم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية.

الموضوع: حول مطالب الربط بشبكة الماء الصالح للشراب بمعتمدية القلعة الصغرى.

تحية طيبة وبعد

تبعًا لما ورد علينا من عديد المطالب الواردة من مواطني معتمدية القلعة الصغرى والمتعلقة بطلب المساعدة على تغطية كلفة الربط بشبكة الماء الصالح للشراب، نحيطكم علما بأن هذه المطالب لا تزال عالقة إلى حد الآن، مما يتسبب في معاناة متواصلة لعدد من العائلات ذات الدخل المحدود، ويؤثر سلبا على أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

وعليه، الرجاء من وزارتكم التفضل بالإفادة بما يلي:

1. هل توجد اعتمادات مخصصة على مستوى البرامج الاجتماعية أو الجهوية لمعاضدة المواطنين في تغطية كلفة ربط منازلهم بشبكة الماء الصالح للشراب؟
2. هل من الممكن التسريع في معالجة هذه المطالب وتوفير التمويل اللازم في أقرب الآجال؟

وتفضلوا، سيد الوزير بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/09/18 بخصوص مطالب الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بمعتمدية القلعة الصغرى.

نص الإجابة:

بخصوص موضوع تساؤلكم عن مطالب الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بمعتمدية القلعة الصغرى أفيدكم بأن إدراج الربط بشبكة الماء الصالح للشرب يكون بناء على مقترحات صادرة من المجالس المحلية لتتولى على اثرها المصالح الفنية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه دراستها فنيا على أن يُعتمد منها ما كان مطابقا للتشريعات والضوابط الجاري بها العمل وخاصة عدم تجاوز الكلفة الفردية لسقف 12 ألف دينار طبقا لأحكام المنشور المشترك بين وزير الداخلية ووزير التنمية الجهوية ووزير المالية عدد 15 المؤرخ في 20 جوان 2011 المتعلق بمراجعة مقاييس تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية.

وفي ذات السياق فان البرنامج الجهوي للتنمية بولاية سوسة لسنة 2024 تضمن مشروع ربط 735 مسكنا بالماء الصالح للشرب بكلفة قدرها 4.125 مليون دينارا منها 41 مسكنا بمعتمدية القلعة الصغرى بمبلغ 247 ألف دينار.

والجدير أن هذه النوعية من المساعدات تُسند حصريا لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وذلك استنادا إلى نتائج الأبحاث الاجتماعية المجراة من قبل مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية وتتولى اللجان المحلية لتحسين السكن دراسة الملفات واختيار المنتفعين على أساس محاضر جلسات رسمية ويتم في هذا الإطار إسناد مساعدة مالية لا تتجاوز سقف 3 ألاف دينار لكل منتفع.

وبلغ الاعتماد الجهوي المرصود للبرنامج الجهوي للتنمية في حدود 100 ألف دينار (المتضمن لعناصر تحسين المسكن، الربط بشبكة التنوير المنزلي، الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، التطهير...) وبوجه للحالات المتأكدة بكافة معتمديات الولاية وبناء على هذا التوزيع بين عدد المعتمديات (16معتمدية) فان نصيب كل معتمدية يتراوح عادة ما بين 3 و4 منتفعين سنويا على أقصى تقدير.

وتبقى وزارة الداخلية بمختلف هياكلها المركزية الجهوية والمحلية حريصة على معالجة مطالب التزود بالماء الصالح للشرب في أدنى الآجال الممكنة والعمل على التدخل السريع لتجاوز مختلف العراقيل ذات الصلة سواء كانت فنية أو لوجستية كلما سمحت الاعتمادات اللازمة وتبين إستيفاء الملفات للشروط المطلوبة والاستجابة لأكبر عدد ممكن من الطلبات ذات الصبغة الاجتماعية الملحة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فتحي المشرقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية عملة المناولة والأعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات المحلية.

تحية وبعد،

بخصوص تسوية وضعية عملة المناولة والأعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات المحلية وعلى سبيل الذكر لا الحصر عمال بلدية بنزرت المدينة تجاوز عددهم 70 عامل بدون ترسيم ولا أدنى الحقوق رغم تجاوز البعض 15 سنة عمل ببلدية بنزرت ونفس الحالة ببلدية ماطر العشرات من العمال المعتصمين وبكامل ولاية بنزرت والجمهورية التونسية.

السؤال: متى يتم تسوية وضعية عملة المناولة والأعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات المحلية تطبيقا لقانون عدد 09 لسنة 2025 والصادر بتاريخ 21 ماي 2025 والمتعلق بمنع وتجريم المناولة والمنقح لمجلة الشغل؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "فتحي المشرقي"

عن دائرة بنزرت الجنوبية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 03/10/2025 حول تسوية وضعية عملة المناولة والاعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات المحلية.

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية بخصوص نص سؤالكم إفادتكم أن تسوية وضعية أعوان الحضائر البلدية تتم على إثر إصدار أمر من طرف رئاسة الحكومة على غرار ما تمّ بالنسبة للبرنامج الوطني للانتداب عبر آلية الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذين تنسحب عليهم أحكام الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021،

هذا وللإشارة فإنه تمت موافاة المصالح المعنية برئاسة الحكومة بجدول مفصل في عملة الحضائر الظرفية بكافة البلديات المعنية والمؤجرين على حسابها مع ما يترتب عنه من إنعكاس مالي في حال التسوية علما أن التسوية تتم وفقا لحاجيات البلديات مع تحمل نفقات تأجيرهم على كاهلها وذلك في حدود إمكانياتها المالية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تسوية وضعية متساكني عمارات ديوان السكن وزارة الداخلية بحي الرياض سوسة.

تحية طيبة،

تقدم مجموعة من متساكني ديوان السكن والذين ينتمون لسلك الأمن العمومي من المباشرين والمتقاعدين بعمارات ديوان السكن بوزارة الداخلية الكائنة بحي الرياض سوسة منذ ديسمبر 1994 بعريضة لسيادتكم بتاريخ 2024/08/19 وذلك لرفع المظلمة التي تعرضوا لها ولتمكينهم من منحة المغادرة التي تم اقتطاعها من جراياتهم منذ سنة 2012 من طرف تعاونية موظفي الأمن والسجون والإصلاح ومن طرف تعاونية الحرس الوطني والحماية المدنية والتي تم حجزها وحرمانهم منها ومساومتهم وإرغامهم على مغادرة الشقق التي يسكنها قرابة الـ 40 عائلة منهم عائلات لشهداء المؤسسة الأمنية من طرف ديوان السكن بوزارة الداخلية رغم أنه لا توجد علاقة بين هذه المنحة المقتطعة من أجورهم كما تم توضيحه وبين تسويغهم للشقق وأن هذه الوضعية خاصة بولاية سوسة فقط ولم يتم تطبيق هذه الإجراءات على كل مستغلي ديوان السكن بوزارة الداخلية.

علما وأن أغلب المتساكنين من الطبقة المتوسطة والهشة وأن استقرارهم المادي والاجتماعي سيتم زعزعته إثر *هذه القرارات.

- فمتى سيتم تسوية هذه الوضعية؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب " هالة جاب الله "

عن دائرة سوسة الرياض

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/11 حول تسوية وضعية متساكني عمارات ديوان السكن بحي الرياض بسوسة،

وجوابا على تساؤلكم يهم وزارة الداخلية إفادتكم بالمعطيات التالية:

➢ **بخصوص منحة المغادرة:**

- يتم إسناد خدمة منحة المغادرة عند التقاعد وهي خدمة ينخرط فيها إجباريا جميع أعوان الحرس والأمن الوطنيين والحماية المدنية المباشرين وتصرف بصفة منتظمة عند الإحالة على شرف المهنة للمتقاعدين وفقا للشروط والإجراءات المنظمة للمجال وكانت بداية صرفها لفائدة متقاعدي أسلاك الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح بداية من جانفي 2013 وهي منحة تسند كامتياز مالي استثنائي ومنحة تكريمية تُمنح تقديرا لنهاية الخدمة وتكريما للمسيرة المهنية للمتقاعد حيث أصبحت تصل إلى عشرة أجور للمغادرين بداية من سنة 2021 إلى حد التاريخ ولا تمثل هذه الاقتطاعات الشهرية من الراتب خلال مدة الخدمة سوى مدخرات بسيطة بينما تفوق المنحة الاجمالية المسندة للمتقاعد مبلغ الاقتطاعات أضعاف كبيرة.

- بالنسبة لسؤالكم حول ربط منحة المغادرة بمغادرة الشقق السكنية بحي الرياض فإنه يتم دعوة العون الى تسوية وضعيته مع التعاونية الراجع لها بالنظر بخصوص مواصلة انخراطه من عدمه في حين يتم إعلامه بربط الصلة مع مصالح ديوان مساكن الإطارات النشيطة وتسليم المحل لمصالح الديوان طبقا للالتزامات التعاقدية المحمولة عليه وخلاص المتخلدات المالية التي بذمته وعليه فانه لم يتم إيقاف صرف منحة المغادرة لأي متقاعد له مسكن تابع لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية.

➢ **بخصوص المحلات السكنية:**

- إن إسناد المحلات السكنية لأعوان الأمن والحرس الوطنيين والحماية المدنية يعتبر امتيازا وظيفيا يمنح لقوات الأمن الداخلي المباشرين لعملهم الفعلي وذلك في إطار الاعانة السكنية الوظيفية لمدة زمنية محددة تنتهي بتاريخ إحالته على التقاعد وبالتالي فإنه لا يؤول بأي وجه حق إلى عقد تمليك.

- في إطار تنفيذ سياسة الوزارة الرامية للحد من الاستغلال غير القانوني للمساكن الإدارية التابعة للهياكل الراجعة لوزارة الداخلية بالنظر فقد تم عدم صرف منحة المغادرة عند التقاعد للمتقاعدين ممن رفضوا إخلاء المساكن الإدارية بهدف الحد من ظاهرة عدم الاخلاء وهو إجراء يسري تطبيقه على جميع الوضعيات المماثلة بكامل ولايات الجمهورية دون الاقتصار على ولاية سوسة.

وإن وزارة الداخلية بهياكلها الأمنية أو الإدارية لا تتوانى على حماية حقوق منظوريها سواء منهم المباشرين أو المحالين على شرف المهنة بما يحافظ على كرامتهم في العيش الكريم ومراعاة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية في كنف احترام الإجراءات القانونية والترتيبية المعمول بهما، ولعل إسناد منحة المغادرة في التقاعد من طرف التعاونيتين (تعاونية موظفي الشرطة والأمن والوطنيين والسجون والإصلاح وتعاونية الحرس الوطني والحماية المدنية) لخير دليل على روح التضامن المؤسسي الذي تحرص عليه وزارة الداخلية تجاه المنتسبين إليها من كافة الأسلاك الأمنية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الإشكاليات المتعلقة بالمدرسة الوطنية للهندسة المعماري والتعمير بسيدي بوسعيد.

تحية طيبة وبعد،

- متى ستتدخل الوزارة لإعداد مختلف الدراسات المتعلقة بإنجاز مشروع إعادة تأهيل المدرسة الوطنية للهندسة المعماري والتعمير بسيدي بوسعيد التي تم إحداثها قبل 30 سنة؟
- متى يتم إحداث مبيت جامعي حفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص؟
- ما مدى تطابق سوق الشغل بالتوجيه الجامعي؟
- لم لا يتم توحيد كل من الروزنامتين المدرسية والجامعية خاصة وان الأساتذة هم كذلك أولياء؟
- متى تتم مراجعة منصة عقود الخبراء الغير جامعيين والخبراء في التكنولوجيا للوضعيات الحديثة حيث أن لم تتغير منذ أكثر من 10 سنوات؟

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0002564 الواردة علينا بتاريخ 23 سبتمبر 2025.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على أسئلة كتابية تقدمت بها السيّدة النائبة "أمال المؤدب" حول الإشكاليات المتعلقة بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس يشرفني إفادتكم بما يلي:

➢ **فيما يتعلق بأشغال صيانة وتهيئة المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس**، تتواصل أشغال الصيانة الدورية بالمدرسة منذ تاريخ الاستلام النهائي للبناية من طرف إدارة المؤسسة:

- تم إنجاز أشغال تهيئة عزل سطوح لبعض فضاءات المدرسة خلال سنة 2014 بتكلفة جملية بلغت 515 ألف دينار،

- قامت المؤسسة، خلال هذه الصائفة، بتهيئة خمس وحدات صحية كما يتم إنجاز أشغال طلاء خارجي ببعض الواجهات الأكثر تضررا ويتم حاليا إنجاز أشغال صيانة شبكة التسخين المركزي وتجديد بعض التجهيزات،

- تولت مصالح جامعة قرطاج إعداد ملف طلب عروض قصد تهيئة أحد الأجنحة بكلفة تناهز 800 ألف دينار وستمكّن هذه الصفقة من تجديد الطبقة العازلة للأسطح وإتمام الدهن الخارجي لبقية الواجهات وتركيز نوافذ الألومينيوم عوضا عن الخشبية وتهيئة بقية الوحدات الصحية وتركيز مولّد وتجديد الشبكة الكهربائية،

- كما تتولى مصالح الجامعة العمل على إتمام الدراسات الفنّية لمشروع بناء سور يحمي الساحة الأمامية للمدرسة بالإضافة إلى إعداد استشارة لجهر قنوات تصريف مياه الأمطار وشبكة المياه المستعملة.

هذا وسيتم تباعا برمجة أقساط أخرى لتهيئة بقية الأجنحة.

➢ **فيما يتعلّق بمشروع بناء مبيت جامعي جديد:**

تمت برمجة بناء مبيت جامعي جديد للطلبة الذين يدرسون بمؤسسات الضاحية الشمالية للعاصمة. وتمّ في هذا الصدد إعداد ملف مرجعي للمشروع يحوي برنامج وظيفي لبناء مبيت جامعي بمنطقة عين زغوان بطاقة استيعاب تُقدّر بـ 300 سرير وبتقديرات جملية تبلغ 16 مليون دينار وإحالته إلى مصالح الإدارة العامة للبنايات المدنية بوزارة التجهيز والإسكان. علما وأنه سيتم الإعلان في القريب العاجل عن طلب ترشحات قصد تعيين مُصمّمي المشروع والبدء في الدراسات المعمارية والفنية.

➢ **فيما يتعلق بمدى تطابق سوق الشغل بالتوجيه الجامعي:**

بهدف تطوير المنظومة الجامعية والرفع من جودة الشهادات بما يتلاءم مع متغيرات سوق الشغل الوطنية والدولية وحرصا على خصوصية مسالك التكوين ومقروئيتها وتجذرها في محيطها، انطلق العمل على تطوير مسار تأهيل عروض التكوين بناء على المبادئ التالية:

1. ترشيد عروض التكوين وتأمين استقرارها وتجدّدها.
2. إرساء تشاركية تضمن تفاعل الجامعة مع محيطها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع المحافظة على خصوصية كل جهة.
3. ترسيخ ثقافة الجودة في عملية تقييم شهادات التعليم العالي.
4. التثبت الدقيق من جودة المشاريع المقترحة ومطابقتها للمعايير المعتمدة، وملاءمتها للاحتياجات الفعلية لسوق الشغل وذلك خاصة باعتماد مقاربة المين والكفاءات

وفي هذا الإطار، وعملا على تحسين جودة مسار التأهيل، تم العمل على إعادة النظر في معايير إحداث أو تجديد مسالك التكوين الجامعي ومهام وتركيبة وطرق عمل اللجان المكلفة بتقييمها. كما تم التأكيد على انخراط جميع الفاعلين في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لإرساء هذا النموذج الجديد بهدف إعادة صياغة عروض التكوين باعتماد منهجية علمية قائمة على هندسة التكوين ومناهج التدريس الحديثة.

وتم الانطلاق في إعادة صياغة محتوى عروض التكوين وإدارتها حسب الدليل المرجعي الجديد لتأهيل البرامج الذي يستند أساسا على اعتماد طرق تعليمية مضبوطة ومرتبطة بشكل وثيق بالمهارات الأساسية للاختصاص والمهارات الأفقية التي ستمكن الخريجين من إحداث الإضافة في المجتمع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الممارسة المهنية في ميدان الهندسة المعمارية والتعمير وكذلك تنظيم سوق الشغل ذات الصلة تندرج بالأساس ضمن مشمولات المكاتب الهندسية مؤسسات البناء، مكاتب الدراسات العمرانية، والهياكل العمومية المكلّفة بالتعمير والتخطيط والتي تنطوي تحت وزارة التجهيز والإسكان.

وتبقى المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير، في إطار مهامها ملتزمة بتأمين تكوين أكاديمي علمي يستجيب لمعايير الجودة الوطنية والدولية مع الحرص على تعزيز انفتاحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي في تكامل مع السياسات القطاعية ذات العلاقة.

➢ **فيما يتعلق بتوحيد كل من الروزنامتين المدرسية والجامعية:**

نصت أحكام الفصل 2 من الأمر عدد 2006 لسنة 2007 المؤرخ في 30 جويلية 2007 والمتعلق بضبط روزنامة السنة الجامعية على أن افتتاح السنة الجامعية هو يوم 12 سبتمبر من كل سنة أو يوم العمل الذي يليه. أما بالنسبة إلى طلبة الماجستير فيكون يوم غرّة أكتوبر من كل سنة أو يوم العمل الذي يليه.

كما أن خصوصية التكوين الجامعي تقتضي تخصيص 28 أسبوعا للدروس على الأقل دون اعتبار العطل الجامعية باستثناء مجالات التكوين التي تخضع لنصوص قانونية خاصة وذلك طبقا لأحكام الفصل 3 من الأمر المذكور آنفا.

هذا، وتتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التنسيق مع وزارة التربية بمناسبة إعداد مشروع المنشور المنظم لروزنامة السنة الجامعية وفترات التوقف عن الدروس بالنسبة لكل سنة جامعية.

علما وأن كل من روزنامة السنة الدراسية وروزنامة السنة الجامعية وفترات التوقف عن الدروس تتطابق مع تواريخ العطل الرسمية وعطلتي الشتاء والربيع.

➢ **فيما يتعلق بمراجعة المنصة الخاصة بعقود الخبراء في التكنولوجيات الحديثة والخبراء غير الجامعيين:**

تتولى مؤسسات التعليم العالي والبحث إبرام عقود مع الخبراء والحرفيين المهنيين وذلك استنادا إلى أحكام الفصل 8 من الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلّق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها بما يسمح باستقطاب الكفاءات التونسية من داخل تونس وخارجها لتدريس الطلبة وتأطيرهم وتمكينهم من المهارات التطبيقية بما يمكن من تيسير عملية إدماجهم في سوق الشغل. علما وأنّه لا يتوفر حاليا منصة خاصة بعقود الخبراء في التكنولوجيات الحديثة والخبراء غير الجامعيين مثلما جاء بنص السؤال. وتعمل الوزارة، حاليا على إرساء منظومة معلوماتية تشمل جميع أوجه التصرف في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بما في ذلك التعاقد.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تكوين لجان مكلفة بالعمل على مزيد حوكمة هذا النوع من التعاقد وتعمل الوزارة حاليا على تنظيم جلسات عمل مشتركة مع جميع الأطراف المتداخلة بهدف صياغة مشروع أمر حكومي يهدف إلى مزيد تدقيق إجراءات وشروط التعاقد بالنظر إلى التوجهات الوطنية في المجال وضرورة تحيين قائمة الاختصاصات بما يسمح بتلبية مقتضيات التكوين الميداني ومحتوى الدروس المستوجبة بالإضافة الى تدقيق المؤهلات العلمية والخبرات الميدانية مع مراجعة شبكة التأجير المعتمدة.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أوجه إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص الوضعية الحالية لمركز البحث في الميكرو الكترونيك والنانوتكنولوجيا بالقطب التكنولوجي بسوسة

يعد مركز البحث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا (CRM) بسوسة مكسباً وطنياً هاماً في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعة الأجهزة الإلكترونية الحديثة وتطوير البرمجيات والابتكار الصناعي.

ورغم توفر الإمكانيات المادية واللوجستية بالمركز، بما في ذلك المنصات التقنية المتقدمة، فقد عبرت العديد من المؤسسات الصناعية المختصة في مجال الـ Hi-Tech عن تذمرها من حالة الشلل التام التي يعيشها المركز، مما يحرمها من الاستفادة من خدماته ويُضعف من قدرته على أداء دوره كمحفز للبحث والابتكار، ويؤثر سلباً على تنافسية القطاع الصناعي ودور القطب التكنولوجي كرافعة للتنمية الاقتصادية. كما أن لهذا المركز دوراً استراتيجياً في النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ يعد حلقة وصل أساسية بين البحث الأكاديمي والتطبيق الصناعي، ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ويعزز مكانة تونس كمركز إقليمي للبحث والتطوير. كما يساهم في دعم الابتكار المحلى وتحفيز المؤسسات الناشئة، فضلاً عن خلق فرص عمل عالية الكفاءة، مما يجعله رافعة حقيقية لاقتصاد المعرفة ومكوناً أساسياً في تعزيز القيمة المضافة للصناعة الوطنية وتحسين ميزان المدفوعات.

هذا الوضع يثير عدة تساؤلات حول:

1. أسباب تعطل نشاط المركز رغم توفر التجهيزات والمنصات العلمية المتطورة.

2. مدى توفر الموارد البشرية المختصة من مهندسين وباحثين لتأمين حسن سير العمل وضمان استمراريته.

3. خطة الوزارة لإعادة تفعيل المركز وضمان انخراطه الفعلي في المنظومة الوطنية للبحث والابتكار.

4. إمكانية فتح المركز أمام شراكات حقيقية مع المؤسسات الصناعية، بما يضمن التكامل بين البحث العلمي والتطبيقات الصناعية ودعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

لذا، أطلب من سيادتكم

1) تقديم تقرير مفصل حول الوضعية الحالية للمركز.

2) بيان الإجراءات العملية التى تعتزم الوزارة اتخاذها لإعادة تفعيله وضمان استدامة نشاطه.

3) توضيح مدى استعداد الوزارة لتطوير نموذج حوكمة جديد يضمن نجاعة الأداء ويفتح آفاق التعاون مع القطاع الخاص، بما يعزز القدرة التنافسية الوطنية ويشجع على الابتكار

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0002691 بتاريخ 02 أكتوبر 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب سفيان بن حليمة حول الوضعية الحالية لمركز البحث في الميكرو الكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة يشرفني إفادتكم بما يلي:

➢ سعى المركز منذ احداثه إلى تركيز 07 منصات تكنولوجية في مجالات الميكرو الكترونيك والنانوتكنولوجيا وذلك بتجهيزها بمعدات ذات تقنيات فائقة الدقة وفقا لعقد البرنامج العلمي المبرم في الغرض كما يتم العمل على التسريع في تركيز القاعة البيضاء تمثل جزء محوريا في العملية العلمية المبنية على سلسلة القيمة،

➢ يتوفر بالمركز مخبر بحث علمي متخصص في النانو مواد وتطبيقاتها ووحدتي خدمات متخصصة الأولى في مجال قياس الأجهزة والثانية في مجال تثمين نتائج البحث. كما يضم المركز 30 إطارا بحثيا

05 أساتذة تعليم عالي، 04 أستاذ محاضر، 18 أستاذ مساعد و03 ملحق باحث بالإضافة إلى 05 مهندسين و02 تقني سامي،

- يعتبر مركز البحث في الميكرو الكترونيك والنانوتكنولوجيا من المراكز الرائدة في ميدان البحث العلمي التطبيقي عامة ومجال النانو علوم خاصة حيث تولى باحثو المركز في سنة 2024 نشر 60 نشرية علمية في أرقى المجلات ذات الاختصاص علـما أن 80 % من هذه المنشورات ذات جودة عالية،

- يشارك المركز حاليا في 05 مشاريع بحث دولية و10 مشاريع وطنية جلّها في إطار البحث العلمي التطبيقي مع شراكات من المحيط الاقتصادي على غرار:

1. مشروع البحث والتجديد في الميكرو والنانو مستشعرات PRIMINAS (Program for Research and Innovation on Micro and Nanotechnology for Sensors) الذي يشرف عليه المركز بميزانية تناهز مليون أورو وتحصل عليه المركز من خلال المشاريع التنافسية والذي مكن المركز من تطوير مهارات كل من الإطار الفني والأكاديمي في اختصاصات معينة في تكنولوجيا النانو وتطبيقها من خلال تركيز المنصة التكنولوجية القاعة البيضاء.

2.مشروع البحث التشاركي في الجودة : PAQ-Collabora FACT (Fabrication andApplication of Cubesat in Tunisia) والذي يهدف إلى تصميم أنموذج لقمر اصطناعي مكعب وتجريبه وتشغيله، والذي تم إنجازه في نطاق شراكة تامة مع المحيط الصناعي والبحث للمركز بمشاركة مخبر بحث بكلية العلوم بالمنستير وشركة انوفا روبوتيك (Enova Robotics) المنتصبة بالقطب التكنولوجي بسوسة والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وهو ما يبرز انفتاح المركز وشراكاته مع محيطه الاقتصادي وتسخير منصاته العلمية وقدراته البشرية في دعم الابتكار الصناعي والمساهمة في اقتصاد المعرفة .

3.مشروع PACTE (Projet d'Action Contre le Terrorisme) والذي تم إنجازه بشراكة مع 15 مخبر بحث من تونس وكل من شركة AVIONAV المختصة في صناعة الطائرات الخفيفة والمسيّرات بالإضافة إلى وزارة الدفاع الوطني ممثلة في مركز البحث العلمي العسكري بالعوينة وأدى إلى نتائج بحثية ونماذج تكنولوجية يمكن استغلالها في مجالات متعددة.

4.مشروع PALMOBIL بالشراكة مع مجموعة من المخابر المحلية وشركة AVIANOV وشركة BACO لتثمين النانو مواد مستخرج من النخل واستعمالها في صناعة أجزاء من السيارات والطائرات.

5.يشارك المركز على المستوى الوطني في جل عروض مشاريع البحث الممولة من طرف الوزارة (أكثر من 20 مشروع في طور التقييم لسنة 2025 موزعة بين مشاريع وطنية ودولية) علما وأنّ هذه المشاريع تشترط شريكا اقتصاديا للتمويل.

- يضطلع المركز أيضا بمهام في مجال تأطير الطلبة في جميع مراحل نظام أمد حيث تم تأطير في سنة 2024 أكثر من 63 طالبا وتحصل طلبة المركز على 06 شهادات دكتوراه و11 شهادة ماجستير و40 مشاريع ختم الدروس إضافة الى 06 عقود ما بعد الدكتوراه.

- انطلق المركز فعليا في تقديم عدد من الخدمات بمقابل لفائدة المؤسسات البحثية الوطنية أو الدولية (التحاليل والقياسات العلمية) ويمكن حاليا الانتفاع بهذه الخدمات بتقديم طلب في الغرض (عبر الموقع الالكتروني للمركز) وهي خدمات متاحة لكافة الناشطين في مجال البحث العلمي والابتكار والتطوير سواء للمؤسسات العمومية او الخاصة على المستوى الوطني والدولي.

- تحصل المركز على شهادة الجودة في التصرّف ISO 9001 منذ جوان 2024 وذلك في مجال البحث العلمي وتقديم الخدمات العلمية في مجالي الميكرو الكترونيك والنانوتكنولوجيا. كما يسعى للحصول على شهادة الاعتماد 17025 لمنصاته العلمية خلال السنوات القادمة.

وفي الختام، يشرفني اعلامكم بأنّه ولئن لم يبلغ المركز سرعته القصوى في مجال تأمين نشاطه إلا إنّه يتخذ منحا تصاعديا ويسعى الى تطوير وتنويع شراكاته العلمية وهو منفتح على محيطه الاقتصادي والاجتماعي ومختلف المتدخلين الاقتصاديين والصناعيين سواء لتقديم خدمات علمية وبحثية أو الشراكات وفقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول الوضع البيئي الحرج لشاطئ معتمدية قصيبة المديوني وخليج المنستير عامة.

تحية واحتراما وبعد،

السيدة رئيسة الحكومة،

منذ حوالي العشرين سنة ومواطني وأهالي قصيبة المديوني يعانون ويلات التلوث البيئي الذي لحق الشاطئ جراء محطة التطهير الموجودة بمعتمدية صيادة لمطة بوحجر والتي لم تعد قادرة على معالجة الكميات الكبيرة من المياه المنزلية والصناعية حيث تبلغ طاقة استيعابها حوالي 1000م^3 في اليوم في حين أنها تواجه يوميا كميات تصل إلى 10000م^3 مما يؤدي إلى صرف المياه المستعملة والصناعية مباشرة وبدون معالجة في البحر ما تسبب في أضرار جسيمة أولها انتشار الأمراض السلطانية وتسجيل عديد الوفيات من جراء التلوث هذا إلى جانب تأثير هذه الوضعية على الثروة البحرية وعلى جمالية هذا الشاطئ الذي تحول إلى نقطة سوداء بامتياز وفي الأيام الأخيرة عايش أهالي ومتساكني معتمدية قصيبة المديوني والمدن المجاورة وضعية غريبة متمثلة في تحول لون البحر إلى الاحمرار وخروج كميات كبيرة من الأسماك الميتة علاوة على الرواح الكريهة المنبعثة من الشاطئ مما أدى إلى حالة احتقان شعبي ومدني جراء عدم التوصل إلى الحل الجذري والنهائي لهذه الوضعية البيئية الكارثية علما أنني توجهت منذ بداية محامي النيابية بعديد الأسئلة الكتابية كما تطرقت إلى المسألة في عديد المداخلات الرسمية تحت قبة البرلمان وبحضور السيدات والسادة الوزراء المعنيين ولكن وإلى حد الساعة لم يتحقق شيئا في الغرض وتجدر الإشارة أنني توصلت إجابات عن الأسئلة

الكتابية مفادها أن الحل وفقا للدراسات متمثل في احداث محطة تطهير جديدة بالقطب التكنولوجي بالمنستير بتكلفة تتجاوز 125 مليون دينارا وبالتالي وتجاه هذه الوضعية :

1) ماهي الحلول العاجلة التي اتخذتموها للحدّ من ظاهرة التلوث في شاطئ قصيبة المديوني والمدن المجاورة.

2) ما هو مال مشروع احداث محطة التطهير المزمع احداثها بالقطب التكنولوجي بالمنستير من أجل انقاذ كامل خليج المنستير المهدد بظاهرة التلوث وما لها من انعكاسات خطيرة على صحة المواطن وعلى الثروة البحرية.

السلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع : حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النّائب السيد فخر الدين فضلون.

المرجع: - مكتوبكم عدد -ص- 2025-26-3000-0002105 بتاريخ 07 جويلية 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب السيّد فخر الدين فضلون عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " حول الوضع البيئي الحرج لشاطئ معتمدية قصيبة المديوني وخليج المنستير عامة" .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للسيد النائب "فخر الدين فضلون"

عن دائرة قصر هلال قصيبة المديوني ولاية المنستير

ملخص السؤال: "حول الوضع البيئي الحرج لشاطئ معتمدية قصيبة المديوني وخليج المنستير عامة"

نص الإجابة:

الوضع البيئي بخليج المنستير يحظى بمتابعة حينية من قبل السلط العليا للدولة وعلى جميع المستويات المركزي، الجهوي والمحلي وبتعليمات خاصة من رئيس الجمهورية، تم بالخصوص القيام بعديد الزيارات الميدانية وعقد العديد من الجلسات في الغرض وذلك في إطار تدارس الحلول الكفيلة لاستصلاح خليج المنستير في ظل التحديات البيئية التي تواجهها الجهة وكامل الشريط الساحلي بشواطئ خنيس ولمطة وقصيبة المديوني.

كما أن مصالح وزارة الداخلية مركزيا وجهويا على استعداد كامل لمعاضدة المجهودات المبذولة لتجاوز الإخلالات البيئية بالمنطقة والعمل على تذليل الصعوبات والتصدي للمخالفات دون استثناء.

ويعود تدهور الوضعية البيئية بالجهة إلى عدة أسباب من أهمها إرتفاع عدد السكان بالمنطقة وتكاثف الأنشطة الاقتصادية، وأيضا تجاوز طاقة استيعاب محطة التطهير صيادة-لمطة-بوحجر المنجزة منذ سنة 1993 بطاقة استيعاب 1660 م3/ اليوم بزيادة تفوق 400 حيث أصبحت تعالج حاليا كميات تتراوح بين 6000 إلى 8000 م3/ اليوم من المياه المستعملة، مما أثر سلبا على نوعية المياه المعالجة ومردودية المحطة.

أمام هذه الوضعية و اعتبارا لهشاشة المنظومة البيئية لمنطقة خليج المنستير، تم منذ 2009 الاتفاق على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج بالخصوص، فضلا عن العديد من التدخلات قصد تحسين الوضع البيئي لخليج المنستير والتخفيف من الإشكاليات المذكورة على غرار تهذيب و توسيع محطة التطهير صيادة- لمطة- بوحجر والترفيع في طاقة استيعابها إلى 8000م 3 في اليوم باعتماد طرق معالجة متطورة تمكن من الحصول على نوعية جيدة للمياه المعالجة تحترم الوضع البيئي المتاخم للمحطة وخصوصية خليج المنستير الذي يشهد صعوبة في تجديد المياه بالمنطقة مع انجاز مصرف بحري موحد للمياه المعالجة لمحطات التطهير الثلاثة (صيادة - لمطة- بوحجر والفرينة والمحطة الصناعية المبرمجة بالقطب التكنولوجي وذلك على امتداد 3 كلم وعمق 10 أمتار تحت سطح البحر وذلك حتى يتسنى إزالة كل سكب مباشر للمياه المعالجة على ضفاف خليج المنستير وتلافي ركود هذه المياه قريبا من الشاطئ إلا أن هذا المشروع قد شهد عدة عراقيل تتمثل في رفض مكونات المجتمع المدني لإنجاز هذا المشروع في الموقع الحالي لمحطة التطهير بوادي السوق وذلك إثر استشارة عمومية أنجزت تحت إشراف ولاية المنستير.

بالنسبة لمشروع انجاز محطة تطهير جديدة بموقع القطب التكنولوجي بالمنستير لتعويض المحطة الحالية المتواجدة بوادي السوق مع مد منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير الحالية إلى الموقع الجديد بالقطب التكنولوجي على طول الطريق الحزامية المبرمجة على مستوى النقطة الرابطة مع الطريق الجهوية رقم MC92 فهو مرتبط بأشغال إنجاز هذه الطريق التي لا تزال متوقفة بسبب عدم تحرير كامل الحوزة وخاصة الجزء الممتد من خنيس وقصيبة المديوني.

وفي انتظار إنجاز الحلول والبرامج المذكورة وخاصة إنجاز محطة تطهير صيادة - لمطة-بوحجر الجديدة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات المستعجلة لتحسين الوضع البيئي بالمنطقة:

- إنجاز أشغال بكلفة جمليه تبلغ حوالي 3 مليون دينار وتتمثل في:

+ تدعيم محطة رفع المياه المستعملة بمدخل المحطة.

+ تحويل بقية مكونات محطة المعالجة المندمجة والمتنقلة من موقع محطة التطهير بالنفيضة وتركيزها بموقع محطة التطهير بصيادة وتشغيلها.

+ تدعيم طاقة استيعاب أحواض الترسيب الثانوي.

+ تدعيم طاقة التهوئة بالحوض البيولوجي.

+ اقتناء وحدة متنقلة للتجفيف الميكانيكي للحمأة .

+ تدعيم قناة تصريف المياه المعالجة بالبحر.

- تأهيل محطة التطهير بالفرينة، من خلال تجديد تجهيزات التهوئة بهذه المحطة في إطار مشروع تحسين نوعية المياه المعالجة الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية BAD حيث قدرت كلفة هذا المشروع بحوال 3,5 مليون دينارا.

- تهذيب وتوسعة محطة التطهير بالساحلين حيث تم الرفع من طاقة استيعاب المحطة من 2560 متر مكعب في اليوم إلى 11370 متر

مكعب في اليوم إلى أفق سنة 2031 لاستيعاب المياه المتأتية من الحوض الساكب لمدن الساحلين ومعتمر وسيدي عامر ومسجد عيسى والمنطقة السياحية الدخيلة وقد ناهزت كلفة الإنجاز 13 مليون دينار وتم تشغيل المحطة منذ ماي 2016

- تهذيب وتوسعة محطات الضخ المتواجدة على الشريط الساحلي: (صيادة الميناء ولمطة الشاطئ وخنيس II). وأمام عدم إستكمال مشروع الطريق الحزامية، تم البحث على فرضيات جديدة لحلحلة إشكالية إنجاز مشروع محطة التطهير صيادة - لمطة بوحجر الجديدة.

- منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير الحالية بوادي السوق (صيادة - لمطة - بوحجر الحالية) إلى الموقع الجديد بالقطب التكنولوجي بالمنستير عبر مسار جديد تم الإتفاق عليه مع مختلف المتدخلين على طول 14كم بكلفة تقدر بـ30 مليون دينار.

- انجاز محطة تطهير جديدة (أفق 2041) : محطة تطهير المنستير الشمالية (صيادة – لمطة بوحجر الجديدة) بالقطب التكنولوجي بالمنستير بكلفة تقدر ب 72 مليون دينار: طاقة استيعاب تساوي13200م3 في اليوم.

- انجاز منظومة تحويل المياه المعالجة لمحطة التطهير الجديدة صيادة نحو وادي حمدون على طول11 كلم بكلفة تقدر بـ 23 مليون دينار بصدد البحث على التمويلات اللازمة لإنجاز الاشغال بالتنسيق معوزارة الاقتصاد والتخطيط: تم إعداد الدراسات الفنية منذ سنة 2023 وملف طلب العروض جاهز للنشر ونظرا لارتفاع كلفة برنامج توسيع وتهذيب محطات التطهير ومحطات الضخ الممول من طرف البنك الألماني للتنمية، فإن التمويلات المرصودة لا تمكن من استكمال جميع عناصر البرنامج ومن ضمن هذه العناصر محطة تطهير صيادة (المنستير الشمالية) إلى جانب استكمال أجال هذا التمويل.

وفي ذات السياق، فإنّ المفاوضات متواصلة وحديثة مع أحد الممولين الذي أعرب عن استعداده لتمويل مشروع استصلاح خليج المنستير وأن المساعي جارية لتحقيق معادلة بين الحفاظ على النسيج الاقتصادي للجهة والحفاظ على السلامة الصحية للمواطنين وضمان الحق في الحياة في بيئة سليمة في إطار المقبولية المجتمعية وبأقل التكاليف، علما بأن مشروع محطة التطهير بالمنستير الشمالية (صيادة لمطة وبوحجر) من المشاريع ذات الأولوية وطنيا وأن الانطلاق فيالإنجاز يبقى رهين توفير الاعتمادات اللازمة.

هذا وقد تم تشكيل لجنة خاصــة لمعاينة مخالفات المؤسسات الصناعيــة والقيام بتتبع المخالفين وسيتم محاسبة المخالفين دون استثنــاء.

كما أن وزارة الداخلية على استعداد كامل للانخراط في برنامج وزارة البيئة والعمل على تذليل الصعوبات والتصدي للمخالفات مهما كان مصادرها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة رئيسة الحكومة:

الموضوع: بخصوص التصرف غير القانوني في مأوى السيارات بالمحطة السياحية القنطاوي من قبل نقابة المالكين المشتركين لديار البحر والحدائق بمرسى القنطاوي.

بلغ إلى علمي، بوصفي نائبًا عن جهة سوسة، أن شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية بصفتها المالكة القانونية لمأوى السيارات الكائن بالمحطة السياحية القنطاوي، قد سلمت التصرف في هذا المأوى إلى نقابة المالكين المشتركين لإقامة "ديار البحر والحدائق " مرسى القنطاوي، مقابل معلوم سنوي قدره 47 ألف دينار.

غير أن النقابة المعنية، ووفق ما توفر من وثائق لم تقم بخلاص المبالغ المستوجبة لفائدة شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية رغم الانتفاع الفعلي بالمأوى، بل عمدت إلى إبرام عقد تسويغ بتاريخ 9 ديسمبر 2020 مع شركة خاصة، مكنتها بموجبه من استغلال المأوى مقابل مبلغ مالي سنوي قدره 500 ألف دينار، أي ما يفوق القيمة الأصلية بأكثر من عشر مرات في ضل غياب تام لسلطة الاشراف.

هذا التصرف يطرح شبهة جدية تتعلق بالتصرف في ملك الغير دون وجه قانوني وباستغلال مورد عمومي لفائدة أطراف خاصة دون صفة، بما يقتضي التثبت في مدى قانونية العقد المبرم وتحديد الأطراف المسؤولة عن هذا التجاوز المالي والإداري، خاصة وأن العقار المذكور لا يندرج ضمن الأملاك المشتركة للنقابة، بل هو ملك خاص لشركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية الخاضعة لإشراف وزارة السياحة. وبناء على ما سبق، نطلب منكم إفادتنا حول ما يلي:

1. ما هو الوضع العقاري والقانوني الحالي لمأوى السيارات بالمحطة السياحية القنطاوي الذي يندرج ضمن أملاك شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية؟
2. هل تم منح نقابة المالكين المشتركين أي تفويض قانوني أو تعاقدي يخول لها إعادة تسويغ هذا العقار الطرف ثالث؟
3. في صورة عدم وجود سند قانوني هل تولت مصالح الوزارة أو وزارة الإشراف أو أي هيكل رقابي مختص فتح أي تحقيق لتحديد المسؤوليات واسترجاع الحقوق مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات تحفظية لوقف التجاوزات؟
4. ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لإلغاء العقود غير القانونية، وضمان استخلاص المبالغ غير المدفوعة لفائدة المالكة الأصلية، واسترجاع الفارق المالي الناتج عن استغلال غير قانوني للعقار من قبل أطراف لا تملك صفة شرعية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيّد سفيان بن حليمة.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002105 بتاريخ 07 جويلية 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيّد وزير الداخليّة.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب السيّد سُفيان بن حليمة، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة

الحكومة بخصوص" التصرّف غير القانوني في مأوى السيارات بالمحطّة السياحية القنطاوي من قبل نقابة المالكين المشتركين لديار البحر والحدائق بمرسى القنطاوي ".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب " سفيان بن حليمة"

عن دائرة حمام سوسة - أكودة (ولاية سوسة)

ملخص السؤال: "حول التصرف غير القانوني في مأوى السيارات بالمحطة السياحية القنطاوي من قبل نقابة المالكين المشتركين لديار البحر وديار الحدائق بمرسى القنطاوي"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية بسوسة أتشرف بإفادتكم أن شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية قامت برفع قضية استعجالية تحت عدد 1176 لدى المحكمة الابتدائية سوسة 2 ضد نقابة المالكين المشتركين للخروج لعدم الصفة وتم الحكم فيها لصالح الشركة بتاريخ 2023/04/24 والقاضي باسترجاع المأوى لفائدتها باعتبارها الجهة المالكة للعقار.

مع الإشارة وأن شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية تستغل المأوى حاليا بصفة مباشرة حيث انها تسعى لاستخلاص باقي معينات الكراء المتخلّدة بذمة نقابة المالكين المشتركين عن سنة 2021 وذلك تنفيذا للحكم الاستئنافي الصادر لفائدتها بتاريخ 2024/12/30 في القضية عدد 74887.

أما بخصوص عقد التسويغ المبرم بين نقابة المالكين المشتركين لديار البحر وديار الحدائق مع شركة خاصة بتاريخ 09 ديسمبر 2020، فقد أفادت شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية بصفتها الجهة المالكة للمأوى بأنّه ليس لها علم بهذا العقد. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رياض بلال

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: طلب التدخل العاجل لفك القيود المكتلة لمشروع إحداث مركز بيداغوجي بمركز التكوين المهني للصيد البحري بطبلبة.

المصاحيب: المراسلة الموجهة الي السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

تحية طيبة،

اسمحوا لي سيدتي، بإفادة الجناب أن اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية قد انعقدت منذ يوم الخميس 16 جانفي 2025، تحت إشراف السيد والي المنستير وتجدون مخرجاتها في نسخة من المراسلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة المصاحبة لهذا.

عناصر هذا المشروع معاليكم تتمثل في بناء مركب تقني تابع لمركز التكوين المهني للصيد البحري بطبلبة على مساحة جملية قدرها 4059م2 بالجهة الجنوبية لميناء طبلبة باعتمادات تقدر بـ 3.5 مليون دينار مرصودة منذ سنة 2019.

هل يمكن تدخل سيادتكم في تسريع التسوية العقارية نظرا لأن الاعتمادات المتوفرة يمكن أن تصبح غير كافية بمرور الزمن، هذا فضلا عن ارتباط هذا المشروع بمشروع آخر مموّل من قبل الاتحاد الافريقي والبنك الألماني للتنمية في إطار التعاون الدولي والذي يمكن أن ينجر عنه سحب المموّل الأجنبي لاعتماداته؟

مع فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

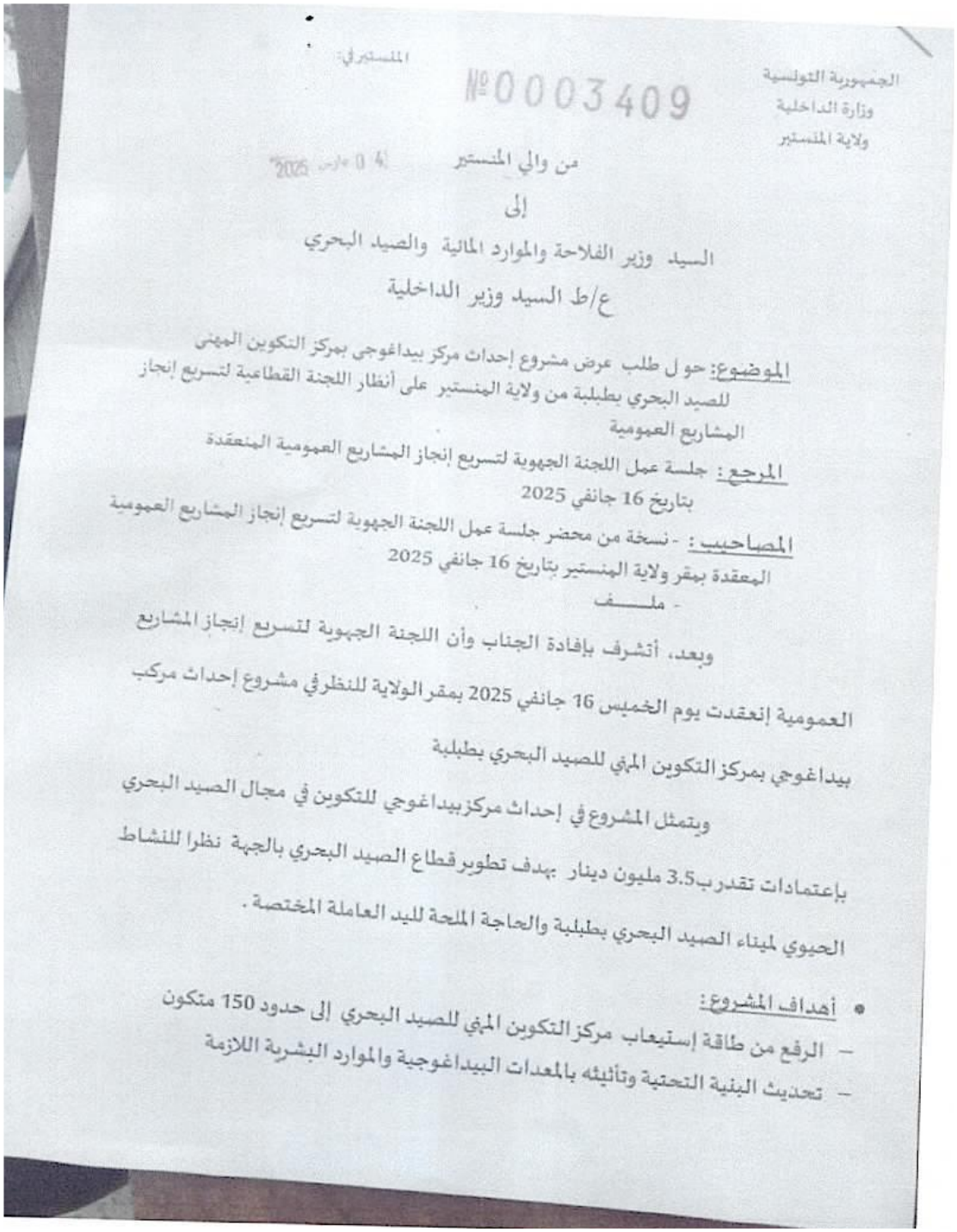

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية المنستير

المنستير في:

№0003409

من والي المنستير

إلى

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ع/ط السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول طلب عرض مشروع إحداث مركز بيداغوجي بمركز التكوين المهني للصيد البحري بطبلبة من ولاية المنستير على أنظار اللجنة القطاعية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية

المرجع: جلسة عمل اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية المنعقدة بتاريخ 16 جانفي 2025

المصاحيب: - نسخة من محضر جلسة عمل اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية المعقدة بمقر ولاية المنستير بتاريخ 16 جانفي 2025

- ملـــــف

وبعد، أتشرف بإفادة الجناب وأن اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية إنعقدت يوم الخميس 16 جانفي 2025 بمقر الولاية للنظر في مشروع إحداث مركب بيداغوجي بمركز التكوين المهني للصيد البحري بطبلبة

ويتمثل المشروع في إحداث مركز بيداغوجي للتكوين في مجال الصيد البحري بإعتمادات تقدر ب3.5 مليون دينار بهدف تطوير قطاع الصيد البحري بالجهة نظرا للنشاط الحيوي لميناء الصيد البحري بطبلبة والحاجة الملحة لليد العاملة المختصة.

- أهداف المشروع:
  - الرفع من طاقة إستيعاب مركز التكوين المهني للصيد البحري إلى حدود 150 متكون
  - تحديث البنية التحتية وتأثيثه بالمعدات البيداغوجية والموارد البشرية اللازمة

- تعزيز قدرات المركز في تقديم التدريب والتأهيل المهني المتخصص وفق أحدث المعايير الدولية وتركيز إختصاصات أخرى تستجيب لحاجيات المهنة
- تطوير الهيكلة الإدارية والتنظيمية للمركز وتحسين قدارته وتنظيمه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين .

- عناصر المشروع : بناء مركب تقني تابع لمركز التكوين المهني للصيد البحري بطبلبة على مساحة جملية قدرها 4059 م 3 بالجهة الجنوبية لميناء طبلبة

يحتوي المركب المزمع إحداثه بالأساس على :

- ✓ 06 ورشات (ميكنة عامة / ميكنة بحرية / الكهرباء والتبريد / ترقيع وتركيب الشباك /ملاحة بحرية/السلامة البحرية)
- ✓ 07 قاعات تدريس
- ✓ 01 مخبر إعلامية
- ✓ 01 مفرخه بيداغوجية
- ✓ 01 مكتبة وفضاءات ترفيه للمتكونين
- ✓ 01 إدارة فرعية
- ✓ 01 قاعة مكونين
- ✓ 02 مسكن وظيفي

- الإشكاليات المتعلقة بالمشروع :

طول إجراءات تسوية الوضعية العقارية مما تسبب في تعطل إنطلاق المشروع حيث أن العقار الذي تم الإتفاق على إنجاز المشروع به (خلال جلسة العمل المنعقدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تحت إشراف السيد كاتب الدولة للموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 06 نوفمبر 2019) يتمثل في قطعة أرض مساحتها 4059 م2 كائنة بجنوب ميناء الصيد البحري بطبلبة وتابعة للملك العمومي البحري.

وحيث تم خلال جلسة اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية تدارس 3 فرضيات ممكنة لتسوية الوضعية العقارية والمبينين على النحو التالي :

1- الفرضية الأولى : عقد لزمة مع وكالة حماية الشريط الساحلي مع الإشارة وأن هذه الفرضية يمكن أن تثقل كاهل المركز بمصاريف لا يمكن أن يتحملها خاصة وأنه دوره مقتصر على الجانب العلمي والفني وليس له موارد ومداخيل .

2- الفرضية الثانية : توسعة الملك العام الميناني على حساب الملك العام البحري حتى يتسنى إستغلاله لاحقا في إنجاز المشروع

الفرضية الثالثة : إخراج الجزء موضوع الطلب من الملك العمومي البحري إلى ملك الدولة الخاص أو إدماجه بالملك العام الميناني لتوسعة المركز

ونظرا لأهمية المشروع، وحرصا على إنطلاقه في أحسن الاجال وإستهلاك الإعتمادات المرصودة منذ سنة 2019 والمقدرة ب 3.5 مليون دينار

إقترحت اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية عرض الملف على أنظار اللجنة القطاعية واللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية وذلك لتدارس الوضعية بالتنسيق مع كافة الوزارات المعنية والنظر في إمكانية إعطاء الإذن للشروع في إنجاز المشروع والتوازي مع ذلك القيام بإجراءات تسوية الوضعية العقارية للعقار وفقا للفرضية التي سيتم إعتمادها والتي تتطلب وقتا طويلا في حين أن إنجاز المشروع يتطلب التسريع نظرا لأن الإعتمادات المتوفرة يمكن أن تصبح غير كافية لإنجاز المشروع بمرور الزمن لإرتفاع تكاليف المواد واليد العاملة هذا فضلا عن إرتباط هذا المشروع بمشروع آخر ممول من قبل الإتحاد الإفريقي والبنك الألماني للتنمية في إطار التعاون الدولي والذي يمكن أن ينجر عنه سحب الممول الأجنبي لإعتماداته .

و المرجو من الجناب التفضل بالإذن بالدعم والإحاطة وعرض المشروع على أنظار اللجنة القطاعية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية .

وتقبلوا فائق عبارات الإحترام والتقدير.

و السلام.

الوالي

عيسى العوسلي

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النّائب السيّد رياض بلال.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-0001620 بتاريخ 26 ماي 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب السيّد رياض بلال، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول "طلب التدخل العاجل لفك القيود المُكبلة لمشروع إحداث مركز بيداغوجي بمركز التكوين المهني للصيد البحري بطلبة".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي

لنائب الشعب السيد رياض بلال

بعد تبعا لسؤالكم بخصوص إحداث مركب بيداغوجي بمركز التكوين للصيد البحري بطبلبة من ولاية المنستير، أتشرف بإفادتكم بأنّه في إطار متابعة الوضعيّة العقارية للمشروع تعهدت اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية بولاية المنستير بالملفّ بتاريخ 16 جانفي 2025 وشارك في أعمالها ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة أين تم تشخيص الإشكاليات التي تعطل إنجاز المشروع وتم طرح 3 فرضيات لتسوية الوضعية العقارية تتمثل في:

- الفرضية الأولى: عقد لزمة مع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

- الفرضية الثانية: توسعة الملك العام المينائي على حساب الملك العام البحري.

- الفرضية الثالثة: إخراج الجزء موضوع الطلب من الملك العمومي البحري إلى ملك الدولة الخاص.

وفي إطار متابعة الملفّ، انعقدت اللجنة الجهوية بتاريخ 11 جويلية 2025، والتي انتهت إلى مواصلة إجراءات فرضية مراجعة تحديد الملك العمومي المينائي بطبلبة على حساب الملك العمومي البحري وذلك بإدراج القطعة المزمع إقامة المشروع فوقها بالملك العمومي المينائي على حساب الملك العمومي البحري، وهي إجراءات تمت مباشرتها بعد موافقة جميع الإدارات والمصالح المتداخلة

كما أذنت اللجنة بمراسلة مصالح وزارة التجهيز والإسكان بهدف تعيين مكتب دراسات طبق الاجراءات للانطلاق في إعداد الدراسات الضرورية تمهيدا لإنجاز المشروع، على أن تتولى المصالح المركزية المعنية بوزارة الفلاحة بموافاة مصالح التجهيز والإسكان بخصوص مدى تقدم الدراسات للمشروع المموّل من الجهات المانحة الأجنبية.

وعليه، فإنّه تم اتخاذ القرار من اللجنة الجهوية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة بالانطلاق في إعداد الدراسات وتنفيذ المشروع، ليتم بالتوازي مع ذلك تسوية الوضعية العقارية بإدماج القطعة المزمع إقامة المشروع فوقها بالملك العمومي المينائي على حساب الملك العمومي البحري **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن نقرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية:

الموضوع: حول مشاريع وكالة التهذيب والتجديد العمراني بالقيروان الشمالية.

المرفقات: نسخة من ملف في الغرض.

تحية طيبة وبعد،

في إطار مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية بولاية القيروان معتمدية القيروان الشمالية ضمن تدخلات وكالة التهذيب والتجديد العمراني وهي على التوالي: أحياء الصحابي والمنشية والحجام وحيث أن هذه المشاريع تندرج تحت خانة المشاريع المعطلة منذ سنوات رغم الحالة الكارثية للطرقات والأنهج.

وفي محاولة لتسريع الانطلاق في هذه الأشغال تمت برمجة الانطلاق في إنجاز هذه المشاريع مع تسجيل عديد الصعوبات المالية وارتفاع الكلفة وتتمثل هذه الأحياء في: الصحابي 1، 2، 3، 4 و5 وحي المنشية والحجام.

وبعد التدخل تمت إضافة مبلغ مالي تم تقسيمه بالتساوي بين 3 مشاريع وهي طريقة غير عادلة بالمرة ولاقت استهجان أبناء الولاية وخلقت نوعا من أنواع الاحتقان الاجتماعي مما دفع المواطنين إلى تقديم عريضة والتوجه إلى مقر الولاية خاصة مع اعتماد جزئي للمشروع لا يراعي المشروع الأصلي المضمن في الوثائق الرسمية وتم الإعلان عنه سابقا ونشره على الصفحات الرسمية وخروج الفرق الفنية للقيام بالدراسات اللازمة وأخيرا تم الإخلال بالوعود السابقة وإعادة التقسيم دون أي معاينة ميدانية في تضارب تام مع إرادة الشعب وتأكيد تعليمات سيادة رئيس الجمهورية حول هذه الوضعية والالتزام بما تم إقراره

- فعلى أي أساس يتم الاستهتار بإنتظارات الشعب؟

كما نؤكد لكم نظرا للمناخ الاجتماعي الذي خلفه هذا الاستهتار بالوعود السابقة والتغيير الغير مبرر للمشروع من طرف السلطة الجهوية وتنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية الذي يؤكد على توفر الاعتمادات المالية وعدم تعطيل المشاريع من طرف الإدارة والتزاما بأن الشعب هو صاحب السيادة في مسار 25 جويلية.

الرجاء توفير اعتمادات إضافية بصفة فورية لإدماج بقية أحياء الصحابي ضمن المشروع الأولي أو الالتزام بالمشروع الأصلي الوارد بالوثائق الرسمية للوزارة وذلك تنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

5- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني

البلدية	المنطقة/الحي	عدد المساكن	الكلفة الجملية أد	المكونات	سنة البرمجة	تقدم الإنجاز	الملاحظات
بوحجلة	الزيانين	1365	7 115	بنية اساسية ومنشآت جماعية	- القسط الول 2022-2023	% 0	طلب العروض الخاصة بالاشغال للمرة الثانية غير مجدي لاحدام المشاركة
القيروان	المنشية-حجام	3400	7 005	بنية اساسية ومنشآت جماعية	- القسط الثاني 2024- 2023	% 0	في طور فرز العروض للدراسات للمرة الثانية
	السلام	2000	6 550	بنية اساسية ومنشآت جماعية		% 0	في طور فرز العروض للدراسات للمرة الثانية
	المحجبي3-4	2300	6 250	بنية اساسية ومنشآت جماعية	- القسط الثالث 2023-2024	% 0	تم تعيين مكتب الدراسات SERAH وانطلقت خلال أوت 2023
الوسلاتية	مسنوبر-التحرير	1300	6450	بنية اساسية ومنشآت جماعية	- القسط الرابع 2023-2024	% 0	في فرز العروض للدراسات
المجموع			33370				

6- برنامج تهذيب احياء شعبية للحد من التفاوت الجهوي

البلدية	المنطقة/الحي	عدد المساكن	الكلفة الجملية أد	المكونات	سنة البرمجة	تقدم الإنجاز	الملاحظات
الوسلاتية	معروف قصر اللمسة	150	900	تعبيد وتدوير	2019-2021	% 92	في الأشغال
حفوز	خبط الواد	350	700	تعبيد	2019-2020	% 0	في طور فرز العروض لاختيار المقاولة
القيروان	المتبسطة	600	1 050	تعبيد	2019-2020	% 0	طلب العروض عدد 46/ 2023 قررت لجنة الصفقات اسناد الصفقة لمقاولة SOITبمبلغ 1157959,845 و انطلقت الاشغال يوم 10/11/2023 بموجب اذن اداري(مرحلة الرفع الطوبوغرافي لاعداد ملفات الانجاز)
السبيخة	العلم	400	1 900	تعبيد	2019-2020	% 0	تم الإنتهاء من كافة عناصر الدراسة و في انتظار التمويلات اللازمة من طرف الدولة لانجاز المشروع
القيروان	الباطن	300	1 200	تعبيد	2019-2020	% 0	تم الإنتهاء من كافة عناصر الدراسة و في انتظار التمويلات اللازمة من طرف الدولة لانجاز المشروع
المجموع			5750				
المجموع العام			75 158				

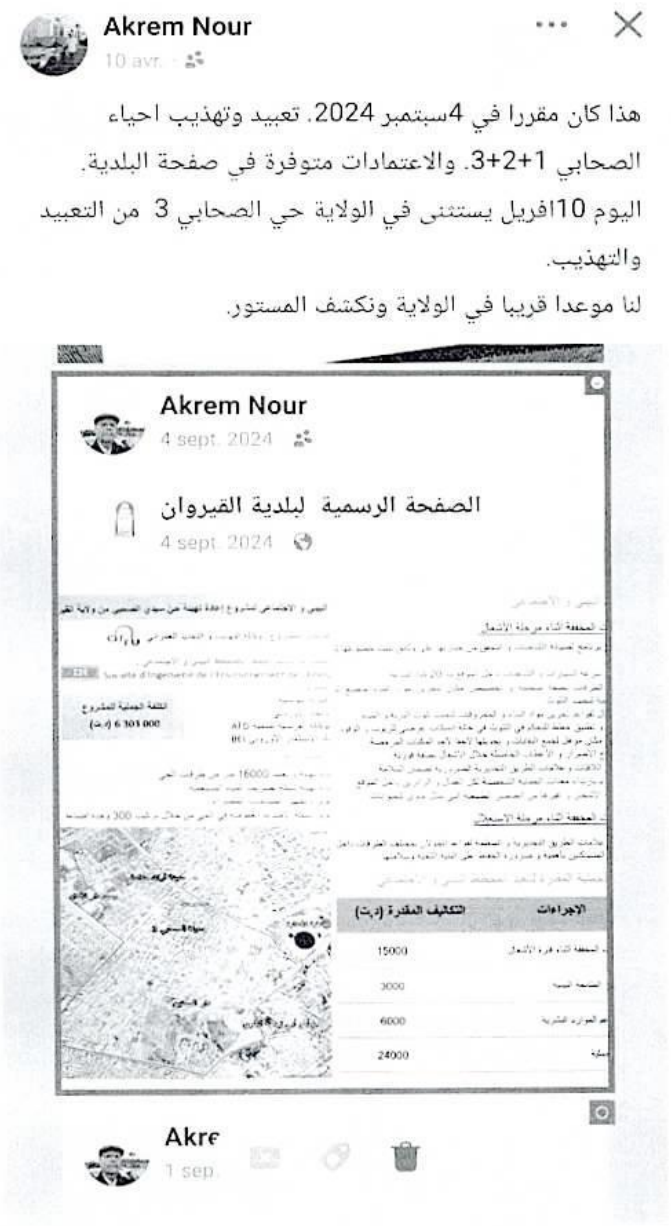
Akrem Nour
10 avr.
هذا كان مقررا في 4سبتمبر 2024. تعبيد وتهذيب احياء الصحابي 1+2+3. والاعتمادات متوفرة في صفحة البلدية.
اليوم 10افريل يستثنى في الولاية حي الصحابي 3 من التعبيد والتهذيب.
لنا موعدا قريبا في الولاية ونكشف المستور.
Akrem Nour
4 sept. 2024
الصفحة الرسمية لبلدية القيروان
4 sept. 2024
الإجراءات
التكاليف المقدرة (د.ت)
15000
3000
6000
24000
Akre
1 sep.

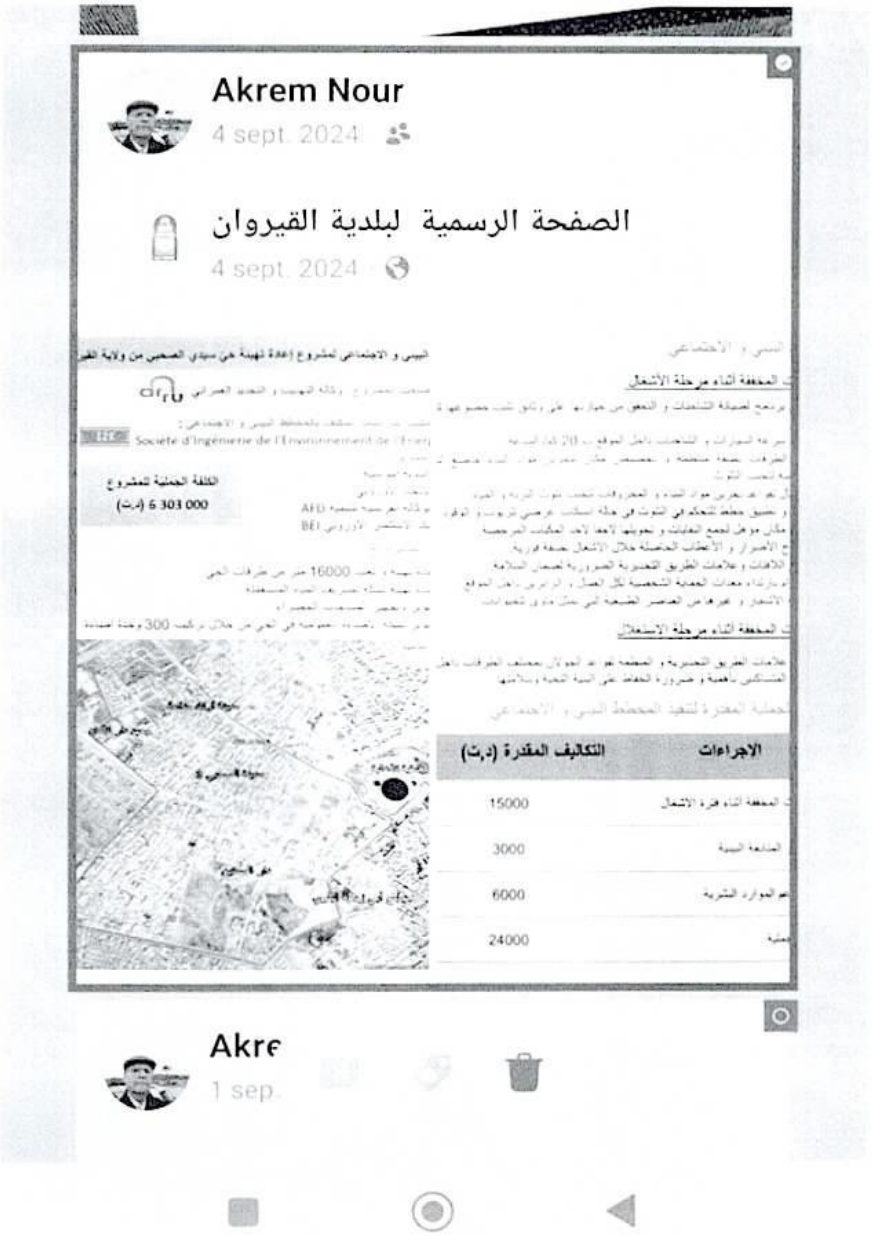
Akrem Nour
4 sept. 2024
الصفحة الرسمية لبلدية القيروان
4 sept. 2024
الكلفة الجملية للمشروع
6 303 000 (د.ت)
الإجراءات
التكاليف المقدرة (د.ت)
15000
3000
6000
24000
Akre
1 sep.

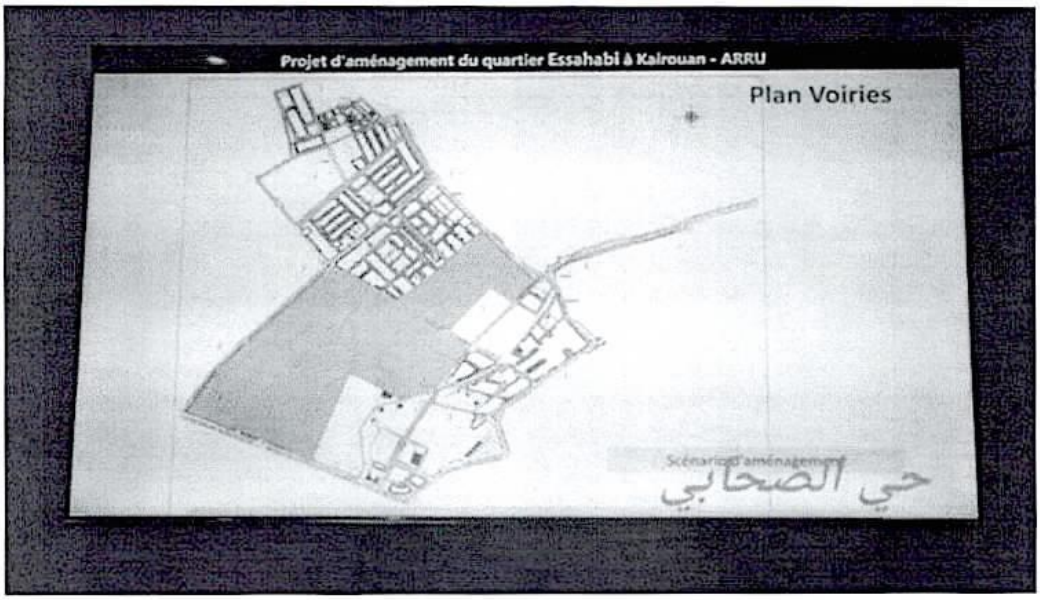
Projet d'aménagement du quartier Essahabi à Kairouan - ARRU
Plan Voiries
Scénario d'aménagement
حي الصحابي

المخطط البيئي و الاجتماعي لمشروع إعادة تهيئة حي سيدي الصحبي من ولاية القيروان

- صاحب المشروع : وكالة التهذيب و التجديد العمراني arru
- مكتب الدراسات المكلف بالمخطط البيئي و الاجتماعي :
  Société d'Ingénierie de l'Environnement de l'Energie (I2E)
- الممولون :
  - الدولة التونسية
  - الاتحاد الأوروبي
  - الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
  - بنك الاستثمار الأوروبي BEI

الكلفة الجملية للمشروع
6 303 000 (د.ت)

مكونات المشروع :

- إعادة تهيئة و تعبيد 16000 متر من طرقات الحي
- إعادة تهيئة شبكة تصريف المياه المستعملة
- تطوير وتجهيز المساحات الخضراء
- تطوير شبكة الإضاءة العمومية في الحي من خلال تركيب 300 وحدة إضاءة

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيّد أيمن نقرة.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيّد وزير التجهيز والإسكان.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب السيّد أيمن نقرة عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول "مشاريع وكالة تهذيب الأحياء والتجديد العمراني بالقيروان الشمالية".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد أيمن نقرة

السؤال: " حول مشاريع وكالة التهذيب والتجديد العمراني بالقيروان الشمالية"

الإجابة:

- تم إبرام ثلاث اتفاقيات بين وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبلدية القيروان بتاريخ 12 أفريل 2021 بخصوص إنجاز البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتحسين السكن لثلاث مشاريع وهي: حي المنشية الحجام وحي السلام وحي الصحبي وخلال اجتماع هيئة القيادة المنعقد بتاريخ 22 سبتمبر 2025 بالوزارة تمت المصادقة على الترفيع في قيمة الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع نظرا للاحتياجات الملحة للتدخل في المكونات المبرمجة للأحياء.
- أما في ما يتعلق بتوزيع هذه الاعتمادات الإضافية على المشاريع، فإنه يدخل ضمن صلاحيات الجهة المعنية، والتي ارتأت توزيعها بالتساوي بين المشاريع الثلاثة.
- وبالنسبة لتحديد أولويات التدخل وفقًا للاعتمادات المرصودة وفي حدود مناطق التدخل المضبوطة ضمن الاتفاقيات المبرمة بين وكالة التهذيب والتجديد العمراني والبلديات المعنية بكل مشروع فإن ذلك يندرج أيضًا ضمن مهام الجهة المعنية التي تتولى ضبط حاجيات التهذيب وترتيب الأحياء حسب أولويات التدخل، وهو ما تم العمل به في ما يخص مشروع حي الصحبي. **والسلام**

السؤال الكتابي

لنواب كتلة الأمانة والعمل

الموضوع: سؤال كتابي حول متابعة الملف المتعلّق بمنظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع.

المرفق: قائمة لنواب كتلة الأمانة والعمل.

نظرا لما يكتسيه الملف المتعلّق بمنظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع من أهمية بالغة وفي إطار مزيد تكريس التعاون والتكامل بين وظائف الدولة، إلى أين وصلت عملية تحيين ومراجعة المنظومة القانونية في الغرض بما يكفل تجاوز الصعوبات والاشكاليات الراهنة لاسيما في مجالي التصرف في الأملاك المصادرة وفي استرجاع الأموال المنهوبة بالخارج؟

كما نطلب من سيادتكم التفضل بمدنا بتقارير كتابية حول نشاط اللجان المعنية للسنوات الثلاث المنقضية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية توطيد وتنظيم التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية بمنظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع، وضرورة النظر في الإمكانات المتاحة لتوحيدها لبلوغ النجاعة المرجوة.

- فماهي ملامح ومقومات التمشي الذي ستتوخاه الحكومة في التعاطي مع هذه الملفات؟
- وماهي رؤيتها لحلحة مختلف الإشكاليات المطروحة والاستفادة قدر الإمكان من مخرجات التقارير الرقابية في هذا المجال؟
- وماهي خطة الحكومة لضمان شروط الشفافية والنجاعة لمنظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع ولمحاسبة كلّ تقصير وتلافي الاخلالات التي أعاقت التنفيذ؟

والسلام

قائمة امضاءات السادة والسيدات أعضاء كتلة الأمانة والعمل

ع/ر	الاسم واللقب
01	السيد فخري عبد الخالق
02	السيدة نور الهدى سبائطي
03	السيد حسام محجوب
04	السيد خالد حكيم مبروكي
05	السيد رمزي الشتوي
06	السيدة زينة جيب الله
07	السيد سامي طوجاني
08	السيد سفيان بن حليمة
09	السيدة سنياء بن مبروك
10	السيد صابر الجلاصي
11	السيد صالح الصيادي
12	السيد صالح مباركي
13	السيد صلاح الفرشيشي
14	السيد عبد الستار الزارعي
15	السيد عبد القادر عمار
16	السيد عزيز بن الأخضر
17	السيد عصام البحري الجابري
18	السيد فتحي المشرقي
19	السيد كمال فراح

20	السيد محمد اليحياوي
21	السيد لطفي الهمامي
22	السيد محمد زياد الماهر
23	السيد مراد الخزامي
24	السيد معز بن يوسف
25	السيد منال بديدة
26	السيد منصف المعلول
27	السيدة أسماء درويش

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به السادة نواب كتلة الأمانة والعمل.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001037 بتاريخ 11 أفريل 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به السيّدات والسادة نواب كتلة الأمانة والعمل بمجلس نواب الشعب، إلى رئاسة الحكومة حول " الاستفسار بخصوص منظومة المصادرة والتصرّف والاسترجاع في الأموال والممتلكات المصادرة "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي لنواب كتلة الأمانة والعمل بمجلس نواب الشعب

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول منظومة المصادرة والتصرف والاسترجاع في الأموال والممتلكات المصادرة أتشرف بإفادتكم بأنّه أحدثت بمقتضى الفصل 3 من المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 47 لسنة 2011 لدى الوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية لجنة المصادرة.

ومنذ إحداثها أصدرت اللجنة 2854 قرار مصادرة شملت عقارات ومنقولات وحسابات بنكية ومساهمات في رأسمال شركات ومحافظ أوراق مالية وأصول تجارية وحسابات جارية للشركاء.

كما أحدثت بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2011 لجنة وطنية لدى وزارة المالية للتصرّف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه بعد صدور قرار المصادرة يتم إحالته صحبة جميع الملف المتعلّق به على اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة للتعهد بتنفيذه والقيام بجميع أعمال التصرف المحمول عليها بمقتضى النص المحدث لها.

هذا ويكتسي ملفّ الأملاك المصادرة أولويّة يتمّ العمل على تجسيمها من خلال إقرار إجراءات فعّالة وناجعة تكفل أنجع السّبل للمحافظة على العقارات والمنقولات والأموال المصادرة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يضمن حوكمة التصرف فيها،

ويتم العمل بالتنسيق مع رئاسة الحكومة والوزارات والهياكل ذات العلاقة على إيجاد معالجة ناجعة لمنظومة المصادرة والاسترجاع والتصرف في الأموال والممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة وذلك من خلال إعداد مشروع نص قانوني موحد لمنظومة المصادرة والاسترجاع بما يُمكّن من تلافي النقائص والإشكاليات القانونية التي تمّ الوقوف عليها وإحكام التصرّف بين المتدخلين في عملية المصادرة والاسترجاع مع إعتماد مقاربة جديدة تقوم على مرونة التصرف وتحقيق النجاعة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

بمناسبة عودة التونسيين بالخارج والعودة المدرسية والجامعية وفي ظل تواصل تراجع مستوى الخدمات في المطارات وعلى الخطوط التونسية نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

- ماهي أسباب تعطل انطلاق تنفيذ مخطط إنقاذ الخطوط التونسية رغم مصادقة الحكومة عليه منذ أشهر لإيقاف نزيف مديونيتها التي تجاوزت 2000 مليون دينار.
- متى سيتم تعزيز أسطول الناقلة الوطنية بالطائرات المبرمجة وأين وصل برنامج صيانة بقية لطائرات لاستعادة الحد الأدنى من نشاط الشركة وتفادي الاكتظاظ والتأخير وتحسين الخدمات.
- ما هو برنامجكم لدعم نشاط شركات النقل الجوي الخاصة على مطار تونس قرطاج وبقية المطارات وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنشيط المطارات وفتح خطوط جديدة.
- متى سينطلق فعليا برنامج توسعة وتجديد مطار تونس قرطاج وتحويل جزء من الحركة الجوية إلى مطاري المنستير- والنفيضة.

وختاما سيدي الوزير الرجاء مدنا بالإجراءات التي تم اتخاذها لدعم أسطول النقل المدرسي والجامعي وخاصة بالنسبة لربط عدد من المدارس والمؤسسات التربوية فى المناطق الداخلية المعزولة تنفيذا لتعليمات.

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حليم بوسمة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2576 المؤرّخ في 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعـــــد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة رواد 2، السيد حليم بوسمة حول مسائل متصلة بشركة الخطوط التونسية وبدعم النقل المدرسي والجامعي، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على التساؤلات المطروحة. والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حليم بوسمة - دائرة رواد 2

مرجع الإحالة: - مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص -2025-0002576-3000-26 المؤرّخ في 22 سبتمبر 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2627-15-2025 بتاريخ 23 سبتمبر 2025.

فحوى السؤال: - بشأن وضعيّات متصلة بشركة الخطوط التونسية والخدمات بالمطارات؛

- دعم النقل المدرسي الجامعي وخاصة في المناطق المعزولة.

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد 2، السيد حليم بوسمة، بخصوص وضعيّات متصلة بشركة الخطوط التونسية والخدمات بالمطارات بالإضافة إلى دعم النقل المدرسي والجامعي وخاصة في المناطق المعزولة، تجدر الإفادة بما يلي:

➢ **بشأن وضعيّات متصلة بشركة الخطوط التونسية والخدمات بالمطارات:**

- بخصوص الانطلاق في تنفيذ مخطط إنقاذ شركة الخطوط التونسية، فإنّ بعض القرارات تم اتخاذها خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2025، وتتلخص فيما لي:

- قرض خزينة بمقدار 10 م.د؛
- رصد اعتمادات عن طريق البنك المركزي تقدّر بـ 15 م. دولار (اتفاقية خط الائتمان الموقعة بتاريخ 27 جانفي 2025 بين البنك المركزي التونسي ومؤسّسة برنامج تمويل التجارة العربية؛
- إعادة جدولة مستحقات كلّ من الشركة الوطنية لتوزيع البترول والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقروض الخزينة؛
- تجسيم قرض بقيمة 35 م.د من البنك الوطني الفلاحي،

ولا تزال بقيّة القرارات في طور الإنجاز على غرار المستحقات بعنوان قرض الديوان الوطني للبريد وصندوق الودائع والأمانات، إضافة إلى قرضين من البنوك العمومية

- وبالنّسبة لتعزيز أسطول شركة الخطوط التونسية بالطائرات المبرمجة وتنفيذ برنامج صيانة بقيّة الطائرات لاستعادة الحدّ الأدنى من نشاط الشركة وتفادي الاكتظاظ وتحسين الخدمات، فإنّه وفي إطار برنامج إعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية 2026-2030 سيتم تعزيز الأسطول بـ 8 طائرات، مما سيمكن من الرفع من طاقة عرض الشركة والتحسين من جاهزية الأسطول وضمان جودة المقصورة، وسيتم الشروع في إنجاز هذا البرنامج حال المصادقة عليه في نطاق مجلس وزاري.

أمّا بالنّسبة لتنفيذ برنامج صيانة بقيّة الطّائرات، فإنّه قد تم إنجاز55% من برنامج الصيانة وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2024 إلى غاية شهر سبتمبر 2025.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السّبب الرئيسي للتأخير الحاصل في إنجاز برنامج الصيانة يتمثل في عدم توفّر السيولة المالية الكافية، حيث أنّ شركة الخطوط التونسية لم تتحصل إلى حد الآن على كامل المبلغ الذي تم رصده خلال المجلس الوزاري بتاريخ 31 جانفي 2025 لتمويل برنامج الصيانة الذي يعتبر في حدّ ذاته أضخم برنامج في تاريخ الشركة من حيث الميزانية المستوجبة.

ورغم ذلك، فقد قامت شركة الخطوط التونسية بتمويل جزء هام من برنامج الصيانة من مواردها الذاتية على حساب بقيّة التزاماتها المالية بمبلغ يقدر بحوالي 106 م.د.

- بالنّسبة لتوسعة مطار تونس قرطاج الدولي، فإنّ هذا المشروع قيد الدرس حاليا من طرف اللجنة الفنية للمشاريع الكبرى بوزارة النقل، وسيتم عرضه على لجنة المشاريع الكبرى برئاسة الحكومة للمصادقة قبل الشروع في إجراءات الإنجاز.

➢ **بشأن دعم النقل المدرسي والجامعي وخاصة بالمناطق المعزولة:**

- في إطار تجسيد السّياسة الوطنية الرامية لتدعيم النقل العمومي الجماعي وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطنين، فقد تم تنفيذ استثمارات لعدد من الشركات الوطنية والجهوية للنقل خلال سنة 2025، من خلال استلام حافلات جديدة، مما ساهم في تحسين خدمات النقل استجابة لتطلعات المواطنين مقارنة بالفترة الماضية، مع منح الأولوية القصوى للنقل المدرسي والجامعي، هذا في انتظار مواصلة تنفيذ الأقساط المتبقية لهذه الإستثمارات بالإضافة إلى تنفيذ برامج اقتناءات أخرى للحافلات الجديدة والمستعملة خلال الفترة القادمة.

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: تمتيع القباضة المالية بتبرسق برخصة بيع التبغ.

تحية طيبة وبعد ،

أطلب من سيادتكم تمتيع القباضة المالية بمعتمدية تبرسق برخصة بيع التبغ، مع العلم وأنها كانت تتمتع بهذا الحق لسنوات عديدة.

وتفضلوا سيدتي الوزيرة بفائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة عريضة السيدة عواطف الشنيتي، عضو مجلس نواب الشعب حول طلب التدخل لإضافة عملية بيع التبغ إلى القباضة المالية بتبرسق من ولاية باجة.

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2025-26-3000-2799 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

وبعد، فقد قدّمت السيدة عواطف الشنيتي، عضو مجلس نواب الشعب بموجب العريضة المصاحبة لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلب التدخل لإضافة عملية بيع التبغ إلى القباضة المالية بتبرسق من ولاية باجة.

وجوابا، يشرفني إفادتكم أن المقر القديم لمستودع بيع التبغ تمّ إخلاؤه بسبب تعرضه إلى أعمال حرق وتخريب إبان أحداث الثورة حيث أصبح بشكل خطرا على الأعوان وعلى الوافدين عليه، إضافة إلى بروز تشققات عميقة بمقر القباضة المالية بالمكان مما استوجب برمجة مشروع هدم وإعادة بناء مجمع المالية بتبرسق (في طور الدراسات).

وفي الأثناء تم إحالة ملفّات المتزوّدين بمنتوجات الاختصاصات إلى القباضة المالية بتستور إلى حين استكمال انجاز المشروع المذكور.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: سؤال كتابي حول المنطقة الصناعية بقرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

أتوجه إليكم بطلبين أساسيين، وأرجو من سيادتكم التكرم بتسهيل إجراءات الحصول عليها:

1. كراس الشروط الخاص ببيع المنطقة الصناعية بقرمبالية:

أرجو تزويدي بنسخة من كراس الشروط الذي تم بموجبه بيع المنطقة الصناعية بقرمبالية، وذلك لتمكيني من معرفة:

- التصنيف الأصلي للشركات التي سمح لها بالانتصاب في المنطقة خلال فترة الثمانينيات

2. تغيير التصنيف من قبل البلدية في 2010:

بلغني أن بلدية قرمبالية قامت بتغيير تصنيف المنطقة الصناعية عام 2010، بعد أن كانت العديد من الشركات قد انتصبت فيها بالفعل.

- هل يحق للبلدية قانونا تغيير التصنيف دون استشارة الشركات القائمة؟

- كيف تتعامل وزارة الصناعة مع الآثار المترتبة على هذا التغيير، خاصة أن عدم مطابقة تصنيف الشركات الحالي للمعايير الجديدة يحول

دون تسوية وضعيتها القانونية؟

- ما الإجراءات المتخذة لحل إشكالية رفض ملفات المستثمرين بسبب هذا التغيير؟

مع العلم أن هذا الوضع تسبب في تعطيل العديد من المشاريع وأثر سلبا على البيئة الاستثمارية.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد علي فنيرة.

المرجع: مراسلتكم الواردة على مصالحنا تحت عدد د- 2025-26-0009220-230.

المصاحيب: نسخة من كراس الشروط الخاص بالمنطقة الصناعية بقرمبالية.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤلات السيد النائب محمد علي فنيرة حول المنطقة الصناعية بقرمبالية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- **بالنسبة للطلب المتعلق بمدكم بكراس الشروط الخاص ببيع المنطقة الصناعية بقرمبالية**، قصد التثبت من التصنيف الأصلي للشركات المسموح لها بالانتصاب في المنطقة الصناعية المذكورة خلال فترة الثمانينات، فإنكم تجدون طي هذا نسخة من كراس الشروط.
- **بالنسبة لموضوع تغيير التصنيف من قبل البلدية في سنة 2010**، يتجه التذكير بأن عملية تغيير تصنيف المناطق الصناعية تخضع لمسار اجرائي وقانوني محدد ويتم في إطار مراجعة مثال التهيئة العمراني وبالتالي فان البلدية لا يمكنها من الناحية الإجرائية تغيير التصنيف بصفة أحادية.

من ناحية أخرى تؤثر عملية تغيير تصنيف المنطقة الصناعية على وضعية المؤسسات المنتصبة والتراخيص المسندة لها وهو ما من شأنه أن يؤدي الى إشكاليات قد تعترضها عند تسوية وضعيتها القانونية إزاء التشريع المتعلق بالمؤسسات المرتبة.

وبالتالي، يتطلب تغيير التصنيف القيام بمسح ميداني لجرد المؤسسات المعنية بإعادة التصنيف وتبين التأثيرات الممكنة على أحقية الانتصاب بالمنطقة والتنسيق مع مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة قبل إحداث أي تغيير على كراس الشروط أو تصنيف المنطقة الصناعية كي لا يتعارض هذا التغيير مع أحكام مجلة الشغل التي نص الفصل 294 منها على أن المؤسسات " تنقسم إلى ثلاثة أصناف باعتبار نوع الخطر وأهمية الضرر الناشئين عن استثمارها.

حيث يشمل الصنف الأول المؤسسات اللازم إبعادها عن المدن وعن محلات السكنى الخاصة،

ويشمل الصنف الثاني المؤسسات التي ليس من المحتم إبعادها عن المساكن غير أن الترخيص في استثمارها يتوقف على اتخاذ بعض الوسائل لاجتناب الأخطار والأضرار،

ويشمل الصنف الثالث المؤسسات التي لا ينشأ عنها ضرر كبير على الصحة العامة ولا على المجاورين. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

السيدة الوزيرة،

تعاني النساء والفتيات في معتمدية بئر علي بن خليفة من الانقطاع المبكر عن الدراسة نتيجة الفقر وخاصة عدم توفر وسائل النقل الكافية و الآمنة نظرا للامتداد الجغرافي الكبير للمعتمدية و بعد الفضاءات التعليمية كما تعاني الفتيات من ارتفاع نسب البطالة في

صفوفهن، وترغب شريحة كبيرة من النساء و الفتيات في تلقي التكوين في الحرف والمنتوجات الفلاحية التقليدية إلا أنّه تنعدم في معتمديتنا الفضاءات التكوينية و التشغيلية للنساء، كما يوجد عدد كبير من الحرفيات في الجهة في حاجة لمكان تمارس فيه نشاطهن وترويج سلعهنّ، لذا نرغب في إيجاد الحلول لهذه الفئة المهمشة القادرة على تحقيق الاستقلالية المالية و التعويل على الذات و إعالة أسرهن إذا توفرت لهنّ الظروف الملائمة وذلك من خلال السعي إلى إحداث قرية حرفية جامعة لنساء وفتيات المعتمدية للتكوين والعمل في مجال الصناعات التقليدية وتحويل المنتوجات الفلاحية و تقطير الزيوت الطبيعية و المياه العطرية و صناعة العولة و الأعشاب الطبيّة وتجـــفيف الخضـــر و الغلال،

لذا السيدة الوزيرة، هل بإمكان وزارتكم الموقرة إحداث قرية حرفية لنساء وفتيات معتمدية بئر علي بن خليفة؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيدة منال بديدة.

المرجع: مكتوبكم عدد 25495 الوارد بتاريخ 4 أكتوبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المُشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة منال بديدة بخصوص دعم النساء والفتيات بمعتمدية بئر علي بن خليفة من خلال توفير التكوين والمرافقة والمساعدة على تسويق منتوجاتهنّ الحرفية والنظر في إمكانية إحداث قرية حرفية لفائدتهنّ للغرض، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تولي الوزارة من خلال تمثيلياتها الجهوية الأهمية للإحاطة والمرافقة لفائدة النساء والفتيات في المجال الحرفي واستثمار خصوصيات الجهة لا سيما في مجال الفلاحة والصناعات التقليدية خاصة بالمناطق والمعتمديات ذات الأولوية، ومن بينها معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس، حيث انتفعت الأسر ذات الوضعيات الخاصة وأفرادها خاصة من النساء والفتيات بمختلف برامج الإدماج الاقتصادي، من خلال الاستفادة من اعتمادات قدرها 200 ألف دينار تم تخصيصها لإسناد حوالي 20 مشروع ومورد رزق لفائدة الأسر والنساء في اختصاصات متعددة على غرار الصناعات التقليدية والفلاحة والخدمات مع تأمين عديد الأنشطة التكوينية والتثقيفية.

هذا وقد انتفعت النساء ومنهنّ حاملات للشهادات العليا ببرنامج دعم ريادة الأعمال النسائية والاستثمار" رائدات" بمعتمدية بئر علي بن خليفة حيث تمّ منذ سنة 2022 تمويل 07 مشاريع نسائية بقيمة جملية تناهز الـ 65 ألف دينار.

وتعمل المصالح الجهوية للوزارة، بالإضافة إلى إسناد موارد الرزق وتمويل إحداث المشاريع على المتابعة الميدانية والمستمرة قصد ضمان ديمومتها وتشريك الحرفيات خاصة في مختلف التظاهرات والمعارض الجهوية قصد مساعدتهنّ على تسويق منتوجاتهن.

أما بخصوص مقترح إحداث قرية حرفية للنساء بمعتمدية بئر علي بن خليفة، نُفيدكم بأنّ هذا لا يدخل ضمن مشمولات الوزارة، حيث يرجع إحداث القرى الحرفية إلى مجال تدخل الديوان الوطني للصناعات التقليدية وسيتم في إطار التفاعل مع مطلبكم التواصل مع وزارة السياحة باعتبارها وزارة الإشراف على الديوان والتنسيق معها قصد النظر في مقترحكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

بمناسبة العودة المدرسية وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية في اخر مجلس وزاري ترأسه حول إستعدادات مختلف الهياكل لتأمين هذه العودة، فالرجاء منكم:

- مدنا بتوجه الوزارة عبر المؤسسات التابعة لها (اتصالات تونس وتونيزيانا) في ربط كل المؤسسات التربوية العمومية بشبكة الأنترنات وتجهيزها بقاعات رقمية في إطار دورها المجتمعي في رقمنة المنظومة وفي توفير محيط مدرسي دامج قادر على الحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة.

أمام حاجة الاقتصاد الوطني الى مداخيل استثماراتنا الخارجية وعائداتها من العملة الصعبة لذا نتساءل:

- عن تواصل تجميد حسابات اتصالات تونس في موريتانيا بسبب قضية بين الشركاء في شركة " ماتال للاتصالات الموريتانية" التي تمتلك إتصالات تونس 51 % من رأس مالها ولم تتمكن من تحويل مرابيح الدولة التونسية لسنة 2024 نتيجة هذه القضية.

فالمرجو، مدنا بتطورات القضية وما هو توجه الوزارة للحفاظ على مصالح تونس في هذه المؤسسة التي حققت في السنوات الاخيرة مرابيح لا تقل عن 7 مليون دينار. والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤالين الكتابيين الصادرين عن النائب السيد حليم بوسمة.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

وبعد، جوابا عن السؤالين الكتابيين الذين توجه بهما النائب السيد حليم بوسمة حول توجه الوزارة فيما يتعلق بربط المؤسسات التربويـة العمومية بشبكات الأنترنات وتجهيزها بقاعات رقميّة في إطار دورها المجتمعي في رقمنة المنظومة وفي توفير محيـط مدرسي دامـج قادر عـلى الحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسـة وحول مستحقـات اتصالات تونـس لدى شركة "ماتال" بموريتانيا، يشرفني إفادتكـم بمـا يلي:

1. حول توجه الوزارة فيما يتعلق بربط المؤسسات التربوية العمومية بشبكات الأنترنات وتجهيزها بقاعات رقمية :

تم إنجاز مشروع تأهيل الشبكة التربوية وتعميم الربط ذات التدفق العالي بالمؤسسات التربوية . EDUNET10: : حيث يندرج هذا المشروع ضمن برنامج "المدرسة الرقمية" و يهدف إلى تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية (مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد) وربطها بالسعة العالية، كما يتنزل من ناحية أخرى ضمن المحور الثالث من "الاستراتيجية الوطنيّة للتحوّل الرقمي 2025" والمتعلّق بتطويـر البنية التحتية والحد من الفجوة الرقميّة وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات عموما وبين المؤسسات التربوية

خصوصا من خــلال توفير خدمات ومحتويات تعليمية رقمية ذات قيمة مضافة عالية لتعزيز نفاذ جميع التلاميذ بمختلف الجهات إلى المنصات الرقمية للتعليــم عن بعد.

- الشروع في انجاز مشروع ربط 2192 مؤسسة تربوية بما فيها المدارس الابتدائية بالشبكة الداخلية للأنترنات من خلال توفير مخابر إعلامية لفائدة التلاميذ حتى يتسنى لهم النفاذ للمنصات الرقمية ولتمكين الإدارة من استغلال وتوفير الخدمات الرقمية لفائدة التلاميذ أثناء إجراء الامتحانات.

2. حول مستحقات اتصالات تونس لدى شركة "ماتال" بموريتانيا:

تبعا لتعمد أحد الشركاء الموريتانيين مباشرة إجراءات قضائية لاتزال منشورة لدى المحاكم الموريتانية لتعطيل صرف مستحقات اتصالات تونس بعنوان حصتها من مرابيح سنتي 2023 و 2024 واستخلاصها للدين المتخلّد في ذمّة الشركة المعنية بعنوان اتفاقية حساب الشركاء الممضاة بتاريخ 28 ماي 2015 من ناحية، ونظر لعدم توصل اتصالات تونس بمال طلبها تسوية الوضعية عبر القنوات الديبلوماسية من ناحية أخرى، صادق مجلس إدارة اتصالات تونس خلال اجتماعه الذي انعقد بتاريخ 30 سبتمبر 2025 على الترخيص في تفعيل ومباشرة تسوية النزاعات المنصوص عليها باتفاقية المساهمين الممضاة مع الشركاء الموريتانيين بتاريخ 07 ماي 2000 وملحقها التعديلي الممضى بتاريخ 02 أكتوبر 2012 .

وبناء على المصادقة المذكورة ستتخذ مصالحنا التدابير الضرورية لدى الجهة القضائية المختصة للدفاع على المصالح المالية للشركة، ومصالح الدولة التونسية بصفتها الشريك الأغلبي في رأسمالها.

والسلام